

اعادة هيكلية

معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط



تحرير

د. دلال محمود

تقديم

د. خالد عكاشة

اعادة هيكلية

معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

تحرير

د. دلال محمود

تقديم

د. خالد عكاشة



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اعادة هيكلة: معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

تحرير: د. دلال محمود

تقديم: د. خالد عكاشة

رقم الإيداع: ٢٠٢١١٢٦٧٢٧

الترقيم الدولي: 7 - 8 - 86072 - 977 - 978

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

تقديم

13	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: المركب الأمني لإقليم الشرق الأوسط د. دلال محمود	1
37	الفصل الثاني: التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط محمود قاسم	2
93	الفصل الثالث: التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي حسين عبد الراضي	3
193	الفصل الرابع: التوازن العسكري في المغرب العربي شادي محسن	4
253	الفصل الخامس: مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط د. دلال محمود	5

الختام

تقديم

د. خالد عكاشة*

الشرق الأوسط إقليم استراتيجي، وواحد من أكثر الأقاليم التي تؤثر وتتأثر بالسياسات العالمية، يشهد على هذا تاريخه الطويل الحافل بحضور القوى العظمى والكبرى فيه كجزء من إدارة مصالحها العالمية، ووسيلة لفرض هيمنتها العالمية. لم تختلف في هذا الإمبراطورية الرومانية عن بريطانيا العظمى عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالموقع الاستراتيجي للإقليم جعله في قلب العالم القديم والمطل الرئيسي على الممرات الملاحية الأهم في العالم، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المتوفرة فيه. ورغم الاتفاق على أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، فلا يوجد اتفاق عام على تعريف حدود الشرق الأوسط، إذ تتفاوت التعريفات من تعريف موسع يصل بالشرق الأوسط إلى أواسط آسيا إلى تعريفات تقصره على المنطقة العربية وجوارها الإقليمي المباشر.

ونتيجة لهذه الطبيعة المميزة للشرق الأوسط فإنه يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والتحولت العالمية في المراحل المختلفة من تطور العلاقات الدولية، فقد انعكست الحرب الباردة على الشرق الأوسط في العديد من السمات، من أهمها: استقلال معظم الدول العربية رسمياً أو فعلياً عن القوى الاستعمارية (بريطانيا)، مع استمرار تنافس الدولتين العظميين

(الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي) على استقطاب دول المنطقة للانضمام لأي من المعسكرين، مما أدى لاتجاه الدول حديثة الاستقلال إلى تشكيل أطر تنظيمية خاصة بها لإدارة مشكلاتها وتحديات إدارة الدولة، مثل: الجامعة العربية، ومجموعة دول عدم الانحياز.

وبلغ هذا التأثير ذروته في العقد الأخير، حيث سادت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي نتيجة لعدة عوامل، أبرزها: انتشار حالة الصراعات الداخلية التي تم تدويلها في أكثر من دولة عربية (سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا)، وكل من هذه الحالات تفرز تهديدات لدول جوارها المباشر. وكذلك تحول بعض الدول العربية من نموذج الدول الهشة إلى نموذج الدول الفاشلة وفقاً للمعايير الدولية، فوفقاً للتقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع مجلة Foreign Policy منذ عام 2005 المعنون «الدول الفاشلة»، فهو يُرتب دول العالم تنازلياً من الدول الأكثر فشلاً إلى الدول الأقل فشلاً، ومنذ عام 2011 وحتى تقريره لعام 2019 تصدر دول المنطقة القائمة، وبالمتابعة الدقيقة لهذا الترتيب نجد أن أغلب دول الشرق الأوسط - والدول العربية منها على وجه الخصوص - تقع في منطقة الدول الأكثر فشلاً، أو المتجهة إلى الفشل وفقاً للمعايير التصنيفية لهذا التقرير والتي تعد الأكثر استقراراً في الأدبيات الأكاديمية والمتخصصة التي تهتم بمفهوم «الدولة الفاشلة». كما كان انتشار الإرهاب العابر للحدود وامتداده إلى المحاور الاستراتيجية في المنطقة وتخومها من العوامل التي أثرت على استقرار المنطقة. فضلاً عن انتشار التحديات الأمنية غير التقليدية العابرة للحدود، مثل: الجريمة الدولية وعمليات الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية. وأخيراً، زيادة تدخلات القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية وما تواجهه من تغيرات، خاصة من القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، وإيران، وإسرائيل).

ونتيجة لانتشار عدم الاستقرار والتوتر في الإقليم اختلت حالة توازن القوى التي كانت قائمة قبل عام 2011، وتعمل القوى الفاعلة في المنطقة

على تشكيل حالة توازن قوى جديدة تكفل لها حماية مصالحها. وفي ظل اضطراب البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، تكتسب القوة العسكرية قدرة كبيرة على التأثير في تشكيل معادلة التوازن في المنطقة، خاصة مع وجود درجة ما من تكافؤ القوة بين هذه القوى.

تتبنى الدراسة التعريف الضيق لمنطقة الشرق الأوسط كإقليم؛ إذ تعتبره مركباً أمنياً ذا طبيعة خاصة يحمل من الخصائص ما يميزه عن غيره من الأقاليم نتيجة توافر المقومات الأساسية لهذا التمييز وفقاً لنظرية مركب الأمن الإقليمي التي قدمها «باري بوزان»، ولذا تعرض الدراسة النظرية وتحلل المركب الأمني للشرق الأوسط في فصلها الأول.

• إشكالية الدراسة:

يمر إقليم الشرق الأوسط بمرحلة جديدة من تاريخه، تتخذ التفاعلات السياسية والاجتماعية فيها منحى مختلفاً؛ إذ يمكن تمييز عدة أقاليم فرعية داخله تتشابه معه في التأثير بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وتؤثر في شكل التوازن العام على مستوى الإقليم ككل. إن معرفة حالة توازن القوة العسكرية بين دول إقليم الشرق الأوسط، تُعد أولى خطوات استشراف مستقبل توازن القوى فيه. وعليه يمكن طرح هذا التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يؤثر التوازن العسكري بين القوى الفاعلة في الإقليم على مستقبل توازن القوى فيه؟ وما حدود تأثير البيئة الأمنية في الأقاليم الفرعية للشرق الأوسط على مركب الأمن الإقليمي العام؟

• الإطار النظري:

تسعى النظرية لتطبيق نظرية «مركب الأمن الإقليمي» التي قدمها «باري بوزان» على إقليم الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية المتضمنة فيه، وسيتم عرض هذا الإطار تفصيلاً في الفصل الأول للدراسة.

نظرية توازن القوى: يشار إلى هذه النظرية على أنها واحدة من أكثر النظريات ارتباطاً بالواقعية والتي تساعد في تفسير وفهم العلاقات

الدولية، حيث تعود جذورها لأكثر من خمسمائة عام، وتعتبر النظرية من أكثر النظريات مرونة واستخدامًا ونقاشًا، لأنها توفر العناصر الأولية التي تتطلبها تفسير مرونة نظام دولي ما، وهذا ما تضمنته أغلب كتابات المنظرين في العصر الحديث، مثل كتاب (السياسة بين الأمم) لهانز مورغانثو، و(المجتمع الفوضوي) لهدي بول، و(نظرية السياسة الدولية) لكينيث والتز، و(مأساة سياسات الدول الكبرى) لجون ميرشايمر. ويتجسد جوهر النظرية في موازنة هيمنة الدولة، فحين تظهر قوة كبرى أو تعطي إشارة تدل على رغبتها في السيطرة على النظام الدولي، فإن ذلك يقود بالضرورة إلى تحالف قوى كبرى أخرى لتشكيل قوة موازنة من أجل حماية نفسها ومصالحها، وطالما أن كل القوى الكبرى تدرك هذه المعادلة، فإن ذلك يقودها بالتأكيد إلى عدم الإقدام على تلك المغامرة، ويبقى الاحتمال لقيامها بذلك ضئيلاً ومحدوداً، ولا ترتبط فكرة التوازن بمسألة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب؛ بل ترتبط أيضاً بتعود الدول حماية مصالحها وتعزيز أمنها من خلال التعاون وتضافر الجهود، ويقود ذلك بالضرورة إلى قيام مجموعة أخرى من الدول بتشكيل تحالف فيما بينها خوفاً من أن تكون ضحية لتعاون المجموعة الأولى من الدول^(١).

أثارت النظرية حالة من الجدل نتيجة التطورات التي شهدتها النظام الدولي في القرن العشرين، وانتقلت في معالجاتها من فكرة التوازنات التوافقية بين الأمم إلى توازنات إجبارية بين الدول والمحاور، وتداخلت مفاهيمها أيضاً مع متغيرات البيئة الدولية، مثل أحادية القطبية والعالم ثنائي القطبية ومتعدد الأقطاب، للحد الذي اعتبرت فيه الآلية التي تحافظ على النظام الدولي، وأياً كانت الصورة التي تبدو عليها النظرية، فما زالت حتى اليوم واحدة من أهم النظريات التي تستند إليها الدول في علاقاتها، وفي صنع سياستها الخارجية.

وبالرغم من أهمية وشمولية التوازن المسيطر أو توازن القوى الرئيسي، إلا أنه يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي أو إقليمي، تعرف بأنها

توازنات فرعية، تتشكل داخل أطر جغرافية محددة، تجمع عددًا من الدول في علاقات تتسم بالصراع على النفوذ، يصل عدد محدود منها إلى مرحلة التعادل في القوة، الأمر الذي ينتج عنه توازن إقليمي يضبط سلوك دول المنطقة وعلاقتها ببعضها بعضًا، ويمكن أن ينتهي التنافس فيه بالحرب أو النزاع. ويؤثر هذا النوع من التوازنات على الصراعات الدولية ونتائجها، ويبرز في التوازن الإقليمي أهمية محددة للطرف الإقليمي، ترتبط بقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، التي تلعب دورًا في حضوره الدولي وطبيعة التحالفات التي يمكن أن يقوم بها، بالحد الذي يمكنه من السيطرة والتفوق على مستوى الإقليم⁽²⁾.

تبدو حالة المنطقة العربية وامتدادها في الشرق الأوسط، أشبه بالنموذج الحي الذي يحاكي مفاهيم نظرية التوازن، ويتأكد المفهوم نفسه على نطاق أقاليمه الفرعية المختلفة (شرق المتوسط، الخليج العربي، المغرب العربي). ويتبدى هذا الأمر في سلوك دول المنطقة من حيث التحالفات التي تنسجها، وحالة الاصطفاف في إطار لم يسمح لأي منها بالهيمنة أو الهيمنة على المشهد الإقليمي، ويتعاظم مفهوم التوازن مع تزايد التدخلات الخارجية من قبل الدول الإقليمية والدولية، وتغلب الصيغة التعاونية والميل للتحالف - وقد يكون تحالف الضرورة - بين أغلب دول هذا الإقليم، التي تتفاوت قدرتها على تحقيق مصالحها وفقًا لتفاوت قوتها الشاملة ولعلاقتها مع بعضها بعضًا، وكذلك علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى التي ترتبط بالإقليم.

• منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة منهجية قائمة على الخطوات التالية:
تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمي على الشرق الأوسط بغرض تحديد الأقاليم الفرعية المتضمنة فيه، وتحديد الخصائص الأساسية لكل منها.
تحليل كمي للدول الأساسية في كل إقليم فرعي، اعتمادًا على التقارير الدولية لتوازن القوى العالمي، والتقارير السنوي لمعهد استكهولم لدراسات

الأمن والسلام، وتقدير معهد لندن للدراسات الاستراتيجية. تحليل نوعي يُكمل قراءة نتائج التحليل الكمي، بغرض تدقيق نتائج الدراسة. مقارنة حالة القوة بين الدول المشكلة لكل إقليم فرعي لتحديد أكثرها تأثيراً في الإقليم الفرعي. المقارنة بين مجموعة الدول الأكثر تأثيراً في الإقليم العام (الشرق الأوسط).

تطبيق منهج توازن القوى وفقاً لنموذج مرشماير.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ما يلي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: المركب الأمني لإقليم الشرق الأوسط
- الفصل الثاني: التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط
- الفصل الثالث: التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي
- الفصل الرابع: التوازن العسكري في المغرب العربي
- الفصل الخامس: مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط

1. أشرف دحلان، السياسات العربية لمواجهة التغيرات في البنية الجيوسياسية للمنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018.

2. James T. V. Paul & Michel Fortmann (eds.), Balance of Power Theory: Theory and Practice in the 21th Century, <http://www.sup.org/books/title/?id=6419>

الإطار النظري للدراسة: المركب الأمني لإقليم الشرق الأوسط

د. دلال محمود*

تعتبر مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية Copenhagen School for Security Studies - CSSS من أهم المدارس النظرية التي نجحت في تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية، عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية، وقد بدأت في ظل تبني العديد من الباحثين الأوروبيين - ولا سيما العاملين في معهد كوبنهاجن - للمقاربة البنائية في إعادة تعريف الأمن. وفي ظل التوسع المفاهيمي الملحوظ لمفهوم الأمن مع نهاية الحرب الباردة، انهارت الحواجز بين ما تسمى الدراسات الاستراتيجية المتخصصة بالحروب، والأبحاث الأكاديمية الخاصة بالسلام، ليصبحا مجالاً واحداً يطلق عليه «الدراسات الأمنية». ومن هنا برزت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، لتضم عدداً من العلماء والباحثين الذين عملوا في معهد أبحاث السلام في كوبنهاجن، ومن بينهم باري بوزان وأولي ويفر وغيرهما⁽¹⁾.

وبصفة عامة، تسير مدرسة كوبنهاجن على النهج الذي تتبعه المقاربة البنائية الاجتماعية، ولا سيما في تصور الأمن، باعتباره «بناءً اجتماعياً»، فضلاً عن التركيز على هوية ومعتقدات الفواعل في تشكيل مصالحهم الأمنية، وفي هذا السياق يحلل هذا المبحث العناصر الرئيسية التي ارتكزت عليها نظرية «مركب الأمن الإقليمي»، في تحليلها للأمن على المستوى الإقليمي، على النحو التالي:

أولاً- التعريف الموسع لمفهوم الأمن:

ينطلق منظور مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، من تعريف باري بوزان للأمن بأنه «العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تراها معادية؛ فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود»⁽²⁾.

واقترح بوزان أن يتم النظر إلى الأمن ودراسته من خلال مستويات ثلاث: (الفرد، الدولة، والنظام الدولي)، في إشارة إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعاً لأمن الدولة، باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم، لكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية؛ فالدولة تتشكل -كما يراها بوزان- من ثلاث مكونات: فكرة الدولة (الوطنية / القومية)، والقاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، والمظهر المؤسسي للدولة (النظام السياسي والإداري). وتبعاً لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث⁽³⁾.

كما فرّق بين الدولتين القوية والضعيفة كشرط أساسي للأمن على مستويات الدولة؛ فإذا كانت قوة الدولة وضعفها تُقاس بمدى قدراتها المادية فقط، فإن بوزان يراها تابعة لمستوى استقرارها المؤسسي ومدى انسجامها السياسي، والاجتماعي الداخلي؛ فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من الصعب تحديد مصدر التهديد الواقع على أمن حكومة؛ أينبع من الداخل أم من الخارج؛ ما زاد تعقيد مشكلة التحليل الأمني.

ولقد تناول بوزان القطاعات الأمنية من خلال تقسيمها إلى (5) قطاعات؛ بحيث يعطي كل قطاع دلالة خاصة حول طبيعة التهديدات داخله؛ ما يؤثر في النهاية على أمن الدولة. ويمكن حصر القطاعات الخمسة لمفهوم الأمن، فيما يلي⁽⁴⁾:

القطاع العسكري: من الأبعاد التقليدية للصيقة بمفهوم الأمن، ويعتبر مرتكزاً أساسياً في تحقيق أمن الدولة. ويُقصد بالبُعد العسكري في السياسة الأمنية، حشد وتجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة التهديدات والاعتداءات ذات المصادر الخارجية، سواء تعلق الأمر بضربات عسكرية نووية أو هجمات تقليدية. ويتضمن هذا البعد بعض الإجراءات، مثل اعتماد منظومات وبرامج للتسلح التقليدي أو النووي، والعمل على تحقيق الردع من خلال زيادة القدرات التدميرية للأسلحة المكتسبة، وتطوير كفاءات القوات النظامية من حيث العدد والعتاد.

القطاع السياسي: يتعلق بمحاولات الدولة الرامية إلى مواجهة التهديدات التي تضر بالاستقرار المؤسسي والتنظيمي، وحماية نظام حكمها والدفاع عن شرعيته الأيديولوجية التي تتبناها، بمعنى تحرير الدولة من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية؛ وذلك من خلال فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف القواعد الضامنة لاستقرار الوحدة الوطنية (على المستوى الداخلي)، بالإضافة إلى تقليل فرص تدخل أطراف المجتمع الدولي في شئون الدولة، والقدرة على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو تبني مواقف قد تتعارض مع العقيدة التي تؤمن بها، أو المصالح التي تسعى إلى تحقيقها (على المستوى الخارجي).

القطاع الاقتصادي: ويعني -حسب المدرسة التقليدية للأمن- توفير الأسس الاقتصادية اللازمة للقوة العسكرية للدولة، التي تخولها الدخول في السباق نحو التسليح أو خوض الحروب والنزاعات. أما عند أصحاب المفهوم الموسع للسياسة الأمنية، فإن هذا البُعد مرتبط بقدرة الدولة على الاستحواذ على مصادر الثروة والوصول إلى الأسواق العالمية، وتجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، كما ربطوا فاعلية ونجاح السياسة الأمنية للدولة بمدى قدرتها على تحقيق رخاء الفرد ورفاهية المجتمع وتحقيق اعتناقه من الجوع والفقر وكل صور الإكراه المادي.

القطاع البيئي: نظراً إلى تصاعد خطورة التدهور البيئي على الأمن بمختلف وحداته، عملت الكثير من الدول على إدراج البُعد البيئي ضمن أمن الدولة؛ حيث إن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولويةً من التهديدات الخارجية؛ إذ بإمكانها أن تضرر عنفاً مسلحاً. والأكثر من ذلك، أن الديناميكيات الديموغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة، خاصةً أن رفاهية الأفراد مرتبطة بالعيش في نظام بيئي صحي، متنوع وسليم. وهذا البُعد مرجعيته هي الإنسانية بأجمعها، ولا تقتصر على مجتمع دون آخر.

القطاع الاجتماعي: يستهدف الحفاظ على هوية المجتمع من الثقافات الدخيلة، وتعميق إحساس المواطنين بالانتماء إلى المجتمع والدولة؛ وذلك من خلال تحقيق المساواة بين المواطنين أو الجماعات المكوّنة للمجتمع مهما اختلفت هوياتهم وتباينت اتجاهاتهم أو معتقداتهم، وتوزيع المناصب والموارد بين الأفراد حسب الكفاءة لا بناءً على العرق أو الدين أو الطبقة. ويعد مفهوم «الأمن المجتمعي» Society Security، واحداً من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن إلى حقل الدراسات الأمنية⁽⁵⁾؛ ففي نظر بوزان فإن «مفهوم الأمن ليس ثابتاً، وإنما هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة الوطنية بشكل ديناميكي»، ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت هي المصدر الأساسي للتهديد⁽⁶⁾.

ثانياً- النظام الإقليمي ومعايير تحديده:

مصطلح النظام الإقليمي، في معناه العلمي وكمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، حديث نسبياً؛ حيث لم تُشر إليه الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية عبر حقب سحيقة من التاريخ. وبعد الحرب العالمية الأولى، كان مفهوم «الإقليمية» Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي؛ حيث ثار جدل كبير حول ما سُمي «العالمية في مواجهة الإقليمية» Universalism Versus Regionalism، وأي

من المنهجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي بما يحقق السلم والأمن الدوليين؛ (أي هل نقيم منظمات دولية على مستوى النظام الدولي تشمل الدول كلها؟ أم أن إقامة منظمات دولية إقليمية على مستوى كل إقليم هي التي ستحقق السلم والأمن الدوليين؟) (7).

أما من حيث المقصود بالنظام الإقليمي، ومعايير تحديده، فيمكن القول إنه لا اتفاق بين المنظرين حول ذلك؛ حيث توجد ثلاثة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي (8):

الاتجاه الأول يركز في تعريفه للنظام الإقليمي على اعتبارات التقارب الجغرافي **Geographic Proximity Approach**.

الاتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية **Homogeneity Approach**.

الاتجاه الثالث ينتقد الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة المتشابهة ليس ضرورياً أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها. ومن ثم، فإن العامل الحيوي - من وجهة نظر هذا الاتجاه - في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول بعضها وبعض **Interaction Approach**.

ورغم هذا التباين بين الاتجاهات الثلاثة السابقة حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته؛ فإن الأدبيات تشير إلى أن هناك ميلاً عاماً إلى الاتفاق حول أن أهم عناصر في أي نظام إقليمي تتمثل فيما يلي (9):

ضرورة التقارب الجغرافي: حيث اتفق أغلب الدارسين، في مجال معيار التفاعلات، على أن حجم التفاعل بين الدول المتقاربة جغرافياً، عادةً ما يكون أكثر كثافةً، مقارنةً بالدول غير المتجاورة. أن يشتمل على ثلاث دول على الأقل.

خلو الوحدات المكونة له من وجود دولة عظمى بين أعضائه؛ حيث إن وجود الدولة العظمى يجعلها تمارس ضغطاً أو نفوذاً على النظام الإقليمي

من خلال شبكة من العلاقات والتفاعلات، دون أن تكون عضوًا فيه أو أحد مكوناته.

وحدات النظام الإقليمي - وهي أعضاؤه من الدول - تدخل فيما بينها في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام.

درجة من التنافس أو التوافق في السياسات الإقليمية لأعضائه: فكلما زاد التجانس أو التوافق بين الأعضاء، زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل كتلة واحدة للتأثير في السياسة الدولية.. والعكس صحيح⁽¹⁰⁾. كما تشمل الأنظمة الإقليمية خمسة أبعاد لا بد من الاعتماد عليها لفهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية والخارجية للنظام، وتسمى «المعالم الهيكلية للنظام»⁽¹¹⁾:

وحدات النظام Units: وهي القوى الفاعلة في المنطقة؛ أي الفواعل المهمة فيها.

التفاعل Interaction: أي درجة التفاعل بين وحدات النظام؛ صراعية أو تعاونية.

البيئة Environment: كل نظام له بيئة ينشأ فيها ويتفاعل في إطارها. حدود النظام Boundaries: هي الحدود التي تفصل نظامًا إقليميًا عن آخر.

هيكل النظام Structure: خصائص ومكونات القوة وكيفية توزيعها؛ هل هي متمركزة لدى قوة أو قوتين؟ أم موزعة على كل دول الإقليم؟ وفي أي نظام إقليمي يوجد نظام لتوازن القوى، وتوجد سياسات للتوازن؛ فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة نتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، والتجربة التاريخية، والخصوصية القومية، والأدوار السياسية، وهو ما يولد أنظمة متعددة لا تخرج عن الأنماط التالية⁽¹²⁾:

نظام إقليمي مركزي: وهو نظام تكون العلاقات بين قواه محددة،

وأدوارها السياسية متوقعة؛ ومن ثم لا يُتَنظَر من الدول الصغرى دور فعال، إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي عن طريق علاقات تبعية (حماية)، بما يضمن مظلة حماية النظام الدولي لها.

نظام إقليمي فيه قوتان إقليميتان: وهنا تكون القيادة موزعة نسبياً بين قوتين (كحال السعودية ومصر الآن في النظام الإقليمي العربي). وهذا التكافؤ Parity يتيح للدول الصغرى هامش حركة سياسية ملحوظاً.

نظام إقليمي متعدد القوى: في هذا النظام لا وجود لشكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، وهو الأمر الذي يجعل هذا النمط من النظام الإقليمي غير متجانس، وامتيازاً بشكل واضح في البيئة الدولية، ما دامت إمكانات أطرافه يكبح بعضها بعضاً؛ ما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية. وهذا هو النمط الأقرب للشرق الأوسط في المرحلة الراهنة.

ثالثاً- نظرية مركب الأمن الإقليمي لبوزان:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة، تم تطوير أطر جديدة للتعاون الأمني على المستوى الإقليمي؛ ما أدى إلى تزايد أهمية النظام الإقليمي كأداة أو مستوى للتحليل في السياسة الدولية، على أساس أن ذلك يعمق دراسة العلاقات الدولية، ويصحح رؤية الدارسين التي كانت تركز أساساً في تفسير السياسة الدولية على مستوى النظام الدولي، بالرغم أن الكثير من أحداث السياسة الدولية، هي نتاج عوامل إقليمية، فضلاً عن إمكانية دراسة عملية التفاعل القائم بين المستويات المختلفة في السياسة الدولية؛ أي مستوى النظام الدولي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الوطني، وهو ما يعد أمراً هاماً، خاصةً فيما يتعلق بدراسات الأمن.

وفي هذا السياق، مثلت إسهامات باري بوزان وأولي ويفر، ممثلة في «نظرية مركب الأمن الإقليمي»، تحولاً جديداً في الدراسات الأمنية، بما توفر أداة جديدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة؛ حيث طرح بوزان مفهوم «مركب الأمن الإقليمي» Security Complex، للمرة

الأولى في كتابه المنشور عام 1983 بعنوان «الشعوب والدولة والخوف»⁽¹³⁾. ثم طوره لاحقاً بمساعدة أولي ويفر في كتابه «الأقاليم والقوى»⁽¹⁴⁾، الذي نشره عام 2003. ويقسم المؤلفان في هذا الكتاب العالم إلى أقاليم متعددة وقوى ذات أنواع ثلاث: عظمى وكبرى وإقليمية، وبدلاً من رؤية العالم كصراع بين الحضارات، يمكن تناول كل إقليم وتفسير وفهم الصراعات داخله؛ حيث إن علاقات الصداقة والعداوة بين دول هذا الإقليم يجب أن تضاف إلى علاقات القوى على مستوى العالم.

ووفقاً لبوزان، فإن مركب الأمن الإقليمي يعني «مجموعة الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأولية بعضها ببعض على نحو وثيق وكاف؛ بحيث لا يمكن فهم الأمن القومي لإحداها بقدر معقول بعيداً عن الأخرى». وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم. وفي مناسبة أخرى عرفه بأنه «مجموعة الوحدات التي تتربط بحيث لا يمكن تحليل مشكلات الأمن في إحداها بقدر معقول بعيداً عن الوحدات الأخرى»⁽¹⁵⁾. طرح هذا المصطلح باري بوزان لأول مرة في كتابه «الشعب والدول والخوف.. مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية» *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations* وأشار به إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. ولا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل تماماً من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافاً أساسيةً أو أحاديةً في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي مُحدِّدًا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

وفي مقابل ذلك، يرى بوزان أن الكثير من الخصائص الجوهرية للدول التي اعتمد عليها الواقعيون في تحليل العلاقات الدولية وفهم السياسة الدولية، لم تعد لها الأهمية نفسها في إنتاج الديناميكيات الأمنية؛

فالتباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية لا يتدخل كثيرًا في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية، كما أن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمي غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة إلى كل الأطراف؛ فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قومي بين معظم المكونات الاجتماعية، عادةً ما تحدد التهديدات في البيئة الخارجية، وتكون أكثر حساسية تجاه مسائل السيادة الوطنية، في حين أن الدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون محلًا لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، ولكن بوجه عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارًا.

• المتغيرات المؤثرة في مركب الأمن الإقليمي:

العداوة/الصدقة: عادةً تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية محددة في علاقات "العداوة/الصدقة" التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلف حالة الاعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار؛ فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبًا ما تكون متأثرة بدرجة كبيرة بالعداوة أو الصدقة التاريخية، وبالمنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية. ويشكل مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة. وتتضمن هذه التفاعلات خليطًا من تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي وميزان القوى وتأثير التقارب الجغرافي للأطراف الدولية، الذي يساعد على إنعاش وتغذية التأثير المتبادل للمظاهر الأمنية المختلفة من بيئة إلى أخرى، سواء كانت في شكلها المستقر أو المضطرب.

التحليل الأمني لنمط علاقات العداوة/الصدقة يبدأ من المستوى الإقليمي ثم يتم تقفي أثره وامتداده عالميًا ومحليًا، على افتراض أن المستوى الإقليمي لنمط علاقة العداوة/الصدقة يفرز الخيارات الاستراتيجية، ويحدد مضمون الأهداف الأمنية لكل طرف، ثم يفرغها في المستويين

المحلي والدولي. الأكثر من ذلك أن هذا المستوى من التفاعل الأمني مهم للقوى الإقليمية المعنية بمركب الأمن، بل مهم أيضاً بالنسبة إلى القوى العظمى الخارجية، لكن لا يتوقف استمراره على تلك القوى، على اعتبار أن جدوى متغير "العداوة/الصدقة" في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن، يكمن في أنه مستمر في تحديد المخرجات الأمنية الإقليمية ولو اختلفت بعض القوى العظمى من النظام الدولي، التي كانت فواعل مساعدة على تحريك الديناميكيات الأمنية الإقليمية.

التخومية: المتغير المستقل الآخر الذي يؤثر في الديناميكيات الأمنية الإقليمية هو مبدأ "التخومية" الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمن، التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسولوجية والبيئية؛ فهي أجندة موسعة، أو أجندة تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة المفهومة؛ فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أنه ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، والمنافسة الأمنية، والمساعدة الذاتية، وسباق التسلح). ومن ثم فإن وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافياً يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافياً. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق فيكون لدينا مركبات أمن إقليمية لا مركب أمن واحد في النظام الدولي.

الاعتماد الأمني المتبادل: المتغير المستقل الثالث في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية الدولية هو الاعتماد الأمني المتبادل الذي يتأثر هو الآخر بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من جهة، وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية. وعلى افتراض أن هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية. مع أنه في كثير من الأحيان

تعمل القوى العظمى على تخطي الحدود الإقليمية (الصين مثلاً) من أجل زيادة نفوذها العالمي، أو بسبب الحاجات المتزايدة التي لا تستوعبها المنطقة الإقليمية، لكن معظم أطراف مركب الأمن الإقليمي تبقى مقيدة بالحدود الإقليمية، وتربط أمنها بالجيران القريبين منها، وتجد نفسها معلقة بالتزامات وديناميكيات الأمن الإقليمية؛ بسبب محدودية قدراتها العسكرية والسياسية. ومن ثم تعزز النظام الأمني الإقليمي بدل أن تتخطاه؛ فالقوى العظمى (التي ركز الواقعيون الجدد تحليلهم عليها)، تميل إلى التحلي عن القيود الإقليمية، في حين تميل القوى الصغرى إلى تعزيزها، لكن المهم من الناحية المنهجية بالنسبة إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي هو أن عدد القوى العظمى قليل في العالم، في حين أن القوى الصغرى تشكل الغالبية العظمى في النظام الدولي. وما دام الأمر كذلك، فإن التحليل الإقليمي للعلاقات الأمنية هو الأكثر أهميةً في تفسير وفهم نمط السياسة الدولية المعاصرة.

ويعمل الاعتماد الأمني المتبادل كمتغير مستقل، على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الإيجابي، على افتراض أنه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول، ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة، تستجيب بوتيرة متكررة للمنبهات الأمنية المرسله من بعضها نحو بعض. وتترتب على الاعتماد الأمني المتبادل لدى نظرية مركب الأمن الإقليمي، علاقات تأثير أمني متبادل، سواء نتج عن تلك العلاقات أفعال إيجابية (مثل التنسيق الأمني، والاستقرار) أو سلبية (كالإعداد للحرب، وتوسيع النفقات العسكرية، وزيادة النفوذ على حساب الآخرين).

الاختراق: من المتغيرات المستقلة الأخرى في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية الدولية، مفهوم «الاختراق» الذي يحتوي مضامين نظرية في اتجاهات مختلفة؛ إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية

مصالحها، عبروضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي. لكن عملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، متمثلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين، أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل، أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي.. كل هذه التفاعلات هي محفزات حيوية على سلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل في مركبات الأمن الإقليمية، كما هو الحال مع الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، وأوروبا، ومناطق أخرى من العالم. وتأكيد مبدأ "الاختراق" هو في الوقت نفسه وبطريقة أخرى تحدُّ لنظرية مركب الأمن الإقليمي، من حيث مبالغة الواقعية الجديدة في تعظيم دور القوى العظمى في السيطرة على العلاقات الدولية. ولا تنفي نظرية مركب الأمن الإقليمي تمامًا دور القوى العظمى في اختراق مركبات الأمن الإقليمي عبر العالم، ولكن المستوى الإقليمي في التحليل هو الأهم في فهم العلاقات الأمنية الدولية. وتُشتق هذه الأهمية من أنماط التفاعل الأمني، مثل المنافسة الإقليمية، وتوازن القوى والتحالفات بين القوى الإقليمية.. كل هذه الديناميكيات تحدث في المنطقة لا في النظام الدولي.

مبدأ القوة: المتغير الخامس في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للقضايا الأمنية هو "القوة" بوصفها عاملاً أساسياً مُنتجاً للتفاعلات الأمنية بشكل مكرر وكثيف، وربما هو أكثر المتغيرات تأثيراً في الديناميكيات الأمنية الإقليمية. وعندما يتفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي، سوف ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي. وتتفاعل الأطراف بناءً على التزامات هذا النظام، وتظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف من توجه سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة. وسوف تتصاعد مثل هذه المخاوف بحدة كلما احتد الصراع من

أجل التفوق في حيازة القوة؛ من جراء التوقعات المأساوية حول نتائج اكتساب طرف معين عناصر القوة على حساب الآخرين.

• مركبات الأمن الإقليمي R.S.C :

تنطلق النظرية من افتراض أساسي مؤداه أن ظروف بعد الحرب الباردة قد عززت بروز المستوى الإقليمي للأمن؛ فبينما يرتبط الأمن على المستوى الوطني بوحدات (دول) Units، فإنه في المقابل تتكون الأقاليم هنا من مجموعة متكثلة Clusters جغرافياً من هذه الوحدات على نطاق أوسع؛ حيث تتمتع ببيئة خاصة بها. وفي إطار تفاعل المجموعات المتكثلة ذات الاعتماد الأمني المتبادل على المستوى الإقليمي، ينشأ المركب الأمني الإقليمي؛ فهو نتاج مخاوف الوحدات وسعيها لتحقيق أمنها.

ومن ثم، تعرّف النظرية مُركّب الأمن الإقليمي بأنه «مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة بعضها ببعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعياً عن الأمن القومي للدول الأخرى»⁽¹⁶⁾؛ حيث تحتاج الفواعل تحديد القضايا أو المشاكل التي تمثل تهديداً لها؛ أي «أمننة» تلك القضايا Securitization، أو استبعاد أي مشكلة أو قضية من أجندتهم الأمنية؛ أي «تفكيك الأمننة» De-Securitization. وارتباطاً بذلك، تحدد النظرية العناصر الأساسية لأي مركّب أمن إقليمي في الآتي:

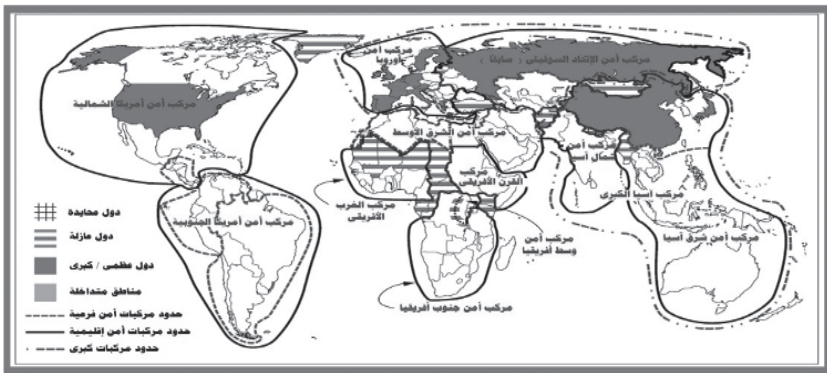
التجاور الجغرافي Geographic Proximity: ويرغم من أهميته بالنسبة إلى النظرية، فإنها تراه غير كافٍ؛ حيث الأهم هو التفاعلات والترابط الأمني. الحدود Boundaries: وهي التي تميز المركّب عن جيرانه. البنية Structure: يتكون المركب من وحدتين أو أكثر. القطبية Polarity: أي توزيع القدرات والموارد بين الوحدات (الدول أعضاء المركّب).

البناء الاجتماعي Social Structure: وهو الذي يغطي أنماطاً من

«الصدقة» Amity و«العداوة» Enmity، بين أعضاء النظام الإقليمي أو المركّب الأمني⁽¹⁷⁾.

وانطلاقاً من الميكانيزم الخاص بـ «مركّب الأمن الإقليمي»، يمكن تعريف الأمن الإقليمي بأنه «اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، لتصل إلى سياسة دفاعية موحدة، كما أنها موحدة في تقديرها لمصادر التهديد وطرق مواجهتها»، ومنهم من يفسر الأمن الإقليمي بأنه «تأمين لمجموعة من الدول داخلياً، بدفعها التهديدات الخارجية عبر تدابير محددة بين مجموعة من الدول في إطار إقليمي واحد، ويتم من خلال توافق إرادات أساسه المصالح الذاتية لكل دولة، والمصالح المشتركة للمجموعة»⁽¹⁸⁾.

ارتباطاً بما سبق، نجد أن الأقاليم على المستوى الدولي متباينة من حيث البنية ومن حيث التفاعلات؛ ما أدى إلى تشكيل أنواع متعددة من مركّبات الأمن؛ فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة أساساً على توزيع القوة؛ فمثلاً نجد الولايات المتحدة الأمريكية في المستوى الأعلى، ثم الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين. ويمكن أن نميز بين (11) نوعاً من مركّبات الأمن الإقليمي في العالم مقسمة إلى ثلاث فئات كما هو موضح بالخريطة رقم (1)⁽¹⁹⁾:



المركبات المركزية *Centered*: (أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي) يتكون هذا النوع من المركبات من قوة عالمية أو بعض المؤسسات الجماعية؛ فإذا تشكل من الوجود المؤسسي فإنه سيكون إقليمًا متكاملًا. أما إذا كان مشكلاً من قوة عالمية فإنها تهيمن على الإقليم وتصبح مركب أمن إقليمياً أحادي القطبية.

مركب القوى العظمى *Great Power Complex*: هو المركب الأمني الذي يكون مشكلاً من مجموعة من الدول ذات المكانة الكبرى في المجتمع الدولي، مثل (شرق آسيا)، الذي تشكل كل من الصين واليابان مصدر قوته؛ حيث تلعب كلتاهما دوراً محورياً داخل هذا المركب الذي يعتبر «مركب أمن إقليمياً مزدوجاً».

المركبات الأمنية النموذجية أو المعيارية *Standard*: ويتميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخله؛ أي أن الدول المشكّلة للمركب الأمني هنا إما تتساوى أو تتفاوت تفاوتاً طفيفاً في القوة والمكانة على المستوى الدولي، ولا تمثل قوة عالمية مثل (الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وأمريكا الجنوبية، وغرب إفريقيا، والقرن الإفريقي، وإفريقيا الوسطى، وإفريقيا الجنوبية).

الدول العازلة *Insulator State*: تشير النظرية إلى أن هناك دولاً تقع على هامش مركب الأمن الإقليمي تسمى «الدول العازلة»، وهي تقع بين مركبي أمن إقليميين أو أكثر، وعادةً يكون دورها محدوداً وغير مؤثر وفقاً للنظرية؛ حيث تفتقد القدرة على تقديم نفسها لتصبح عضواً في أي مركب أمن إقليمي. ومن ثم، ترى النظرية أنه إذا كانت تلك الدولة تسعى إلى أن تصبح قوة كبرى، فعليها أن تصبح أولاً قوة إقليمية أو قطباً في أي مركب أمن إقليمي محيط بها، ليتحول وضعها من دولة عازلة إلى قطب في هذا المركب، عن طريق تطوير علاقاتها الأمنية، سواء كانت علاقة صداقة أو عداوة⁽²⁰⁾.

وارتباطاً بذلك، ترى النظرية أن مركب الأمن الإقليمي لا ينشأ في إطار

السياق الذي تأسس فيه الإقليم، بل ينشأ اجتماعيًا، أي أنه محكوم بالممارسات الأمنية للفواعل داخله؛ فالإقليم يمكن أن يتغير؛ أي يمكن أن يشهد مركب الأمن الإقليمي تحولًا Transformation عبر الزمن؛ الأمر الذي قد يؤثر على موقع الدول العازلة المحيطة به، فهناك ثلاثة تطورات محتملة لمركب الأمن الإقليمي على النحو الآتي:

استمرار الحفاظ على الوضع القائم Maintenance of the status quo: أي ألا تحدث تحولات هامة في البنية الأساسية لمركب الأمن الإقليمي.

التحول الداخلي Internal Transformation: أي حدوث تحولات حادة في البنية الأساسية في سياق الحدود الخارجية الحالية للمركب، سواء بسبب اندماج إقليمي أو حتى تفكيك اندماج أو تحولات أيديولوجية أو تغير في القيادة، مثل تأسيس دولة إسرائيل في مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

التحول الخارجي External Transformation: ويعني ذلك حدوث تحولات في الحدود الخارجية التي قد تتمدد أو تقلص أو يحدث تغير في أعضاء مركب الأمن الإقليمي، أو اندماج مركبين أمنيين إقليميين.

مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط:

شكّلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية تشكيل مركب الشرق الأوسط الحديث، نتيجةً لاستقلال عدد من الدول وتأسيس جامعة الدول العربية. والحالة الشائعة والمميزة لمركب الشرق الأوسط هي الانقسام والنزاعات الأمنية العربية-العربية، والعربية-الإسرائيلية، والعربية-الإيرانية، والعربية-التركية؛ فبعد الانقسام العربي العميق عام 1978 على إثر اتفاقية «كامب دافيد» الموقعة بين مصر وإسرائيل، التي قوبلت برفض عربي؛ بدأت الأنظمة الإقليمية الفرعية تظهر على حساب ضعف النظام العربي العام، فظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 الذي لا يشمل جميع دول المنطقة العربية، وبدأت تظهر التكتلات

لاعتبرات أيديولوجية وسياسية؛ حيث أقيم النظام الإقليمي العربي على أساس الانتماء إلى العنصر العربي في مقابل اليهود والأتراك والإيرانيين؛ الأمر الذي يعكس قلة وضعف تأثير البعد الجغرافي مقابل الانتماء الثقافي والإثني، حتى إن البعد الإسلامي بدوره، وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أصبح يضم محورين متنافسين منذ بداية الثمانينيات: المحور السني بقيادة المملكة العربية السعودية، والمحور الشيعي بقيادة إيران.

• أولاً- مكونات مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط:

يثير مفهوم الشرق الأوسط جدلاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية؛ حيث يتسع أو يضيق حدود هذا الإقليم وفق اعتبارات من يستخدمه. ومن ثم، تحدد الدراسة مفهوم إقليم الشرق الأوسط كما حددته نظرية مركب الأمن الإقليمي لبوزان.

فوفقاً للنظرية، يمتد مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط MERSC من المغرب إلى إيران، ويشمل كل الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل وإيران، ويستبعد كلاً من قبرص والدول الواقعة في القرن الإفريقي (الصومال، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب السودان، وإريتريا، وجيبوتي، والسودان)، ويحيط به دولتان عازلتان: الأولى هي أفغانستان التي تقع بينه وبين مركب أمن جنوب آسيا، والثانية هي تركيا التي تقع بينه وبين مركب الأمن الأوروبي⁽²¹⁾. ويضم إقليم الشرق الأوسط كمركب أمني إقليمي (3) مركبات أمنية فرعية، هي:

الخليج العربي Gulf Sub-Complex: ويشمل دول الخليج، وهي إيران والعراق والسعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان واليمن.

المشرق العربي Levant Sub-Complex: ويقع في مركز الشرق الأوسط، ويمثل نواته، ويضم مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين وسوريا.

المغرب العربي Maghreb Sub-Complex: ويتكون من المغرب والجزائر وتونس وليبيا والصحراء الغربية.

لكن تختلف الدراسة مع ما قدمه بوزان من أقاليم فرعية للشرق

• ثانيًا - مستويات تحليل التهديدات في مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط:

وفقًا للنظرية، فإن مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط يمثل نموذجًا واضحًا «لتكوين الصراعات»؛ حيث سيطرت التفاعلات العدائية على العلاقات بين الفاعلين⁽²²⁾؛ وذلك بسبب العوامل الإثنية؛ فبالرغم من أن العرب يمثلون أغلبية سكان الإقليم، فإن هناك أقليات إثنية تتوزع في كل دولة، مثل التركمان والأكراد، بينما قد تشهد بعض الدول سيطرة إثنيات أخرى، مثل الفرس في إيران واليهود في إسرائيل⁽²³⁾. وهذا فضلًا عن عامل الدين؛ فبينما يمثل المسلمون أغلبية سكان الإقليم، فإن هناك أقليات غير مسلمة مثل الأرمن والمارون⁽²⁴⁾. ويضاف إلى ذلك أيضًا عامل الطاقة (النفط/الغاز)، الذي أثر على تفاوت القوة والنفوذ بين فواعل الإقليم. ومن ثم، شكلت تلك العوامل الثلاث المتمثلة في الدين والإثنية والطاقة نمط «الاعتماد الأمني المتبادل» Security interdependence وفقًا للنظرية؛ حيث أثرت في تحديد الآخر the other نتيجة التصورات السلبية عنه.

التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط:

إن حالة عدم الاستقرار التي يمر بها الشرق الأوسط منذ عام 2011، والتي غيرت النظام الأمني السائد قبل ذلك التاريخ الذي أوجدته الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوى العظمى المهيمنة وصاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة.. هذه الحالة من الحراك والسيولة، مستمرة لهذه الفترة نتيجة تسارع التغيرات وتداخل الفاعلين على المستويين الإقليمي والدولي، بما يزيد ارتباك المشهد في الشرق الأوسط. ومن أهم هذه التغيرات:

- استمرار الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية، مثل سوريا واليمن وليبيا؛ الأمر الذي حوّلها لما يشبه الحروب الأهلية، وتفاقم المشكلات الداخلية في هذه الدول من كوارث إنسانية (انتشار الأوبئة والأمراض في اليمن، ونزوح جماعي من سوريا)، أو نشاط التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتداعياتها الاقتصادية

والأمنية المختلفة في هذه الدول؛ وذلك مع الأزمات السياسية المستعصية في عدد من دول المنطقة.

■ زيادة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، سواء من القوى الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران وإسرائيل) أو القوى الدولية (الولايات المتحدة وروسيا وبدرجة أقل الصين)، بالإضافة إلى التدخلات من بعض الدول العربية في الشؤون الداخلية لدول عربية أخرى (التحالف العربي في اليمن، وتدخلات قطر في الشؤون السورية والليبية والسودانية). هذه التدخلات تشكل معضلة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وليست مجرد تهديد أمني؛ إذ تؤكد أن أي ترتيبات أمنية في المنطقة يصعب أن تكون بمنأى عن القوى الكبرى الدولية. ومن ثم فإن أي ترتيبات محتملة يجب أن تتوافق مع مصالح القوى الكبرى الأكثر نفوذاً في المنطقة.

■ اتجاه الولايات المتحدة نحو الانسحاب من الشرق الأوسط وتراجع أهميته للولايات المتحدة منذ فترة أوباما -الذي أعلن اتجاه إدارته إلى التركيز على البعد الآسيوي خلال الولاية الثانية⁽²⁵⁾- ولم يكن الانخراط الأمريكي الواسع في المنطقة مع ترامب إلا رغبة في إعادة هيكلتها وفرض ترتيبات أمنية جديدة للشرق الأوسط، تحفظ المصالح الأمريكية أمانة⁽²⁶⁾. ثم أكد بايدن توجه أمريكا للانسحاب من الشرق الأوسط كما انسحبت من أفغانستان، رغم اختلاف تكتيكات الانسحاب.

وبغض النظر عن الأهداف الأمريكية في تلك الإدارات؛ فقد كانت السياسات الأمريكية تقدم تهديداً أمنياً حقيقياً للمنطقة؛ فمع استراتيجية القيادة من الخلف التي اتبعتها إدارة أوباما، نشأت حالة من الفراغ الأمني وفرت الفرصة لتدخلات قوى إقليمية ودولية أخرى ملء هذا الفراغ، ومن ثم زيادة حدة التنافس الدولي في المنطقة واستمرار الحراك فيها.

■ استمرار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، خاصة مناطق الصراعات المسلحة؛ وذلك رغم جهود مكافحة الإرهاب المختلفة التي نجحت

في تقليص عملياته وأماكن وجوده في كل من سوريا والعراق، لكن هذه الجهود لم تُلغ محفزات وجوده أو فرص إعادة تمركز تنظيماته في أي من الدولتين. ويساعد على ذلك الاختلاف بين في مصالح الدول الفاعلة في كل من الحالتين، التي تشارك في مكافحة الإرهاب في مسارات مختلفة. وفي مصر، فإن نجاح العملية الشاملة في سيناء في الحد من انتشار العمليات الإرهابية، لا يمنع من اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية مشددة لمنع أي أنشطة إرهابية محتملة. إن التهديدات المختلفة الناتجة عن استمرار الإرهاب، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو غيرها، تزيد من حالة عدم الاستقرار المستمرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن التنظيمات الإرهابية تطور أهدافها وتكتيكاتها والأماكن التي يستهدفها؛ فعلى سبيل المثال، تشير العديد من الكتابات إلى أن تنظيم داعش يعيد ترتيب أوراقه، وقد يتجه إلى كابول لاتخاذها مرتكزاً جديداً للتنظيم، وقد يزيد عملياته في أوروبا، وقد يستعيد بعض مواقعها في العراق وسوريا.

■ التغييرات الاقتصادية تمثل أحد الأبعاد الهامة في أي ترتيبات أمنية مستقبلية تنشأ في الشرق الأوسط. ويمكن توضيح هذا الأمر في أكثر من صورة؛ أبرزها:

اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، وما يرتبط بها من مشروعات، تُرتب فرصاً للتعاون بين بعض الدول (مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وإيطاليا والأردن)، وتزيد من فرص الصراع مع بعضها مثل تركيا.

ضعف الأوضاع الاقتصادية في دول القرن الإفريقي زاد فرص تنافس بعض القوى الإقليمية على التأثير فيها من المدخل الاقتصادي؛ مثل قبول كل من جيبوتي وإريتريا وجود عدد من القواعد العسكرية لدول مختلفة على أراضيها، وكذلك اتجاه لقطر - بعد المقاطعة العربية الرباعية - إلى الاشتراك مع تركيا للاستثمار في بعض دول القرن الإفريقي؛ الأمر الذي زاد توجه دولتي الخليج السعودية والإمارات نحو الاستثمار في الدول نفسها. والمحصلة أن سوء الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول جعلتها تتقبل التدخلات الخارجية ذات الدوافع السياسية المختلفة من أجل تحسين هذه الأوضاع نسبياً.

استمرار الحصار الإسرائيلي على الفلسطينيين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، أدى إلى إضعاف أحوالهم المعيشية؛ ما سمح بتقديم «السلام الاقتصادي» أساساً للتسوية السياسية من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية، بديلاً للحل السياسي. وليس المقصود هنا أن يقبل الفلسطينيون بهذا التصور، ولكن الهدف هو إظهار استخدام إسرائيل الضغط الاقتصادي الشديد على الفلسطينيين تمهيداً لعرض تصورها المضلل.

التحدي الاقتصادي يمثل مشكلة أساسية في عدد من الدول العربية، وإن اختلفت طبيعته من دولة إلى أخرى؛ فهناك دول مثل مصر والأردن والسودان وتونس تواجه تداعيات تبنيتها برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء بارتفاع الأسعار أو ارتفاع معدلات التضخم وغيرهما. وهناك دول تواجه تحويل طبيعة اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وعلى رأسها السعودية والكويت؛ هذا بالطبع بالإضافة إلى الدول التي تعاني صراعات داخلية وتدمير في بنيتها التحتية وتوفير المتطلبات الأساسية لشعبها.

■ التركيز على عوامل الانقسامات والاختلافات الطائفية والعرقية في الصراعات المنتشرة في المنطقة. وهذا التركيز تتم تغذيته من قبل أطراف الصراع أنفسهم والقوى الدولية المرتبطة بهم؛ فعلى سبيل المثال، تدعم الولايات المتحدة الأكراد في سوريا، وهو دعم يقابله عنف تركيا ضدهم على أرض سوريا، أو ترسيخ فكرة أن التنافس الإيراني-السعودي مرده إلى اعتبارات مذهبية للخلاف بين الشيعة والسنة، بينما في جوهره اختلاف على النفوذ في الخليج⁽²⁷⁾.

المراجع

1. Luiza – Maria Flimon, “An Overview of the Copenhagen School’s Approach to Security Studies: Constructing”, (In) Security Through Performativity Power, “The Romanian Journal for Baltic and Nordic Studies”, Vol.6, No. 2 (2016), PP 48–49.
2. Barry buzan, “new patterns of global security in the twenty–first century”, international affairs 3, 1991, pp 432–433.
3. محمد مصيلحي، حدود نظرية “مركب الأمن الإقليمي” كمفسر للتحوّل في سياسة تركيا الأمنية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2002، رسالة ماجستير مهني للدراسات السياسية والأمنية، الدورة (2)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021.
4. المرجع السابق، ص 55–58.
5. سعاد محمود، “الأمن في المنظور النقدي”، محاضرة ألقيت على الدارسين في برنامج ماجستير الدراسات السياسية والأمنية، الدورة (2)، مايو 2021.
6. لمزيد من التفاصيل في مفهوم الأمانة انظر: Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, “Security: A New Framework for Analysis”, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 32.
7. Richard A. Folek and Soul H. Mendouz eds. “Regional Politics and World Order”, (San Fran-: Cisco, Calif: Freeman, 1973).
8. Pearson, op. cit, pp. 78–82 & Neumann, op. cit., pp. 162–169.
9. سعاد محمود، مرجع سبق ذكره.
10. Ibid.
11. لمزيد من التفاصيل انظر: جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 26–28.
12. سعاد محمود، مرجع سبق ذكره.
13. Barry Bouzan, “People, State and Fear: The National Security Problem in International Relations”, (London, Wheatskeat Books, 1983).
14. Buzan & Waever, op. cit.
15. Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations, London: Wheatsheaf Books, 1982. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003). Sakhri Mohamed, Security Complex Perspective: The Concept of Regional Security Complex, April 2020. <https://2u.pw/EJoKI>
16. Ibid, pp. 21–22.
17. Ibid, pp. 40–53, pp. 34–37.
18. سليمان عبد الله الحربي، “مفهوم الأمن.. مستوياته وصيغته تهديداته”، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الدراسات العربية، لبنان، العدد (19)، 2008، ص 18.
19. Ibid, pp. 53–55.
20. Ibid, pp. 44–48 & pp. 394–395.
21. Ibid, P. 187.
22. Ibid.
23. Ibid, P. 204.
24. Ibid, P. 207.
25. صرح مستشار الأمن القومي توماس دونيلون بأن سياسة أوباما الآسيوية لا تعني التركيز على شؤون القارة الآسيوية فحسب، بل أيضًا إعادة توزيع أولويات السياسة الأمريكية داخل القارة، نحو تركيز أكبر على جنوب وشرق آسيا. انظر: محمود حمد، “أمريكا والتوجه الاستراتيجي شرقًا.. الفرص والتحديات”، تقرير منشور، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2013.
26. Hussein Ibishmay, “Trump’s Plan for Middle East Peace Could Actually Work: If only the president were willing to put some effort into it”, Foreign Policy, 25, 2017. <http://foreignpolicy.com/2017/05/25/trumps-plan-for-middle-east-peace-could-actually-work/>
27. Kenneth Katzman, Iran, Gulf Security and U.S. Policy, Congressional Research Service, May 28, 2015.

2

التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط

محمود قاسم*

تعد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من الأقاليم الفرعية ذات الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية داخل الشرق الأوسط، كونها نقطة التقاء ثلاث قارات مختلفة (أوروبا، آسيا، وإفريقيا)، وقد تصاعدت أهميته في العقد الأخير خاصة بعد اكتشافات الغاز الطبيعي، التي أعادته للاهتمام القوى الإقليمية والدولية، لتعيد تعريف مصالحها فيه، وهذه المصالح ليست متوافقة بالضرورة.

تاريخياً كان البحر الأبيض المتوسط ساحة للتنافس الدولي؛ حيث شهد تفاعلات ساهمت في صعود عدد من القوى وهبوط أخرى. فقد شهدت الحرب البونوية خلال الفترة من (264 - 146) قبل الميلاد نوعاً من التنافس حول فرض الهيمنة، بين كل من روما وقرطاج، إلى أن انتهت تلك الحرب بعد نحو قرن من الزمن بإنهاء النظام ثنائي القطبية، بعدما نجحت روما في تطويق مساعي قرطاج للسيطرة البحرية على منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾، لتتحول المنطقة لما يشبه البحيرة الرومانية في نظام أحادي القطبية، ثم أخذت في التحول إلى المنافسة متعددة الأقطاب كما كان الوضع خلال العصور الوسطى عبر الجمهوريات البحرية الإيطالية والدول القومية الأوروبية.

وفي الحرب الباردة كان البحر الأبيض المتوسط ضمن ساحات المواجهة بين الشرق والغرب، والتي شهدت انخراطاً أمريكياً متزايداً وتعاوناً واسعاً

مع حلفائها، بعدما توسع الاتحاد السوفيتي عسكريًا وبحريًا ودبلوماسيًا وتجاريًا. وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة، وما أعقبها من تراجع وانهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تركيز روسيا على مشكلاتها الداخلية خاصة في ظل انهيار مؤسساتها الدفاعية؛ في تراجع الحضور الروسي كقوة بحرية وعسكرية فاعلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أي إن التأثير الأوضح كان لحلف شمال الأطلسي⁽²⁾.

وبعد حالة من الهدوء والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عاد الحوض الشرقي منه ليصبح مجالًا للنفوذ والتنافس بين عدد من القوى، وذلك بفعل عدد من المتغيرات، لعل أبرزها اكتشافات الغاز الطبيعي. وقد جاءت تلك الاكتشافات لتثير تساؤلات حول إمكانية التعاون والصراع بين تلك الدول وفي مقدمتها: مصر، تركيا، إسرائيل، قبرص، اليونان، خاصة في ظل تصاعد اكتشافات الغاز وغيرها من التفاعلات التي تشكل بعضها على أسس صدامية في حين جاءت الأخرى في أطر تعاونية. بالإضافة إلى وجود عدة بؤر للتوتر في المنطقة ترتبط بشرق المتوسط، مثل: الصراع في ليبيا، والصراع في سوريا، والأزمات السياسية المتكررة في تونس، والأزمة المستمرة بين اليونان وتركيا، بالإضافة إلى توتر العلاقات الروسية الغربية، والتي يعد إقليم شرق المتوسط أحد ساحاتها.

ترتيباً على ما سبق، اكتسبت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بعض السمات المميزة للتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها تجعلها تظهر باعتبارها إقليمًا فرعيًا جديدًا منبثقًا من إقليم الشرق الأوسط. وتفرض على الباحثين الاهتمام بهذه الخصوصية إذا ما استهدفوا معرفة حالة توازن القوى فيها، وحدود التأثير لمختلف الفواعل، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

ملامح البيئة الأمنية في إقليم شرق البحر المتوسط:

• أولاً- تصاعد التوتر بفعل اكتشافات الغاز:

بفضل اكتشافات الغاز الطبيعي، أصبحت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إحدى ساحات التنافس الجيوسياسي، حيث ساهمت تلك الاكتشافات في توجيه اهتمام الفاعلين الدوليين والإقليميين بتلك المنطقة.

فعلى الرغم من تعدد القضايا الخلافية ومجالات النزاع بين دول المنطقة، إلا أن الغاز الطبيعي في العقد الماضي كان أحد محفزات الصدام تارة والتعاون تارة أخرى، بل ساهم في إظهار منطقة شرق المتوسط كم منطقة حيوية واستراتيجية كجزء فرعي من إقليم الشرق الأوسط.



وعلى الرغم من أن أول اكتشافات الغاز في قاع البحر بشرق المتوسط بواسطة مصر كان في السبعينيات، إلا أن الاكتشافات التي عثرت عليها إسرائيل في مياهها الإقليمية عام 2009 قد دفع الدول إلى مزيد من التنقيب لتتوالى بعدها الاكتشافات في مصر وقبرص، حتى وصل حجم الاحتياطيات من المواد الهيدروكربونية، والتي تصاعدت من 122 ترليون قدم مكعب وفقاً لتقديرات عام 2010 إلى نحو 340 ترليون قدم مكعب خلال عام 2017. وفي هذا الصدد، تُشير التقديرات إلى أن ما تم اكتشافه منذ عام 2009، يُقدر بنحو 78 إلى 83 ترليون قدم مكعب⁽³⁾؛ مما يعني أن المنطقة تحتوي على مخزون استراتيجي وفير من الغاز الطبيعي، يمكن أن يساهم في تغيير قواعد اللعبة على مختلف الأصعدة؛ إذ تتراوح قيمة هذه الاحتياطيات وفقاً لعدد

من التقديرات ما بين 700 مليار دولار إلى 3 تريليونات دولار⁽⁴⁾. وقد أدت هذه الاكتشافات إلى مزيد من التوتر، بل ساهمت في تعزيز نمط التنافس والصراع على حساب التعاون، ويمكن فهم ذلك في إطار عدة اعتبارات: أولها، تعدد الفاعلين المؤثرين وتعارض مصالحهم في بعض الأحيان. فعلى صعيد الدول الإقليمية تتعارض أنقرة مع بقية الدول المتشاطئة على حوض شرق المتوسط. وعلى المستوى الدولي؛ هناك تباين بين مصالح روسيا وكل من أوروبا والولايات المتحدة. ثانيًا، غياب نظام أمني واضح يساهم في ضبط العلاقات بين تلك القوى، سواء المقيمة بالمنطقة أو القوى الخارجية، الأمر الذي يفتح الباب أمام تلك القوى لتطوير قدراتها وتشكيل تحالفات لتأمين حقوقها ومصالحها في المنطقة⁽⁵⁾.

• ثانيًا- تنامي التهديدات الأمنية:

ثمة تهديدات تؤثر بشكل كبير على البيئة الأمنية لشرق المتوسط، وتزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار التي يشهدها الإقليم، سواء كانت تلك التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي: استمرار الصراعات المسلحة: يظل تجدد دورات الصراع في سوريا وليبيا أحد ملامح تعقد وتآزم المشهد الأمني في الشرق الأوسط ومن ثم منطقة شرق المتوسط كإقليم فرعي. ففي الحالة الليبية، استمرت عملية التآرجح بين التهدئة والتصعيد لما يزيد على عشرة أعوام دون حسم، بل أخفقت مبادرات ومساعي خفض التصعيد، وهو ما تسبب في تجدد دورات الصراع المسلح هناك، وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها وترسيخ ودعم مؤسساتها الوطنية، الأمر الذي ساهم في تفشي مظاهر عدم الاستقرار لتمثل ليبيا مصدرًا لانتشار التهديدات الأمنية في المنطقة، وامتداد هذه التهديدات لشرق المتوسط، خاصة مع التدخل التركي هناك⁽⁶⁾، وما أسفرت عنه اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينها وبين حكومة الوفاق عام 2019، وهي الاتفاقية التي لا تعترف بها الدول الأخرى المطللة على شرق البحر المتوسط، والتي تعتمد تركيا عليها لتبرير أنشطة التنقيب غير

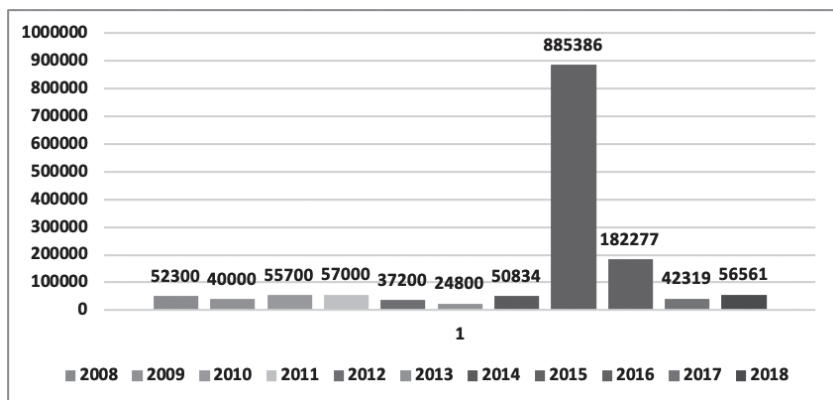
المشروع عن الغاز الذي تقوم به في مناطق تقع نظريًا في المجال البحري لليونان أو قبرص. كما تظل الأزمة السورية وتداعياتها ضمن مهددات الاستقرار في إقليم شرق المتوسط. فعلى الرغم من نجاح النظام السوري في فرض سيطرته على أغلب الأراضي، وإخضاعه لنفوذه بدعم روسي وإيراني؛ إلا أن حلحلة الأزمة وتسويتها لا تزال عالقة، في ظل عدم التوافق الدولي والإقليمي. ولعل فشل الجولة السادسة من جولات اللجنة الدستورية السورية التي عقدت في جنيف 18 أكتوبر 2021، يُشير لتعقد الأزمة.

ولا يغيب عن تلك التفاعلات استمرار المواجهات العسكرية بين إسرائيل وبعض الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ولعل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة في مايو 2021 أعادت مرة أخرى القضية الفلسطينية للصدارة؛ بل وضعتها كمهدد رئيسي ومحفز لعدم الاستقرار في المنطقة، وعلى الرغم من أن الطرفين دخلا في ثلاث مواجهات خلال الفترة 2008 و2012 و2014؛ إلا أن المواجهة الأخيرة كانت الأعنف؛ فقد أظهرت حجم التغيير الذي طرأ على الأداة العسكرية لحماس، والتي نجحت خلال 11 يومًا في إطلاق نحو 4339 صاروخًا في جبهات عديدة من إسرائيل من بينها القدس الغربية، وإيلات، وصوًلاً للشمال الإسرائيلي، كما ظهر ولأول مرة مع الاشتباك بين الجانبين القدرات الصاروخية لحماس بعيدة المدى والمتمثلة في منظومة «عياش»⁽⁷⁾.

كل تلك المظاهر من عدم الاستقرار وتجدد الصراعات المسلحة تؤثر بشكل كبير على استقرار إقليم شرق المتوسط، كما أن انعكاساتها تظل قائمة كونها أحد الملامح الرئيسية والسّمات العامة التي يتميز بها الشرق الأوسط كإطار إقليمي أوسع؛ نظرًا لتشابك تلك الملفات وتداخلها، خاصة وأن أطرافها ضمن الفواعل وأصحاب المصالح في منطقة شرق المتوسط. استمرار تهديدات الهجرة غير الشرعية: تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن مهددات الأمن والتحديات الكبرى في شرق المتوسط. فوفقًا لتقرير وكالة الحدود وحفر السواحل التابعة للاتحاد الأوروبي «فرونتكس» فقد

تم تسجيل ما يزيد على 11 ألف حالة غير قانونية عبر طريق شرق البحر المتوسط حتى (سبتمبر 2021). ورغم أن هناك انخفاضاً يُقدر بنحو 25% مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي؛ إلا أن تلك الظاهرة لا تزال تمثل تهديداً كبيراً، خاصة أن طريق شرق المتوسط تم توظيفه خلال السنوات الماضية للتسلل إلى أوروبا، حيث سجل عام 2015 أكبر موجة هجرة في القارة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تمكن نحو 885 ألف مهاجر من الوصول لدول الاتحاد الأوروبي⁽⁸⁾. وتعاود هذه النسبة نحو 17 ضعف حالات الهجرة التي تم تسجيلها عام 2014، والتي وصلت لنحو 50 ألف حالة، كما شهد عام 2016 نحو 182 ألف حالة.

ويعود الانخفاض في أعداد المتسللين عبر الحدود لدخول الاتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا حيز التنفيذ في مارس من العام ذاته، والتي وعدت فيه أنقرة بإغلاق حدودها وعودة اللاجئين السوريين الذين وصلوا لليونان عبر حدودها، في مقابل حصول أنقرة على نحو 6 مليارات يورو مساعدات من الاتحاد الأوروبي⁽⁹⁾. وفي حين تسلس نحو 42 ألف فرد خلال عام 2017، فقد زادت أعداد أولئك المهاجرين بشكل غير شرعي نحو 14 ألفاً خلال عام 2018، لتصل إلى ما يزيد على 56 ألف حالة هجرة غير شرعية عبر شرق البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁰⁾. والشكل التالي يوضح حالات الهجرة غير الشرعية عبر طريق شرق البحر المتوسط منذ عام 2008 وحتى عام 2018:



تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر والأسلحة: هناك تشابك بين ظاهرة التهريب والاتجار بالبشر وبين تصاعد موجات الهجرة واللجوء، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فوفقًا لمكتب الشرطة الأوروبي «يوروبول» فإن أكثر من 90% من عمليات الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي تأتي من جنوب وشرق البحر المتوسط من خلال شبكات وعصابات الجريمة المنظمة؛ إذ تحظى الأنشطة المرتبطة بتهريب البشر والاتجار بهم بمجازية لعدة عوامل من بينها: صعوبة كشفها، علاوة على المكاسب الطائلة والعائدات الناجمة عنها. وتشير التقديرات إلى أن الدورة المالية المتعلقة بتهريب البشر والاتجار بهم خلال عام 2015، وهو العام الذي بلغ معدلات غير مسبوقة من الهجرة عبر المتوسط، قد وصلت لما يقرب من 3 إلى 6 مليارات يورو⁽¹¹⁾.

كما برزت مؤشرات الاتجار بالأسلحة وتهريبها؛ حيث ساهم سقوط نظام القذافي في ليبيا، وحالة الانفلات التي أعقبت عام 2011، وانهيار المؤسسات الأمنية؛ في قيام عدد من الجماعات والتنظيمات بالسيطرة على مخزون السلاح الليبي، حيث أدى سقوط القذافي إلى انتشار ما يُقدر بـ 1700 جماعة مسلحة، منتظمة على أسس إقليمية وقبلية وعرقية وأيديولوجية⁽¹²⁾. ومن ناحية أخرى، يُذكر أنه في أعقاب رفع حظر الاتحاد الأوروبي والعقوبات الأمريكية عن ليبيا، كان قد تم منح تراخيص تصدير أسلحة تقدر بنحو 1.13 مليار يورو إلى ليبيا بحلول 2011⁽¹³⁾ ومنذ ذلك الحين شكل انتشار الأسلحة مشكلة أمنية وتحديًا كبيرًا لكل من ليبيا ودول جوارها. ولا شك أن ما يحدث في ليبيا من تطورات سينعكس سلبيًا بشكل مباشر على منطقة شرق البحر المتوسط⁽¹⁴⁾.

بروز وانتشار الظاهرة الإرهابية: ساهم عدم الاستقرار السياسي على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، خاصة في مرحلة ما بعد 2011؛ في تعزيز ظاهرة الإرهاب، حيث أدت الاضطرابات التي شهدتها دول المنطقة لحالة من الفوضى وعدم الاستقرار، مما ساهم في غياب دور مركزي للدولة ومؤسساتها، خاصة في سوريا وليبيا. وقد ساعد ذلك على توفير بيئة

حاضنة للجماعات والتنظيمات الإرهابية، فكما كان تنظيم القاعدة يمثل التحدي الأكبر خلال مرحلة الجهاد في أفغانستان في حقبة الثمانينيات والذي نجح وقتها في استقطاب ما بين 5000 إلى 20000 مقاتل أجنبي⁽¹⁵⁾، فقد شكل صعود تنظيم داعش في سوريا والعراق ونجاحه في استقطاب نحو 40 ألف مقاتل أجنبي، مصدرًا لتهديد الدول الأوروبية ومنطقة المتوسط. وقد ساهمت حالة الصراع وعدم الاستقرار في تصاعد ظاهرة الإرهاب وتمده؛ إذ نجح تنظيم داعش في السيطرة على أراضٍ تعادل المساحة الجغرافية لبعض الدول، وعمل على إقامة دولة الخلافة، قبل أن يهزم عسكريًا في سوريا والعراق. مما دفع التنظيم للبحث عن مناطق نفوذ جديدة وأعاد انتشاره وتموضعه في مناطق مختلفة، سواء في آسيا أو إفريقيا عبر مسارات عديدة من بينها شرق المتوسط.

• ثالثًا- استمرار النزاعات على الحدود البحرية:

تظل مشكلة ترسيم الحدود البحرية أحد أبرز التعقيدات التي تسيطر على المشهد في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولعل عدم توقيع بعض دول شرق المتوسط (إسرائيل وتركيا) على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، قد ساهم في تأزم الموقف وزاد من حدة الخلافات، إذ تتيح الاتفاقية للدول ممارسة سيادتها البحرية في منطقة تصل لنحو 12 ميلًا بحريًا من سواحلها، كما أنها تتيح لتلك الدول المطالبة بحقوق وممارسة أنشطة الصيد والتعدين في مساحة تبلغ 200 ميل، وذلك في إطار المنطقة الاقتصادية الخالصة، ومع ذلك ففي البحار شبه المغلقة مع دول متعددة ومناطق نفوذ متداخلة كما هو الحال في البحر الأبيض المتوسط؛ فإن ذلك يحتاج لاتفاقيات ثنائية بين تلك الدول لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، خاصة أن المسافة بين أغلب الدول أقل من 424 ميلًا⁽¹⁶⁾. في هذا السياق، يمكننا الإشارة إلى أبرز النزاعات والخلافات حول الحدود البحرية وذلك فيما يلي: الخلافات البحرية بين لبنان وإسرائيل: يدور النزاع البحري بين البلدين على مساحة بحرية يبلغ حجمها نحو 860 كم مربع، تم تقسيمها

إلى 10 مناطق أو بلوكات، وقد دار الخلاف الأكبر بينهما حول البلوك رقم 9. ويدور النزاع حول نقاط تقنية؛ إذ يسعى كل طرف لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، وأقصى استغلال للمساحات البحرية في مناطقه الاقتصادية الخالصة. ومن هنا تباينت وجهات نظر الطرفين حول طريقة ترسيم الحدود، إذ ترى إسرائيل أن رسم الحدود يجب أن يكون بزاوية 90 درجة متاخمة للحدود البحرية، في حين تؤكد لبنان على أن خط الترسيم يجب أن يتم كاستمرار مباشر للحدود البرية اللبنانية⁽¹⁷⁾. وقد تصاعدت التوترات بين البلدين بشكل كبير عام 2010 عندما اكتشفت إسرائيل الغاز الطبيعي قبالة سواحلها، مما حفز لبنان على التنقيب عن الغاز في مياها، حيث تقدر احتياطات لبنان من الغاز الطبيعي بنحو 96 تريليون قدم مكعب، وما يقرب من 865 مليون برميل من النفط⁽¹⁸⁾. وقد تمت ترجمة الخلاف الحدودي إلى تصعيد وتهديد مباشر من الطرفين في أعقاب توقيع لبنان لأول عقد للتنقيب في مياها 2018، عبر منح ثلاث شركات (توتال الفرنسية، إيني الإيطالية، نوفاتيك الروسية) تراخيص للتنقيب عن الغاز في البلوك رقم 4 في المياه الإقليمية اللبنانية⁽¹⁹⁾. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية للتوسط بين لبنان وإسرائيل لإيجاد حل يرضي الطرفين، إلا أن جهود الوساطة لم تؤت ثمارها، فخلال عام 2012 اقترح «فريدريك هوف» تقسيم 860 كم المتنازع عليها، بحيث يتم منح لبنان نحو 500 كم مقابل حصول إسرائيل على 360 كم؛ إلا أن هذه المبادرة التي عُرفت باسم «خط هوف» لم تجد قبولا من الجانبين⁽²⁰⁾. وعلى الرغم من حاجة الطرفين لإنهاء النزاع البحري بينهما؛ فإن هناك عدة تحديات تحول دون تسوية الصراع، من بينها: أن الطرفين لا تجمعهما أية علاقات دبلوماسية، كما تسيطر حالة الحرب على الأجواء بين الطرفين، والعلاقة العضوية بين تنظيم «حزب الله» وإيران التي تربطها علاقة تنافسية مع إسرائيل، علاوة على استمرار التحدي وعدم التوافق حول ترسيم الحدود البرية فيما بينهما، ورغم الملامح الإيجابية

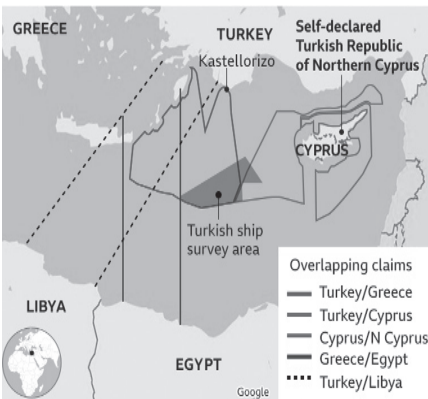
في عودة المفاوضات، إلا أن قيام الوفد اللبناني بتقديم خريطة تطالب مساحة بحرية إضافية تقدر بنحو 1430 كم قد تصعب من عمليات التوافق وحل الخلاف، إذ إن ذلك يعني اتساع مساحة الخلاف لنحو 2290 بدلاً من 860 كم، ووفقاً للتقديرات فإن هذا الأمر يعني مطالبة بيروت بحقلي «كاريش» و«تانين» اللذين تعتبرهما إسرائيل ضمن سيادتها⁽²¹⁾.

الخلاف البحري بين تركيا واليونان: تتسع قضايا الخلاف بين أنقرة وأثينا وتتعدد لتشمل قضايا ترسيم الحدود في بحر إيجه، والقضايا المرتبطة بالجرف القاري واتساع المياه الإقليمية ونزع السلاح من جزر بحر إيجه الشرقية، علاوة على مشاكل مرتبطة بالمجال الجوي. وقد ساهمت تلك المشاكل في توتر العلاقة بين الطرفين. ويُعد التصعيد في منطقة شرق المتوسط جزءاً من الصراع التاريخي بينهما. وفيما يتعلّق بالخلاف حول المياه الإقليمية لبحر إيجه، وفقاً لاتفاقية لوزان عام 1923، فقد تم تحديد عرض المياه الإقليمية بين البلدين بنحو 3 أميال، مما يعني أن المياه الإقليمية لليونان تمثل نحو 46% من بحر إيجه، في حين تصل المياه الإقليمية التركية إلى نحو 7%، على أن تصبح النسبة المتبقية مياهاً مفتوحة؛ إلا أن التوتر بين الطرفين قد تزايد بعدما سعت اليونان وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار 1982 لتوسيع حدودها البحرية إلى 12 ميلاً بحرياً، الأمر الذي يُتيح لها السيطرة على نسبة تصل إلى نحو 71%، بينما تستحوذ تركيا على نحو 8% من إجمالي المياه. ومن هنا تهدف تركيا لتعديل معاهدة لوزان التي منحت اليونان السيادة على أرخبيل الجزر القريبة من الساحل التركي، فيما تسعى أثينا للحفاظ على الوضع الراهن وتؤكد أحقيتها بالجزر في بحر إيجه⁽²²⁾.

من ناحية أخرى، تدور الخلافات بينهما حول الجرف القاري، حيث ترى أثينا أن تحديد الجرف القاري لا بد أن يخضع لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار 1982، في حين ترفض أنقرة هذه الرؤية؛ إذ إن غالبية الجزر في بحر إيجه تخضع للسيادة اليونانية والتي تصل إلى أكثر من 2400 جزيرة⁽²³⁾، في الوقت الذي تدعي فيه تركيا أن الجزر ليس لديها جرف قاري، مع مطالبتها

الدائمة بإعطاء وزن للشواطئ التركية على حساب الجزر اليونانية. وقد فاقمت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني في 27 نوفمبر 2019 من العداء بينهما، حيث عارضت اليونان الاتفاقية نظراً لتجاهلها لجزيرة رودس وكريت، كما رفضت القاهرة الاتفاقية ووصفتها بأنه غير قانونية، ويمكن فهم تحركات تركيا ودوافعها لتوقيع الاتفاقية مع حكومة «السراج» في ضوء اعتراض تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار؛ إذ إن تنفيذ مبادئ الاتفاقية يحد من نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا، وبالتالي يُقلل من فرص اكتشاف الغاز الطبيعي. ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل حالة العزلة التي تعانيها تركيا، والتي فرضت عليها بفعل توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول المتشاطئة في المتوسط كما هو الحال في ترسيم الحدود البحرية بين كل من قبرص مع مصر ولبنان، وكذا إسرائيل، علاوة على اتفاقية مماثلة بين اليونان ومصر، وبين قبرص ومصر عام 2003. وتعمل أنقرة من خلال الاتفاقية على تقويض تلك التحركات المضادة لها، حيث رسم الاتفاق محوراً بحرياً افتراضياً بين «الامان» الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا ودرنة على الساحل الشمالي لشرق ليبيا. ومن وجهة نظر تركيا، فإن هذا الخط يتيح لها التصدي لعزلتها في شرق المتوسط (24).

• رابعاً- التنافس الدولي والإقليمي:



يقدم إقليم شرق المتوسط نموذجاً للتنافس الدولي والإقليمي، نظراً لأهميته الحيوية والجيوستراتيجية، علاوة على أهميته كممر ملاحى وتجاري بين القارات الثلاث؛ حيث تشير التقديرات إلى مرور نحو 220 ألف سفينة سنوياً من البحر المتوسط،

أي ما يعادل ثلث الحركة التجارية الإجمالية في العالم⁽²⁵⁾. يضاف لذلك الوفرة الهيدروكربونية وإمكانات الطاقة الهائلة في إقليم شرق المتوسط، والتي ساهمت في تحفيز القوى الدولية والإقليمية على الانخراط في المنطقة. ويمكننا إيجاز ملامح واستراتيجية تلك القوى في المنطقة فيما يلي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

كان البحر الأبيض المتوسط مسرحاً تقليدياً لاهتمام الولايات المتحدة ومجالاً حيويًا لنفوذها، خاصة في مرحلة الحرب الباردة، إلا أن أهميته تضاءلت نسبيًا مع انتهاء الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومع توجيه واشنطن اهتمامها إلى الشرق بعد هجمات 11 سبتمبر⁽²⁶⁾. لكن التفاعلات التي شهدتها إقليم شرق المتوسط خلال العقد الأخير، حفزت الولايات المتحدة على تعزيز انخراطها وحضورها فيه، وعمدت عبر انخراطها إلى تحقيق جملة من الأهداف، ومجابهة التحديات التي يمكن أن تؤثر على أمنها القومي ومصالح حلفائها، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب وصعود الفواعل من غير الدول، خاصة في أعقاب أحداث 2011. من ناحية أخرى، تسعى واشنطن إلى موازنة القوى الدولية في البحر المتوسط، خاصة مع زيادة النفوذ الروسي والإيراني والصيني مقارنة بمراحل سابقة، الأمر الذي قد يخضع من مساحة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي ويعرضهما للخطر⁽²⁷⁾. كما تعمل على الحفاظ على تماسك حلف شمال الأطلسي بعيدًا عن تضارب المصالح بين أعضائه، من خلال ضبط وإدارة الصراع بين اليونان وتركيا ومنع نشوب وتفاقم الخلاف بينهما. ناهيك عن مساعيها لتحقيق مكاسب اقتصادية عبر شركاتها العاملة في مجال التنقيب عن الغاز، وهو ما قد يتعاظم مستقبلاً بعد أن نجحت شركة شيفرون -إحدى أكبر الشركات النفط والغاز الأمريكية- في اقتحام منطقة شرق المتوسط من خلال استحواذها على حصة شركة «نوبل إنرجي» في يوليو 2020، الأمر الذي يمكن أن يؤمن لها مصالح اقتصادية ضخمة،

إذ تملك الأخيرة نحو 40% من حصة التنقيب في حقل ليفياثان ونحو 25% من حقل تمارا، بالإضافة إلى 25% من حقل أفروديت القبرصي⁽²⁸⁾. وقد ظهرت المساعي الأمريكية للاندماج في شرق المتوسط، والعمل على توفير وسيلة لدمج جهود تنمية الطاقة تحت مظلة اقتصادية وأمنية قوية، من خلال مجموعة من الإجراءات، ومن الأمثلة على ذلك: إقرار الكونجرس في ديسمبر عام 2019 عدة تشريعات، كجزء من حزمة الإنفاق الدفاعي بقيمة 1.4 تريليون دولار، تجعل الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في سوق الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط من خلال إقرار قوانين لخلق شراكة أمنية وطاقيه مع دول شرق المتوسط. ويقوي هذا الإجراء العلاقات العسكرية مع اليونان، ويرفع الحظر المفروض على الأسلحة منذ عقود على قبرص، وقد صادق الرئيس دونالد ترامب، على مشروع قانون الميزانية الدفاعية لعام 2020، الذي يتضمن رفع حظر السلاح عن قبرص. كما أقر الكونجرس قانون التعاون في مجال الطاقة والأمن لشرق المتوسط، المضاف إلى مشروع قانون الميزانية، ويؤكد القسم ذو الصلة من القانون على تعاون الولايات المتحدة مع قبرص، واليونان، وإسرائيل في شرق البحر المتوسط. وكذلك تم توقيع مذكرة تفاهم مع قبرص في 12 سبتمبر 2020 لإنشاء مركز تدريب أمني في نيقوسيا، للحدّ من المخاطر التي تشكلها الجهات الفاعلة الإقليمية الخبيثة والمنظمات المتطرفة العنيفة. وبحسب الخارجية الأمريكية، فإنّ هذا المركز سيسمح للولايات المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة الفنية في المزيد من المجالات المتعلقة بالأمن والسلامة⁽²⁹⁾.

روسيا:

تمكنت روسيا من العودة «للمياه الدافئة» وتعزيز نفوذها في البحر المتوسط بعد غياب دام لما يقرب من ثلاثين عاماً، وذلك في أعقاب تفكيك السرب الخامس السوفيتي في يناير 1992 والذي تواجد بشكل دائم في مياه المتوسط⁽³⁰⁾، ويعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 الانتشار الأول من نوعه للقوات الروسية في الخارج منذ الحرب

الباردة، وبعد عامين من التدخل الروسي في سوريا نجحت موسكو في يناير 2017 في توقيع حصلت من خلاله على عقد ايجار لمدة 49 عامًا لقاعدة طرطوس البحرية (المنشأة البحرية الوحيدة لروسيا خارج الكرملين)، بجانب قاعدة حميميم الجوية بالقرب من اللاذقية، وذلك وفقًا لبروتوكول بين موسكو والحكومة السورية يسمح لروسيا بالاحتفاظ بعشرات السفن الحربية، بما في ذلك التي تعمل بالطاقة النووية. وقامت روسيا بنشر أنظمة الدفاع الصاروخي S300 وS400 في سوريا بما مثل تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها⁽³¹⁾، وبذلك أصبحت سوريا ميدانًا لاختبار السلاح الروسي، فوفقًا لوزارة الدفاع، فقد خاض أكثر من 63 ألف عسكري روسي تجارب قتالية في روسيا منذ سبتمبر 2015، كما اختبرت 231 نوعًا من الأسلحة في سوريا، منها طائرات، وأنظمة صواريخ أرض-جو، وكرور⁽³²⁾.



مصدر الخريطة: مركز جيسور للدراسات

كما وسع الصراع الليبي وتقديم موسكو الدعم للجيش الليبي وقوات حفتر نفوذ روسيا في شرق المتوسط. وتستهدف روسيا من عودتها للبحر الأبيض المتوسط العمل على استعادة مكانتها القديمة، وهو توجه مدفوع بمواجهتها لمواجهة الغرب؛ إذ تشير بعض التقديرات إلى المخاوف بشأن ضعف الجناح الجنوبي لموسكو في حال حدوث مواجهة عسكرية في المسرح الأوروبي وكذا في حالة أية صراع مع الناتو⁽³³⁾، كما ركزت بعض التقديرات أيضًا على أن الانخراط الروسي نابع من قلق الكرملين من التهديد الإرهابي الذي ينتشر من سوريا وليبيا إلى شمال القوقاز وما وراءه⁽³⁴⁾. وقد دارت مجمل الاستراتيجية الروسية لتعزيز نفوذها شرق المتوسط في تعميق وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة فيها، وبناء النفوذ من خلالها عبر تعزيز علاقاتها بالقاهرة،

ونسج تفاهمات مع أنقرة، بالإضافة لتفاهمات مماثلة مع إسرائيل.
الصين:

لم تكن الصين فاعلاً رئيسياً في منطقة شرق المتوسط، وقد بدت ملامح الانخراط الأولى خلال عام 2012، حين سعت لتعزيز نفوذها في المنطقة، كونها تمثل فرصة اقتصادية استراتيجية أمام مبادرة «الحزام والطريق». وقد بدأت الصين التسلسل للمنطقة عبر البوابة الاقتصادية ومن خلال استثماراتها في البنية التحتية، إذ تمتلك الشركات الصينية التي تسيطر عليها الدولة حصصاً في أكثر من عشر موانئ أوروبية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما تسيطر على نسبة من سعة الحاويات في أوروبا للسيطرة الصينية، تصل في بعض التقديرات إلى 10% من هذه السعة⁽³⁵⁾. وتعتبر اليونان أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الصينية شرق المتوسط، وهو ما يمكن ملاحظته في حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفعت الصادرات الصينية لليونان من 693.8 مليون دولار عام 2001 إلى 7.04 مليارات دولار عام 2020. على المنوال ذاته زادت صادرات السلع اليونانية للصين من 58.5 مليون دولار إلى 773.1 مليون دولار في المدة ذاتها⁽³⁶⁾. كما استثمرت الصين 10 مليارات دولار في اليونان في البنية التحتية والمرافق. ففي عام 2016 استحوذت شركة «كوسكو» الصينية على نحو 51% من ميناء «بيرايوس» الرئيسي في اليونان، واستثمرت نحو 650 مليون دولار في البنية التحتية للميناء، بهدف إنشاء مركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجيستية في البحر المتوسط كجزء من الطريق البحري لمبادرة «الحزام والطريق». وفي عام 2019، تم توقيع مذكرة تفاهم بين القوات البحرية المصرية وشركة (هاتشيسون بورتس) الصينية، لإقامة محطة تداول حاويات بميناء أبوقير، في محافظة الإسكندرية شمال غرب القاهرة⁽³⁷⁾. علاوة على استثمارات أخرى في ميناء «كومبورت» في تركيا، وميناء «حيفا» وموانئ «أشدود» في إسرائيل⁽³⁸⁾. وعملت الصين على تشكيل حضور عسكري في المنطقة، إذ قامت ولأول مرة في مايو 2015 بإجراء أول مناورة عسكرية

لها في البحر الأبيض المتوسط مع روسيا، وبعدها بعامين وتحديداً يوليو 2017 أجرى أسطول بحري تابع لبحرية جيش التحرير الشعبي تدريبات بالذخيرة الحية في البحر الأبيض المتوسط لصقل مهاراتهم القتالية⁽³⁹⁾.
الاتحاد الأوروبي:

تنظر دول الاتحاد الأوروبي لمنطقة شرق المتوسط باعتبارها فرصة يمكن أن تحقق لها عدداً من المكاسب، في إطار أمن الطاقة وتعزيز التعاون الإقليمي مع دول الشرق الأوسط، خاصة في ظل الوفرة من احتياطات النفط والغاز الطبيعي. علاوة على رغبتها في تحقيق تنوع مصادر الطاقة، وتجاوز الهيمنة الروسية على تصدير الغاز لدول الاتحاد. فمع اندلاع حروب الغاز بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي عامي 2006 و2009 وتوتر العلاقات بينهما في أعقاب ضم روسيا لجزيرة القرم 2014، سعت الدول الأوروبية لمعالجة هذا التحدي⁽⁴⁰⁾. فقد بلغت صادرات روسيا للاتحاد الأوروبي نحو 43% خلال عام 2020، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بعام 2019، حيث اعتمدت الدول الأوروبية على 45% من وارداتها من الغاز الطبيعي الروسي. وفي المجمل، شهد استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي تقلباً وصل لذروته لنحو 521 مليار متر مكعب عام 2010، وصولاً إلى أدنى مستوياته خلال عام 2020، حيث إنخفض استهلاك الغاز داخل الاتحاد الأوروبي لنحو 379.9 مليار متر مكعب⁽⁴¹⁾. ومع ارتفاع أسعار الغاز مطلع عام 2021 بنسبة 250% حتى أكتوبر من العام ذاته، بدأت بعض التقديرات ترجع في أحد تفسيراتها أن سبب الأزمة ناجم عن اتهام البعض لشركة «غازبروم» الروسية بعدم تقديم المساعدات الكافية لأوروبا، سواء في إعادة ملء وتخزين الغاز، أو لرفضها شحن إمدادات إضافية عبر أوكرانيا، وعليه فقد اتهمت أوكرانيا ودول أوروبا الشرقية موسكو باستغلال إمدادات الغاز للضغط على أوروبا لتسريع الموافقة على خط أنابيب نورد ستريم2⁽⁴²⁾. من ناحية أخرى، تعمل الدول الأوروبية على تحقيق مصالح اقتصادية، من خلال المشاركة في تطوير واكتشافات حقول الغاز؛ إذ تخطى الشركات

الأوروبية بنسبة كبيرة من أعمال التنقيب عن الغاز شرق المتوسط، حيث تستحوذ شركات «إيني» الإيطالية، و«بريتش غاز» البريطانية و«توتال» الفرنسية و«شل» الهولندية على نسب كبيرة من حقوق التنقيب.
مصر:

يُعد إقليم شرق المتوسط أحد المحاور الاستراتيجية للأمن القومي المصري. ومن هنا عملت مصر على الحفاظ على مصالحها العليا في المنطقة، والتي تتمثل بشكل أساسي في أن تصبح مركزاً إقليمياً للطاقة، وقد ساهم في تحقيق هذا الهدف عدة عوامل من بينها نجاح شركة «إيني» الإيطالية في عام 2015 في اكتشاف حقل «ظهر» كأكبر احتياطي للغاز الطبيعي شرق المتوسط (30 تريليون قدم مكعب)، علاوة على توافر البنية التحتية المرتبطة بتسييل الغاز، إذ تتوافر لدى مصر محطتان للإسالة (إدكو، ودمياط) بقدرة استيعابية تصل إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً. وقد عملت مصر على تأمين مصالحها في المنطقة من خلال عدد من الأدوات، سواء تدعيم الشراكات مع دول المنطقة، أو من خلال تقنين الأوضاع عبر اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، أو من خلال الدخول في تكتلات جماعية، علاوة على تعزيز قدراتها البحرية والعسكرية بما يضمن امتلاك أدوات الردع.
تركيا:

تعمل تركيا في إقليم شرق المتوسط على فرض الأمر الواقع من خلال أعمال التنقيب غير المشروعة في المياه القبرصية واليونانية، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها العمل على السيطرة على البحار المحيطة بها انطلاقاً من استراتيجية «الوطن الأزرق»، بالإضافة لرغبتها في سد احتياجاتها من الطاقة، خاصة وأنها تستورد نحو 90% من مصادر الطاقة من الخارج. فخلال الفترة من 2014 وحتى 2019 بلغت قيمة استيراد الطاقة نحو 185 مليار دولار⁽⁴³⁾، ناهيك عن رغبتها في توظيف موقعها الجيوسياسي في التحول لمركز لنقل الطاقة إلى دول أوروبا، علاوة على محاولات تركيا لتجاوز حالة العزلة التي تعاني منها شرق المتوسط

في ظل إقصائها من كافة الترتيبات والتحركات الجماعية في المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت تركيا على رفض كافة الترتيبات الأمنية والاتفاقيات البحرية الموقعة بين الدول، والعمل على استعراض قوتها العسكرية في الإقليم. فضلاً عن محاولة إيجاد واقع قانوني يتنافى مع مبادئ القانون الدولي للبحار، من خلال توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق نوفمبر 2019 والتي تجاهلت حقوق جزيرة كريت اليونانية. إسرائيل:

لم تكن منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن الأولويات الكبرى لصانع القرار الإسرائيلي، إلا أن أهميتها تنامت خلال الأعوام السابقة، بحيث بات البحر المتوسط يكتسب دوراً متزايداً في التفكير الجيوستراتيجي الإسرائيلي، بعد اكتشافات الغاز التي بدأت تتصاعد منذ اكتشاف حقل ليفيathan وتمار في المياه الإقليمية لإسرائيل⁽⁴⁴⁾. وتدور المصالح الإسرائيلية في شرق المتوسط حول عدد من الأهداف من بينها تأمين موارد الطاقة، فبعدما كانت تعاني من ندرة موارد الطاقة، نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل قامت بتوقع عقود لتصدير الغاز لمصر والأردن في يناير 2020، كما تشير التقديرات إلى أن هذه الاكتشافات ستجعل إسرائيل مكتفية ذاتياً في مجال الطاقة لمدة 40 عاماً على الأقل⁽⁴⁵⁾. من ناحية أخرى، تعمل إسرائيل على ضمان حركة الملاحة، إذ يتم تنفيذ نحو 90% من التجارة الخارجية لإسرائيل عبر البحر الأبيض المتوسط، كما تعمل إسرائيل على توظيف منطقة شرق المتوسط في تحقيق مزيدٍ من الاندماج الإقليمي والدولي، من خلال نسج علاقات وتحالف ثلاثي مع كل من قبرص واليونان، بجانب عضويتها في منظمة غاز شرق المتوسط⁽⁴⁶⁾.

• خامساً - عسكرة التفاعلات:

تشكّلت التفاعلات بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على أساس وجود دور أساسي للقوة العسكرية، سواء في الردع أو تعزيزها لحماية مصالح الدول المنخرطة في تفاعلات الإقليم؛ نظراً لتباين

واتساع حدة الخلافات بين عدد من القوى، فضلاً عن المصالح المتضاربة ومساعي كل طرف لتعزيز نفوذه في تلك المنطقة الحيوية، إلى درجة أن المنطقة دخلت في حالة من التوتر الدبلوماسي والعسكري غير المسبوق جعلت البعض يثير تساؤلات حول احتمالية نشوب حرب في المتوسط، وذلك على خلفية التصادم بين فرقاطة يونانية «ليمنوس» وأخرى تركية «كمال ريس» أثناء قيام سفينة أبحاث تابعة لأنقرة بالتنقيب عن الغاز قبالة السواحل اليونانية في أغسطس 2020⁽⁴⁷⁾. وفي هذا السياق، يمكننا عرض أبرز ملامح توظيف القوة العسكرية في تفاعلات الدول شرق المتوسط عبر جملة من المؤشرات فيما يلي:

التلويح باستخدام القوة:

طغى التهديد باستخدام القوة العسكرية على تصريحات وخطاب الأطراف أصحاب المصالح المتضاربة في شرق المتوسط، فعلى صعيد الخلافات البحرية بين لبنان وإسرائيل، هدد «حزب الله» في أكثر من مرة، فخلال خطابه في الذكرى الخامسة لحرب لبنان الثانية، حذر الأمين العام لحزب الله «حسن نصرالله» في يوليو 2011 إسرائيل من التنقيب عن الغاز في المناطق محل الخلاف. وعلى المنوال ذاته، قام حزب الله بنشر تسجيل صوتي في فبراير 2018 هدد فيه بإلحاق الضرر بمنصات الغاز الإسرائيلية في حال قيامها بالتنقيب عن الغاز، الأمر الذي تكرر في أكتوبر 2021، حيث أعلن «نصرالله» أنه في الوقت المناسب، ستصرف المقاومة ضد أي اعتداء إسرائيلي على موارد لبنان البحرية، حتى في المنطقة المتنازع عليها⁽⁴⁸⁾.

من ناحية أخرى، تهدد تركيا بشكل مستمر باستخدام القوة العسكرية بشكل صريح، ففي أحد اجتماعات لحزب العدالة في فبراير 2018، قال أردوغان: «حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غرب سوريا هي نفسها في بحر إيجه وقبرص، وقيام القوات المسلحة التركية بعملية غصن الزيتون لتطهير عفرين شمال سوريا من التنظيمات الإرهابية لن يعوق تركيا عن حماية حقوقها في البحر المتوسط وبحر إيجه»⁽⁴⁹⁾. وفي يونيو

2020، أكد وزير الدفاع اليوناني خلال لقاء تلفزيوني أن بلاده مستعدة لفعل أي شيء لحماية حقوقها السيادية بما في ذلك العمل العسكري ضد أنقرة⁽⁵⁰⁾. ارتفاع وتيرة المناورات العسكرية:

شهدت منطقة شرق المتوسط تكثيفاً للمناورات والتدريبات العسكرية من قبل دول بعينها أو من خلال مشاركة بين عدد من الدول، ففيما يرتبط بالمناورات الجماعية التي تعقد بشكل شبه سنوي تقوم مصر واليونان منذ عام 2015 بإجراء مناورات «ميدوزا» قبل أن تنضم إليهم قبرص عام 2018⁽⁵¹⁾، وقد وصلت تلك المناورات إلى «ميدوزا 10» التي عقدت في ديسمبر 2020، وضمت لأول مرة بجانب مصر وقبرص واليونان كل من فرنسا والإمارات⁽⁵²⁾. وحول المناورات التي تُعقد بشكل فردي فقد نفذت أنقرة أكبر مناورة في تاريخها حملت اسم «ذئب البحر» في مايو 2019، إذ شملت تلك المناورة البحار الثلاثة المحيطة بتركيا (البحر المتوسط، البحر الأسود، بحر إيجه) وذلك بمشاركة 131 سفينة بحرية، و57 طائرة حربية، و33 مروحية. كما نفذت إسرائيل عددًا من المناورات في شرق المتوسط، من بينها إجراء ثلاثة تدريبات مشتركة مع قبرص في ديسمبر 2017⁽⁵³⁾. علاوة على انخراط موسكو في عدد من المناورات، من بينها تلك التي أجرتها في سبتمبر 2018، كواحدة من أضخم المناورات لروسيا في المتوسط، وقد جاءت وسط سياق واتهامات روسية لواشنطن بالإعداد لضربة عسكرية ضد نقاط تمركز قوات النظام السوري. من ناحية أخرى، كان الانخراط الفرنسي والبريطاني والأمريكي في مثل تلك المناورات واضحًا، ويمكن عرض أبرز المناورات العسكرية التي تمت شرق المتوسط خلال الأعوام السابقة فيما يلي:

التاريخ	المناورة
مارس 2021	قاد سلاح البحرية الإسرائيلي مناورات عسكرية بمشاركة كل من الولايات المتحدة واليونان أجرت إسرائيل وقبرص واليونان وفرنسا مناورات بحرية شرقية البحر المتوسط للتدريب على التصدي للغواصات، وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ
يونيو 2021	إجراء تدريبات مشتركة لقوات أسطول البحر الأبيض المتوسط وسلاح الطيران الروسيان
مايو 2021	أطلقت القوات البحرية التركية مناورات بحرية واسعة تحت اسم 'ذئب البحر 2021'، بشكل متزامن في بحري إيجيه وشرقي المتوسط
سبتمبر 2021	مناورات 'عاصفة المتوسط 2021'، التي أطلقتها تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية
فبراير 2020	عقد تدريب مشترك مصري-فرنسي في نطاق الأسطول الشمالي للتدريب على إزالة الألغام
أغسطس 2020	مناورات عسكرية جوية وبحرية في شرق البحر المتوسط بمشاركة قوات من 'فرنسا وقبرص واليونان وإيطاليا
نوفمبر 2020	أجرت البحرية التركية ونظيرتها البريطانية، تدريبات عسكرية في شرق البحر المتوسط نفذت القوات البحرية المصرية والفرنسية تدريباً بحرياً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط
ديسمبر 2020	أجرت البحرية التركية تدريبات رماية بالذخيرة الحية في شرق البحر المتوسط
يناير 2019	أجرت مصر مناورة برمائية شرق المتوسط وقد شارك فيها عدد من القطع البحرية المصرية
فبراير 2019	أجرت تركيا إحدى أكبر مناوراتها العسكرية، في البحر المتوسط والأسود وبحر إيجيه، عرفت باسم 'الوطن الأزرق'
يوليو 2019	أجرت القوات البحرية والجوية بين فرنسا ومصر تدريباً مشتركاً في البحر المتوسط 'رسميس 2019'
أغسطس 2019	القوات البحرية المصرية واليونانية تتفان تدريباً بحرياً عابراً بالبحر المتوسط
سبتمبر 2019	أجرت القوات البحرية المصرية ونظيرتها الفرنسية تدريباً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي في البحر المتوسط
نوفمبر 2019	مناورة روسية في مياه البحر المتوسط بمشاركة الأسطول العسكري والقوات الجوية الفضائية الروسية
ديسمبر 2019	أجرت القوات البحرية الروسية وسلاح البحرية السورية تدريبات مشتركة في البحر المتوسط انطلاقاً من قاعدة 'طرطوس' البحرية الروسية في الساحل السوري
يوليو 2018	إجراء تدريب مشترك بين البحرية المصرية والبريطانية بالبحر المتوسط
أكتوبر 2018	استضافت تركيا مناورات الحوت الأزرق بمشاركة دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى السعودية وقطر والجزائر ورومانيا وباكستان
ديسمبر 2018	إجراء تدريب مشترك للقوات البحرية المصرية بمشاركة القوات الإيطالية والبريطانية

التحرش بسفن التنقيب :

تعتبر تركيا هي الدولة الوحيدة التي استخدمت القوة العسكرية في هذا الصدد، فكانت ترفق قوات بحرية لحماية سفنها التي تحاول التنقيب بشكل غير مشروع في شرق المتوسط، كما استخدمتها للتحرش بسفن تنقيب دول الإقليم، والنماذج متعددة على هذا السلوك التركي، منها: في أغسطس 2020 عندما اصطدمت فرقاطة تركية ويونانية، وكاد أن يشعل هذا الحادث فتيل الأزمة، إلا أن البلدين قد تجنبنا التصعيد العسكري⁽⁵⁴⁾. وفي يونيو من العام ذاته تعرضت سفينة تركيا لفرقاطة فرنسية «كورية» أثناء مهمة تابعة لحلف الناتو، حين حاولت الفرقاطة الفرنسية إيقاف سفينة تحمل علم «تنزانيا»، وكان يُشتبه في نقلها أسلحة إلى ليبيا، فقامت

السفينة التركية باستهدافها مما ساهم في انسحاب فرنسا من مهمة «حارس البحر»⁽⁵⁵⁾. على المنوال ذاته، قامت سفينة تركية باعتراض سفينة إسرائيلية تنقب في ديسمبر 2019. وفي عام 2011، أرسلت أنقرة سفينة حربية اعتراضاً على قيام شركة «نوبل إنرجي» الأمريكية بأعمال تنقيب في المياه القبرصية، كما قامت أنقرة بعرقلة عمل شركات التنقيب في المناطق الاقتصادية الخالصة في المياه القبرصية وذلك في فبراير 2018، عندما عرقلت الحفار «سايم 1200» التابع لشركة إيني الإيطالية⁽⁵⁶⁾.

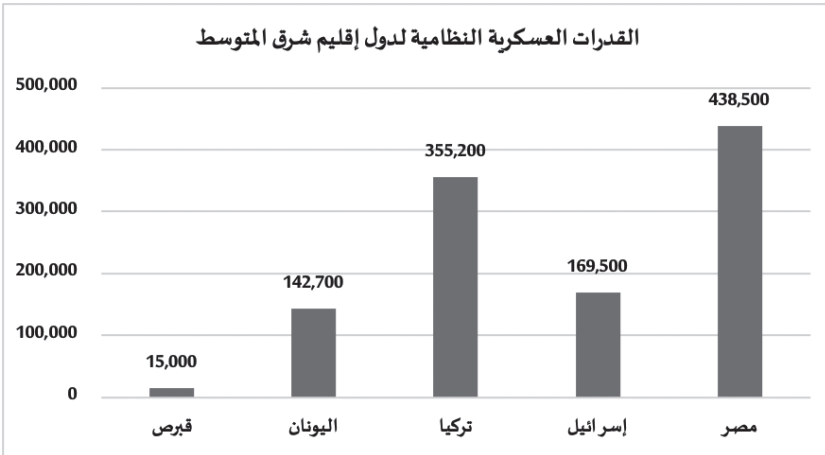
الانتشار العسكري المتنامي:

تتمتع الدول أصحاب المصالح في شرق البحر المتوسط بحضور وانتشار عسكري لافت. على المستوى الدولي يُمكن للولايات المتحدة من خلال أسطولها السادس وحلف شمال الأطلسي أن تعزز نفوذها في المنطقة، وكذلك الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف والتي تطل على البحر المتوسط. ولا ينفصل عن ذلك الحضور الفرنسي، سواء من خلال مهام الناتو أو عبر الانتشار - المؤقت - الذي قامت به خلال شهر أغسطس 2020، عندما نشرت طائرتين من طراز رافال وسفينتين لدعم اليونان⁽⁵⁷⁾. كما يمنح الحضور الروسي في سوريا عبر قاعدتي طرطوس وحميم، بجانب أسطولها في البحر الأسود نفوذاً واضحاً لها، مع الأخذ في الاعتبار السعي المستمر لروسيا للحصول على قاعدة عسكرية لها تطل على البحر المتوسط. وعلى المستوى الإقليمي، تمتلك مصر حضوراً عسكرياً في المتوسط يتمثل بشكل كبير في قاعدة محمد نجيب وبرنيس، بالإضافة للمناورات العسكرية والتدريبات المشتركة التي تُجرىها مصر مع بعض دول الإقليم أو ذات المصلحة فيه. وبالمثل، يوجد انتشار تركي من خلال نشر قوات شمال قبرص، علاوة على مساعيها لتدشين قاعدة عسكرية هناك، بالإضافة إلى حضورها العسكري في ليبيا. كما تتواجد إسرائيل من خلال قاعدة بالماخيم الجوية. يضاف إلى ذلك تنامي الإنفاق العسكري وتطوير القدرات البحرية لدول المنطقة والذي سيتم التعرض له لاحقاً خلال هذا الفصل.

القدرات العسكرية لدول إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط:

يركز هذا الجزء على توضيح القدرات العسكرية لدول إقليم شرق المتوسط، والتي تضم كلاً من: مصر، تركيا، إسرائيل، اليونان، قبرص. وتستبعد الدراسة كلاً من سوريا ولبنان وفلسطين، لما تشهده من صراع ما زال مستمرًا (سوريا) والذي يحول دون استغلال الحقول الممتدة للمياه الإقليمية لها، بالإضافة للأزمة السياسية والاقتصادية التي يمر بها لبنان والتي تحول دون تحقق الاستقرار هناك، وكذا الإشكاليات التي تمر بها القضية الفلسطينية ككل وانقسام السلطة يقف حائلًا أمام وجود تعريف واضح لهذه القدرات، فضلًا عن عدم توافر بيانات كافية يمكن القياس عليها. وسوف نتطرق في هذا الجانب للمقارنة بين القدرات العسكرية مرورًا بالإنفاق العسكري لتلك الدول، ومن ثم الوقوف على الأفرع الرئيسية للجيش بهدف قياس التوازن العسكري والقدرات المختلفة لكل طرف، وذلك فيما يلي⁽⁵⁸⁾:

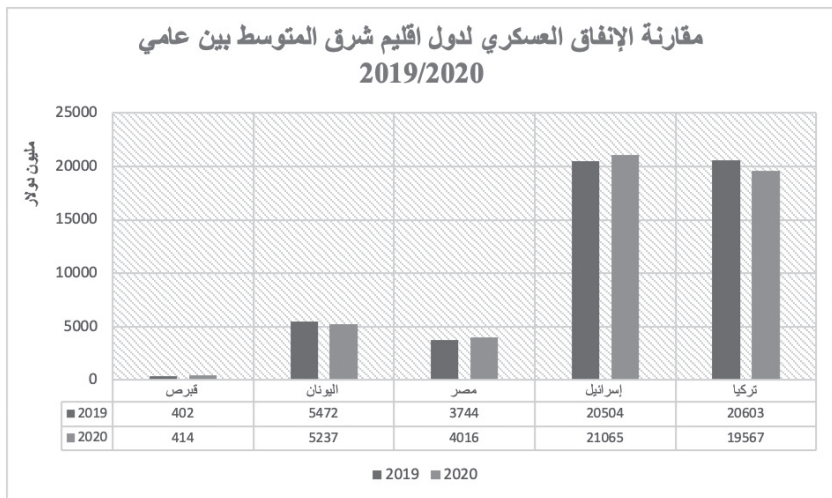
• أولًا- القدرات العسكرية النظامية:



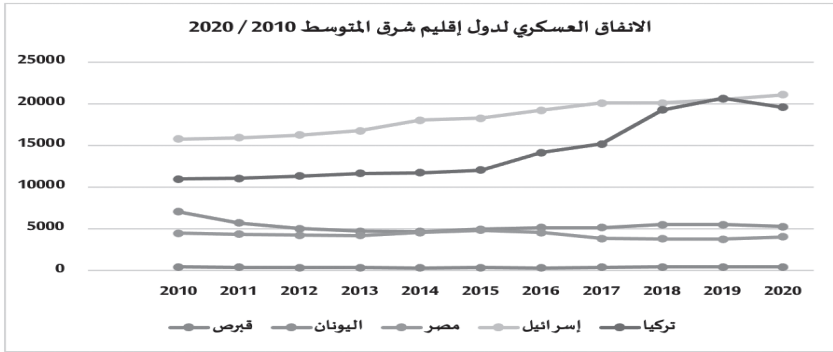
يتضح من الشكل السابق أن مصر تحتفظ بالترتيب الأول من بين دول المنطقة فيما يتعلق بالقدرات العسكرية النظامية بنحو (438.500) عسكري، كما تدخل تركيا في المرتبة الثانية بنحو (355.200)، في حين يبلغ عدد القوات النظامية في الجيش الإسرائيلي (169.500)، وتأتي اليونان في المرتبة الرابعة بنحو (142.700) في الوقت ذاته تتشكل القوات النظامية لقبرص من (15.000) عسكري.

وعلى صعيد قوات الاحتياطي، تمتلك مصر نحو (479.000)، كما تمتلك إسرائيل نحو (465.000)، في حين تحتفظ تركيا بنحو (378.700)، وكل من اليونان وقبرص بنحو (221.350) و(50.000) على التوالي. مما يعني أن مصر لديها أكبر عدد من القوات العسكرية النظامية والاحتياطي مقارنة بباقي الدول، حيث تحتفظ بنحو (917.500) في حين تدخل تركيا في المرتبة الثانية لإجمالي القوات بنحو (733.900)، كما تأتي إسرائيل في المرتبة الثالثة بنحو (634.500)، في حين يبلغ إجمالي القوات العسكرية لليونان نحو (364.050)، وتأتي قبرص في الترتيب الخامس بنحو (65.000) عسكري.

• ثانيًا- الإنفاق العسكري لدول حوض شرق المتوسط:



وفقًا لتقديرات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لإحدى عشرة دولة في الشرق الأوسط نحو (143) مليار دولار خلال عام 2020⁽⁵⁹⁾. وقد كانت مصر وإسرائيل من بين تلك الدول التي حققت زيادات في حجم الإنفاق مقارنة بعام 2019، وفيما يتعلق بدول منطقة شرق المتوسط (مصر، تركيا، إسرائيل، اليونان، قبرص) فقد أنفقت نحو (50.3) مليار دولار خلال عام 2020، مقارنة بحجم إنفاق وصل لنحو (50.7) مليار دولار عام 2019، مما يشير إلى انخفاض حجم الإنفاق بنسبة (0.84%). وقد جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى من حيث الإنفاق العسكري بنحو (21.1) مليار دولار عام 2020 بزيادة تقدر بنحو (2.7%) مقارنة بعام 2019 التي وصل حجم الإنفاق خلالها لنحو (20.5) مليار دولار، فيما حلت تركيا في الترتيب الثاني بإنفاق عسكري وصل لنحو (19.6) مليار دولار بانخفاض وصل لنحو (5.0%) مقارنة بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري فيه إلى نحو (20.6) مليار دولار. كما جاءت اليونان في المرتبة الثالثة حيث إنفقت نحو (5.2) مليارات دولار عام 2020، بانخفاض بلغ نحو (4.3%) مقارنة بعام 2019 الذي بلغ حجم الإنفاق خلاله نحو (5.4) مليارات دولار. في حين جاءت مصر في المركز الرابع من حيث الإنفاق العسكري بنحو (4) مليارات دولار عام 2020 بزيادة بلغت نحو (7.3%) مقارنة بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري خلاله إلى نحو (3.7) مليارات دولار. وقد سجلت قبرص أقل دول حوض شرق المتوسط من ناحية الإنفاق العسكري، حيث بلغ خلال عام 2020 (414) مليون دولار، بزيادة بلغت نحو (2.9%) مقارنة بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري لقبرص خلاله ما يقرب من (402) مليون دولار. ويوضح الشكل التالي نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق الحكومة لكل من: مصر، تركيا، إسرائيل، اليونان، وقبرص، خلال عام 2020.



وفي هذا السياق، يمكننا الوقوف على عدد من الملاحظات حول الإنفاق العسكري لتلك الدول وذلك فيما يلي:

أولاً: يوضح الشكل السابق وجود اتجاه تصاعدي في الإنفاق على التسليح لدى كل من إسرائيل وتركيا، في حين تفاوت حجم الإنفاق العسكري خلال الفترة من 2010-2020 بين الصعود والهبوط والثبات لدى كل من مصر وقبرص واليونان. فخلال الأعوام العشرة سجّلت إسرائيل أعلى معدلات إنفاق بين دول حوض المتوسط بنحو (201.8) مليار دولار، فقد ارتفع الإنفاق العسكري لكلّ من إسرائيل وتركيا بنحو (33.8%) و(78.8%) على التوالي خلال العقد الماضي، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري الإسرائيلي في الفترة من 2010 / 2020 نحو (201.8) مليار دولار، كما بلغ حجم الإنفاق العسكري لتركيا نحو (157.3) مليار دولار، في حين بلغ حجم الإنفاق العسكري لمصر نحو (46.4) مليار دولار، كما أنفقت كل من اليونان وقبرص نحو (58.3) مليار دولار و(4) مليارات دولار على التوالي⁽⁶⁰⁾.

ثانياً: بالنسبة لإسرائيل، من المتوقع أن تستمر مؤشرات تصاعد وتزايد النفقات العسكرية الإسرائيلية خلال الأعوام القادمة على المنوال ذاته الذي كانت عليه طيلة العقد الماضي، خاصة بعد إعلان «تنتياهو» عن رؤيته لمفهوم الأمن 2030 التي تدور بشكل أساسي حول زيادة الميزانية العسكرية والإنفاق على جميع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. كما تستهدف الرؤية متوسط نمو سنوي يبلغ 3%-4% ومتوسط إنفاق يقارب

6% من إجمالي الناتج القومي للأجهزة الأمنية. ووفقاً للاستراتيجية سيتم إضافة مليار دولار سنوياً لكل من «الشاباك» و«الموساد»، وعندما يصل الناتج القومي الإجمالي إلى 500 مليار دولار سيتم مراجعة الإنفاق المطلوب على الأمن، وكل هذه الإجراءات تستهدف تعزيز القدرات الهجومية لإسرائيل، بالإضافة للقدرات الإلكترونية على مستوى القوة الرئيسية، وتطوير أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ، وإجراءات الحماية على الجبهة الداخلية، واستكمال الحواجز الأمنية على الحدود⁽⁶¹⁾. من ناحية أخرى، تدفع خطة الزخم «تنوفا» (2020-2025) لاستمرار زيادة النفقات العسكرية الإسرائيلية، خاصة أنها تحتاج لاستثمارات ضخمة لتطوير قدرات جيش الدفاع، عبر زيادة الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة بدقة، علاوة على شراء بطاريات دفاع جوي إضافية⁽⁶²⁾. وقد حدد الجيش الإسرائيلي وفقاً لهذه الخطة هدفاً يقوم على إنشاء قوة متصلة بالشبكة تستطيع تدمير قدرات العدو في أقل وقت وتكلفة منخفضة⁽⁶³⁾. كما يمكن أن يمثل الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل محفزاً على تعزيز القدرات العسكرية وتوسيع الإنفاق، ما يمكن الاستدلال عليه من اتفاق المساعدات العسكرية الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الأسبق «باراك أوباما» في أغسطس 2016، والذي يعد الأكبر في تاريخ المساعدات الأمريكية لإسرائيل، والذي يقضي بتقديم مساعدات تقدر بنحو 38 مليار دولار على مدار 10 سنوات. وتشير تلك الاتفاقية إلى وجود تعهد ثابت للإدارات الأمريكية المتعاقبة لضمان أمن إسرائيل، عبر عدد من الأدوات من بينها تقديم المساعدات؛ إذ تمثل تلك الاتفاقية زيادة قدرها (26.6%) مقارنة بالمساعدات المقدمة في الاتفاقية التي تم التوقيع عليها عام 2007 وانتهت عام 2018، وبهذا تصبح إسرائيل أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية⁽⁶⁴⁾. ثالثاً: بالنسبة لتركيا، فيما يتعلق بالإنفاق العسكري فقد جاءت في الترتيب السادس عشر ضمن أكثر دول العالم في الإنفاق العسكري عام 2020، وخلال

العقد الماضي تصاعد حجم الإنفاق بشكل ملحوظ؛ إلا أنه اتخذ منحى غير مسبق من الصعود بداية من عام 2015، فخلال الفترة من 2010 حتى 2014 بلغ حجم الإنفاق العسكري نحو (56.5) مليار دولار، في حين أنه تجاوز (100 مليار) دولار في الفترة من 2015 حتى 2020 بزيادة تقدر بنحو (76.95%). وفي هذا السياق، يُمكننا قراءة تزايد الإنفاق العسكري التركي منذ عام 2015 في ضوء التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية، والتي اتجهت بشكل أساسي للتركيز على الأداة العسكرية والانخراط المسلح في عدد من الساحات والصراعات في مناطق مختلفة داخل الإقليم وخارجه، مما يمكن ملاحظته من خلال العمليات العسكرية التي قامت بها أنقرة في سوريا، حيث نفذت القوات التركية عملية أطلقت عليها «درع الفرات» في أغسطس 2016، وبعدها بعامين نفذت عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين يناير 2018، ثم نبع السلام في أكتوبر 2019 التي استهدفت المنطقة الواقعة بين رأس العين وتل أبيض، وصولاً لعملية درع الربيع فبراير 2020. ومن المتوقع أن تنفذ القوات التركية عمليات عسكرية بين حين وآخر في الشمال السوري. علاوة على تدخلات مماثلة في شمال العراق، فضلاً عن محاولات تكوين تمركزات ونقاط انتشار عسكري في كل من سوريا والعراق. من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل الانخراط العسكري التركي في ليبيا، خاصة بعدما وافق البرلمان التركي (يناير 2020) على إرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. ومنذ ذلك الحين كثفت أنقرة من انخراطها العسكري في ليبيا، سواء عبر قواتها بشكل محدود أو من خلال نقل المرتزقة من سوريا إلى ليبيا. فوفقاً للأمم المتحدة بلغ حجم المرتزقة في ليبيا نحو 20 ألف مرتزق، فضلاً عن مساعيها لتدشين قواعد عسكرية في ليبيا وتحويل إدارتها لقاعدة مصراتة البحرية والوطية الجوية في ليبيا لوجود دائم. يضاف هذا الانتشار العسكري التركي، سواء في سوريا والعراق وليبيا، إلى قواعدها العسكرية في قطر، والصومال، التي تعد أكبر قاعدة عسكرية لتركيا في الخارج، كما تحتفظ تركيا بنحو 30 ألف جندي هناك⁽⁶⁵⁾.

يُضاف إلى ذلك تحركات تركيا العسكرية في منطقة شرق المتوسط وإقليم ناجورنو كاراباخ، ومن المتوقع أن تستمر سياسة تركيا على هذا النهج وفقًا لعدد من التفسيرات من بينها مساعي استعادة وإحياء العثمانية، انطلاقًا من استراتيجية تركيا الكبرى، علاوة على رغبة أردوغان في حشد وتعبئة الداخل، ومحاولة الاحتفاظ بدور في كافة التفاعلات الإقليمية يحفزها على ذلك النمو التراكمي في الصناعات الدفاعية، إذ يعد تطور القدرات العسكرية لتركيا ضمن التفسيرات التي تسلط الضوء على التحول تجاه عسكرة السياسة الخارجية لتركيا⁽⁶⁶⁾.

رابعًا: على الرغم من أن الإنفاق العسكري المصري طيلة السنوات العشر الماضية يعد أقل من دول شرق المتوسط - باستثناء قبرص - حيث بلغ متوسط الإنفاق نحو (3.8 مليارات) دولار وفقًا لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلا أن مصر تمكنت من ردع خصومها والحفاظ على أمنها القومي بفعالية، خاصة في الفترة التي أعقبت عام 2013 مع صعود وتنامي التهديدات الإرهابية في الداخل والخارج، علاوة على التحديات الحدودية التي فرضتها أحداث 2011 وما بعدها. وقد ساهمت عقيدة الجيش المصري في تحقيق الردع والقدرة على تأمين المصالح العليا للدولة المصرية، وهو ما عبر عنه الرئيس «عبدالفتاح السيسي» أثناء تفقده للوحدات المقاتلة للقوات الجوية بالمنطقة الغربية العسكرية في يونيو 2020، حيث قال: «إن الجيش المصري من أقوى جيوش المنطقة، ولكنه جيش رشيد يحمي ولا يهدد، وقادر على الدفاع عن أمن مصر القومي داخل وخارج حدود الوطن».

فقد نجحت القوات المسلحة المصرية في حماية مصالحها على محاورها الاستراتيجية المختلفة ومنها شرق المتوسط، دون اللجوء لتوظيف القوة العسكرية خارج حدودها؛ إلا في حالة الردع، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال قيام القوات الجوية المصرية باستهداف مواقع وتمركزات تابعة لتنظيم داعش في ليبيا في فبراير 2015، ردًا على نشر عناصر تنظيم داعش مقطع فيديو لإعدام 21 مصريًا كان قد تم اختطافهم في سرت.

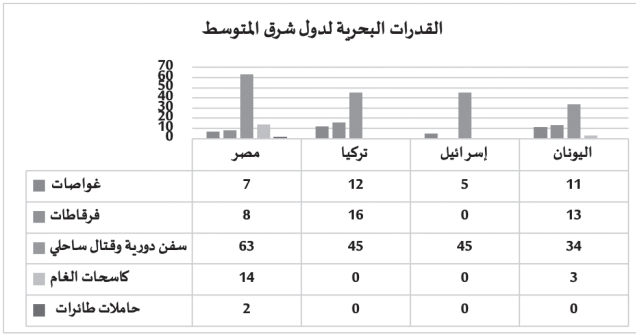
خامساً: فيما يتعلق باليونان، تشير تقديرات إلى أنها كانت ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة من 2001 حتى 2005، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام 2009 والسياسات التقشفية التي فرضتها اليونان فيما بعد ساهمت في تخفيض إنفاقها العسكري على الأسلحة الرئيسية، وهو ما يمكن الوقوف عليها من خلال تقديرات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام التي تشير إلى أن اليونان احتلت المركز 38 في الإنفاق العسكري خلال عام 2020⁽⁶⁷⁾، ويمكن أن تعود اليونان تدريجياً لرفع مخصصات الإنفاق العسكري، خاصة بعدما نجحت خلال عام 2018 وبعد نحو 10 أعوام من سياسة التقشف في إنهاء برنامج الإنقاذ المالي والتخلص من المساعدات الأجنبية⁽⁶⁸⁾، خاصة في ظل استمرار عوامل التهديد التركي لليونان، ومواصلة عمليات عسكرية التنقيب عن الغاز شرق المتوسط. كما أن استمرار احتلال تركيا لشمال قبرص، علاوة على حاجة اليونان للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتي تعاضمت مؤخراً بفعل تنامي اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط.

- ثالثاً- مقارنة القدرات البحرية لدول إقليم شرق المتوسط:

أشار تقرير «التوازن العسكري السنوي 2021» الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى ضرورة تطوير القدرات البحرية، ويمكن فهم ذلك في ضوء تعاضم ومحورية القدرات البحرية لدى دول العالم كافة؛ إذ إن تحديد أي توازن سيتم من خلال الأوزان النسبية التي يتم وضعها على قيمة وأدوار المنصات التقليدية مقابل التقنيات الجديدة، لا سيما الأنظمة المأهولة والمستقلة، كما ينسحب الأمر أيضاً على تطوير علاقات من الشراكة والتحالفات بين مختلف القوى⁽⁶⁹⁾.

وفيما يتعلق بإقليم شرق المتوسط، فإنه يجمع بين الفرص والتحديات، حيث تدور التحديات في تلك المنطقة حول النزاعات البحرية وسبل تسويتها، علاوة على تنامي التهديدات غير التقليدية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح، فضلاً عن حالة السيولة الأمنية وعدم الاستقرار

في المنطقة وما نجم عنه من تهديدات ومخاطر أمنية كبيرة. يُضاف إلى ذلك وجود عدد من الفرص التي يمكن أن تعود بالنفع على دول المنطقة وذلك بفعل اكتشافات الغاز الطبيعي بتلك المنطقة، مع تزايد التقديرات حول إمكانية تعزيز تلك الاكتشافات بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب والرفاهية لشعوب تلك المنطقة. ومن هنا ينظر لتطوير القدرات البحرية والعمل على تعزيزها داخل تلك الدول باعتبارها ضرورة لا غنى عنها، إذ إن امتلاك القوى البحرية يعني تأمين مصالح الدولة والحفاظ عليها.



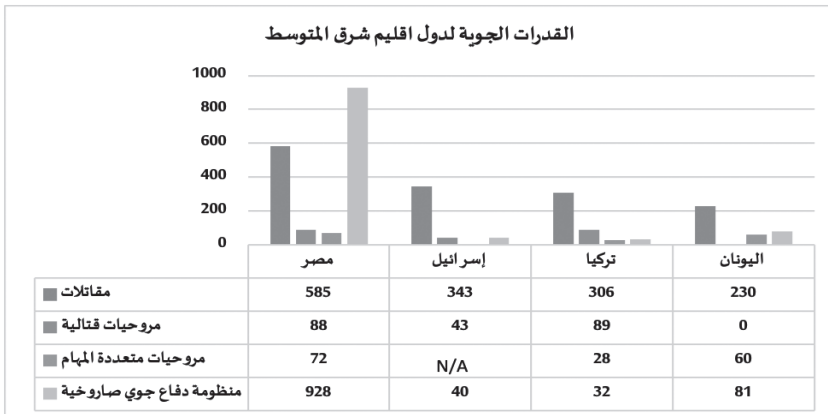
يظهر الشكل السابق القدرات البحرية لدول شرق المتوسط، وقد تم جمع وإعداد البيانات من خلال التوازن العسكري السنوي 2021 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: القطع البحرية الرئيسية التي تعتمد عليها تلك الدول حيث تتوافر لمصر نحو 7 غواصات، و8 فرقاطات، و63 سفينة دورية وقاتل ساحلي، علاوة على نحو 14 كاسحة ألغام، فضلاً عن حاملتي طائرات. في حين تحتفظ تركيا بنحو 12 غواصة، و16 فرقاطة، و45 سفينة دورية وقاتل ساحلي. كما تمتلك إسرائيل 5 غواصات، و45 دورية قتال ساحلي، في حين تمتلك اليونان 11 غواصة، و13 فرقاطة، بالإضافة إلى 34 دورية قتال ساحلي، و3 كاسحات ألغام.

وحول ترتيب القوات البحرية لتلك الدول على المستوى العالمي، ووفقاً للتقرير السنوي الذي أصدرته مؤسسة «غلوبال فايرباور 2020» لتتصنيف الجيوش حول العالم، فقد برزت القوى البحرية المصرية كأكبر قوة بين

تلك الدول؛ إذ احتلت المرتبة السابعة عالمياً من بين 138 دولة ضمها التصنيف. يذكر أن البحرية المصرية هي الوحيدة بين تلك الدول التي تمتلك حاملة طائرات مروحية، وهو ما أضفى مزيداً من القوة وميزة كبيرة لا تتوافر لدى تركيا وإسرائيل واليونان. من ناحية أخرى، احتلت البحرية التركية -وفقاً للتصنيف ذاته- المركز العشرين عالمياً، حيث تمتلك نحو 149 قطعة بحرية، كما جاءت اليونان في المركز الثالث والعشرين بنحو 116 قطعة بحرية، وجاءت إسرائيل في المرتبة الخامسة والثلاثين عالمياً بنحو 65 قطعة بحرية (70).

وهناك بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، أهمها: أن كلاً من تركيا واليونان أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وهذا الأمر يضيف لقدراتهما قدرات الحلف من جهة، كما يقيد تصعيد الصراع بينهما من جهة أخرى. كذلك فإن القدرات البحرية التي سبق توضيحها لا توضح كيفية انتشار القوة البحرية لدول الإقليم، وهذا الأمر يمكن أن يزيد من تميز القوة البحرية المصرية. كذلك فإن القدرات البحرية القبرصية لا تظهر في استعراض القدرات السابقة، نظراً لهيمنة تركيا على الشواطئ القبرصية تحت مزاعم حماية قبرص التركية التي لا تعترف دول العالم بها كدولة.

• رابعاً - مقارنة القدرات الجوية لدول إقليم شرق المتوسط:



يظهر الشكل السابق القدرات الجوية لدول إقليم شرق المتوسط، وقد تم جمع وإعداد البيانات من خلال «التوازن العسكري السنوي 2021» الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، حيث يظهر: التفوق الكمي للسلاح الجوي المصري مقارنة بباقي الدول، إذ تحتفظ مصر بنحو 585 مقاتلة، وتعتبر المقاتلات من طراز «إف16» و«ميراج» و«رافال»، كما تمتلك 88 مروحية قتالية، بجانب نحو 72 مروحية متعددة المهام، علاوة على 928 منظومة دفاع صاروخية، بجانب طائرات الشحن والتدريب من ناحية أخرى، تحتفظ إسرائيل وفقاً للتقرير بنحو 343 و43 مروحية قتالية، علاوة على 40 منظومة دفاع جوي، كما يتميز سلاح الجو الإسرائيلي بالاحتفاظ بمنظومات قنابل موجهة. من ناحية أخرى، تحتفظ تركيا بنحو 306 مقاتلة، بجانب 89 مروحية هجومية و28 مروحية متعددة المهام، بالإضافة إلى 32 منظومة دفاع صاروخية. وأخيراً تمتلك اليونان 230 مقاتلة وما يقرب من 60 مروحية متعددة المهام، بالإضافة إلى 81 منظومة دفاع جوي صاروخية.

هناك عدة ملاحظات على هذه القدرات يمكن توضيحها فيما يلي:

إن القوات الجوية المصرية هي الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلاتها التركية والإسرائيلية، فهي تجمع بين الخبرة الأمريكية والفرنسية والروسية أيضاً، خاصة بعد إضافة منظومة الطائرات الفرنسية «الرافال» إلى القوة الجوية المصرية، والتي تمتاز بالكفاءة والقدرات الكبيرة للغاية، بالإضافة إلى مميزاتاها العملية، إذ يصل وزن التسليح الذي تحمله إلى 9.5 أطنان من الذخائر المتنوعة، كما أن مدى الطائرة كبير للغاية ويصل إلى 3900 كم، ولديها إمكانية أن تزود بالوقود جواً، وهذا يساهم في مضاعفة هذا المدى. كما تدعم «رافال» منظومات حرب إلكترونية، وبالتالي يمكن أن تساعد في تغيير موقف على الأرض بصورة عالية جداً، وبالتالي لا يتم بيعها إلا لدول تتميز بسياسة خارجية رشيدة ومتزنة، لما لها من قدرة على إحداث تغيير بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة. كما تعاقدت مصر لشراء 21 مقاتلة من

مقاتلات التفوق الجوي الروسية، وبدأت في تسلم المجموعة الأولى من هذه المقاتلات هذا العام.

كما تعمل اليونان على تعزيز قوتها الجوية الذاتية بعيداً عن حلف شمال الأطلسي لحماية مصالحها في شرق المتوسط أمام تركيا، فقد تعاقدت مع فرنسا في يناير 2021 لتوريد 18 طائرة من طراز رافال في مدة أقصاها 2023 مقابل 2.5 مليار يورو، وقد سلمت شركة «داسو» الفرنسية لصناعة الطيران في يوليو 2021 أولى تلك الطائرات لليونان.

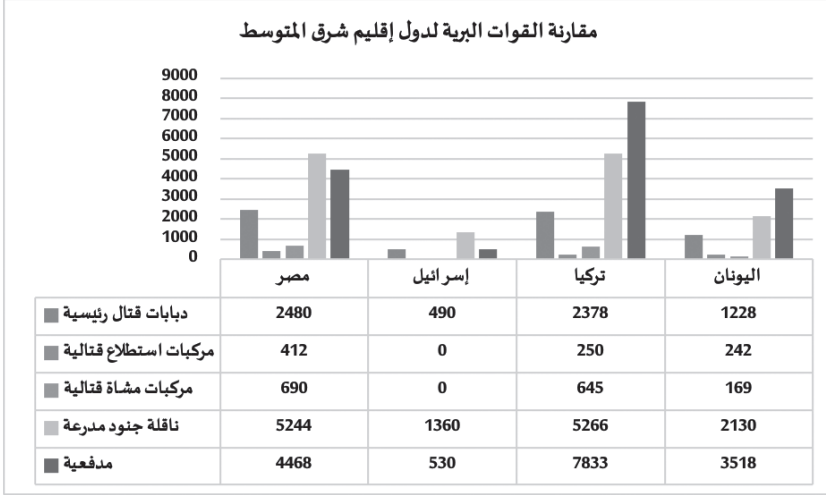
تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في دول إقليم شرق المتوسط التي تملك الطائرة «إف 35» من الجيل الخامس، ومنذ استلامها أول طائرتين عام 2016، وتعد هذه الطائرات الأكثر تطوراً حول العالم، حيث تتمتع بقدرات على التخفي، بالإضافة لوجود جهاز كمبيوتر على متنها يربطها بطائرات أخرى في السماء. وخلال عام 2018 كانت إسرائيل الدولة الأولى التي تستخدم تلك الطائرة لضرب أهداف إيرانية في سوريا⁽⁷¹⁾. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول 2024 من المقرر تسليم 23 نوعاً إضافياً من المقاتلة ليصل الإجمالي إلى نحو 50، وقد تتوسع إسرائيل فيما بعد للحصول على مزيد من المقاتلة، حيث أعلنت في وقت سابق أنها ستشتري أكثر من 100 مقاتلة من طراز F-35I بتكلفة تقدر بأكثر من 5 مليارات دولار⁽⁷²⁾.

البيانات السابقة للقوات الجوية للدول المعنية لا تظهر بعض الفوارق النوعية بين هذه الدول، مثل: منظومات الطائرات بدون طيار، والتي تقدم ميزة نوعية استراتيجية لكل من إسرائيل وتركيا، وثبت استخدامها في العديد من المهام العسكرية المتنوعة بالنسبة لهما. كذلك لا تظهر فارق الجاهزية والكفاءة القتالية بين عناصر القوات الجوية.

منظومات الدفاع الجوي المضادة للصواريخ: لا تظهر البيانات المتاحة الفوارق في الأممية التي تغطيها أو الفوارق النوعية التي تمتلكها الدول. وبصفة عامة، يصعب تحديد القدرة الصاروخية للدول بدقة في إطار المقارنة بينها في هذا المجال.

لا توجد بيانات واضحة حول القوات الجوية لقبرص، للأسباب سابقة الذكر.

• خامسًا - مقارنة القدرات البرية لدول إقليم شرق المتوسط:



يظهر الشكل السابق القدرات البرية لدول إقليم شرق المتوسط، وقد تم جمع وإعداد البيانات من خلال التوازن العسكري السنوي 2021 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، حيث: تحتفظ مصر بنحو (2480) دبابة قتال رئيسية في حين تمتلك إسرائيل على نحو (490) دبابة، كما تمتلك كل من تركيا واليونان (2378) و(1228) بالترتيب. من ناحية أخرى، تمتلك مصر ما يقرب من (4468) مدفعا، كما تحتفظ إسرائيل بـ(530) مدفعا، في الوقت ذاته لدى تركيا (7833) مدفعا، في حين تمتلك اليونان (3518) مدفعا. بجانب مركبات الاستطلاع القتالية، حيث تمتلك مصر (412) مركبة، وتركيا (250) مركبة، في حين تمتلك اليونان نحو (242) مركبة. يضاف إلى ذلك ما يمتلكه تلك الدول من مركبات إصلاح مدرعات، ومنظومات مضادة للدبابات ذاتية الحركة وغيرها من القدرات البرية.

ويلاحظ من القراءة التحليلية لهذه البيانات:

هناك تقارب نسبي بين كل من مصر وتركيا في المنظومات التسليحية البرية يجعل هناك فارقاً كبيراً بينهما وبين بقية دول إقليم شرق المتوسط، ولعل هذا يتسق مع طبيعة المساحة الجغرافية الأكبر لهما بين دول الإقليم. بينما الفارق بينهما يقع لصالح مصر في هامش 4.3% و7% في مختلف المنظومات ما عدا المدفعية، حيث يكون الفارق لصالح تركيا بفارق حوالي 75%، وهذا الفارق الكبير يجد تفسيره في طول الحدود البرية المشتركة بين تركيا والعديد من دول جوارها.

لا تظهر البيانات حادثة الأنظمة الرئيسية في القوات البرية لهذه الدول، وتحاول دول الإقليم تحديثها ربما بدرجة أقل من الأسلحة القتالية الأخرى البحرية والجوية، التي تتطور لمواجهة التهديدات الأقرب. لكن هذا لا يعني استبعاد القوات البرية من التحديث، فمصر تعمل على تحديث دبابات القتال الرئيسية، حيث تعاقدت مع روسيا لتوريد 400-500 دبابة T-90MS للجيش المصري، بما يسمح لمصر بالحصول على تقنيات لإنتاج الدبابات في مصر، ويزيد من قوة مصر العسكرية في المنطقة. كما تعمل تركيا على تصنيع الدبابة «آلاتاي»، وإن كانت تواجهها بعض الصعوبات في هذا الصدد، فقامت بتطوير الدبابة «Leopard 2A4»، وزادت من قدرتها النارية وقدرتها على المناورة.

وبالنسبة لإسرائيل، كثير من التقارير الصادرة عن مراجعة السياسة العسكرية الإسرائيلية اعتبرت أن القوات البرية هي نقطة ضعف أساسية لجيش الدفاع الإسرائيلي، بسبب طبيعة تركيبها ومساحتها الجغرافية المحدودة. ولذلك تعمل على تطويرها وفقاً لخطة أساسية لهذا التطوير تقوم على عدة أسس، أهمها: تضمين الاستراتيجية القتالية للجيش الإسرائيلي مبادئ أساسية في أي مواجهة يخوضها على أكثر من جبهة في آن واحد، هي: الإنذار والردع والحسم والانتصار الساحق في المعركة، وهذان الأخيران يعتمدان على القوات البرية بشكل أساسي، وتكوين أطقم جديدة للدبابات الحديثة وتطوير التدريب عليها، مع استمرار إنتاج

الدبابة ميركاف4- بمعدل 30% سنويًا، وزيادة الاعتماد عليها كدبابة القتال الرئيسية. مع تقوية سلاح المشاة وتطوير التدريبات الخاصة به للارتقاء بالمستوى العملياتي للقوات المقاتلة. بالإضافة إلى تطوير نظام حماية فعال للصواريخ المضادة للدبابات. وهذا النظام لا يتضمن حماية مضادة، بل إطلاق نيران هجومية اعتراضية، ليمنع القذائف المضادة للدبابات من الوصول للدبابة أو للمركبة المدرعة، مثل: نظامي ثيل وماثيل. ناهيك عن إدخال تحسينات وتطويرات لأكثر من 100 مركبة مدرعة، بإدخال زيادة في قدراتها التحصينية. وأخيرًا التوازن في الخطط العسكرية للعمليات البرية بين الدبابة والمركبات المدرعة المختلفة، بما يعني التخلي عن مبدأ «شمولية الدبابة»، خاصة وأن مساح العمليات التي تمثل تهديدًا لإسرائيل تتطلب سرعة وخفة في الحركة، وهذا يتوافر في المركبات المدرعة بدرجة أكبر نسبيًا من الدبابات. ومن شأن هذا التوازن أن يمكن قوات المشاة والوحدات المدرعة من الاقتحام السريع لمسرح العمليات، ويسمح بمعدل تقدم أسرع (73).

لا تظهر البيانات الفوارق في أنواع المدفعية ومنصاتها ثابتة كانت أو متحركة، أو الأمدية التي تغطيها منظومة المدفعية، ولذلك يظل الفارق في القدرة العسكرية للقوات البرية بين دول الإقليم محدودة.

تتعامل الدول مع القوات البرية باعتبارها سلاح الحسم الأخير إذا ما حدثت مواجهة عسكرية مباشرة، إذ إن اللجوء لاستخدامها يقترن بعدة شروط، منها: التقارب الجغرافي نسبيًا، وبالتالي السيطرة على الأرض، أو فشل القوات الجوية والبحرية والسيبرانية في تحقيق الأهداف العسكرية المختلفة للدول مما يضطرها لاستخدام القوات البرية. هذه الطبيعة للقوات البرية تجعلها أبطأ نسبيًا في التطور والتحديث مقارنة بالقوات الأخرى، كما أن كفاءة العنصر البشري أساسية في تحقيق الفعالية لاستخدامها.

التوازن النوعي للمعادلة الأمنية العسكرية لدول إقليم شرق المتوسط:

لا يكتمل تحليل حالة التوازن بين دول إقليم شرق المتوسط دون الوقوف على بعض القدرات النوعية التي تتميز بها بعض الدول دون غيرها، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

• أولاً- تحديث القدرات العسكرية:

اتجاه مصر لتحديث قدراتها العسكرية خلال السنوات السبع الأخيرة يُكسبها ميزة نوعية في الإقليم. ويعتبر الجيش المصري من أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. ومع الاتجاه للتحديث، ترتفع القدرات والكفاءة والجاهزية للقوات المسلحة المصرية على مختلف الأصعدة والأفرع الرئيسية. وقد أكد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» على أن قدرة الجيش المصري قد نجحت في فرض التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، وذلك بعدما تمكنت الدولة المصرية من إدخال تحديث شامل على منظومتها العسكرية.

ففي أعقاب يونيو 2014 ومع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي زمام الأمور، وضعت الدولة المصرية مخططاً شاملاً للارتقاء بالمؤسسة العسكرية بحيث يصبح الجيش المصري رقمًا محوريًا في معادلات الجيوش، وذلك بهدف تكوين حائط صد وقوة ردع للتعامل مع حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي فرضتها التغيرات الإقليمية، فضلاً عن الدفاع عن مقومات ومقدرات الدولة المصرية. وفي هذا السياق، اتخذت الدولة المصرية عددًا من الخطوات لحماية أمنها القومي وتطوير وتحديث منظوماتها العسكرية، الأمر الذي يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

تحديث البنية التحتية وإعادة الانتشار: حملت الدولة المصرية على عاتقها تطوير البنية التحتية وقدرتها الاستيعابية بما يتلاءم مع عملية التحديث الشامل للمنظومة، وقد اتضح ذلك عبر نمطين

أساسيين: الأول، من خلال تطوير القواعد العسكرية القائمة ورفع كفاءة وتطوير العديد من المنشآت كما هو الحال في تطوير القاعدة البحرية في الإسكندرية في أكتوبر 2017، وهذا التطوير والتحديث يعزز من استيعابها لوححدات قتالية جديدة، حيث تم تطوير 9 أرصفة يبلغ طولها نحو 1075 متراً من حيث التجهيزات والخدمات الفنية⁽⁷⁴⁾. من ناحية أخرى، ومنذ يوليو 2017، تم تدشين الأسطول الجنوبي لتعزيز انتشار القوات البحرية المصرية في المجالات الحيوية والاستراتيجية للدولة المصرية، مما يضيف لمصر قوة كبيرة تمكنها من تأمين مصالحها في كافة الاتجاهات والمسارح البحرية، سواء المصالح المصرية في البحر المتوسط أو الأحمر.

فيما ارتبط النمط الثاني بتدشين مجموعة من القواعد العسكرية التي يمكنها أن تسهل عمليات الانتشار للقوات المسلحة ضد أية تهديدات، ويُعتبر افتتاح قاعدة «محمد نجيب» في يوليو 2017 تحولاً كبيراً كونها أكبر قاعدة عسكرية في إفريقيا والشرق الأوسط. وعلى المنوال ذاته، جاء بناء قاعدة «برنيس» في يناير 2020 لتضفي قوة جديدة على البنية العسكرية المصرية باعتبارها قاعدة بحرية وجوية تستهدف تأمين السواحل المصرية الجنوبية، وتأمين الملاحة، علاوة على كونها نقطة تمركز تجاه منطقة القرن الإفريقي. وفي يوليو 2021، تم إنشاء قاعدة «3 يوليو» كأكبر قاعدة بحرية على مساحة 10 ملايين متر مربع، ضمن عدد من القواعد الجديدة التي تلعب دوراً في دعم القوات المسلحة المصرية في البحر الأحمر والمتوسط، ومجابهة أية مخاطر وتهديدات. وتضم القاعدة نحو 47 قطعة بحرية: 2 فرقاطة من طراز فريم، وفرقاطة من طراز جوويند، وغواصة طراز 902، و10 لنش مرور ساحلي بعيد المدى، و4 لنش مرور ساحلي 82 متراً، و28 راب قتالي مدرع وقاطرة إنقاذ. وتستطيع هذه القاعدة وفقاً لتشكيلها الحالي أن تلي الاحتياجات العملية واللوجستية والتدريبية⁽⁷⁵⁾. ولا تخرج عملية تحديث البنية القائمة أو تدشين قواعد عسكرية جديدة عن الاستراتيجية

الكبرى للتحديث الشامل، خاصة أن تلك القواعد توفر لمصر نقاط ارتكاز ومراكز أساسية للانطلاق والدعم اللوجستي، والتي تعمل بالأساس على حماية ومصر وتأمين محاورها الاستراتيجية ضد أية تهديدات أو مخاطر. رفع الكفاءة القتالية واختبار الجاهزية: في إطار رفع وتعزيز الكفاءة القتالية ودعم قدرات الجيش وعناصره وكافة الأفرع للتعاطي مع التهديدات المختلفة، عمدت القوات المسلحة إلى عقد عدد من المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع عدد من القوى الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تبادل الخبرات العسكرية والاطلاع على أحدث الأسلحة والتدريب على مسارح العمليات. فعلى صعيد القوى الدولية عقدت مصر مناورات «النجم الساطع» مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 وذلك بعدما توقفت نحو 8 أعوام. من ناحية أخرى، دخل التعاون والتدريب العسكري بين مصر وروسيا مرحلة جديدة خلال عام 2019 عبر مناورات «سهم الصداقة»، كما عقدت مصر وروسيا مناورات هي الأولى من نوعها في البحر الأسود خلال عام 2020. علاوة على ذلك كانت مناورات «ميدوزا» بمراحلها المختلفة بين مصر واليونان والتي انطلقت عام 2015 وصولاً للنسخة العاشرة عام 2020 والتي شاركت فيها مصر واليونان وفرنسا وقبرص والإمارات.

بالإضافة إلى تدريب عسكري مع الصين في البحر المتوسط عام 2019، فضلاً عن المناورات المصرية الفرنسية وكان آخرها (يناير 2021)، كما عقدت مصر عددًا من التدريبات والمناورات مع عدد من الدول العربية من بينها مناورات «درع العرب 1» (نوفمبر 2018). وقد ساهمت تلك المناورات وغيرها في رفع القدرات والكفاءة القتالية، وقد شكّل عام 2020 نقطة محورية في هذا الصدد، حيث نفذ الجيش المصري نحو 33⁽⁷⁶⁾ تدريباً ومناورة عسكرية، وقد جاء في مقدمة تلك التدريبات «قادر 2020» باعتبارها أكبر المناورات التي تمت على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، فضلاً عن مناورة «حسم 2020». وتشير تلك

التدريبات لدى فاعلية ونشاط الجيش المصري في عددٍ من المسارح المختلفة وبالتعاون مع مختلف القوى المؤثرة، مما يثبت التوجه نحو الاستعداد والجاهزية للدفاع عن مقدرات الدولة المصرية وحمايتها من المخاطر والتهديدات التي تحيط بها، باعتبارها قوة ردع ضد أية تجاوزات. توطين الصناعات الدفاعية: منذ أن بدأت الدولة المصرية برنامجها للتحديث الشامل لكافة الأفرع الميدانية للقوات المسلحة؛ وضعت على رأس أهداف برنامج التحديث توطين الصناعات الدفاعية داخل مصر تدريجيًا، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات الجيش المصري، عبر تلبية احتياجات الجيش من مختلف الأسلحة والذخائر والمقذوفات، علاوة على أن توطين تلك الصناعات من شأنه أن يتيح مساحة أكبر لأعمال الصيانة للأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاج لذلك، كما يسهم في تقليل حجم الواردات من المتطلبات الدفاعية، وتوسيع دائرة وحجم صادرات الصناعات الدفاعية المصرية التي وجدت لها أسواقًا جديدة في الأعوام الخمسة الماضية. وانطلاقًا من هذا الأساس اتجهت الدولية لتدشين مصانع حربية، وتأمين توطين تقنيات التصنيع العالمية⁽⁷⁷⁾. تحديث قدرات تبادل البيانات والاتصال العسكري: أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا برفع جاهزية الجيش المصري على مواكبة التطورات التقنية العسكرية المتسارعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالربط الآمن وتبادل المعلومات بين مختلف القطع والوحدات العسكرية. وعليه، أطلقت القيادة المصرية «وكالة الفضاء المصرية»، بمشروع قانون 3 لعام 2018، وتهدف إلى استحداث ونقل علوم تكنولوجيا الفضاء وتوطينها وتطويرها وامتلاك القدرات الذاتية لبناء الأقمار الصناعية وإطلاقها من الأراضي المصرية. حتى وصلت مصر إلى أكبر أهدافها بإطلاق القمر الصناعي «طيبة 1» المخصص للاتصالات (نوفمبر 2019) من قاعدة غويانا الفرنسية في أمريكا الجنوبية. وسيستخدم القمر الاصطناعي في المجال العسكري لدعم شبكة القيادة والسيطرة والمواصلات الإشارية

الاستراتيجية عالية التشفير والأمنه بين مختلف وحدات القوات المسلحة داخل الدولة وخارجها على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فضلاً عن تطوير الجيش المصري لنظام أرضي للقيادة والسيطرة «RISC2» مطور بالكامل محلياً، وتم الإعلان عنه في معرض «أيديكس 2018»، ويتولى هذا النظام الربط بين مختلف القطع والوحدات العسكرية وتبادل البيانات بينها بصورة آمنة ومتكاملة، تعزز قدرات الدولة المصرية في خوض معارك الأسلحة المشتركة.

تنوع مصادر التسليح: نوّعت الدولة في الفترة التي تلت عام 2014 من مصادر تسليحها، لتشمل بجانب الولايات المتحدة، كلاً من الصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، بما يسمح للجيش المصري باستخدام أحدث المنظومات العسكرية في العالم، ويُعزز قدرات الردع لديه إقليمياً، ومن ثمّ إفساح المجال وتهيئة الظروف المناسبة للدولة المصرية للاستمرار في عمليات التنمية الشاملة المستدامة كونها أساس استراتيجيات الدفاع. وحصلت الدولة المصرية على صفقات تسليحية من الفترة 2015-2020 جعلتها ثالث أكبر مستورد للسلاح في العالم⁽⁷⁸⁾، وتنوعت الصفقات التسليحية على الدول السابق ذكرها، لتضمن للقوات المسلحة المصرية تقليل الاعتمادية على مصدر بعينه للتقنية العسكرية والقطع العسكرية البحرية والجوية والبرية. ووفقاً لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام فخلال الفترة من 2016 حتى 2020، استلمت فرقاطة وسفینتين هجوميتين برمائيتين، و21 طائرة مقاتلة من فرنسا، بالإضافة إلى 3 غواصات من ألمانيا، 1 فرقاطة من إيطاليا، 50 طائرة مقاتلة، و46 طائرة هليكوبتر قتالية محمولة على السفن من روسيا، و1 كورفيت من كوريا الجنوبية. بحلول نهاية عام 2020، تضمنت عمليات التسليم المتميزة لمصر غواصة واحدة و4 فرقاطات من ألمانيا وفرقاطة من إيطاليا و3 فرقاطات من فرنسا⁽⁷⁹⁾.

• ثانيًا - حيازة تقنية الطائرات بدون طيار:

انتشرت الطائرات بدون طيار بصورة كبيرة في الشرق الأوسط وحول العالم، إذ يُشير عدد من التقديرات إلى أن نحو 18 دولة قد حصلت على الطائرات بدون طيار خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2019. حيث إنفقت دول الشرق الأوسط نحو 1.5 مليار دولار للحصول على الطائرات المسيرة خلال عام 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 3.95 مليارات دولار بحلول 2025⁽⁸⁰⁾. وفي هذا السياق، تعتبر إسرائيل على رأس دول إقليم شرق المتوسط من حيث تطوير المسيرات، كما أنها ضمن أكبر مصدري الطائرات المسيرة في العالم، وقد بلغت صادراتها نحو 61% من الصادرات العالمية، يذكر أن إسرائيل خلال الفترة من 2006 وحتى 2012 قد حققت مبيعات بلغت 4.6 مليارات دولار، وتعتبر أوروبا سوقاً رئيسية للطائرات بدون طيار الإسرائيلية، خاصة ألمانيا وبولندا وهولندا وإسبانيا، كما أن ثلث الصادرات في الفترة من 2005 حتى 2012 توجهت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما تصدر لبعض الدول الإفريقية كما هو الحال بالنسبة لأوغندا وإثيوبيا ونيجيريا⁽⁸¹⁾. وقد اشترت نحو 21 دولة حول العالم الطائرات بدون طيار من إسرائيل خلال الفترة من 2012 حتى 2019⁽⁸²⁾. من ناحية أخرى، تدخل تركيا سوق الطائرات المسيرة ضمن مساعيها لتحقيق الاستقلال في الصناعات الدفاعية، حيث أوضح أردوغان (يناير 2021) أن بلاده تدخل ضمن أول ثلاث أو أربع دول على مستوى العالم في إنتاج الطائرات المسيرة بمختلف أنواعها، وقد عملت تركيا على توظيف واستثمار هذه التقنية في عدد من الساحات والميادين التي تنخرط فيها، سواء من خلال توجيه ضربات لعناصر حزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق، أو عبر دعم الحلفاء كما هو الحال عندما وفرت تركيا الطائرات المسيرة لأذربيجان خلال حربها مع أرمينيا، علاوة على تزويد مليشيات وعناصر الوفاق في ليبيا بهذه التقنية.

كما قامت تركيا باقتحام السوق الإقليمية عبر تصدير وبيع الطائرات

المسيرة، حيث وقعت مع تونس (مارس 2020) عقدًا بقيمة 240 مليون دولار لتزويدها بمقاتلات من طراز Anka-s. وتستهدف أنقرة القيام بتطوير وتصنيع الطائرات بدون طيار وتصنيعها محليًا على غرار الطائرات من طراز Bayraktar TB2، إذ تشير تقديرات لقيام تركيا ببيع هذه التقنية للمغرب، وتونس، وليبيا، بجانب الجزائر ونيجيريا وروندا⁽⁸³⁾.

• ثالثًا- القدرات السيبرانية:

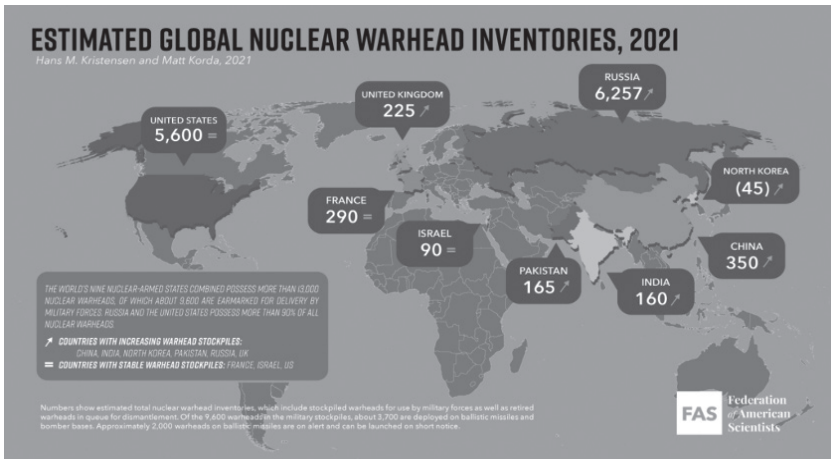
يصبّ التفوق في مجال الأمن السيبراني في صالح إسرائيل مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط، فمنذ عام 2000 بدأت إسرائيل تنظر لأهمية الفضاء السيبراني ومحاولة تطويره لخدمة أمنها القومي، كجزء من استراتيجية مجابهة الخصوم، وقد اتبعت منذ ذلك الوقت نهجًا يقوم على ضرورة تطوير وامتلاك تلك التقنيات. وفي 2002، قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء وكالة مخصصة لحماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية، وبعدها بنحو 8 سنوات شكّل رئيس الوزراء السابق «بنيامين نتنياهو» فريق يعمل على صياغة استراتيجية لوضع إسرائيل أول خمس دول في مجال الأمن السيبراني⁽⁸⁴⁾. وقد أصبح عام 2018 نقطة تحول في الإجراءات الإسرائيلية نحو تعزيز القدرات السيبرانية، حيث قامت بتأسيس المديرية الوطنية الإسرائيلية للإنترنت.

وقد تحولت إسرائيل لتصبح واحدة من أقوى الدول في هذا المجال، إذ إنها تحصل على ما يقرب من 20% من حجم الاستثمارات العالمية في هذا المجال، كما أنها تمتلك الوحدة 8200 التي ينظر إليها باعتبارها أهم وكالة استخبارات تقنية في العالم⁽⁸⁵⁾، وتقوم بأعمال التجسس الإلكتروني والتنصت والتشويش. ووفقًا للتقارير، فحتى عام 2015 كانت تمتلك إسرائيل أكثر من 300 شركة للأمن السيبراني، مما وضعها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الحجم، وقد بلغت صادرات تلك الشركات خلال عام 2014 نحو 6 مليارات دولار، مما يعادل 10% من صادرات الأمن السيبراني حول العالم⁽⁸⁶⁾. وقد بدأ الاستثمار في هذا المجال في

التصاعد بالنسبة لإسرائيل، فعند النظر للاستثمارات العالمية في هذا المجال يظهر أن 31% منها كانت موجهة إلى إسرائيل. ففي عام 2020، أُضيفت خمس شركات إلكترونية إسرائيلية إلى قائمة يونيكورن (قائمة الشركات الناشئة) في العالم، وبذلك وصل معدل شركات يونيكورن الإسرائيلية إلى 33% من العدد الإجمالي في العالم وفي النصف الأول من عام 2021، ارتفعت حصة إسرائيل من الاستثمارات العالمية في قطاع الأعمال السيبرانية إلى 46%، مما جعل إسرائيل على رأس القائمة متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁷⁾.

• رابعاً - القدرات النووية:

وفقاً للتقديرات تمتلك نحو 9 دول على مستوى العالم منذ منتصف 2021 ما يقرب من 13150 رأساً حربيًا، من بين تلك الدول تأتي إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك سلاحًا نوويًا على الرغم من حالة التكتّم والإنكار لهذا الأمر لفترة طويلة. وهي ليست طرفًا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومع ذلك تذهب عدة تقديرات لامتلاك إسرائيل أكثر من 90 رأسًا نووية⁽⁸⁸⁾. وتُشير بعض التقديرات لامتلاك إسرائيل مخزونًا يصل لنحو 980 كم من البلوتونيوم، مما يكفي لإنتاج ما 100 إلى 200 رأس نووي⁽⁸⁹⁾.



• خامساً - الارتباطات التحالفية:

على المستوى العسكري:

تتميز كلٌّ من تركيا واليونان بعضوية حلف شمال الأطلسي، حيث إنضم البلدان للحلف عام 1952، ويُعتبر البلدان من المحاور ذات الأهمية بالنسبة للحلف، فتركيا تُعتبر ثاني أكبر جيش داخله، كما أنها تحتفظ بقاعدة إنجريك الجوية، التي تُعد أهم قاعدة جوية للوصول للشرق الأوسط، كما تضم القاعدة 50 رأساً نووية من أصل 150 رأساً نشرتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة⁽⁹⁰⁾. وفيما يتعلق باليونان فنظراً لموقعها، يمكن لليونان بسهولة نشر الأصول العسكرية لجهود الأمن الجماعي في المنطقة، إذ إنها تُعتبر واحدة من دول الناتو القليلة التي تنفق أكثر من 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، كما شارك الجيش اليوناني والقوات الجوية في العديد من مهام الناتو بما في ذلك أفغانستان، وقد عملت البحرية اليونانية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وساعدت في إجلاء الرعايا الأجانب من لبنان 2006 وليبيا 2014، وعليه ينظر إلى اليونان كونها يمكن أن تصبح مزوداً للأمن يحمي المصالح الغربية في منطقة مضطربة بشكل دائم.⁽⁹¹⁾

كما شهدت العلاقات العسكرية تنامياً كبيراً خلال السنوات الماضية، سواء من خلال اتفاقيات وبروتوكولات التعاون العسكري أو عبر المناورات والتدريبات العسكرية وفي مقدمتها تدريبات «ميدوزا» التي انطلقت نسختها الأولى عام 2015 وصولاً إلى «ميدوزا 10» في ديسمبر 2020. وشهد العام الجاري عقد تدريبات ومناورة «بطليموس 2021» في سبتمبر بين مصر وقبرص، تدخل هذه المناورات ضمن أدوات التعاون العسكري والتي تستهدف اختبار جاهزية الجيوش والتدريب على التصدي للتحديات ومواجهة المخاطر ونقل وتبادل الخبرات بين الدول الثلاث، كما أنها تُعد ضمن أدوات الردع الموجهة للخصوم.

وعلى المنوال ذاته ، ومنذ عام 2011 تدخل قبرص وإسرائيل واليونان في شبه تحالف ثلاثي، ويتميز التحالف كونه أقل رسمية وأكثر مرونة من التحالفات التقليدية، وقد عزز هذا التحالف المصالح المشتركة بين الدول الثلاث ومساعيهم لتعظيم المكاسب والمنافع من مصادر الطاقة شرق المتوسط، علاوة على التصور المشترك حول التهديد الذي تمثله تركيا لكل منهما⁽⁹²⁾.

الاتفاق بين فرنسا واليونان في سبتمبر 2021 لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي يتضمن طلباً لشراء 3 فرقاطات فرنسية تبلغ قيمتها نحو 3 مليارات يورو، وقد أثار هذا الاتفاق غضب تركيا بشكل كبير، حيث اعتبرت أنه موجه ضدها وذلك في ظل تصاعد الخلاف بينهما وبين طرفي الاتفاق. وقّعت إسرائيل واليونان أكبر اتفاقية مشتريات دفاعية بينهما، حيث وقع سلاح الجوي اليوناني اتفاقية ستشغل من خلاله شركة Elbit Systems الإسرائيلية مركزاً لتدريب القوات الجوية اليونانية بموجب عقد تبلغ قيمته حوالي 1.65 مليار دولار، كما أوضحت الشركة أنها ستزود طائرة تدريب جديدة من طراز «M-346» وستحافظ على أسطول التدريب الكامل للقوات الجوية اليونانية، الذي يضم عشرات الطائرات من طراز «M-346» و«T-6»، لمدة 20 عاماً تقريباً⁽⁹³⁾.

أبرمت الولايات المتحدة في أكتوبر 2021، اتفاقاً لتوسيع التعاون الدفاعي الثنائي بينهما؛ إذ إن الاتفاق الذي وقّعه وزير خارجية البلدين، يتيح للقوات الأمريكية التدريب والعمل بقدرة موسعة في أربع قواعد إضافية باليونان، وقبلها بنحو عام وتحديدًا في نوفمبر 2020 كانت اليونان على موعد مع توقيع اتفاق أمني مع الإمارات. يضاف إلى ما سبق قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع حظر التسليح جزئياً عن قبرص في سبتمبر 2020.

أما على المستوى السياسي والاقتصادي: أضفى عددٌ من التحركات داخل إقليم شرق المتوسط نوعاً من التوازن، كما ساهم في ضبط عدد من التفاعلات، وقد اتخذت تلك التحركات عددًا من الأنماط المختلفة منها ما

هو جماعي أو ثنائي وثلاثي ومتعدد الأطراف، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

منظمة دول غاز شرق المتوسط: تستهدف تعظيم المكاسب وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين دول الإقليم في استغلال الثروات الطبيعية، وقد تأسس المنتدى في يناير 2019 بمشاركة كل من مصر، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن، وخلال أقل من 20 شهراً تحول المنتدى إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة (سبتمبر 2020) وقد ساهمت تلك الخطوة في تحويل المنتدى من كونه منصة حورية إلى كيان وطابع مؤسسي، وقد أتاح الميثاق التأسيسي والإطار الحاكم لعمل المنظمة الفرصة أمام انضمام أية دولة ترغب في الحصول على العضوية شريطة الالتزام بالمبادئ العامة، ومن هنا طالبت كل من فرنسا بالانضمام كعضو والولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، فضلاً عن انضمام الإمارات (ديسمبر 2020). شهدت العاصمة اليونانية (فبراير 2021) ظهور نمط جديد للتعاون عبر تشكيل منتدى الصداقة بين كل من مصر، واليونان، وقبرص، والإمارات، والسعودية، والبحرين، وذلك بهدف تبني رؤية مشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي ودعم الترتيبات الأمنية والحفاظ على الاستقرار في منطقة شرق المتوسط.

دخول كل من مصر وقبرص واليونان في آلية ثلاثية للتعاون فيما بينهما في عدد من المجالات، وقد ساهمت تلك الصيغة منذ تدشينها في نوفمبر 2014 في توطيد وتعزيز العلاقة بينهما على مختلف الأصعدة سياسياً وعسكرياً وأمنياً، خاصة في ظل حرص الأطراف الثلاثة على دورية انعقاد القمم بينهما فمنذ القمة الأولى للدول الثلاث تواصلت الاجتماعات الثلاثية بينهما وصولاً للقمة التاسعة التي عقدت في أكتوبر 2021.

كل هذه التحركات سواء الدبلوماسية أو الأمنية والدفاعية تضي نوعاً من التوازن الاستراتيجي في منطقة شرق المتوسط. وفي هذا الإطار، يمكن ملاحظة غياب تركيا عن تلك الترتيبات والتحركات الجماعية، إذ

إن التحركات العدائية لتركيا شرق المتوسط والعمل على تطويق وتحجيم نفوذها بات القاسم المشترك لتلك التحركات، بجانب حاجة تلك الدول لتعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة بما يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنافع المتبادلة. ويمكن ملاحظة أن اغلب إن لم يكن كل تلك التحركات تثير غضب تركيا التي ترى نفسها في عزلة إقليمية شديدة، خاصة في ظل استبعادها من كافة الترتيبات الجماعية المتعلقة بإقليم شرق المتوسط.

في الأخير، تمثل منطقة شرق المتوسط إقليمًا فرعيًا جديدًا ضمن إقليم الشرق الأوسط، حيث إن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الماضي استدعت رؤية شرق المتوسط باعتبار منطقة جديدة مميزة ذات خصائص محددة، إذ ساهمت اكتشافات الغاز في إضفاء مزيد من الاهتمام الإقليمي والدولي بتلك المنطقة، ومن ثم تنامي التفاعلات والديناميات الدولية. ونظرًا للتحديات الأمنية المحيطة بالإقليم سواء التقليدية أو غير التقليدية، والتطورات المتسارعة التي يشهدها، فقد سعت الدول الرئيسية لتعزيز ودعم قدراتها العسكرية للحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها فيه، خاصة فيما يتعلق بالقدرات البحرية بشكل خاص بجانب القدرات الجوية والنوعية.

ومن خلال مقارنة العناصر الرئيسية للقوة العسكرية بين دول الإقليم والفوارق النوعية فيما بينها، يتضح -وفقًا للتقديرات المختلفة- أنه بناء على المؤشرات الكمية فإن مصر هي القوة العسكرية الأولى بين دول شرق المتوسط، تليها تركيا ثم إسرائيل، ثم اليونان وأخيرًا قبرص. ولكن بعد إدخال المزايا النوعية للقوة العسكرية لهذه الدول، يظهر نوع من التكافؤ النسبي بين كل من مصر وتركيا وإسرائيل، يجعلها الدول الأكثر تأثيرًا في مستقبل الإقليم، ويجعل العلاقات فيما بين هذه الدول الثلاث هي الأجدر على استشراف مستقبل الإقليم ومدى غلبة التعاون أم التنافس على العلاقات الدولية فيه.

ووفقاً للتطورات المتلاحقة في منطقة شرق المتوسط، ومع مساعي كل طرف لتدعيم وتعزيز قدراته يمكن القول إن هذه المنطقة ستظل محط اهتمام وستخوض دول المنطقة سباقاً في تعزيز ودعم المقومات العسكرية من أجل تحقيق الردع، والعمل على حصد أكبر قدر من المكاسب وتعظيم المنافع، في ظل توقعات بتحقيق مزيد من اكتشافات الغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة.

المراجع

1. Vladislav Tchakarov, "The Punic Wars: How did the Romans crush Carthage?", the collector, Jan 5, 2020, Available at <https://cutt.us/KQEaL>
2. EUGENE RUMER, RICHARD SOKOLSKY, "Russia in the Mediterranean: Here to Stay" Carnegie, MAY 27, 2021, Available At <https://cutt.us/vYzJe>
3. احمد قنديل، "مستجدات الصراع في المتوسط"، رؤى مصرية، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 73، فبراير 2021، ص 25.
4. محمود قاسم، "الدائرة المتوسطية.. كيف غيرت مصر قواعد اللعبة شرق المتوسط؟" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 يناير 2021، متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/B3pyz>
5. دلال محمود، "الترتيبات الاستراتيجية والأمنية لمنظمة شرق المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 74.
6. حسين عبدالراضي، "الأزمة الليبية نموذجًا لتأثيرات تنافسية المشروعات الإقليمية"، في صراع المحاور.. إعادة ترتيب أوراق الإقليم بين المشروعات واستراتيجيات الدول الفاعلة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 64.
7. شادي محسن، "تداعيات عسكرية إسرائيلية.. إنهاء حقبة ننتياهو"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يوليو 2021، العدد 27، ص 19.
8. "Risk Analysis for 2016", Frontex, 2016, p6.
9. Kemal Kirişci and Jessica Brandt, "A refugee compact for Turkey?", Brookings, February 5, 2019, available at <https://cutt.us/CSaM7>
10. Migratory Routes, Frontex, Available At <https://cutt.us/trumc>
11. Paoli Giacomo Persi, and Jacopo Bellasio, "Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalisation of the Mediterranean Region" RAND Corporation, 2017, p 13, Available At <https://cutt.us/gi37T>
12. Adeniyi, Adesoji. "The human cost of uncontrolled arms in Africa: Cross-national research on seven African countries." OXFAM RESEARCH REPORTS, MARCH 2017, 18.
13. Ibid, "Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalization of the Mediterranean Region".
14. Kaim, Markus, and René Schulz. "The EU will not be able to enforce the UN arms embargo in Libya." SWP, MARCH 2020, Available At <https://cutt.us/2eKnk>
15. Can Kasapoğlu, "Why and How NATO Should Adapt to a New Mediterranean Security Environment?" SWP, 15 MARCH 2019, Available At <https://cutt.us/853gE>
16. Neal Shame, "Geography and Resources: Maritime Borders in the Mediterranean", (Italian Institute for International Political Studies, 17 July 2020, Available At <https://cutt.us/Lpbvu>
17. Nir Boms Stephane Cohen, "Israel and Lebanon: A Bridge Over Troubled Waters?", the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, March 3, 2021, Available At <https://cutt.us/Yt2mD>
18. Joe Macaron, "Prospects of US Mediation in the Lebanon-Israel Border Talks", Arab Center Washington DC, October 14, 2020, Available At <https://cutt.us/q9vGw>
19. لبنان يبدأ التنقيب عن النفط والغاز، سكاى نيوز عربية، 29 مايو 2018 متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/vZq9r>
20. Joseph Haboush, "Resolving the Lebanese-Israeli border dispute: What's in it for Washington?", Middle East Institute, October 24, 2019, Available At <https://cutt.us/wl5jF>
21. Simon Henderson, "Lines in the Sea: The Israel-Lebanon Maritime Border Dispute", The Washington Institute, May 3, 2021, Available At <https://cutt.us/oL7FV>
22. Joe Hammoura, "Turkish-Greek Geopolitical Dispute over the Aegean Sea and its Archipelago", The Armenian Weekly ,June 23, 2021, Available At <https://cutt.us/ss3Ke>

23. "Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue", CRISIS GROUP, MAY 31, 2021, P6, Available At <https://cutt.us/DNwtC>
24. Soner Cagaptay, Ben Fishman, "Turkey Pivots to Tripoli: Implications for Libya's Civil War and U.S. Policy", The Washington Institute, Dec 19, 2019, Available At <https://cutt.us/Gw1UB>
25. "Intense Rivalry over Gas in the Eastern Mediterranean Portends the Outbreak of Armed Conflict", The Emirates Center For Strategic Studies And Research, August 25, 2020, available At <https://cutt.us/HXueq>
26. ERIC S. EDELMAN, AYKAN ERDEMIR, "American Interests in the Eastern Mediterranean", The Foundation for Defence of Democracies (FDD) , December 15, 2020, Available At <https://cutt.us/EsUDG>
27. Rachel Ellehuus and Donatienne Ruy, "Securing US Interests Across the Greater Mediterranean", The Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 26, 2020, Available At <https://cutt.us/AbgAA>
28. Peter Ramsay, "Chevron sees East Med value". Petroleum-economist, August 20, 2020, , Available At <https://cutt.us/Fefaq>
29. مها علام، "الولايات المتحدة في شرق المتوسط: وضوح غامض"، في دلال محمود (محرر)، مستقبل شرق المتوسط بين التوازن الإقليمي والتنافس الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يونيو 2020، ص 56. & علاء جمعه، "التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة". موقع تريندز، 18 أكتوبر 2020 <https://cutt.us/S73xi>
30. Michael Peck, "Is Putin Turning the Mediterranean into a Russian Lake?", Center for the National Interest, February 20, 2020, Available At <https://cutt.us/7LXXW>
31. ibid
32. "أكثر من 63000 عسكري روسي شاركوا في الحرب في سوريا"، بي بي سي عربية، 23 أغسطس 2018، متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/1vk4B>
33. Ben Aris, "Russia is back in the Mediterranean and it is there to stay", bne IntelliNews, June 2, 2021, Available At <https://cutt.us/ghqAQ>
34. EUGENE RUMER, RICHARD SOKOLSKY, "Russia in the Mediterranean: Here to Stay", Carnegie Endowment for International Peace, MAY 27, 2021, Available At <https://cutt.us/lx5o5>
35. Keith Johnson, "Why Is China Buying Up Europe's Ports?", Foreign Policy", February 2, 2018, Available At <https://cutt.us/1PUwn>
36. Andreas Bloom, "Dissecting the 'win-win' of Chinese investment in Greece", Global Voices, August 16, 2021, Available At <https://cutt.us/eBwlv>
37. مصر توقع مذكرة تفاهم مع شركة هاتشيسون بورتس الصينية لإقامة محطة تداول حاويات بميناء أبوقير (people.com.cn)
38. Jon B. Alterman ,Heather A. Conley ,Haim Malka, Donatienne Ruy, "Restoring the Eastern Mediterranean as U.S. Strategic Anchor" the Center for Strategic and International Studies, MAY 2018, P 25, Available At <https://cutt.us/THzrk>

39. Gibbs McKinley, "Russia and China: A Budding Alliance in the Mediterranean?", The National Interest Center, March 29, 2021, Available At <https://cutt.us/xZkZC>
40. Tareq Baconi, "Pipelines and Pipedreams: How the EU can support a regional gas hub in the Eastern Mediterranean", The European Council on Foreign Relations (ECFR), April 27, 2017, Available At <https://cutt.us/KGs4W>
41. "Natural gas consumption in the European Union from 1998 to 2020", Statista, <https://cutt.us/cLxRh>
42. David Sheppard, "Gas shortages: what is driving Europe's energy crisis?", October 11 2021, Available At <https://cutt.us/NZQml>
43. محمود قاسم، "الدور التركي في شرق المتوسط.. الأهداف والخصائص"، في جلال نصار واحمد عليبة " محرر"، تركيا بين طموحات العثمانية الجديدة وتحديات الواقع الإقليمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 48.
44. Ehud Eiran , Aviad Rubin, "What the Mediterranean Means for Israeli Geopolitics?", Italian Institute for International Political Studies, July 17, 2020, Available At <https://cutt.us/X3lEN>
45. Hugh Lovatt, " Israel's geopolitical windfall", The European Council on Foreign Relations (ECFR), Available At <https://cutt.us/czAAi>
46. Dr. Ehud Eiran, " FES Southern Perspective: Israel's Strategic Interests in the Eastern Mediterranean", THE FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG, April 2021,p8, Available At <https://cutt.us/uRNfo>
47. Dr Ian Anthony ,Ambassador Michael Sahlin, " Maritime disputes in the eastern Mediterranean: Why and why now?", Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) October 23, 2020, Available At <https://cutt.us/CvARS>
48. "Lebanon's Hezbollah warns Israel against drilling in disputed maritime border area", Reuters, October 22, 2021, Available At <https://cutt.us/zCTKy>
49. <https://cutt.us/v6JSi>
50. "Greek defense minister says Athens ready for military conflict with Turkey", DuvaR.english, June 05 2020, Available At <https://cutt.us/h9bv9>
51. Menna A. Farouk, "Egypt conducts joint drills with Greece, Cyprus amid Turkey tensions" AL-Monitor, November 15, 2019, Available At <https://cutt.us/mWh5S>
52. Agnes Helou, " Why is Egypt intensifying its military drills?", Defense News, November 30, 2020, Available At <https://cutt.us/iQwNJ>
53. ANNA AHRONHEIM, "Israel, Cyprus begin joint drill on Mediterranean island", The Jerusalem Post" December 3, 2017, Available At
54. "How to Defuse Tensions in the Eastern Mediterranean?", CRISIS GROUP, September 22, 2020, Available At <https://cutt.us/PLdKR>

55. XAVIER VAVASSEUR, "France Pulls Out Of NATO Operation Sea Guardian Amid Tensions With Turkey", NAVAL NEWS, July 3, 2020, Available At <https://cutt.us/YdddU>
56. Michele Kambas, "Standoff in high seas as Cyprus says Turkey blocks gas drill ship" REUTERS, February 11, 2018, Available At <https://cutt.us/iBndO>
57. محمود قاسم، "شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 7، أغسطس 2020، ص 21.
58. تم الاعتماد على البيانات الواردة في 2021 "The Military Balance Report, The International Institute for Strategic Studies, 2021"
59. "TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020" SIPRI, p 9, Available At <https://cutt.us/YvAto>
60. Ibid.,
61. "PM Netanyahu presents '2030 Security Concept' to the Cabinet", Israel ministry of foreign affairs, August 15, 2018, Available At <https://cutt.us/gGYZz>
62. JUDAHARI GROSS, " IDF unveils 'Momentum Plan' to make it deadlier and faster, if it can pay for it", The Times of Israel, October 24, 2019, Available At <https://cutt.us/vmIDJ>
63. Yaakov Lappin, "The IDF's Momentum Plan Aims to Create a New Type of War Machine", Begin-Sadat Center for Strategic Studies", March 22, 2020, Available At <https://cutt.us/Ey7rK>
64. "U.S. Foreign Aid to Israel", Congressional Research Service, November 16, 2020, p 2, Available At <https://cutt.us/nP4sj>
65. Selcan Hacaoglu, "Mapping the Turkish Military's Expanding Footprint", The Washington Post, August 31, 2020, Available At <https://cutt.us/WdASM>
66. Ahmet Erdi Öztürk, "Turkey's Post-2016 Foreign Policy Drivers: Militarisation, Islam, Civilisation and Power", The Hellenic Foundation for European and Foreign Policy (ELIAMEP), March 21, 2021, Available At <https://cutt.us/3l1GU>
67. "TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020", SIPRI Fact Sheet April 2021, Available At <https://cutt.us/Wg9Rw>
68. Silvia Amaro, "Greece ends nearly 10 years of bailouts – this is what it means", CNBC, August 20, 2018, Available At <https://cutt.us/aaajah>
69. "The future of maritime competition", The Military Balance, The International Institute for Strategic Studies (IISS), February 2021, p13, Available At <https://cutt.us/idvP>
70. <https://cutt.us/NoBUv>
71. Yaakov Lappin, "The Plane That Plays a Leading Role in Israel's Shadow War on Terror" Begin-Sadat Center for Strategic Studies, February 8, 2021, Available At <https://cutt.us/sf7Le>
72. Sebastien Roblin, "Israel 'Modified' Their F-35 Stealth Fighters. The Results Speak for Themselves", The National Interest, October 19, 2019, Available At <https://cutt.us/Cl2Bz>
73. دلال محمود، "القوات البرية الإسرائيلية...عائق مستمر في أداء الجيش الإسرائيلي"، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يناير 2019. <https://ecss.com.eg/3034>
74. "تطوير منشآت قاعدة الإسكندرية البحرية"، خريطة مشروعات مصر، متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/gexSz>

75. "قاعدة 3 يوليو البحرية"، خريطة مشروعات مصر، متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/toW07>
76. محمد محمود فايد، "حصاد 2020 ... القوات المسلحة توجه رسائل «ردع» وتنفذ 33 مناورة على كافة الاتجاهات"، اخبار اليوم، 31 ديسمبر 2020، <https://cutt.us/gE1Uq>
77. "الإنتاج الحربي.. إطلاق 143 مشروعًا للتصنيع العسكري.. و5 شركات تحت التأسيس"، موقع جريدة الوطن، 11 يونيو 2012، متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/aTY8z>
78. "TRENDS IN INTERNATIONAL ARMS TRANSFERS, 2020", SIPRI Fact Sheet, March 2021, p 11, Available At <https://2u.pw/yTlZJ>
79. Ibid
80. "Middle East UAV market "to reach USD3.95 billion by 2025", Unmanned Airspace, February 19, 2020, Available At <https://2u.pw/c1G9i>
81. Gili Cohen, "Israel Is World's Largest Exporter of Drones, Study Finds", Haaretz, May. 19, 2013, Available At <https://cutt.us/Ksj4N>
82. Federico Borsari, "The Middle East's Game of Drones: The Race to Lethal UAVs and Its Implications for the Region's Security Landscape", Institute for International Political Studies, January 15, 2021, Available At <https://cutt.us/LqIFh>
83. Ezgi Yazici, "Turkey's Defense Industry Transforms Its Outreach to Africa and Beyond", Institute for the Study of War, October 29 2021, <https://cutt.us/M9lgy>
84. "Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment", the International Institute for Strategic Studies (IISS), June 28, 2021, p 72
85. John Reed, "Unit 8200: Israel's cyber spy agency", The Financial Times, JULY 10 2015, Available At <https://cutt.us/hsTsg>
86. Adam Segal, "Israel as a Cyber Super Power", Council on Foreign Relations. ,January 27, 2016, Available At <https://cutt.us/a3XzL>
87. Isaac Ben Israel, "How did Israel become a Global Cyber Power?", Forbes Israel, June 28, 2021, Available At <https://cutt.us/GIHOW>
88. "Status of World Nuclear Forces", the Federation of American Scientists, October 7, 2021, Available At <https://cutt.us/LMAaE>
89. Clive Williams, "Nuclear Double Standards in the Middle East", Australian Institute of International Affairs, June 29, 2021, Available At <https://cutt.us/J4279>
90. الشيماء عرفات " تركيا من داعم للأمن الأوروبي إلى المهدد الرئيسي له"، في (دلال محمود محرر)، تركيا بين طموحات العثمانية الجديدة وتحديات الواقع الإقليمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 85.
91. Emmanuel Karagiannis, "Greece's silent rise as a Mediterranean power", RUSI, November 16, 2020, Available At <https://cutt.us/nA6VL>
92. Andreas Stergiou, "Greece, Cyprus and Israel change the military balance in the Mediterranean", December 4, 2013, Available At <https://cutt.us/YVO4H>
93. Yoram Gabison, "Israel and Greece Sign Their Largest Ever Defense Agreement", Haaretz, April 18, 2021, Available At <https://cutt.us/AaYXv>

التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي

حسين عبد الراضي*

يعد النظام الإقليمي الخليجي أحد أبرز النظم الإقليمية الفرعية للشرق الأوسط؛ إذ يضم مجموعة من الدول المؤثرة بالمشهد الاقتصادي-السياسي-الأمني في المنطقة؛ كونها تحتفظ باحتياطيات كبرى من موارد الطاقة كالنفط والغاز، ما جعلها لاعباً أساسياً في عملية استقرار أسواق الطاقة حول العالم. يمثل النظام الإقليمي الخليجي الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، ويضم دول عُمان والإمارات وقطر والسعودية والبحرين والكويت والعراق وإيران، وتتنظم أغلب تلك الدول تحت مظلة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» التي تضم (6) دول نفطية عربية، وهي عُمان والإمارات وقطر والسعودية والبحرين والكويت⁽¹⁾، وهو في الأساس نظام نفطي. وتعتبر دوله أغنى دول العالم بالنفط، وهي أكبر الدول إنتاجاً وتصديراً للنفط الخام، كما أنها تمتلك احتياطيات نفطية تزداد اتساعاً وضخامة مع مرور الوقت حتى أصبح النظام الإقليمي الخليجي الآن يشكل بدون منازع مركز الثقل النفطي العالمي.

الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي، وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلها المنطقة ذات أهمية استراتيجية، وتقع في بؤرة الاهتمام للعديد من القوى الدولية الراغبة في الهيمنة على تلك الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محوراً يدور حوله الكثير من الأحداث العالمية⁽²⁾.

ويزيد من الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي أنه مركز لأربع دوائر متصلة بعضها مع بعض، وهذه الدوائر هي: الجزيرة العربية، والشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافة إلى أنه يقع على محور طرق الممرات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا⁽³⁾.

وأدت الأهمية الاقتصادية والجغرافية لمنطقة الخليج من ناحية، والظروف والمعطيات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، إلى غياب الاستقرار الأمني والسياسي عن المنطقة لفترات طويلة؛ حيث شهد الخليج حروبًا متتالية فرضت على دوله تحديات أمنية كبرى، لا سيما في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001. وأفرزت هذه الأحداث تداعيات بالغة التعقيد على أمن الخليج، ما زاد من أهمية البحث في طبيعة ومحددات أمن هذا النظام الإقليمي.

وبصورة أساسية تتصاعد أهمية النظام الفرعي الخليجي من موقعه الهام في الاقتصاد العالمي، سواء للأهمية الجيو-استراتيجية التي يكسبها من موقعه الاستراتيجي الذي يضم عددًا من أهم الممرات الملاحية ذات الأهمية المتعاظمة للتجارة والأمن الدوليين، بالإضافة إلى امتلاك الخليج احتياطيًا وقدرة إنتاجية نفطية كبيرة، تصل لنحو 25% من الإنتاج العالمي، ونسبة ليست بالقليلة من الاحتياطيات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، كما تتسم أسواقه المالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، فضلًا عن ارتفاع القوة الشرائية للسوق الخليجية. وفي ظل التوقعات باستمرار النفط الخام كمصدر أساسي للطاقة عالميًا، يُرجح أن تستمر أهمية ونفوذ دول الخليج في المستقبل المنظور؛ إذ تقدر احتياطياتها النفطية بنحو 490 مليار برميل مقارنة بالاحتياطيات العالمية البالغة نحو 1179 مليار برميل⁽⁴⁾.

بالإضافة لتعاقب الاضطرابات والأزمات بالمنطقة؛ حيث شهد الخليج أربع حروب خلال العقود الأخيرة لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن، وهو ما عمق الهواجس والمخاوف الأمنية لدى الأطراف المعنية بالاستقرار في المنطقة، وأثر سلباً على إمكانية إيجاد صيغة مستقرة لأمن الإقليم. إلى جانب تزايد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، بعد أن جعلت اكتشافات النفط الضخمة المنطقة في بؤرة اهتمام القوى الدولية الكبرى، ما زاد من تعقيدات معضلة الأمن على مستوى دول الخليج والدول الإقليمية، وكذلك على المستوى الدولي.

ويتصل هذا الاهتمام والتركيز أيضاً بوجود العديد من الإشكاليات السياسية والأمنية الكامنة في المنطقة، والتي تهدد باستمرار عدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والدبلوماسية، ومنها الحالة العراقية، وقضية الملف النووي الإيراني، وتصاعد خطر الإرهاب والتطرف، وغيرها من المشكلات التي تشكل عناصر تهدد أمن النظام الإقليمي بالخليج. فضلاً عن المحدودية النسبية لقدرات دول الخليج مقارنة بثرواتها؛ إذ تُعد دول المنطقة صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثروات نفطية كبيرة، ومن هنا فإن مسألة الأمن تُعد أكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد الراهنة والمحتملة.

وفي إطار تقديم دراسة تحليلية عن توازن القوى في إقليم الخليج العربي، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية، الأول يعرض لملامح البيئة الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي من خلال تطور منظورات الرؤية الأمنية بالخليج، وخصائصها الأساسية، ثم أهم التحديات والتهديدات الأمنية الأبرز في الخليج. والمحور الثاني يهتم بعرض القدرات العسكرية بالخليج، من خلال توضيح الإنفاق العسكري والقوة البشرية عسكرياً،

ثم تسليح الأفرع الرئيسية لدول الإقليم، وقدرات القوات شبه العسكرية والكيانات الرديفة للقوات المسلحة. أما المحور الأخير فيهم بتحليل التوازن النوعي للمعادلة الأمنية-العسكرية بين دول الخليج، من خلال رصد اتجاهات التأثير الإيراني في معادلة الأمن الخليجي، واتجاهات دول الخليج العربية لتحقيق التفوق النوعي.

المحور الأول: البيئة الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي:

تحتل قضية حفظ أمن منطقة الخليج العربي صدارة أولويات ليس لدول المنطقة فحسب، بل لجميع القوى الإقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم. ويتصدر أمن الخليج أغلب التفاعلات الدولية بالمنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988)، ثم الغزو العراقي للكويت (1990) وحرب الخليج الثانية (1991)، والحرب الأمريكية على أفغانستان (2011)، مروراً بالغزو الأمريكي للعراق (2003)، وما أعقبه من تعقيدات أمنية مرتبطة بالملف النووي الإيراني، وتصاعد لخطر التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، ووصولاً لتداعيات الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في الشرق الأوسط منذ عام 2011.

يتميز النظام الإقليمي الخليجي في المرحلة الراهنة بمجموعة من المحددات، أبرزها الأهمية الاقتصادية لأمن الطاقة على المستوى الإقليمي، كما أنه نظام دائم التأزم وغير مستقر، كما أنه مليء بالتوترات والصراعات التي ازدادت كمًّا ونوعًا في الفترات الأخيرة، بعضها بين القوى الدولية الكبرى من ناحية، والبعض الآخر بين دول الخليج ذاتها. ويُنظر إلى هذا التأزم وعدم الاستقرار على أنه ضمن التداعيات المباشرة للتوترات والأزمات التي شهدتها الخليج، فالدول الثمانية المتقاربة جغرافيًا والتي تشكل البنية السياسية للنظام الإقليمي الخليجي، كانت ولا تزال في حالة دائمة من النزاع والخلاف مع بعضها البعض⁽⁵⁾.

وقد أخذت هذه الخلافات عبر التاريخ أنماطاً متعددة وصوراً مختلفة، كانت أحياناً محدودة عابرة، وأحياناً أخرى عميقة وشاملة، وفي فترة من الفترات كانت الخلافات شخصية وقبلية ومذهبية تقليدية⁽⁶⁾. والصراع والتوتر في النظام الإقليمي الخليجي مرتبط بطبيعة علاقات الدول في هذا النظام؛ إذ يغلب عليها طابع التنافسية والتوتر وأحياناً الصدام، لتباين الأنظمة السياسية والاختلافات العقائدية ورغبة الدول الكبرى فيها لفرض نفوذها على الدول الصغرى المجاورة، فالعلاقات المتوترة بين إيران والعراق أدت في مرحلة ما إلى اندلاع حرب دامية دامت ثماني سنوات متتالية. وعلاوة على العلاقات التنافسية بين بعض الإقليم مثل العلاقة بين إيران والسعودية من جهة، ودول الخليج وبعضها البعض، يظهر النزاع في النظام الإقليمي الخليجي مرتبطاً أيضاً بالخلافات الحدودية العالقة والتي لم تحسم نهائياً لحد الآن، وتلك النزاعات الحدودية أبرز عوامل عدم الاستقرار في هذا النظام، فمعظم الصراعات والتوترات التاريخية والمعاصرة بين دول الخليج سببها المشكلات الحدودية التي أنتجها الإرث الاستعماري بالمنطقة. وتأتي الخلافات الحدودية بين العراق وإيران، وبين العراق والكويت، وبين البحرين وقطر، وبين الإمارات وعمان، وبين الإمارات وعمان وقطر وإيران، على رأس قائمة المشكلات الحدودية الحادة. فضلاً عن العلاقة الوثيقة بين النفط وعدم الاستقرار في هذا النظام الخليجي، فالنفط جنى الثراء لشعوب هذه الدول من ناحية، كما تسبب في العديد من التوترات والنزاعات القديمة من ناحية أخرى⁽⁷⁾.

• تطور منظورات الرؤية الأمنية بالخليج:

قادت التفاعلات الأمنية-العسكرية بالخليج -خلال العقود الماضية- إلى تطوير وتغيير رؤى دول المنطقة للبيئة الأمنية المحيطة بهم⁽⁸⁾، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، ومصادر التهديد المحتمل أن تقوض استقرارها وسلامتها. ونستعرض تالياً مراحل تطور البيئة الأمنية في الخليج:

المرحلة الأولى: أمن الخليج كقضية داخلية (1981-1990): بدأت تلك المرحلة مع تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في مايو 1981، ورغم أن المجلس لم يكن موجهاً بشكل مباشر للاستجابة للتحديات الأمنية، فإنه سرعان ما أصبح قناة لتنسيق جهود ورؤى ومواقف دول الخليج حول التهديدات المتصاعدة لأمن المنطقة؛ حيث تبلورت خلال تلك المرحلة توافقات بين الأعضاء جوهرها الاعتماد الذاتي لتحقيق الأمن في الخليج، ورفض التدخلات والنفوذ الخارجي في المنطقة، والتمسك بتحييد الإقليم عن صراعات وتجاذبات القوى الدولية.

والمبدأ الأمني الرئيس الذي ترجم تلك الرؤية هو أن «أمن الخليج واستقراره هما مسؤولية دوله»، وقد تبنت دول المجلس هذا المبدأ في العديد من بيانات القمة. كما شهدت تلك المرحلة بدايات إدراك دول المجلس بخطورة التهديدات غير النمطية التي تفرضها البيئة الداخلية، والمتمثلة بالأساس في خطر التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وانعكس ذلك في إقرار دول مجلس التعاون للتعاطي مع تلكم التحديات والتهديدات في إطار أهداف الاستراتيجية الأمنية للمجلس.

المرحلة الثانية: تدويل أمن الخليج (2001-1990): مثل الغزو العراقي للكويت (عام 1990) بداية تلك المرحلة؛ إذ قادت لإحداث تغيرات ملموسة في رؤية دول الخليج لكيفية تحقيق وحماية أمنها، فتحولت إلى الربط بين أمن دول مجلس التعاون والأمن الدولي، وأصبحت أكثر قبولاً لفكرة مشاركة أطراف دولية في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة. وأصبحت القوى الخارجية، التي مثلت خطراً على استقرار وأمن الخليج بالسابق، أحد أبرز الفاعلين المشاركين في تعزيز أمن دول الإقليم وتحقيق الاستقرار فيه⁽⁹⁾.

وركزت الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون على التصدي للتهديدات التي نجمت عن السياسات العراقية، وهو ما أدى لتخفيض الدور العربي

في تحقيق أمن الخليج، لا سيما بعدما تبنى إعلان دمشق محددات أمنية اعتبرتها الدول الخليجية لا تتعامل بشكل فاعل مع الخطر الموجه لها، وانتهى هذا الأمر إلى اعتماد المجموعة الخليجية بشكل أو آخر على التعاون والوجود العسكري الأجنبي لحماية استقرارها، ما قوض ثوابت الرؤية العربية للأمن في المنطقة ككل، والخليج كإقليم فرعي عنها، وتساعد الدور الأمريكي في النظام الإقليمي الخليجي بوتيرة متسارعة.

المرحلة الثالثة: محاولة تحجيم التدخلات الخارجية (2001-2011):
تزامنت بداية هذه المرحلة مع تصاعد خطر الإرهاب والتنظيمات المتطرفة، وبشكل أساسي عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، وبرز تحول جديد في الرؤية الخليجية لأمن دوله واستقرارها، بعد الإجراءات الغربية الموجهة لمكافحة هذه الظاهرة، لا سيما باستهداف تنظيم القاعدة وبعض الدول بالخليج ومحيطه الحيوي، كأفغانستان عام (2001) ثم العراق عام (2003)، وتداعياتها السلبية على أمن المنطقة. وصار الخليج أكثر اتجاهًا لإعادة تفعيل مقاربة داخلية للمواجهة والتصدي لتلك المخاطر؛ إذ رأى أن الوجود الأجنبي هو عامل يثير التوتر في المنطقة بصورة أو أخرى⁽¹⁰⁾.

وشملت هذه المقاربة إصلاح المنظومة التعليمية والتربوية والثقافية، بعد أن انتهت الدراسات إلى أنها تمثل عاملاً محفزاً للتطرف وتفريخ الإرهاب. وقد كانت الرؤية الخليجية أكثر ميولاً لخفض الانخراط الخارجي في المنطقة؛ كونها اعتبرت إسقاط النظام العراقي نموذجاً قابلاً للتكرار مع أية نظام قد يتعارض مع الرؤية الغربية، أضف لذلك التوجس الخليجي من السياسات الأمريكية التي يتم إعدادها لتأمين مصالح واشنطن في المنطقة، والتي لن تراعي بذات الدرجة استقرار ومصالح الخليج، بعد أن تمددت إيران بصورة كبيرة في العراق بعد 2003.

المرحلة الرابعة: تصاعد التهديدات الوجودية لنظم الخليج (-2011-2020): مثلت حركات التغيير الاجتماعي والمعروفة باسم «الثورات

العربية» صدمة لمنظومة الأمن الخليجي؛ كون أغلب دول الخليج (6 من أصل 10) نظماً تقليدية غير منتخبة (إمارات وممالك)، فضلاً عن الوضع العراقي الهش ونظام الولاية الدينية في إيران. وتغيير عدة نظم عربية إثر تلك الحركات الاحتجاجية، وفي ظل الأدوار التي لعبتها بعض القوى الخليجية والخارجية لهز استقرار نظيرتها في المنطقة، أصبح الخليج أمام تحدٍّ أمني داخلي يمس دوله بشكل مباشر.

واتجهت دول الخليج للتصدي لمحاولات توظيف تلك الاحتجاجات لضرب استقرار المنطقة، وكان الاعتماد الأكبر على دور الدول الخليجية ذاتها عبر إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي ساهم في إنجاحها ثراء دول مجلس التعاون من جانب، كما كان للمقاربة الأمنية دور مكمل كتدخل قوات «درع الجزيرة» للتصدي للاحتجاجات في البحرين، والتي وجهت المنامة اتهامات لطهران بالوقوف خلفها. فضلاً عن التعامل الأمني في إيران والعراق لمواجهة التظاهرات التي تواترت في العديد من المناطق بالبلاد، ولعل التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن تحت قيادة السعودية تجسيد للجهود الأمنية الخليجية في هذا الصدد⁽¹¹⁾.

إلا أن هذه المرحلة أظهرت تحوُّلاً واضحاً في تفاعلات دول النظام الخليجي، فإيران عاودت تفعيل مشروعها النووي، وأصبحت الموجهات الأمريكية الإسرائيلية مع طهران أكثر تصاعداً، لا سيما بعد اغتيال قادة عسكريين وخبراء نوويين إيرانيين، وما أعقبه من استهداف لناقلات النفط بالخليج العربي. فضلاً عن بروز أدوار مهددة لاستقرار الخليج بفعل الوكلاء والمليشيات المسلحة الموالية لإيران، في العراق وسوريا واليمن. بالإضافة للدور القطري الذي تكشف عن استهدافه النظم الحاكمة بالخليج، والعديد من النظم العربية، لتحصيل النفوذ ودعم صعود تيارات الإسلام السياسي المتشددة للسلطة في تلك البلدان.

المرحلة الخامسة: الحاجة لإعادة صياغة منظومة أمن الخليج (2021-الآن): بدأت تلك المرحلة مع وصول إدارة الرئيس الديمقراطي «جو بايدن» إلى البيت الأبيض (يناير 2021)، لتجد دول الخليج أنها أمام تحدٍّ متمثل في إدارة تنوي تخفيض الانخراط في المنطقة والتوجه للتركيز على مناطق أخرى حول العالم، وهو ما يعني تخفيض وربما إنهاء الضغط الأمريكي على إيران، أي العودة للاتفاق النووي الذي انسحبت منه إدارة «ترامب» (2018). كما تعي دول الخليج أن الولايات المتحدة بإدارة ديمقراطية ستكون منصبة التركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، للضغط على النظم الخليجية لمسايرة السياسات الأمريكية الجديدة في المنطقة⁽¹²⁾. يرى بايدن أن العلاقات الأمريكية مع الخليج على أهميتها فإنها تتطلب إعادة توجيهه وضبط. ورغم أنه يذكر دول الخليج، فإن التركيز الأساسي له هو المملكة العربية السعودية؛ إذ يرى بايدن أن العلاقات الشخصية لصهر ترامب «جارييد كوشنر» قد جعلت السياسة الأمريكية غير موضوعية، وبعيدة عن القيم الأمريكية الليبرالية. ولأن بايدن يدرك أن العلاقات الأمريكية بالخليج استراتيجية، فهو يعتبر أن عليه أن يعيد هيكلة هذه العلاقات بما يحافظ على المصالح والقيم الأمريكية معاً⁽¹³⁾.

وبذلك تحولت دول الخليج مرة أخرى للبحث في إعادة صياغة منظومة أمن إقليمية تعتمد على دول الإقليم ذاته، فهي عاجلاً أو آجلاً ستكون مضطرة للتعامل مع إيران وغيرها من دول الإقليم التي تبحث عن توسيع نفوذها فيه على حساب القوى التقليدية له⁽¹⁴⁾. كما برزت احتمالات إيجاد حوار بين دول النظام الإقليمي للخليج يقود لتحديد خطوط الأساس لترسيم نظام أمني جديد فيه، أو على الأقل تحديد ترتيبات أمنية واضحة تحافظ على استقرار الإقليم، ومراعاة توازنات القوة فيه، ويؤكد ذلك تصريحات ولي العهد السعودي (28 أبريل 2021) بأنه «نريد لإيران أن تنمو، وأن يكون لدينا مصالح فيها، ولديها مصالح في المملكة العربية السعودية،

لدفع المنطقة والعالم للنمو والازدهار»⁽¹⁵⁾، بجانب استمرار زيارات مسؤولي دول مجلس التعاون لإيران، وحضورهم في مراسم تنصيب إبراهيم رئيسي (أغسطس 2021)، والاجتماعات التي جمعتهم في العراق، وكان أبرزها «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في بغداد» (أغسطس 2021)، ما يشير لوجود أرضية قابلة للبناء عليها في هذا المسار.

• ملامح البيئة الأمنية في الإقليم:

منذ الغزو الأمريكي للعراق (مارس 2003)، ساد التوتر بالمشهد الأمني الخليجي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية مغايرة لتلك السائدة لعقود، وأصبحت السمّة السائدة فيه هي عدم الاستقرار، الذي وصل إلى حد الانفلات في بعض النماذج أبرزها الحالة العراقية. كما سيطر الشك والتوجس المتبادل على علاقات وتفاعلات دول الخليج والقوى الكبرى، كما هو الحال في العلاقات بين واشنطن وطهران على خلفية أزمة الملف النووي الإيراني. ويتميز الوضع الأمني بالنظام الإقليمي الخليجي بعدة ملامح أبرزها:

تباين رؤى دول الخليج حول قضايا الأمن الإقليمي: تتبنى بلدان منطقة الخليج تصورات غير متسقة حول التهديدات الأمنية في المنطقة، ويعود ذلك إلى اعتبارات التنافسية المتجددة منذ عقود بين أقطاب الخليج، لا سيما إيران والسعودية والعراق؛ إذ ترى إيران أن الوجود العسكري الأجنبي هو المهدد الرئيس لأمن واستقرار الإقليم، وأن بقاء تلك القوى الأجنبية يعزز من فرص التجاذب بين دول الخليج، ولا يهيج الفرصة لإيجاد صيغة داخلية تنتهي لإعادة تنظيم الأمن في الإقليم⁽¹⁶⁾.

فيما ترى السعودية والبحرين، والإمارات بصورة أو أخرى، أن السياسات الإيرانية، ومساعي تصدير الثورة والتمدد الشيعي بالمنطقة، أبرز التهديدات العاصفة بأمن المنطقة، لا سيما بتصاعد النفوذ الإيراني عبر الوكلاء والمليشيات في اليمن والعراق، وهو ما أصبح مهددًا لأمن المملكة بعد وصول هجمات مليشيات الحوثي إلى العمق السعودي بفضل التقنيات الإيرانية،

أو الدور الذي تلعبه إيران لإثارة الاضطرابات في البحرين عبر نفوذها داخل الدوائر الشيعية، والتي تمثل قطاعاً معتبراً داخل مملكة البحرين، وبرزت تأثيراتهم في الاحتجاجات التي وقعت عام 2011. يحافظ الأعضاء المتبقون في مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الكويت وسلطنة عمان، على الوقوف محايدتين بين تجاذبات الأطراف الخليجية؛ كونهما دولتين صغيرتين نسبياً في بيئة أمنية متقلبة، وأن قطاعاً كبيراً من مواطنيهم من المسلمين الشيعة كحالة الكويت، كما تربطهم علاقات اقتصادية واجتماعية قوية بإيران كحالة عُمان⁽¹⁷⁾. كما أظهرت قطر وجود علاقات واضحة ومؤثرة لها بإيران، خاصة في فترة المقاطعة العربية الرباعية لها (2017-2021). لذا تتبنى هذه الدول منهجية الدبلوماسية النشطة والبحث عن شراكات كخط الدفاع الأول، لتجنب تداعيات الاصطفاف، وللحفاظ على إمكانية التحرك بحرية -ولو نسبية- بين تلك الدول.

استمرار النزاعات والإشكاليات المقوضة للاستقرار بالمنطقة: تتجدد الإشكاليات ومصادر التوتر بالنظام الإقليمي الخليجي بشكل متواصل، فخلال العقود الماضية شهد الخليج الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، ثم حرب الخليج الثانية (1991)، ثم الغزو الأمريكي للعراق (2003)⁽¹⁸⁾. وما زالت المنطقة تشهد صراعات ونزاعات، بين دولها أو بين بعض دولها ودول خارجية، فهناك نزاعات الحدود التي لا تزال قائمة، وأبرزها احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية. كما تتصاعد إشكاليات أخطر، تتداخل فيها دول الخليج والقوى الدولية، مثل الملف النووي الإيراني وإشكاليات الوكلاء الإقليميين لإيران بالمنطقة. وتظل تلك الإشكاليات مصدراً دائماً للتوتر وعدم الاستقرار بالخليج، ما يجعل المنطقة مُرشحة لوقوع حرب رابعة في المستقبل، ما يكشف سمة تلازم منطقة الخليج منذ نشأتها، وهي حالة «عدم الاستقرار»، سواء كان ذلك بفعل قوى إقليمية أو دولية⁽¹⁹⁾.

تصاعد خطورة التهديدات القائمة والناشئة: تواجه المنطقة العديد من التهديدات والتحديات الأمنية المتصاعد خطرهما، فبينما تمثل الخطر المتوقع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في غياب نظام موازن للنفوذ الإيراني، وتشتت الدولة الوطنية العراقية، تعددت المهددات الناتجة عن انهيار الدولة العراقية بين تصاعد النفوذ الإيراني عبر الوكلاء والمجموعات المسلحة، بالإضافة لبروز ثم تفشي خطر التنظيمات الإرهابية الذي تبلور في ظهور تنظيم «داعش»، إلى جانب تصاعد توظيف الوكلاء من الجماعات المسلحة عبر المنطقة بما يؤثر على أمن دول الخليج والملاحة العالمية فيه⁽²⁰⁾.

فضلاً عن زيادة احتمالات استخدام القوة العسكرية من جانب قوى خارجية، إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة، وتجسد هذه الحالة إيران التي تتعرض لتهديدات باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة بفترات سابقة، إذا لم تتعامل بجدية مع المطالب الدولية حيال أزمة ملفها النووي. وعلى الرغم من غياب مؤشرات واضحة على هذا التوجه المحتمل من الولايات المتحدة، فإن التصريحات الرسمية ذاتها توفر أجواءً مشحونة وتثير التوتر في الإقليم. كما أن استمرار وكلاء إيران في أعمالهم في دولهم يؤدي لاستمرار عدم الاستقرار وغلبة التنافسية والصراع بين دول الإقليم، وعلى سبيل المثال كان اغتيال زعيم فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني «قاسم سليمانى» وقائد هيئة الحشد الشعبي «أبو مهدي المهندس» ياحدى الغارات الجوية (يناير 2020) يستهدف ردع إيران ووكلائها، مما أندر باحتمال نشوب مواجهات عسكرية تعصف بأمن الخليج.

تداخل وتقاطع مصالح الفاعلين المعنيين بالأمن في الخليج: قاد تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن الخليج، وتنافسها على النفوذ وتأمين مصالحها، لإنتاج شبكة معقدة من القضايا الأمنية؛ حيث أصبحت إيران قوة إقليمية راغبة في حصد نفوذ سياسي، ليس في الخليج

فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط⁽²¹⁾، فيما تسعى القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، إضافة إلى الصين وروسيا، للنفوذ والهيمنة بشكل أو بآخر في الخليج العربي. ومع تعدد الأطراف وتعارض الرؤى الأمنية، أصبحت هناك حالة واضحة من التنافس، وتشكل العديد من الأزمات.

وتداخلت وتنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقصورة على مسألة النفط، بل اتسعت لتشمل العديد من المستويات والأطر المتداخلة والمركبة، فالمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج بالأساس في تنامي بعض الجماعات المتطرفة والإرهاب، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الأوضاع الأمنية المنفلتة في العراق. كما أن الأزمات الأمنية المتفجرة في المنطقة، مثل أزمة الملف النووي الإيراني، لا يمكن فصلها عن السياسة الأمريكية إزاء المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب على العراق، والتي تتبع سياسة أكثر تدخلية في شؤون الإقليم.

• التحديات والتهديدات الأمنية الأبرز في الخليج:

تواجه منطقة الخليج العربي عددًا من التحديات الاستراتيجية الخطيرة، الداخلية والخارجية، التي تفرض نفسها على المنطقة. ويُلاحظ أن التحديات والتهديدات الأمنية بالخليج متعددة المستويات، وبينما يعود بعضها إلى فترات زمنية بعيدة، فإن بعضها الآخر حديث نسبيًا، لا سيما تلك الناجمة عن التغيرات الإقليمية خلال السنوات الماضية، والتي تشمل موجات «الحراك الجماهيري»، وصعود تيارات الإسلام السياسي في بعض دول الشرق الأوسط لسدة الحكم.

المواجهات الإقليمية والدولية بالمنطقة: تمثل المواجهات الإقليمية أبرز القضايا الأمنية في منطقة الخليج، ويمكن تقسيمها إلى جانبين: الأول: يتعلق بالمواجهة بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهي ترتبط بمنظور الصراع المذهبي، ومحاولات النظام الإيراني التمديد وتصدير

الثورة إلى باقي دول الجوار الخليجي. فما زالت طهران تلعب بالورقة الطائفية لإثارة الصراعات داخل بعض الدول العربية، الأمر الذي قد يترك عواقب وخيمة على مستقبل الخليج⁽²²⁾. أضف لذلك أن الاتفاق النووي المحتمل مع الغرب يعزز مساعي إيران لإثبات أنها قوة إقليمية، ما تعتبره الدول العربية والخليجية تهديداً لتوازن القدرات العسكرية وأمنها الإقليمي، خاصة إذا اقترنت تلك المفاوضات بصفقة مع الولايات المتحدة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

والثاني: يرتبط بالمواجهات الإيرانية مع إسرائيل والولايات المتحدة عدد من الدول العربية، والمتعلقة بأنشطة الهجمات السيبرانية والبحرية والأنشطة الاستخباراتية، التي تتبادلها طهران وتل أبيب ومن شأنها تهديد أمن الخليج. وخلال عامي 2019 و2020، تصاعدت المواجهات الإقليمية؛ حيث تعرضت ناقلات نفط للهجوم أثناء عبورها مضيق هرمز وخليج عمان، كما تبادلت بريطانيا وإيران احتجاز ناقلات النفط. وكان التصعيد الأبرز في سبتمبر 2019؛ حيث تعرض حقل تابع لشركة أرامكو السعودية لقصف بطائرات بدون طيار، مما تسبب في إغلاق المملكة العربية السعودية مؤقتاً لنحو نصف إنتاجها النفطي اليومي، مما أثر على حوالي 5% من الإنتاج العالمي⁽²³⁾. ثم الوصول لعتبة اندلاع حرب كبرى في الخليج بعد اغتيال قائد فيلق القدس «قاسم سليماني» الذي تبعه قصف لمواقع أمريكية بالعراق (يناير 2020).

أزمة الملف النووي الإيراني: كانت القضية النووية الإيرانية واحدة من أكثر الصراعات الدولية إثارة للجدل في العقود الأخيرة. أدت هذه الأزمة التي طال أمدها إلى زيادة التوترات في المنطقة وخارجها، مما يمثل معضلة لجميع المعنيين بأمن الخليج، بما في ذلك إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. ويثير البرنامج النووي الإيراني إشكاليات، لا سيما تلك المتعلقة بتوازن القوى العسكرية في الإقليم⁽²⁴⁾. واتخذت تلك القضية منحى

خطيراً بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (مايو 2018)، حيث أعلنت إيران أنها ستخفض تدريجياً التزاماتها بموجب الاتفاق النووي.

ومع تبني إدارة بايدن لمسار العودة إلى التفاوض حول اتفاق نووي جديد، تأمل الفواعل المنخرطة بالأزمة أن يؤدي إلى الحل الدبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، فإن هناك مخاوف من أن اقتصار هذه المعالجة على البرنامج النووي فقط، وعدم التعامل مع القدرات الصاروخية الإيرانية أو شبكة وكلائها بالمنطقة وتدخلاتها بشؤون الدول الأخرى، يظل مهدداً بتزايد التوترات في المنطقة على المدى القصير إلى المتوسط⁽²⁵⁾. وهذا الأمر يتطلب صياغة إطار أمني إقليمي يأخذ في الاعتبار الشواغل النووية وغير النووية لجميع الأطراف، وهو ما تسعى دول مجلس التعاون لتضمينه بالمباحثات عبر مشاركتها كطرف في جولات التفاوض. وفي ظل عدم تحقق هذه المشاركة، وما كشفته تقارير من تمسك إيران باقتصار التفاوض على البرنامج النووي دون القضايا الأخرى، فمن غير المرجح أن يتحقق مثل هذا الإطار في ظل الظروف الحالية، خاصة مع استمرار الحروب في سوريا واليمن⁽²⁶⁾.

مطالب الأقليات الطائفية والفئات الشابة: يُنظر لمطالب الأقليات الطائفية والعرقية في المجتمعات الخليجية كإشكاليات بالغة التعقيد لأمن المنطقة؛ حيث تواجه دول الخليج العربي مطالب الشيعة منذ فترات طويلة، فيما تحرص إيران على مواجهة العرب في الأهواز والأكراد شمالاً بصورة متواصلة. والملاحظ أن أوضاع الشيعة تختلف من دولة خليجية إلى أخرى، فهذه المطالب لا تشكل مشكلة في الإمارات أو قطر، بينما يجب أن تحظى باهتمام أكبر في السعودية والكويت والبحرين؛ لأن بعض الدول تحاول توظيف تلك المطالب واستغلالها لتعزيز مصالحها الإقليمية⁽²⁷⁾.

كما شهدت دول الخليج ما يمكن تسميته بـ «عدوى الاحتجاجات الإقليمية» حين خرجت تظاهرات مطالبة بالتغيير والإصلاح الاجتماعي،

والتي كانت مدفوعة بالمشهد المتقلب في الشرق الأوسط بعد عام 2011، ويعود ذلك لما شهدته تلك الدول من تغيير واضح في التركيبة الجيلية والديموغرافية أدى لظهور الشباب كمجموعة قوية لها أدوار معينة ومطالب اجتماعية واقتصادية. وقد أظهرت إحصاءات عام 2013 أن الشباب بين 18 و34 سنة يشكلون 68.8% من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي، ما يدفع لضرورة احتواء مطالب الشباب والحفاظ على «دولة الرفاهية» داخل تلك الدول.

الحرب في اليمن: أدى تصدع الحكومة المركزية في اليمن وعدم قدرتها على السيطرة على أجزاء من أراضيها في مواجهة جماعة الحوثيين والقاعدة وأنصار الشريعة، إلى توغلات حدودية في بعض دول الخليج العربي، ما دفع بعض دول الخليج لاتخاذ إجراءات ميدانية للسيطرة على مناطقها الحدودية الشاسعة. وقد جسدت الأزمة اليمنية حالة التنافسية المحتمدة والصراع المتصاعد بين دول الخليج؛ إذ تصدرت التفاعلات الميدانية-العسكرية مظاهر هذا التنافس، فإيران قدمت دعمًا عسكريًا كبيرًا للحوثيين منذ عام 2012، نجحوا في توظيفه والسيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014⁽²⁸⁾. فيما أطلقت السعودية والإمارات تحالفًا إقليميًا لدعم الحكومة الشرعية باليمن، والذي وجه ضرباته لمعاقل الجماعة الموالية لإيران، وتصاعدت الهجمات الحوثية وصولًا لاستهداف المواقع النفطية والمدنية السعودية.

وتشير المعطيات الأخيرة بالصراع اليمني، وما يتصل بها من تفاعلات خليجية-إيرانية، إلى أن الحالة اليمنية تبدو مسارًا للحوار واختبارًا للنوايا بين الأطراف المتنافسة، وهو رغم ذلك أمر بالغ التعقيد؛ كونها دولة جوار للرياض ومن ثم لن تسمح بتمدد إيران في هذا المجال الحيوي، أو حتى وجود قوة موالية لإيران بذات المنهجية في قمة هرم السلطة اليمنية؛ ما يجعل الحرب في اليمن نموذجًا عاكسًا لمستويات التنافس بين المجموعة

الخليجية، وتجسيداً للتحديات الأمنية بالبيئة المضطربة في هذا النظام الإقليمي المعقد، فضلاً عن كونها مفتاح البدء بإجراءات الحلحلة وصياغة ترتيبات داخلية لأمن منطقة الخليج.

تحول الموقف الأمريكي من قضايا الخليج: شهدت العلاقات الخليجية - الأمريكية تحولاً كبيراً منذ عام 2011؛ إذ تبنت واشنطن مواقف أقل دعماً لنظم الخليج، لا سيما الموقف الأمريكي من الأزمة البحرينية التي هددت استقرار المنامة. كما أبدت إدارة «أوباما» اتجاهًا لاحتواء إيران والتوصل إلى اتفاق معها حول برنامجها النووي، وهو ما يتكرر مع إدارة «جوبايدن»، فيما تستعد الولايات المتحدة للانسحاب التدريجي من المنطقة، ما يثير قلق حلفاء واشنطن بالخليج من وجود ترتيبات قد تمس أمن المنطقة وتوازنات القوى فيها، فضلاً عن إثارة البيت الأبيض لقضايا حقوقية وأخرى متعلقة بشؤون الداخل الخليجي، وتعتبر تلك الدول سياسات تلك الإدارات تحولاً عن نهج واشنطن الحليف لها تقليدياً⁽²⁹⁾.

مستقبل الدور الإسرائيلي بالخليج: ظلت إسرائيل لعقود طويلة مصدرًا رئيسياً لتهديد أمن الخليج، وهو المبدأ الذي ما زالت تتبناه إيران، حيث ظلت المجموعة الخليجية تتفق بشكل واضح على رفض السياسات الإسرائيلية، وتحفظ بدرجات عالية من مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني⁽³⁰⁾. ثم بدأت بعضها في تدشين علاقات تجارية مع تل أبيب، وهو ما أعلنته مبكراً سلطنة عمان، ولكن الأعوام الأخيرة شهدت تحولاً في مستويات العداء وتعريف إسرائيل كعدو أول لبقية دول الخليج، حيث بدأت الإمارات والبحرين وقطر في الانفتاح بدرجة أو أخرى على التعامل معها.

وكان التحول الأبرز حين وقعت بعض دول الخليج على ما عُرف بـ «الاتفاقيات الإبراهيمية» أو اتفاقيات التطبيع، الأمر الذي يمكن النظر إليه كتحول في رؤية الخليج لإسرائيل، وانتقالها من مربع العدو إلى قائمة الشركاء؛ حيث وافقت الإمارات على التعاون مع إسرائيل في متابعة

العلاقات التجارية الكاملة، وتعزيز السياحة بين البلدين، وزيادة التعاون العلمي، والسعي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كما وقعت البحرين اتفاقية مماثلة (15 سبتمبر 2020) ⁽³¹⁾. وبينما ظل الموقف الإيراني معارضاً بشدة لتلك الخطوة، لم تصدر عن الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج مواقف رسمية مضادة لتلك الاتفاقيات، فيما طرحت التقارير أن هذه الاتفاقيات قد تعيد صياغة ديناميكيات الأمن الإقليمي بالخليج، لا سيما بتقويض موقف إيران، وتعزيز قدرات الردع الخليجي بوجه محاولاتها للهيمنة وتحصيل النفوذ ⁽³²⁾.

تداعيات جائحة كوفيد-19: مع تفشي جائحة كوفيد-19، وتراجع الطلب العالمي على النفط، حدثت صدمة في أسواق الخليج؛ حيث تقلص الطلب على النفط بنسبة 5% عالمياً في عام 2020 مع تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجعت أسعار النفط بنسبة 29%، ما أجبر البلدان المصدرة للبتروول في مجلس التعاون الخليجي على خفض إنتاج النفط الخام بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في 2020 من 17.5 مليون برميل يومياً في عام 2019. وانكمش إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.8% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، حيث تراوحت نتائج النمو من 3.7% في قطر إلى ما يقدر بـ 6.3% في عمان ⁽³³⁾.

وقاد خفض المعروض من النفط، ومتوسط سعر النفط المنخفض، إلى خفض صادرات دول الخليج من السلع والخدمات بنسبة 8.1% بالقيمة الحقيقية وتحويل فائض الحساب الجاري البالغ 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى عجز قدره 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020. كما انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة 22.2% بالقيمة الاسمية للمجموعة وزادت من سوء العجز المالي الكلي من 3.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 إلى 11.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 ⁽³⁴⁾.

تزايد خطر التنظيمات الإرهابية في المنطقة: يمثل الإرهاب القضية الأكثر تقارباً ضمن منظورات دول الخليج لأمن المنطقة، حيث تشارك الرؤى الخليجية في أن مكافحة الإرهاب عنصر رئيسي لحفظ معادلة الأمن في المنطقة، فهو الخطر الذي يمس كافة النظم الخليجية على اختلاف استراتيجياتها واتجاهاتها وأحجامها. ففي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق (2003)، واجهت دول الخليج تداعيات الإرهاب على أمنها واستقرارها، وخصوصاً المملكة العربية السعودية التي عانت من الإرهاب لسنوات قبل أن تتمكن من تحييد هذا الخطر بشكل كبير⁽³⁵⁾. ويُعد التصدي لخطر الإرهاب والفكر المتطرف متغيراً هاماً في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب؛ حيث إن ذلك لا يتحقق إلا من خلال استراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية⁽³⁶⁾.

وبعد تمدد خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا «داعش» بالمنطقة، وسيطرته على مساحات جغرافية واسعة بسوريا والعراق (2014)، وظهور خريطة داعش لدولته المزعومة لتضم الكويت إلى جانب العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، والتهديد المباشر لأمن السعودية لاعتبارات الجوار الجغرافي. أضف لذلك التهديد الأبرز، وهو انتقال عدد من مواطني الخليج للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية ومبايعتها، ثم عودتهم وتأسيس خلايا في دولهم، ويُعد المقاتلون العائدون من مناطق نشاط التنظيمات الإرهابية، كسوريا والعراق، مصدراً مؤكداً لعدم الاستقرار، لا سيما في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، كما حدث من قبل مع القادمين من أفغانستان والعراق.

التهديدات غير النمطية: تواجه دول الخليج العديد من المشكلات والتحديات المستجدة، كتغير المناخ، ونقص المياه، والأوبئة، والغارات الحدودية والتدخلات الدولية بسبب العمالة الأجنبية. وتخفض تلك

القضايا والإشكاليات من درجات الاستقرار في بلدان المنطقة، وتتطلب استحداث إجراءات ومنهجية أمنية فعالة للتعامل مع هذه التهديدات، لا سيما التغير المناخي الذي تسبب في العديد من الخسائر بالبنية التحتية بدول الخليج، بعد تعرضها لفيضانات قادت لانهيار الطرق وتضرر شبكات الصرف الصحي وانتشار الأوبئة⁽³⁷⁾.

وتشير الدراسات إلى أن «أزمة الفقر» في المناطق الهامشية أصبحت واحدة من التهديدات غير النمطية التي يعاني منها المجتمع الخليجي، رغم مستويات الدخل الوطنية المرتفعة؛ إذ لم تعد العشوائيات والمناطق العشوائية محصورة بالدول العربية التي تعاني من أوضاع اقتصادية متأزمة، بل تظهر الآن في بعض الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع⁽³⁸⁾. وقد شهد العديد من مدن وعواصم دول الخليج انتشار العشوائيات والأحياء العشوائية، والتي تنذر بالعديد من المخاطر والتحديات الأمنية التي تقترن بتلك الظاهرة.

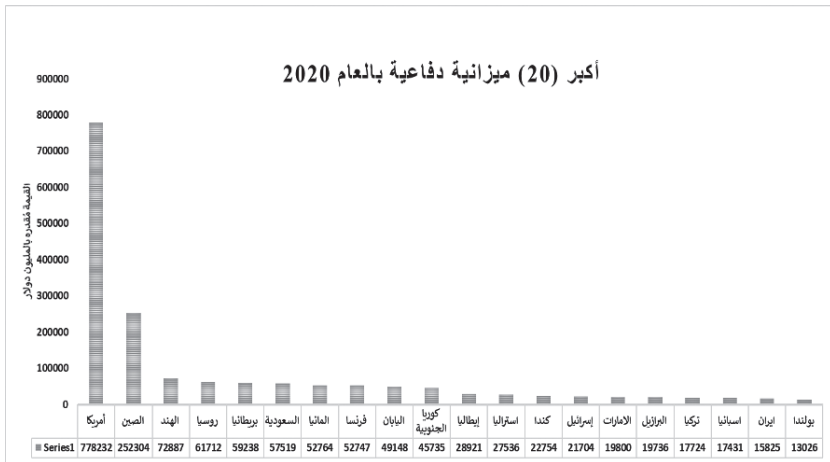
المحور الثاني: القدرات العسكرية لدول إقليم الخليج:

دفعت البيئة الأمنية المضطربة في النظام الإقليمي الخليجي دول المنطقة للتركيز على بناء وتحشيد قدرات عسكرية كبيرة، للاستعداد لما قد تصدره التحولات الأمنية-العسكرية المتواترة بالمنطقة على أمنها ومصالحها، وهو ما تجلّى في النفقات العسكرية المرتفعة، مقارنةً بصغر مساحتها وقلّة عدد سكانها، بالإضافة للتحالفات العسكرية المتعددة، وما يتصل بها من أنشطة عسكرية تدريبية ودورية متنوعة، سواء لتأمين حرية الملاحة أو لمواجهة خطر التنظيمات الإرهابية، أو تلك التقليدية المرتبطة بحفظ الأمن الداخلي داخل أقطار دول المنطقة. ونستعرض تاليًا القدرات العسكرية بالخليج من المنظور الكمي، أي حجم الموازنات والنفقات العسكرية، والقدرات العسكرية البشرية، بالإضافة للقدرات التي تمتلكها الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لدول الخليج. مع إشارة خاصة للقوات شبه

العسكرية والكيانات الرديفة للقوات المسلحة، والتي تمثل ظاهرة جديرة بالمتابعة والتحليل في الحالة الخليجية⁽³⁹⁾.

- أولاً الإنفاق العسكري والقوة البشرية:
الإنفاق العسكري وموازنات الدفاع بالخليج:

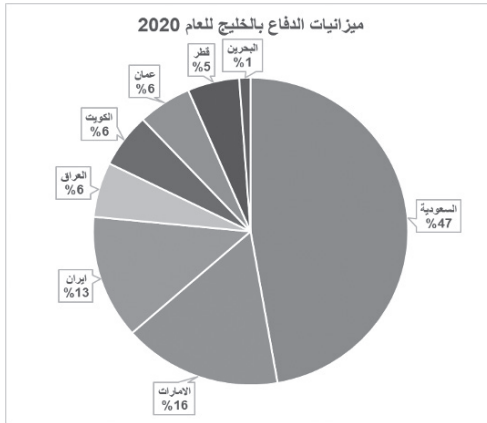
يُعد إنفاق الدول بالنظام الإقليمي الخليجي أحد أكبر الميزانيات العسكرية الإقليمية حول العالم، وقد بلغت قيمة النفقات العسكرية بالخليج للعام 2020 حوالي (121.7) مليار دولار من أصل (1.95) تريليون دولار أمريكي مثلت المدفوعات العسكرية حول العالم، أي أن دول الخليج الثمانية أنفقت نحو (6.22%) من إجمالي الميزانيات الدفاعية العالمية. وبالمقارنة للعام السابق (2019)، بلغت الميزانيات الدفاعية بالخليج نحو (123.2) مليار دولار من جملة (1.88) تريليون دولار أمريكي، أي أن نسبة ميزانيات الدفاع الخليجية كانت تمثل (6.5%) من النفقات الدفاعية العالمية.



كما سجلت مدفوعات الخليج العسكرية (عام 2020) نسبة قدرها (64.9%) من إجمالي الميزانيات الدفاعية بالشرق الأوسط، بأقاليمه الفرعية الثلاث (الخليج والمغرب العربي وشرق المتوسط)، والتي بلغت نفقاته

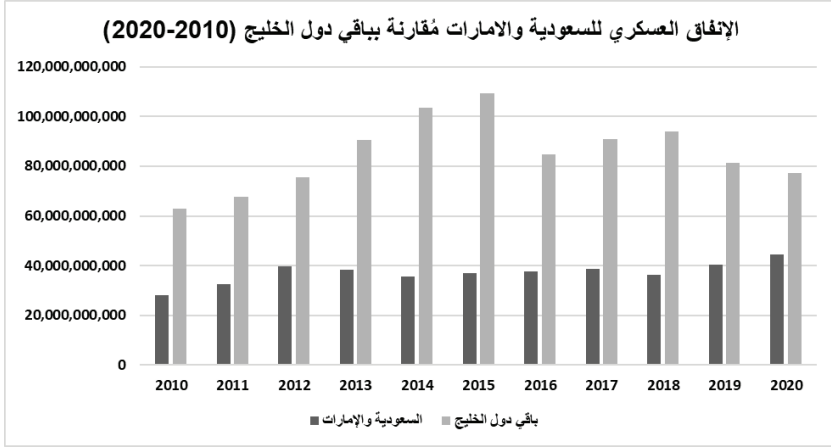
الدفاعية نحو (187.3) مليار دولار. وكانت نفقات الخليج العسكرية بالعام 2019 تقترب من ذات النسبة؛ حيث بلغت نحو (64.6%) من مدفوعات الشرق الأوسط الدفاعية، والتي كانت تتخطى سقف الـ (190.7) مليار دولار.

وتصدر عدد من دول المنطقة قائمة أكبر ميزانيات الدفاع عالمياً بالعام 2020؛ إذ جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة السادسة بميزانية تُقدر بنحو (57.5) مليار دولار، متفوقاً على ألمانيا وفرنسا. كما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الـ (15) بميزانية بلغت (19.8) مليار دولار، ثم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمرتبة الـ (19) بموازنة قدرها (15.8) مليار دولار، فيما حلت العراق والكويت وعمان وقطر بالمراتب الـ (30) و (31) و (32) و (33)

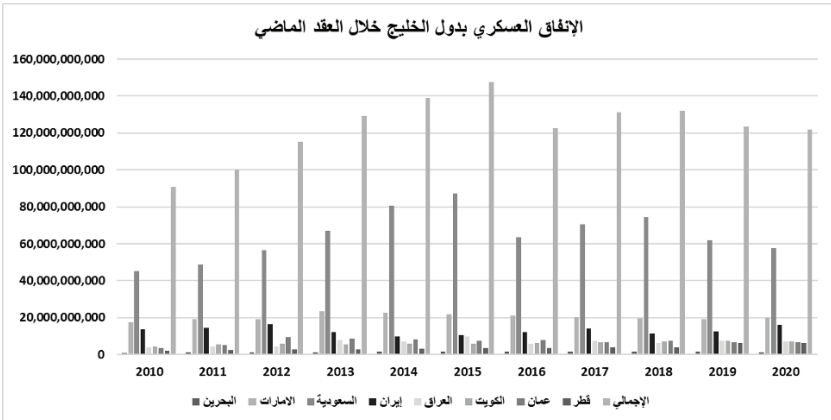


على التوالي، بميزانية عراقية تجاوزت الـ (7) مليار دولار، فيما سجلت الدول الثلاث الأخرى ميزانيات تخطت الـ (6) مليار دولار، ثم جاءت البحرين في المركز الـ (66) بموازنة قُدرت بحوالي (1.4) مليار دولار.

كما بلغت موازنات الدفاع بمجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو الـ (98.8) مليار دولار، أي أنها تخطت سقف الـ (81.2%) من إجمالي الإنفاق العسكري بالمنطقة. ويلاحظ أن موازنة الدفاع لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - عام 2020 تتجاوز نسبة الـ (63.5%) من قيمة الموازنات العسكرية بالخليج، بميزانية بلغت في مجموعها نحو (77.3) مليار دولار.



وتشير القراءات التحليلية لمستويات الإنفاق العسكري المرتفع للرياض وأبوظبي - خلال السنوات العشر الماضية - إلى أنهما حاولتا الاحتفاظ بأكبر معدلات التطوير التسليحي والتحديث لقدراتهما العسكرية بالخليج، ويفسر ذلك برغبتهما في تعويض فارق القدرات البشرية مع إيران، فضلاً عن تكلفة تشغيل واستقبال القواعد العسكرية والمنظومات الدفاعية التي تديرها بعض الدول الحليفة بالدولتين.



وتشير الميزانيات العسكرية لدول الخليج العربي بالأعوام السابقة إلى عدة ملاحظات رئيسية، وأهمها:

تراجعت الموازنات العسكرية بشكل عام في السنوات الثلاث الأخيرة، فبعد ارتفاعها لنحو (132) مليار دولار بالعام 2018، انخفضت إلى (123) مليار دولار بالعام 2019، واستمرت بالانخفاض مُسجلةً نحو (121) مليار دولار بالعام 2020. ويعزى هذا الانخفاض إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد 19)؛ حيث انخفضت مستويات الدخل القومي بدول الخليج. أضف لذلك التأثيرات الناجمة عن الخلافات التي وقعت داخل منظمة «أوبك» حول تسعير ومستويات الإنتاج النفطي، والتي قادت لخفض أسعاره وبالتبعية المتحصلات الخليجية من بيع السلع الأساسية لدول الخليج والمتمثلة في النفط والغاز.

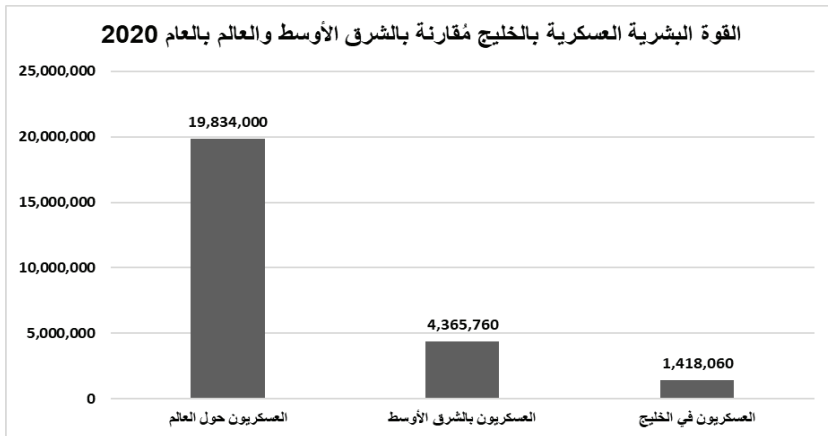
شهدت الأعوام اللاحقة للشورات العربية تزايداً واضحاً بالنفقات العسكرية الخليجية، حيث تراوحت معدلات الزيادة بالإنفاق العسكري -منذ عام 2010 حتى -2015 بين (10) و(15) مليار دولار كل عام، وبلغت مستويات الإنفاق العسكري بالمنطقة أقصى ارتفاع في تاريخها بالعام 2015، حين سجلت مدفوعات عسكرية تجاوزت قيمتها الـ (148) مليار دولار. وارتبطت تلك الزيادة بتصاعد خطر تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، الذي أعلن إقامة دولته وعاصمتها مدينة الموصل العراقية عام 2014، بالإضافة لاستشعار دول الخليج ضرورة تدعيم قدراتها العسكرية بوجه إيران، لا سيما بتوقيع خطة العمل المشتركة (الاتفاق النووي) في العام 2015. إلى جانب انخراط بعض دول الخليج بالتحالف العربي في اليمن، والذي قام بتوجيه عمليات عسكرية ضد الحوثيين منذ عام 2015.

ارتفعت قيمة الموازنات العسكرية الخليجية بشكل ملحوظ في العام 2017 بالغة (131) مليار دولار، ثم (132) مليار بالعام 2018، رغم أن النفقات الدفاعية بالخليج شهدت تراجعاً كبيراً بالعام 2016، حيث انخفض بمقدار (%16.89) عند (123) مليار دولار عن العام 2015، الذي بلغ فيه الإنفاق العسكري في المنطقة ذروته عند حدود الـ (148) مليار دولار. ويمكن القول

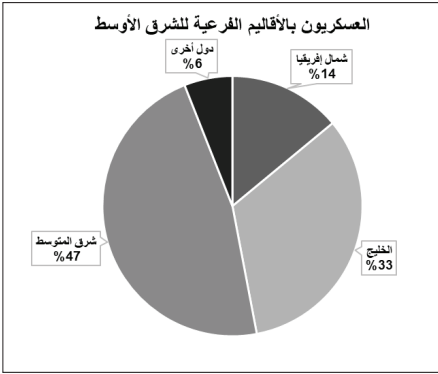
إن هذا الارتداد نحو زيادة المخصصات الدفاعية يعود إلى الاضطرابات السياسية بين الأنظمة الخليجية، والتي تجسدت في المقاطعة الرباعية للنظام القطري، وبروز اصطفاف قطري مع تركيا وإيران. ثم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018، والتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هُرمز، وامتداد هجمات الحوثيين إلى مضيق باب المندب.

القدرات البشرية في معادلة القوة بالخليج:

تمثل القدرات العسكرية البشرية جانباً رئيسياً في قياس معادلة القوة العسكرية. وشأنها شأن باقي الجيوش والقوات المسلحة؛ تعكس أعداد العسكريين بالخدمة، وغيرهم من عناصر الاحتياط والقوات شبه العسكرية، طبيعة الاستراتيجية العسكرية لدول الخليج، وهو عامل تلعب فيه القوة البشرية للمجتمع وتعداد السكان دوراً محورياً.

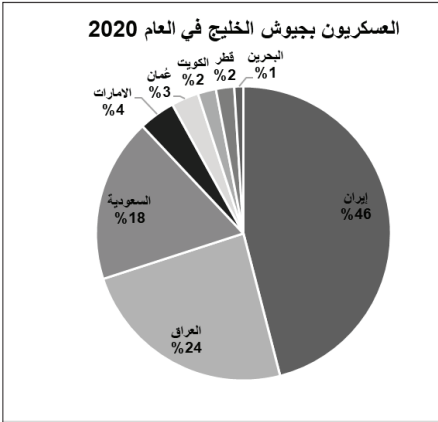


ووفقاً لتقديرات عام 2020، بلغت القوة العسكرية البشرية لجيوش الخليج نحو (1418060) عسكري، بنسبة تجاوزت نسبة الـ (32.4%) من عسكري الشرق الأوسط، البالغ تعدادهم حوالي (4365760) عسكري، ونحو (7.14%) من القوة البشرية العسكرية حول العالم، والمُقدر عددهم بـ (19834000) عسكري نظامي.



ومُقارنة بالنظم الإقليمية الفرعية بالشرق الأوسط، نجد أن النظام الإقليمي الخليجي يحتل المرتبة الثانية من حيث القوة العسكرية البشرية بالمنطقة بالعام الماضي؛ حيث مثل العسكريون بالخليج نحو (33%) من العسكريين بالشرق الأوسط،

فيما حل شرق المتوسط بالمرتبة الأولى بنسبة تجاوزت الـ (47%)، وجاء العسكريون بشمال أفريقيا في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (14%)، ومثلت نسبة باقي دول الشرق الأوسط، كالأردن واليمن والسودان، حوالي (6%).



وتشير التقديرات إلى تصدر القوة العسكرية البشرية الإيرانية لنظيراتها بالخليج، حيث بلغت 960 ألفاً موزعين: (610000) عسكري نظامي و350 مجند احتياطي، وتليها العراق بنحو (341000)، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي (251000) عسكري. فيما تبدو

القوة البشرية لجيوش دول الخليج الأخرى أقل بكثير من الدول الثلاث السابقة؛ لاعتبارات التعداد السكاني المنخفض، ونظم الالتحاق المعمول بها في كل دولة. وقد بلغ العسكريون النظاميون الإماراتيون نحو (63000)، والعمانيون (47000)، والكويتيون (24600)، والقطريون (21500)، كما قُدر تعداد العسكريين في البحرين بحوالي (19460) عسكري.

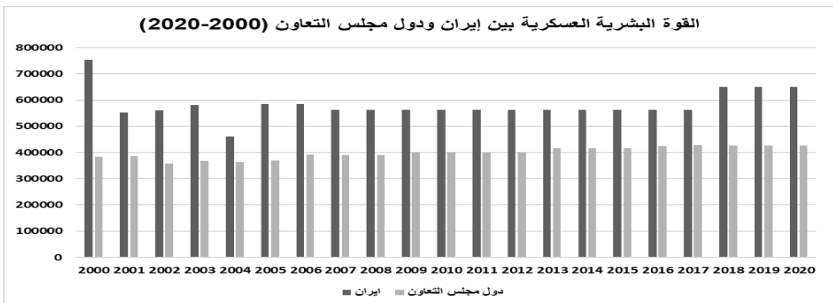


وتاريخياً، ظلت القوة العسكرية البشرية بالخليج حكراً على طهران وبغداد والرياض، كونها دولاً ذات معدلات سكانية مرتفعة عن باقي دول الخليج. وباستعراض مؤشرات القوة العسكرية البشرية بالدول الثلاثة خلال العشرين عاماً الماضية، يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات الأساسية:

حرصت إيران على تعزيز قدرتها العسكرية البشرية في أوقات سابقة، وبدأت الألفية الثالثة متصدرةً بفارق تجاوز الـ (274000) عسكري عن منافسها التقليدي العراق. ورغم تقليص أعداد العسكريين الإيرانيين في بعض الفترات، لاعتبارات اقتصادية ولتغيير الاستراتيجية العسكرية لطهران تبعاً للأوضاع الإقليمية والدولية؛ فإنها حافظت على تفوقها في هذا الصدد. وبالوقت الراهن، ما زالت إيران متصدرة للقوة البشرية العسكرية بالخليج بنحو (309000) عسكري، بالإضافة لوجود قوات احتياط مُقدرة بحوالي (350000) عنصر، أي أن فارق القوة البشرية بين إيران ودول الخليج يمثل فجوة كبرى، وهو تحدياً فرض تبني مقاربات تسليحية وعسكرية أخرى بباقي دول المنطقة لتجاوز تلك العقبة، كما يتم تناوله لاحقاً. كذلك فإن أعداد القوات البشرية الإيرانية بها جزء تقريبي اعتمدت التقديرات فيه على القياس وليس البيانات الرسمية الموثقة، والمقصود تقدير أعداد قوات الحرس الثوري، بتفريعاتها المختلفة.

عاصرت القوة العسكرية البشرية العراقية تحولات كبرى خلال العقدين الماضيين، بدت واضحةً بعد حل الجيش العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، ثم أعقب ذلك صعود لتلك القوة بعد تركيز الجهود على بناء الجيش العراقي مجدداً بالفترة من عام 2007 وحتى 2011. ولكن تراجع تلك القوة مجدداً بعد انهيار القوات المسلحة في مواجهة الجماعات الإرهابية منذ 2012، لا سيما تنظيم «داعش» الإرهابي بين عام 2013 وعام 2014، ليدخل الجيش العراقي مرة أخرى في مرحلة إعادة تنظيم وتأهيل أعادته للمرتبة الثانية بين القوى العسكرية البشرية بالخليج منذ العام 2018.

احتفظت المملكة العربية السعودية بقوة بشرية مستقرة داخل قواتها المسلحة، وارتفعت تدريجياً من (217000) عسكري بالعام 2000 إلى نحو (251500) بالعام 2020، أي أن معدل النمو بالقدرات العسكرية البشرية السعودية قد بلغ (25%) خلال العشرين عاماً الماضية. ويعود الاستقرار الذي تمتعت به القوة العسكرية البشرية السعودية إلى عدة عوامل، أبرزها: أنها دولة ذات قدرة اقتصادية كبيرة لم تتأثر بالأزمات الاقتصادية التي تطلبت من بعض الدول الخليجية تخفيض قواتها ببعض السنوات، كما هو الحال في إيران. وهي لم تدخل في حرب شاملة منفردة تستدعي رفع أعداد قواتها، وإنما تعتمد على أنماط وتكتيكات تخفض من تلك المخاطر في العمليات التي تقودها من خلال التدخل الجماعي إما بقوات درع الجزيرة كما حدث في البحرين عام 2011، وإما من خلال تحالف كالتحالف العربي باليمن منذ 2015.



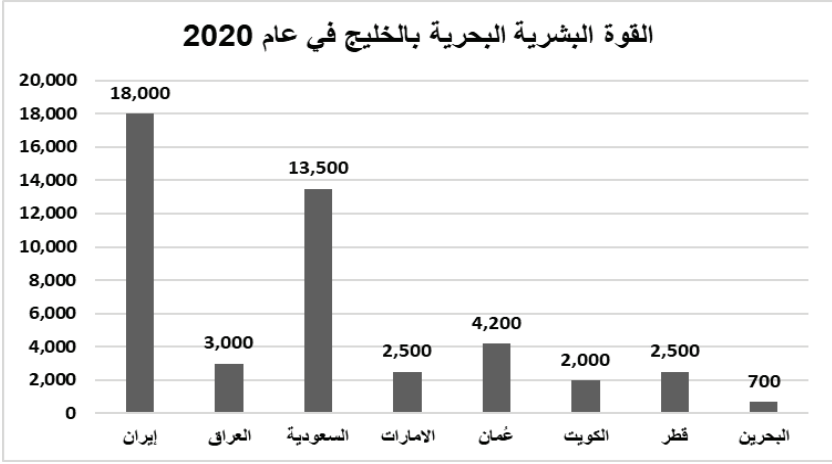
وتجدر الإشارة إلى أن التفوق العددي للجيش الإيراني، مُقارنةً بأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما تمت الإشارة إليه مسبقاً من إشكالية الثروات الكبرى بالدول الصغيرة نسبياً بالمنطقة، كان دافعاً أساسياً لدول مجلس التعاون - وحتى إن تباينت درجات نظرها لإيران كتهديد - لتبني التحديث العسكري المتفوق لجيوشها، عبر اعتماد موازنات دفاعية كبرى كما سبقت الإشارة، بالإضافة لقبول استضافة قواعد وقوات عسكرية لبعض الدول الحليفة؛ من أجل إيجاد صيغة توازن وردع إقليمي، تضمن أمن واستقرار النظام الإقليمي الخليجي، وعدم استثمارية تفوق عسكري بشري ضدها أو ضد الدول الإقليمية المتحالفة معها.

• ثانيًا) تسليح الأفرع الرئيسية للجيوش الخليجية:

انعكست طبيعة النظام الإقليمي للخليج على استراتيجيات التسليح وهيكل القوة العسكرية للدول المتشاطئة له؛ فكونه نظاماً قائماً على الجوار البحري للدول الثمانية، وفي ظل تفاوت القدرات البشرية والاقتصادية بين دول المنطقة، أظهرت دول الخليج اتجاهًا لتوظيف الميزات النسبية التي تحظى بها كل منها، ما وضعنا أمام خريطة للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لدول الخليج، والتي نستعرضها فيما يلي:

القوة البحرية:

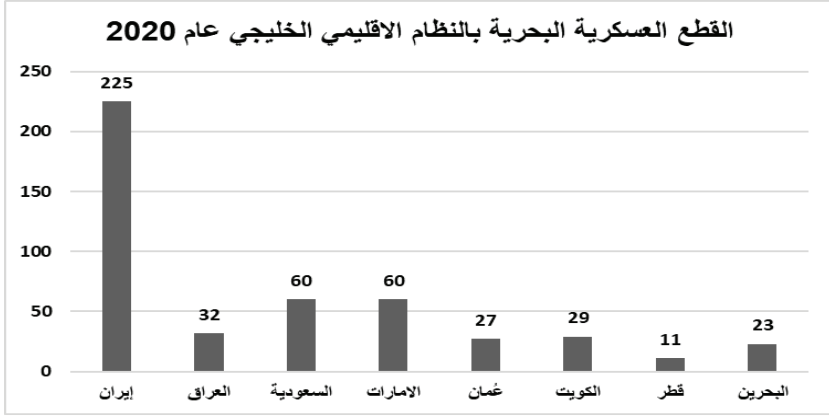
تُعد القوات البحرية الفرع الأبرز في منظومة القدرات العسكرية لدول الخليج، وتولي دول المنطقة اهتمامًا كبيرًا بتحديث وتطوير قدراتها البحرية في ظل البيئة البحرية ذات الأهمية الكبرى لاقتصاداتها وأمنها، وهو ما يبرز جلياً في نمط الاستعداد والتسليح البحري، بصورة تعكس المكانة الحيوية للأمن البحري في الاستراتيجيات العسكرية لدول الخليج.



تحتفظ القوات البحرية الخليجية بقطاع ملائم من العسكريين النظاميين ضمن صفوف قواتها المسلحة، وتبلغ نسبة العسكريين العاملين بالقوات البحرية لدول الخليج نحو (5.6%) من إجمالي القوة العسكرية البشرية لجيوشها، حيث يصل عددهم لنحو (46400) عسكري بالقوات البحرية. ولدى إيران العدد الأكبر منهم (18000) عسكري بالقوات البحرية، تليها المملكة العربية السعودية بـ (13500) عسكري يخدم القوات البحرية.

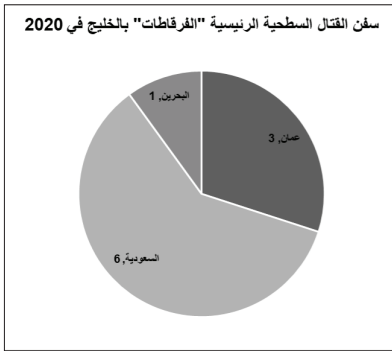
وتتوالى الدول بالترتيب وفقاً لهذا المؤشر، حيث تحل سلطنة عمان في المركز الثالث برصيد (4200)، ثم العراق بـ (3000)، فالإمارات وقطر بحوالي (2500) عسكري بالبحرية في كل منها، ثم الكويت التي يخدم (2000) عسكري بقواتها البحرية، وأخيراً البحرين التي لديها (700) عسكري بأسطولها.

وتحظى القوة البحرية باهتمام ودعم دول الخليج لعدة اعتبارات، أبرزها الحاجة الملحة لضمان الملاحة وحركة التجارة بمياه الخليج، فضلاً عن تسهيل مهام فرض السيادة وتأمين الجزر الاستراتيجية محل النزاع والتجاذب بالمنطقة، وتشير تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى أن القوة البحرية بالخليج من المقومات الرئيسية لجيوش المنطقة. ووفقاً لتقديرات المعهد، نجد مجموعة من الملاحظات الأساسية:

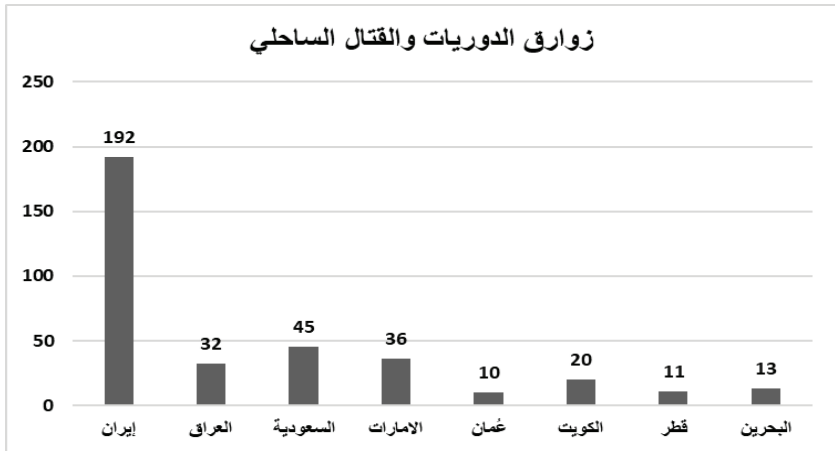


لدى طهران الرصيد الأكبر من القطع البحرية بدول الخليج كميًّا؛ حيث تمتلك أكثر من (48%) من القطع البحرية بالمنطقة، حيث تستحوذ على نحو (225) قطعة من أصل (467) لدى دول الإقليم. يليها كل من السعودية والإمارات بـ (60) قطعة، ثم العراق التي تمتلك (32) قطعة، ثم الكويت بنحو (29) قطعة، فسلطنة عُمان التي لديها (27) قطعة بحرية، ثم البحرين بـ (23) قطعة، وأخيرًا قطر برصيد (11) قطعة بحرية.

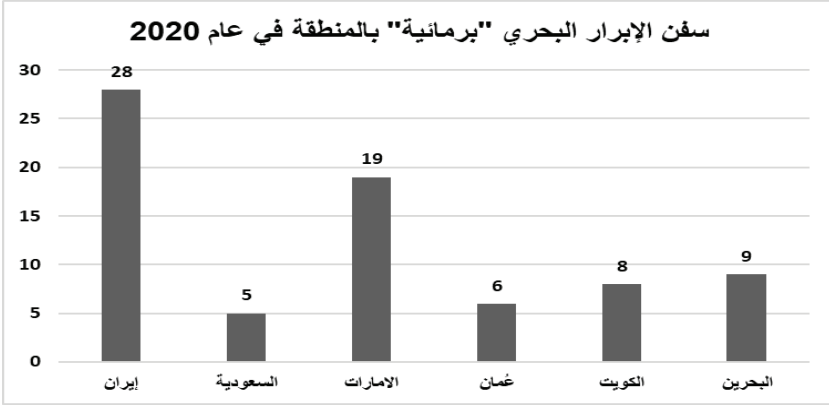
رغم التفوق العددي الإيراني على دول الإقليم فيما يتعلق بالقطع البحرية، فإن مجموع ما تمتلكه دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» يكفي ما تمتلكه البحرية الإيرانية من قطع؛ حيث تمتلك دول مجلس التعاون -مجتمعةً- نحو (210) قطعة بنسبة تصل إلى (44.9%) من إجمالي القطع بالمنطقة، وبذلك لا تتعدى الفجوة بينها وبين القوة الإيرانية سقف الـ (15) قطعة، وبنسبة لا تتجاوز الـ (3.1%) من القدرات البحرية بالخليج.



لدى القوات البحرية بدول الخليج (10) سفن قتال سطحية رئيسية «فرقاطات»، وتتوزع تلك القطع بين ثلاثة من الدول الثمانية بالمنطقة؛ حيث تمتلك المملكة العربية السعودية (6) فرقاطات، تليها سلطنة عُمان بـ (3) فرقاطات، فيما تمتلك مملكة البحرين فرقاطة واحدة. وجميع هذه الفرقاطات من فئة (FFGHM)، أي أنها سفن قتال سطحي رئيسية، تتميز بتسليح من صواريخ سطح-سطح، وصواريخ سطح-جو. كما يلاحظ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي الدولة الوحيدة بالخليج التي تمتلك غواصات، فالقوات البحرية الإيرانية لديها نحو (17) غواصة تكتيكية، ما يمثل ميزة نسبية هامة تعزز من قدراتها البحرية في مياه المنطقة.



تمثل زوارق الدوريات وسفن القتال الساحلي عصب منظومة الأمن البحري بمنطقة الخليج؛ إذ تبلغ نسبتها (76.8%) من جُملة القطع البحرية بالمنطقة، وبطبيعة الحال تمتلك إيران النصيب الأكبر من تلك السفن بواقع (192) قطعة من أصل (359) زورق وسفينة قتال ساحلي. وجدير بالذكر أن جُملة ما تمتلكه القوات البحرية العراقية يندرج تحت فئات زوارق الدوريات وسفن القتال الساحلية؛ إذ تمتلك (2) زورق دورية بعيد المدى (PCO)، و(4) زوارق دورية ساحلية (PCC)، بالإضافة لـ (6) زوارق دوريات نهريّة (PBR)، ونحو (20) زورق دورية آخر من طراز (PB).

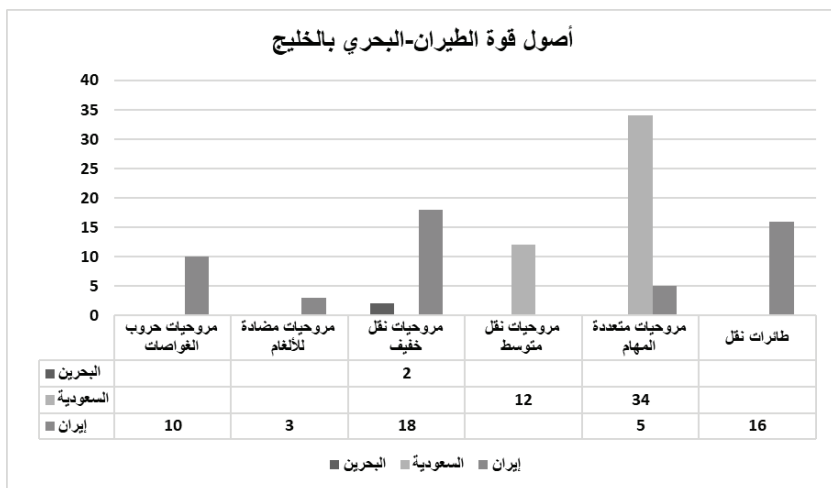


تحتل سفن الإبرار البحري «القطع البرمائية» المرتبة الثانية بصفحتها أكثر القطع انتشاراً بين دول المنطقة، حيث تمثل (16%) من الأصول البحرية لدى دول النظام الإقليمي الخليجي، بواقع (75) سفينة إبرار تتوزع بين (6) دول. وتمتلك البحرية الإيرانية (28) قطعة، تليها دولة الإمارات بنحو (19) قطعة، ثم مملكة البحرين بـ (9) سفن برمائية، والكويت بجوالي (8) سفن، تليها سلطنة عمان بـ (6) سفن إبرار بحري، وأخيراً المملكة العربية السعودية التي تمتلك (5) قطع برمائية.

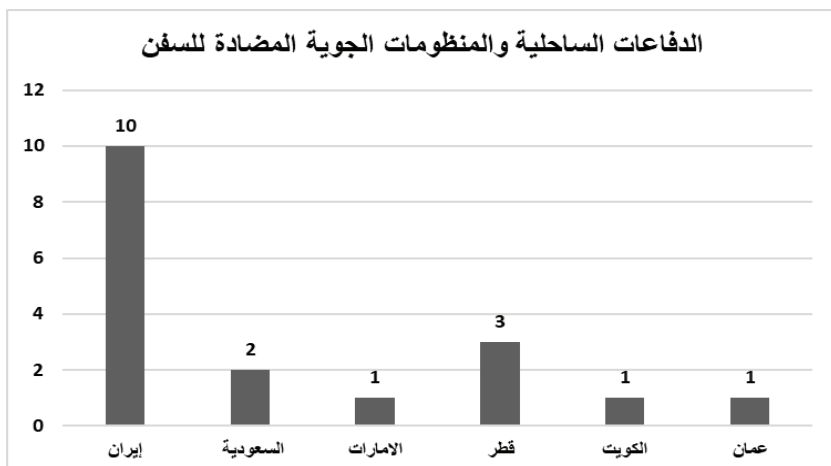


تهتم كل من السعودية والإمارات بتعزيز قدراتها البحرية لمكافحة مخاطر الألغام البحرية؛ مدفوعةً بالتهديدات التي تواجهها من الجانب الإيراني، بالإضافة للتهديدات المستمرة للألغام البحرية التي نشرها الحوثيون في نطاق مضيق باب المندب والساحل اليمني على البحر الأحمر. وتمتلك الرياض (3) كاسحات

ألغام بحرية، كما تعمل بالبحرية الإماراتية (2) قطعة كاسحة للألغام، فيما لا تظهر التقارير التسليحية امتلاك أية قوة خليجية أخرى هذا النمط من القطع العسكرية البحرية في المنطقة.



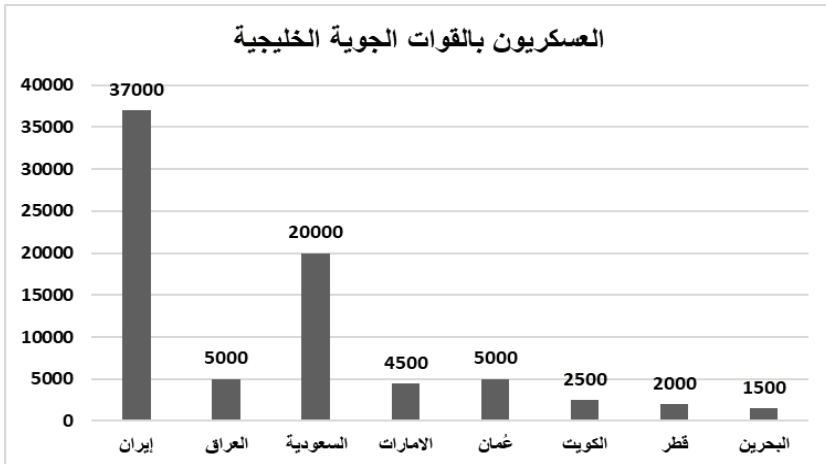
طورت القوات البحرية الخليجية من قدراتها العملية عبر استحداث نظم «الطيران البحري»؛ حيث بدأت في تنسيق أنشطة أصولها وإدارة جهود وأدوار القوات البحرية والجوية، وألحقت بعض وحدات الطيران بسلاح البحرية. وتُظهر التقارير أن هذا الاهتمام يبرز بشكل رئيسي في القدرات الإيرانية والسعودية، وبشكل أقل في القدرات البحرينية. وتمتلك القوة البحرية الإيرانية نحو (52) طائرة ومروحية ملحقة بها من سلاح الجو، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي (46) مروحية، بينما تمتلك البحرين مروحتين للنقل الخفيف ملحقتين بالقوات البحرية.



تحرص دول الخليج على امتلاك قدرات دفاعية للتصدي لخطر الأصول البحرية التي يمكن أن تمثل تهديدًا لمصالحها وحدودها، وتتنوع تلك القدرات بين الدفاعات الساحلية وغيرها من القدرات الصاروخية الجوية المضادة للسفن، وتمتلك إيران حوالي (10) منظومات مضادة للسفن متفوقة عدديًا عن باقي دول الخليج. كما تمتلك قطر (3) منظومات، والسعودية منظومتين، فيما تمتلك الإمارات وسلطنة عمان وإمارة الكويت منظومة واحدة لكل منها.

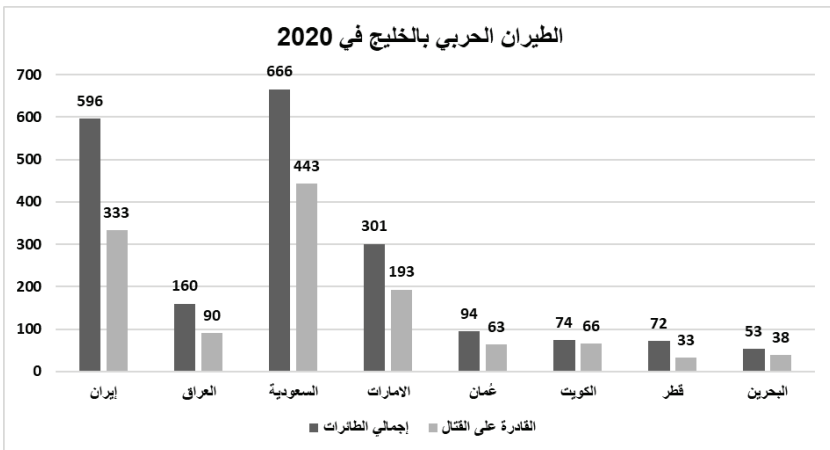
القوة الجوية

تمثل القدرات الجوية الركيزة الثانية بجيوش الخليج التي يمكن أن تسهم في توضيح طبيعة معادلة توازن القوى القائمة فيه، وتُظهر التقارير امتلاك دول الخليج لنحو (3073) من الأصول العسكرية الجوية، موزعةً على دول المنطقة الثمانية، وتتصدر إيران قائمة مالكي الأصول الجوية بالمنطقة برصيد (877) طائرة ومنظومة جوية، تليها السعودية بنحو (826)، ثم الإمارات بـ (494)، فالعراق بامتلاكها (330) أصل جوي، ثم قطر بجوالي (162)، يليها سلطنة عمان برصيد (141) أصل جوي، وأخيرًا مملكة البحرين بـ (120) طائرة ومنظومة جوية.



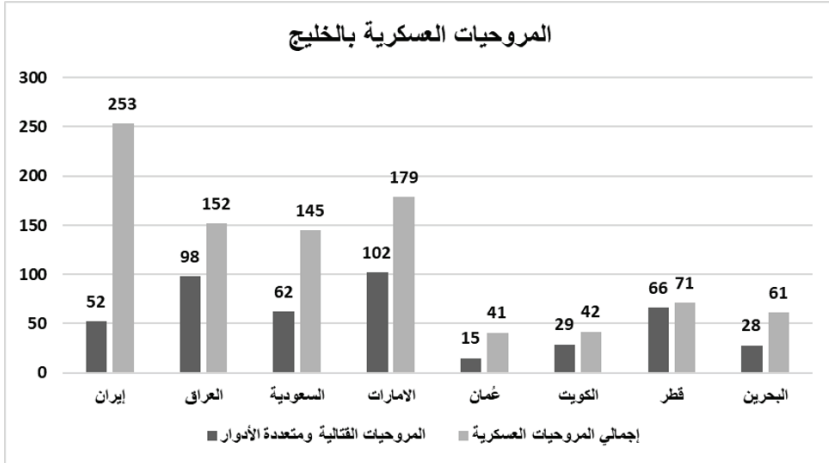
يمثل العسكريون بالقوات الجوية لدول الخليج نسبة (9.3%) من القوة البشرية العسكرية لدول المنطقة، حيث تصل أعدادهم إلى (77500) عسكري جوي. وتحفظ إيران بالعدد الأكبر منهم؛ إذ يبلغ عدد عسكرييها بالقوات الجوية حوالي (37000)، تليها المملكة العربية السعودية بـ (20000)، ثم سلطنة عمان والعراق بنحو (5000) في كل منهما. كما يبلغ حجم القوة العسكرية البشرية بالقوات الجوية الإماراتية (4500) عسكري، تعقبها الكويت التي تحتفظ بـ (2500) عسكري بسلاح الجو، ثم قطر برصيد (2000) عسكري، وصولاً لمملكة البحرين التي لديها (1500) عسكري عامل في القوات الجوية.

تشمل الأصول العسكرية الجوية بالخليج حوالي (2016) طائرة عسكرية مجنحة و(944) مروحية. ولدى القوات الجوية الخليجية نحو (1259) طائرة قادرة على القتال، أي نسبة (62.4%) من الطائرات المجهزة لديها، فيما تصل أعداد المروحيات القتالية ومتعددة الأدوار إلى (452) مروحية، بنسبة تتجاوز الـ (47.8%) من المروحيات بسلاح الجو الخليجي.



تصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المالكة للطائرات الحربية بالمنطقة؛ حيث تمتلك (666) طائرة حربية، بينها (443) طائرة قادرة على

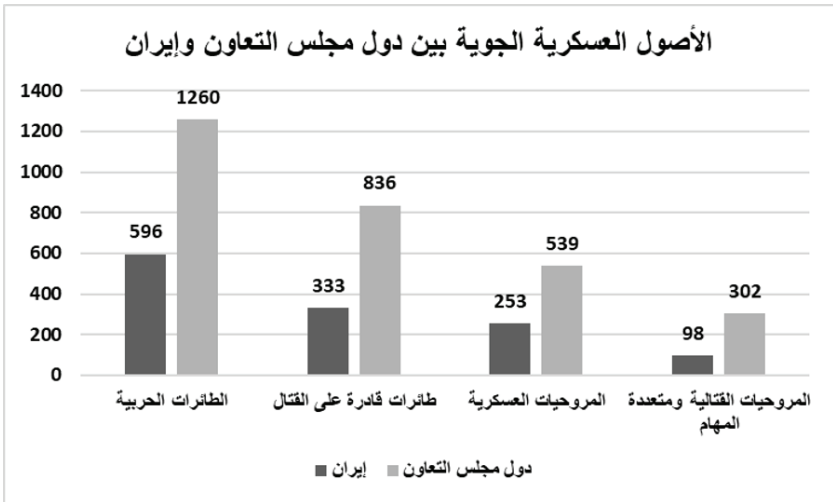
القتال، وتليها إيران بـ (596) طائرة، منها (333) قادرة على القتال، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمتلك (301) طائرة تتضمن (193) طائرة قادرة على القتال. وتحل العراق بالمرتبة الرابعة بين مالكي الطائرات الحربية بالخليج بامتلاكها (160) طائرة بينها (90) قادرة على القتال، وخامسًا تأتي سلطنة عُمان برصيد (94) طائرة، منها (63) قادرة على القتال. فيما تمتلك الكويت (74) طائرة تستطيع (66) منها القتال، ولدى القوات الجوية القطرية (72) طائرة، بينها (33) قادرة على القتال، ووصولًا للبحرين التي تمتلك (53) طائرة حربية، بينها (38) قادرة على القتال.



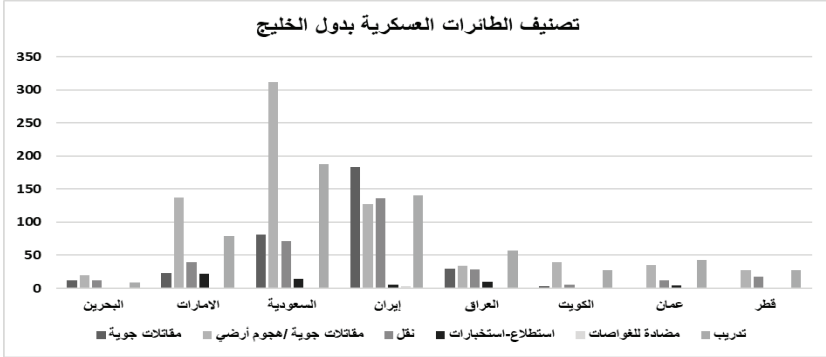
يُعد أسطول المروحيات العسكرية الإيراني الأكبر بين نظرائه الخليجين؛ حيث يبلغ (253) مروحية. وتحل السعودية بالمرتبة الثانية بأسطول قوامه (179) مروحية، ثم العراق برصيد (152) مروحية، تليها الإمارات التي تمتلك (145) مروحية عسكرية. وبالمراتب التالية تأتي قطر ثم البحرين ثم الكويت ثم عمان، بامتلاكها (71) و(61) و(42) و(41) مروحية عسكرية على التوالي.

كما تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تصدر قائمة مالكي المروحيات القادرة على القتال ومتعددة المهام بالمنطقة برصيد

(102) مروحية، وهو يضاهاى ضعف العدد الذي تمتلكه إيران من ذات المروحيات التي لديها (52) منها لتحل بذلك في المرتبة الخامسة، بعد العراق التي تمتلك (98) مروحية، وقطر برصيد (66) مروحية، ثم الإمارات التي تمتلك (62) مروحية. فيما تأتي الكويت بالمرتبة السادسة برصيد (29) مروحية، تليها البحرين التي تمتلك (28) مروحية، وأخيراً سلطنة عمان بنحو (15) مروحية قادرة على القتال ومتعددة المهام.

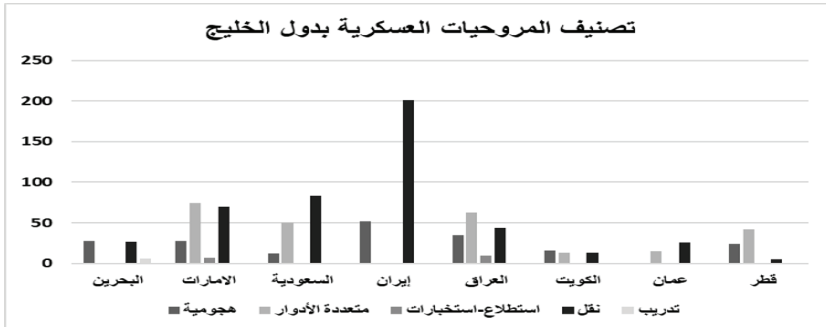


تعكس إحصاءات الطائرات الحربية في الخليج تفوقاً عددياً كبيراً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنةً بالقدرات الإيرانية؛ إذ تستحوذ دول المجلس على نسبة قدرها (62.5%) من إجمالي الطائرات الحربية بالخليج، فيما تقف طهران عند نسبة تُقدر بحوالي (29.5%). وهو الأمر ذاته فيما يتعلق بالمروحيات العسكرية، رغم تفوق طهران عليها فردياً؛ حيث تمتلك دول المجلس (62.8%) من المروحيات بالخليج، ولدى إيران نحو (26.8%) فقط منها. وجدير بالذكر أن هذا التفوق لدول مجلس التعاون يتضمن أيضاً تفوقاً نوعياً -سيتم تناوله لاحقاً- كونها حريصة على تحديث وتطوير أصولها الجوية بشكل مستمر، بالإضافة للقيود التي واجهتها إيران في هذا الشأن.

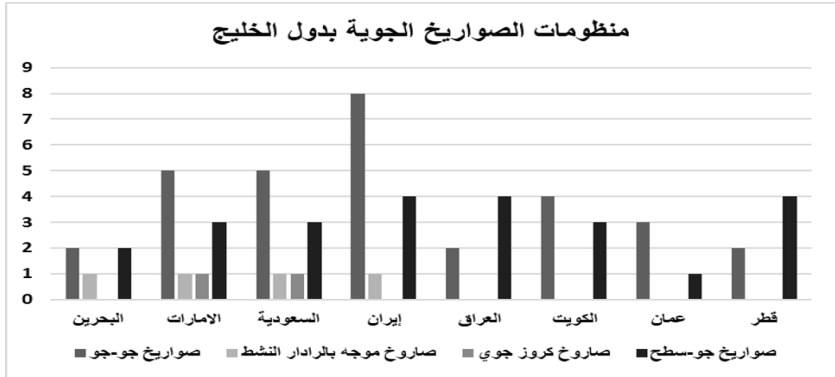


تتنوع طرازات وأدوار الطائرات الحربية «المجنحة» داخل القوات الجوية الخليجية، ويتم تصنيفها إلى عدة أنواع كالمقاتلات الجوية، والمقاتلات القادرة على تنفيذ هجوم أرضي، وطائرات الشحن والنقل العسكري، وتلك المستخدمة في تنفيذ طلعات استطلاعية لجمع المعلومات والبيانات الميدانية، بالإضافة للطائرات الخاصة بمكافحة الغواصات، وغيرها من طائرات التأهيل والتدريب.

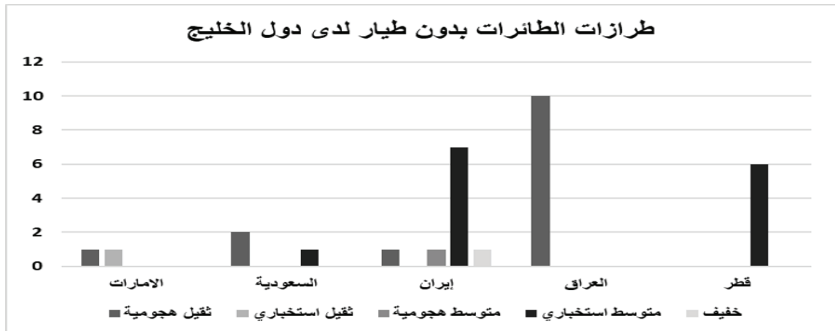
تمثل الطائرات المقاتلة القادرة على تنفيذ هجمات أرضية القطاع الأكبر من الطائرات الحربية الخليجية؛ إذ بلغت نحو (731) طائرة بالعام 2020، بنسبة تجاوزت الـ (36.2%) من الطائرات الحربية في المنطقة. وتليها طائرات التدريب بنحو (571) طائرة، ثم المقاتلات الجوية بعدد (332) مقاتلة. فيما تقدر أعداد طائرات الشحن والنقل العسكري بحوالي (323) طائرة، والطائرات الاستطلاعية-الاستخبارية بنحو (56) طائرة، في ظل امتلاك طهران لـ (3) طائرات خاصة بمكافحة الغواصات.



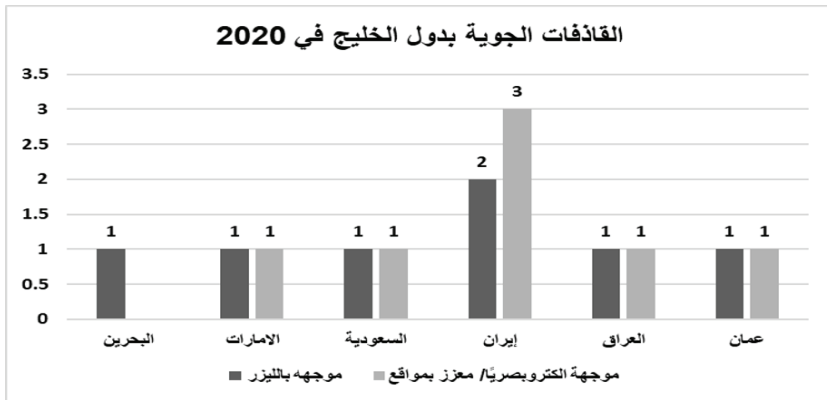
تمثل المروحيات العسكرية لدى دول الخليج ركناً رئيسياً مؤثراً بمعادلة السيادة الجوية؛ حيث تصل أعداد المروحيات العسكرية لنحو (944) مروحية، تتوزع بين (469) مروحية نقل وشحن عسكري، و(257) مروحية متعددة الأدوار، و(195) مروحية هجومية، بالإضافة لـ (17) مروحية استطلاع وجمع معلومات، و(6) مروحيات تدريب.



تمتلك دول النظام الإقليمي الخليجي قُرابة الـ (61) منظومة صاروخية جوية، تمثل قوة هامة مضافة لفاعلية وكفاءة قواتها، بينها (31) منظومة صواريخ جو-جو، و(24) منظومة صواريخ جو-سطح، وعدد (4) منظومات صواريخ موجهة بالرادار النشط، بالإضافة لمنظومتي صواريخ كروز جوية. ولدى (3) دول أكثر من نصف منظومات الصواريخ الجوية بالمنطقة؛ حيث تمتلك إيران (13) منظومة، فيما تحتفظ السعودية والإمارات بـ (10) منظومات لكل منهما.



تُعد الطائرات بدون طيار (Drones) أكثر نظم التسليح الجوي استحوادًا على اهتمام الجيوش الوطنية -والفاعلين المسلحين من دون الدول - حول العالم، وبالتبعية حرصت دول الخليج على إدخال تلك الطائرات ضمن صفوف قواتها الجوية. وبالوقت الراهن، يوجد لدى دول المنطقة نحو (31) طراز من الطائرات المسيرة، بينها (14) منظومة هجومية/ثقيلة، و(14) طراز استطلاعي-استخباري/متوسط، بالإضافة إلى طراز واحد استخباري/ثقيل، وآخر هجومي/متوسط، بجانب طراز واحد خفيف.

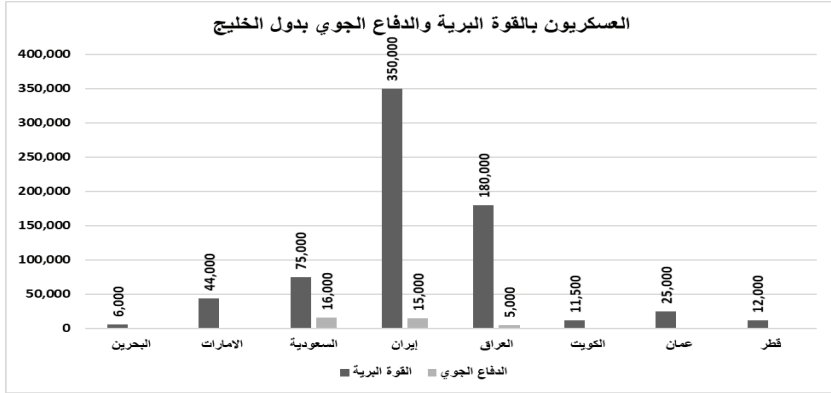


تمتلك دول الخليج عددًا من القاذفات الجوية، والتي تمثل قوة مضافة إلى قدراتها الجوية، وتشير التقديرات إلى امتلاك دول المنطقة نحو (21) قاذفة جوية. وتتنوع تلك القاذفات بين (14) موجهة بالليزر، و(7) قاذفات موجهة إلكتروبصرياً أو معززة بنظم تحديد المواقع (GPS). وبينما تمتلك كل من عمان والعراق والسعودية والإمارات قاذفةً من كل نوع، تمتلك طهران (3) موجهة إلكتروبصرياً و(2) موجهة بالليزر، فيما تمتلك قطر (7) قاذفات موجهة بالليزر، ولدى البحرين قاذفة واحدة موجهة أيضًا بالليزر.

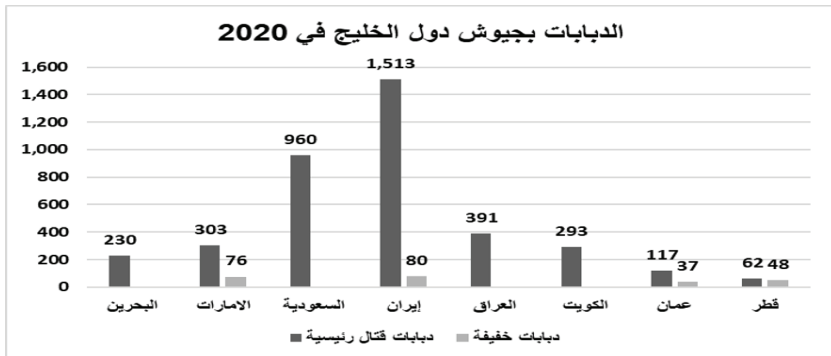
القوة البرية

تضم القوة البرية صنوفًا متعددة من الأسلحة الفرعية بجيوش الخليج.

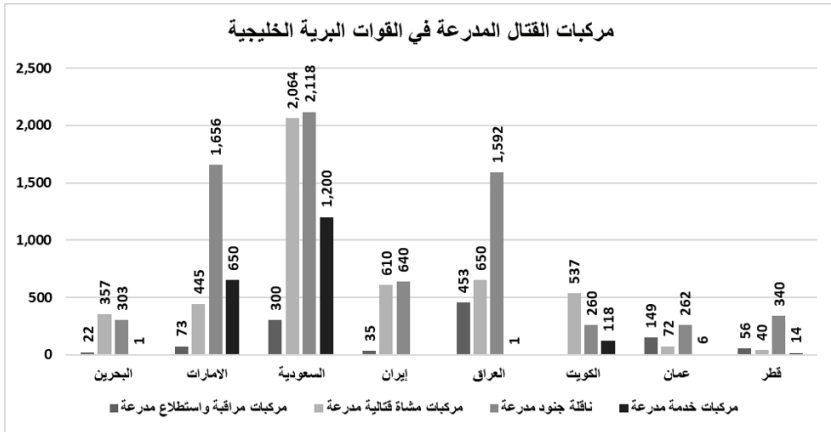
وباستعراض قدرات القوات المسلحة البرية بالمنطقة - بعد استعراض القدرات البحرية والجوية بالسابق - يمكن بناء تصور حول رؤية كل دولة من دول الإقليم لنمط التهديدات ومنهجية الردع التي تتبناها بالحاضر والمستقبل.



تتصدر القوات البرية لجيوش دول الخليج بقية الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة من حيث امتلاكها للعسكريين؛ حيث يعمل بالقوات البرية الخليجية (الجيش والدفاع الجوي) نحو (85%) من العسكريين الخليجيين، بتعداد يصل إلى (7034500) عسكري. وتمتلك إيران القوة البرية الأكبر بالخليج بـ (368000) عسكري، تليها العراق بحوالي (185000)، ثم المملكة العربية السعودية (91000)، فالإمارات بـ (44000)، ثم سلطنة عمان بقوة برية تقدر بـ (25000) عسكري، وقطر (12000)، والكويت (11500)، وأخيراً البحرين بحوالي (6000) عسكري نظامي بالقوات البرية.

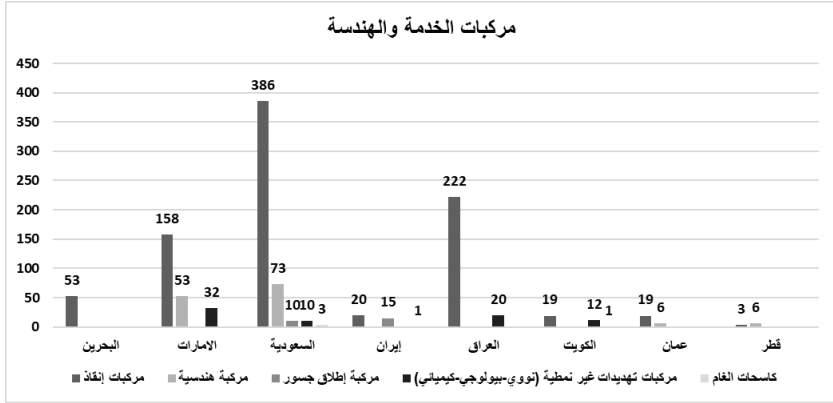


تمثل الدبابات إحدى القدرات التسليحية متنامية الأهمية بالقوات البحرية في الخليج، ويبلغ إجمالي دبابات جيوش المنطقة حوالي (4060) دبابة، منها (3869) دبابة قتال رئيسية و(241) دبابة خفيفة / سريعة الانتشار. ويشار في هذا الإطار إلى امتلاك طهران نحو (39%) من الدبابات بالخليج، ولكن غياب التحديث العسكري الذي فرضته العقوبات -وما زامنها من أزمات اقتصادية- يعطي دول مجلس التعاون الخليجي أفضلية فيما يتعلق بالقدرات النوعية للدبابات التي تمتلكها، فضلاً عن امتلاك السعودية والإمارات والبحرين حوالي (1519) دبابة، أي تتساوى من حيث العدد مع ما لدى إيران من دبابات، ناهيك عن الفارق الفني والمتطور الذي تتمتع به دبابات الدول الثلاث.

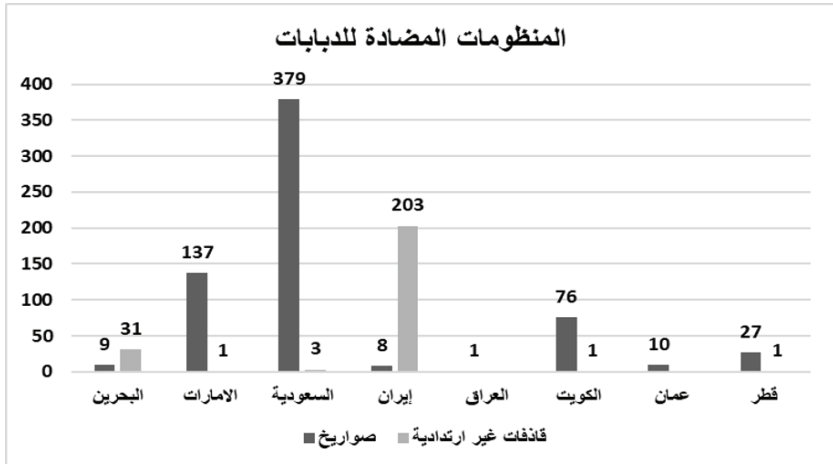


تمتلك دول الخليج نحو (14734) مركبة قتال مدرعة، بينها (7171) ناقلة جنود مدرعة، و(4775) مركبة مشاة قتالية مدرعة، بالإضافة لنحو (1990) مركبة خدمة مدرعة، و(1088) مركبة مراقبة واستطلاع مدرعة. يُظهر استعراض ما تمتلكه القوات البرية لدى دول الخليج من مركبات مدرعة تفوق السعودية والإمارات بشكل ملحوظ عن بقية دول المنطقة، وهو ما ينعكس بشكل أوضح حال المقارنة بين قدرات دول مجلس التعاون وإيران. فبينما تمتلك دول مجلس التعاون (10753) أي (72.9%)

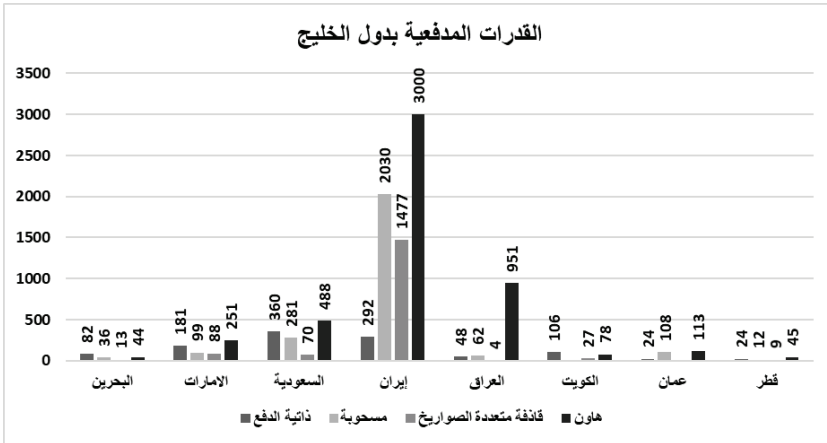
من المركبات المدرعة بالمنطقة، منهم (8506) مركبة بالقوات السعودية والإماراتية، تمتلك طهران حوالي (1285) مركبة.



بالإضافة للمركبات القتالية المدرعة، تمتلك دول الخليج مجموعة من المركبات الخاصة بأداء مهام نوعية بالقوات البرية، تصل في مجموعها لنحو (1122) مركبة صيانة ومهام نوعية، تشكل مركبات الإنقاذ نواتها الرئيسية بقدرتها تبلغ (880) مركبة، كما يوجد قرابة الـ (138) مركبة هندسية، بالإضافة لـ (74) أخرى لمواجهة التهديدات والهجمات غير النمطية (نووية-بيولوجية-كيميائية)، إلى جانب (25) مركبة فنية لإطلاق الجسور، و(5) مركبات كاسحة للألغام الأرضية.

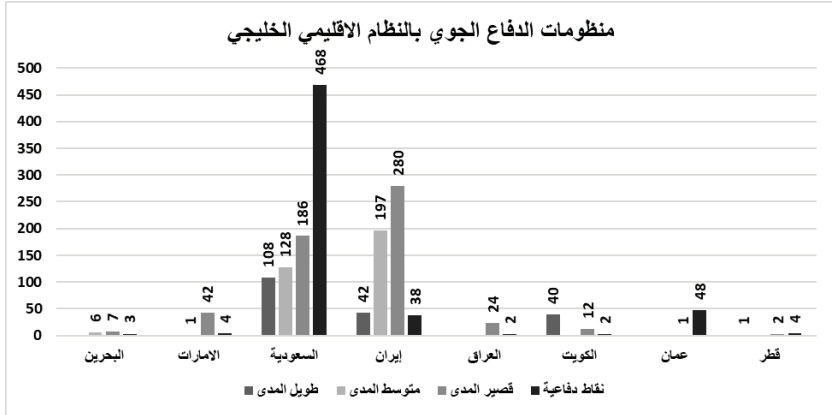


تشير تقارير التسليح عن العام 2020، إلى أن دول الخليج تمتلك مزيجاً متنوعاً من المنظومات الصاروخية المضادة للدبابات، تبلغ (648) منظومة، منها (621) ذاتية الدفع و(27) محمولة كتفًا لعناصر المشاة. وتتصدر المملكة العربية السعودية مالكي تلك المنظومات برصيد (379) منظومة، تليها دولة الإمارات بـ (138) منظومة، ثم الكويت بنحو (76) منظومة. وبينما تمتلك إيران نحو (8) منظومات صاروخية فقط، فإنها تعوض ذلك بامتلاك (203) منظومة قاذفات غير ارتدادية مضادة للدبابات، وهي منظومات لا تتجاوز جُملة ما يمتلكه منها دول مجلس التعاون الـ (37)؛ لأنها تعتمد على المنظومات الصاروخية الأكثر دقة وتأثيراً.



يعتبر سلاح المدفعية الخليجي محددًا هامًا في قياس القوة البرية لجيوش المنطقة، وتُظهر الإحصاءات وجود نحو (10604) قطعة مدفعية بالقوات المسلحة الخليجية، تتوزع بين خمسة تصنيفات رئيسية: الأول: مدافع الهاون، وتعدادها (4970) مدفع. والثاني: المدفعية المسخوبة، وتصل لنحو (2628) مدفع. والثالث: القاذفات متعددة الصواريخ، وتصل لنحو (1688) قاذفة. والرابع: المدفعية ذاتية الدفع، وتبلغ (1117) مدفع. والخامس: قاذفات الصواريخ سطح-سطح، وتُقدر أعدادها بـ (201) قاذفة. وتركز إيران على تطوير قدراتها المدفعية لمكافأة القدرات الأخرى لدول الجوار

الخليجي، وتمتلك نحو (65.8%) من القدرات المدفعية بالمنطقة، تتضمن (3000) مدفع هاون، و(2030) من المدفعية المسحوبة، بالإضافة لـ (1477) قاذفة متعددة الصواريخ «راجمات صواريخ».



تحتفظ بعض دول الخليج، وتحديدًا السعودية وإيران، بقدرات دفاع جوي كبيرة. ومن إجمالي (3086) منظومة دفاع جوي بالمنطقة، تنقسم بين (1646) منظومة صاروخية و(1440) منظومة نيرانية. وتتضمن المنظومات الصاروخية (569) نقطة دفاعية، بالإضافة لمنظومات قصيرة المدى تبلغ (554) منظومة، ونحو (332) منظومة متوسطة المدى، إلى جانب (191) منظومة دفاع جوي طويلة المدى. وعلى صعيد المنظومات النيرانية، توجد (270) منظومة ذاتية الحركة و(1170) منظومة مسحوبة.

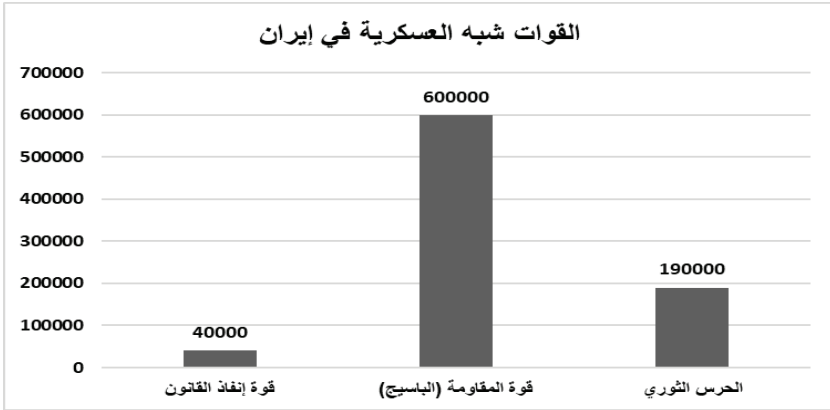
تمتلك إيران منظومات دفاع جوي تقدر بحوالي (1683)، تليها السعودية بـ (1139)، وتمثل منظومات الدولتين مجتمعاً نسبة (91.4%) من إجمالي المنظومات الدفاعية الجوية بالخليج. كما يُلاحظ أن التركيز الإيراني ينصب على منظومات الدفاع الجوي النيرانية، فيما تحتفظ المملكة العربية السعودية برصيد كبير من المنظومات الصاروخية المتطورة، وهو ما يعبر عن جوهر الاستراتيجيات العسكرية التي تتبناها دول النظام الإقليمي الخليجي؛ لتحقيق التوازن والردع بالمنطقة، في ظل المعطيات الاقتصادية

والتحالفية التي تتمتع بها كل منها، أو محاولات تأهيل القدرات المتاحة فعلياً لدى الدول التي تعاني صعوبات اقتصادية أو قيوداً على تحديث منظوماتها التسليحية.

• قدرات القوات شبه العسكرية والكيانات الرديفة للقوات المسلحة:
تحتفظ المؤسسات العسكرية والأمنية بعدد من الكيانات والقوات التي تُعد رديفة أو معاونة لجيوشها، وتتراوح أدوارها بين فرض القانون والآداب العامة ببعض الدول، ووصولاً للعمل كمؤسسات عسكرية موازية في دول أخرى. ومن الأهمية استعراض تلك الهياكل شبه العسكرية بالخليج؛ كونها ظاهرة تتفرد بها دول الإقليم، رغم وجود القوات شبه العسكرية التقليدية في العديد من الدول حول العالم؛ لأن هذه الكيانات تلعب دوراً بالغ التأثير في استقرار دول النظام الإقليمي الخليجي، بل وتمتد تأثيرات بعضها إلى الأمن والاستقرار في بعض النظم الإقليمية الفرعية بالشرق الأوسط. ويمكن استعراض قدرات القوات شبه العسكرية والكيانات الرديفة للقوات المسلحة الخليجية كالتالي:

الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

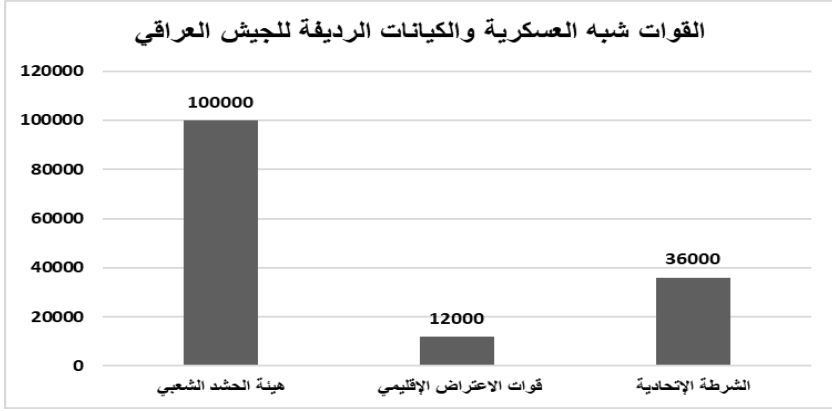
تُعد القوات شبه العسكرية من الكيانات العسكرية البارزة في إيران؛ حيث تُقدر أعدادهم بين (230-250) ألف عنصر، ويمكن أن تصل إلى (1.240.000) في أوقات التعبئة العامة والطوارئ، وتمثل تلك القوة عاملاً هاماً في تفسير التفاعلات الأمنية داخل إيران وبالمناطق. وفي مقدمة تلك الكيانات «الحرس الثوري»، ويصل تعداد عناصره إلى قرابة الـ (190) ألفاً، بينهم (150) ألفاً عاملون بقوات الحرس البرية، و(20.000) بالقوات البحرية منهم (5000) كقوة مشاة بحرية، بالإضافة لحوالي (15000) بقوة الفضاء، ونحو (5000) آخرين بقوة «فيلق القدس» الذي يمثل عناصر النخبة داخل الحرس الثوري، ولديه روابط كبرى بالمليشيات الإقليمية الأخرى الموالية لطهران.



«قوات إنفاذ القانون»، والتي تُقدر أعدادها بين (40-60) ألف عنصر، وتؤدي مهام حفظ الأمن الداخلي وتأمين الحدود بشكل دائم، وفي أوقات الحرب يتم دمجها بالقوات المسلحة بقوة قوامها عند التعبئة لـ (450.000) عنصر، ويتضمن تسليحهم نحو (90) زورق دوريات بحرية، وعدداً من طائرات ومروحيات النقل الخفيف. كما تمتلك طهران كياناً شبه عسكري بالغ الأهمية أيضاً، وهو «قوات المقاومة» المعروفة بـ «الباسيج»، وهي مليشيات يصل إجمالي أعضائها لنحو (12.6) مليون إيراني، يُقدر عدد القادرين منهم على القتال بجوالي (600) ألف عنصر.

جمهورية العراق:

لدى العراق قوة كبرى من القوات شبه العسكرية والكيانات الرديفة للجيش، يصل تعدادها لـ (148.000) عنصر أمني وعسكري، تتوزع بين الشرطة الفيدرالية التابعة لوزارة الداخلية بـ (36.000) شرطي، وقوات الاعتراض الإقليمي بـ (12.000) عنصر، بالإضافة لهيئة الحشد الشعبي بأكثر من (100.000) عسكري. وتمثل القوات شبه العسكرية قوة أساسية في المشهد الأمني والعسكري العراقي؛ إذ تمثل (43.3%) من قوام القوات العراقية، وهو كان -وفقاً لطبيعة تسليح تلك الكيانات وعلاقتها الإقليمية وظروف الدولة - محدداً هاماً في تعزيز استقرار البلاد ببعض الفترات، أو جرها إلى حالة من التوتر والتجاذب في فترات أخرى.

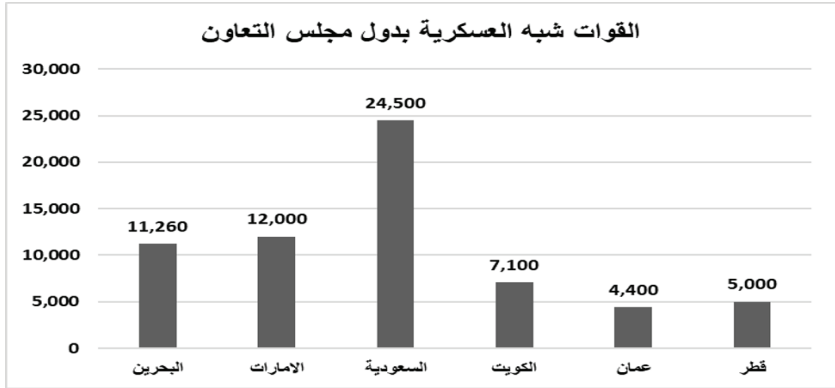


لعبت قوات الحشد الشعبي دورًا كبيرًا في دحر تنظيم «داعش»، الذي تأسست بالأساس لمواجهة بعد سيطرته على عدد من المحافظات العراقية والسورية، ويمثل مزيجًا من الأولوية والكتائب -معظمها شيعي- التي استجابت لفتوى الجهاد الكفائي لمواجهة خطر «داعش»⁽⁴⁰⁾. وبعد القضاء على قواعد الأخير، أصبحت وحدات الحشد الشعبي أكثر انخراطًا في السياسات الأمنية الداخلية، وتحقيقًا للتوازن جرى إصدار قانون نظم تبعية وأعمال الهيئة، وجعلها كيانًا رديفًا للقوات المسلحة العراقية.

كما قادت الولاءات المذهبية لبعض تلك الكتائب، لا سيما المرتبطة بإيران، لتساعد أنشطة الحشد على جانبي الحدود العراقية-السورية، ما ضاعف التوتر بين الولايات المتحدة والحشد وإيران. وكان استهداف نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، إلى جانب قائد فيلق القدس الإيراني، بغارة جوية في مطار بغداد (يناير 2020) دلالة على حجم التوتر الذي بلغ ذروته بين تلك الأطراف، وعزز المخاوف من أن تقود أنشطة تلك الوحدات لتحويل العراق لساحة لتصفية الحسابات بين واشنطن وطهران.

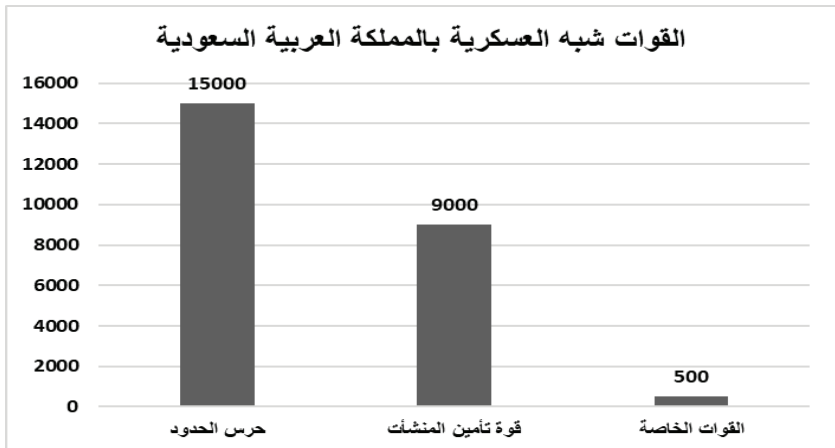
دول مجلس التعاون:

تمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء الإمارات، مجموعة من الكيانات والقوات شبه العسكرية، وتشكل في مجموعها،

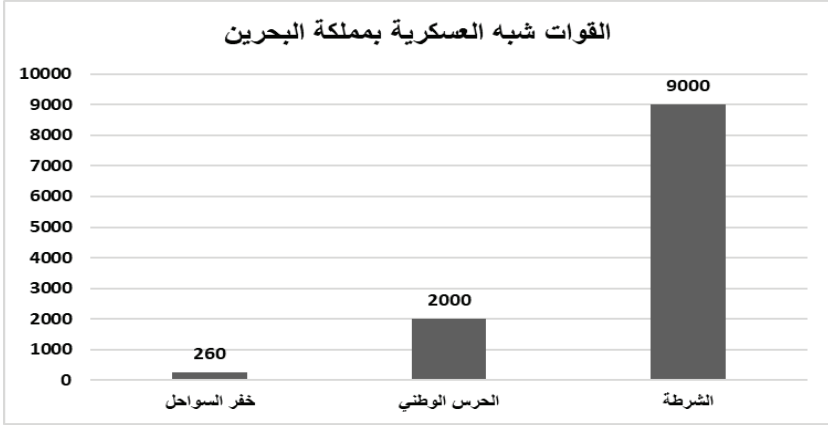


الذي يصل إلى (52.260) عنصر أمني / عسكري، نسبة تتجاوز الـ (13.4%) من العسكريين بالدول الخمسة. وتتوزع أغلب القوات شبه العسكرية بدول مجلس التعاون على مؤسسات الأمن الداخلي (الشرطة-الحرس الوطني)، وخفر السواحل، وحرس الحدود.

تمثل القوات شبه العسكرية والرديفة للجيش السعودي نحو (9.7%) من قوامه الأساسي، بتعداد يصل لـ (24.500) عنصر أمني وعسكري يتوزعون على عدد من الهيئات، بينهم (15.000) ضمن قوات حرس الحدود، و(9000) بقوة تأمين المنشآت، بالإضافة إلى (500) بالقوات الخاصة، فضلاً عن القوات العاملة بوحدات الإدارة العامة للدفاع المدني.



تمتلك مملكة البحرين حوالي (11.260) عنصر أمني /عسكري بهيئاتها المعاونة للقوات المسلحة، بنسبة تصل لـ (57.8%) من إجمالي الجيش البحريني . وتتوزع تلك القوات على ثلاثة أجهزة أمنية، الشرطة بجوالي (3000) عنصر أمني، ثم الحرس الوطني (2000)، وصولاً إلى (260) يشكلون قوة خفر السواحل .

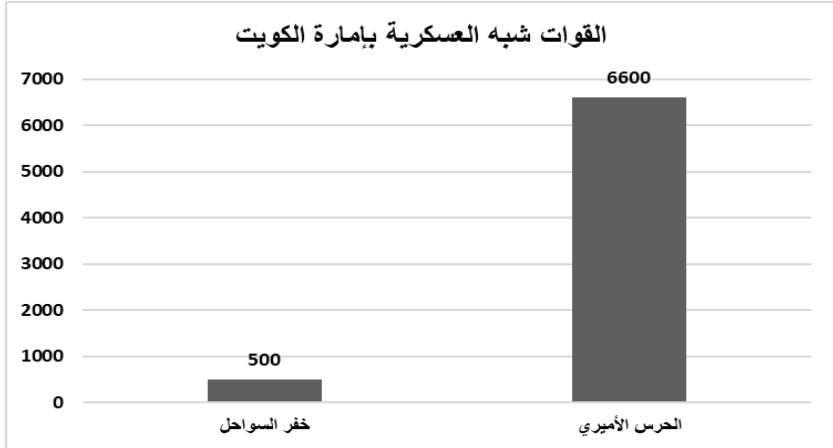


القوات النظامية وشبه العسكرية بإمارة قطر

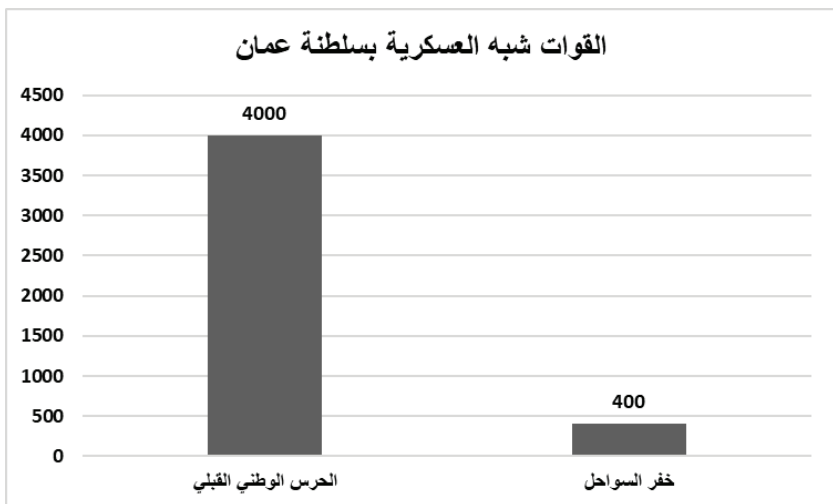


لدى إمارة قطر نحو (5000) عنصر أمني، يمثلون قوام القوات شبه العسكرية بالبلاد، ويتبعون قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية، وتصل نسبتهم لنحو (23.2%) من إجمالي القوات المسلحة القطرية.

يبلغ تعداد القوات شبه العسكرية الكويتية حوالي (7.100) عنصر أمني، بنسبة (14.6%) من قواتها المسلحة، موزعين على سلاحي «الحرس الوطني» و«خفر السواحل»، بأعداد تصل لـ (6.600) و(500) على التوالي.



تمتلك سلطنة عُمان قوة شبه عسكرية تُقدر بحوالي (4.400) عنصر، بنسبة (9.3%) من تعداد قواتها المسلحة. ويتوزع عناصر القوة شبه العسكرية بين قوة «الحرس الوطني القبلي» بـ (4.000) عنصر، و(400) آخرين بجهاز خفر السواحل العماني.



المحور الثالث: التوازن النوعي للمعادلة الأمنية-العسكرية بين دول الخليج:

ظلت المعادلة الأمنية-العسكرية في النظام الإقليمي مرتبطة بالقوى الثلاث الكبرى، إيران والعراق والسعودية، لعقود من الزمن، إلا أن الغزو الأمريكي للعراق، وما أعقبه من تفكيك للقوات المسلحة ومؤسسات الدولة العراقية، أدى لتراجع الوزن النسبي لبغداد في تلك المعادلة. ومع بداية الألفية الثالثة، بدأت المعادلة تقتصر على إيران والسعودية، أو بشكل أوسع على إيران مقابل دول مجلس التعاون، رغم تباين درجات العداء وطبيعة العلاقات التي تحتفظ بها كل منها مع طهران. وتلك الرؤية تعتمد على أن دول مجلس التعاون تحتفظ بعلاقات شراكة وتحالف كبرى مع القوى الغربية التي تناصب طهران العداء. بالإضافة لما تبلور من تنافس -وصل حدود الصراع في بعض المراحل- بين المذهبين الأكثر انتشارًا بالخليج (السنّي والشيعي)، ومواجهة دول المجلس لمحاولات تصدير الثورة الإيرانية إلى أقطارها.

وقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز قدراتها عبر تقريب النظم التسليحية لديها؛ لتحقيق إمكانية التشغيل البيئي جزئيًا ضمن قواتها، وهو ما لم يكن متاحًا بالصورة المطلوبة في الفترات السابقة. وبرز ذلك في الصفقات الكبرى التي أبرمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، القوتان العسكريتان الكبريان بالمجلس؛ إذ قامت باستيراد نظم أسلحة قابلة للتشغيل المتبادل بين جيشهما، جاء معظمها من الولايات المتحدة⁽⁴¹⁾.

وهناك فجوة بين القدرات العسكرية الإيرانية وتلك المملوكة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويلاحظ أنها تظهر بشكل أكبر في عمليات شراء وعقود التسليح من حجم الإنفاق وموازنات الدفاع، إلا أن تلك الفجوة اتسعت بقوة لصالح الدول العربية في السنوات الأخيرة⁽⁴²⁾. ومع انتهاء

الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على مبيعات الأسلحة التقليدية لإيران في أكتوبر 2020، رغم استمرار فرض حظر آخر، يُرجح أن تركز طهران على تحديث دفاعاتها الجوية وقدراتها الصاروخية كأولوية.

كما تُظهر مراجعة عناصر القوة العسكرية الإيرانية الرئيسية أن العديد من الأسلحة قديمة أو ذات جودة منخفضة نسبياً، يعود العديد منها إلى عهد الشاه أو تم امتلاكها أثناء القتال في الحرب العراقية-الإيرانية، وغالباً ما تكون معدلات تشغيلها غير مرتفعة، واستدامة توظيفها بأدوار ومهام قتالية منخفضة⁽⁴³⁾. وتتفاقم لدى إيران عدة إشكاليات فنية وتشغيلية؛ لافتقارها للقدررة على تحديث أنظمتها التسليحية نسبياً، أو التعاقد على ذخائر حديثة، أو شراء منظومات نوعية متطورة، والتي تتضمن نظم الاستشعار وإدارة المعركة وأنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وغيرها من النظم القتالية والعملياتية التي استحوذت على أهمية كبرى لدى الجيوش الحديثة.

• أولاً: اتجاهات التأثير الإيراني في معادلة الأمن الخليجي:

ترتكز الاستراتيجية الأمنية والعسكرية لجمهورية إيران الإسلامية على أربعة أهداف استراتيجية، الهدف الأول: ضمان استمرارية حكم رجال الدين من خلال القبول الشعبي لولاية الفقيه كأساس لمنصب المرشد الأعلى، ولذلك تحاول طهران السيطرة على الكثير من البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحلية وتعزيز تفسيرها للأيديولوجية الإسلامية. والهدف الثاني: هو الحفاظ على الاستقرار ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولهذا يستخدم النظام قدراته العسكرية والأمنية لمواجهة التهديدات الداخلية من حركات المعارضة السياسية والعرقية والجماعات الإرهابية، والقيام بالدفاع عن الأراضي الإيرانية، ومواجهة القوى الإقليمية والدولية التي يعتبرها النظام الحاكم خصماً أو تهديداً محتملاً لإيران، بالإضافة إلى دعم الحلفاء والشركاء لمواجهة التهديدات الإقليمية. أما الهدف الثالث: فهو

تأمين موقع إيران كقوة إقليمية مهيمنة؛ إذ تطمح طهران إلى قيادة نظام إقليمي مستقر يكون لها فيه نفوذ مهيمن، ومن ثم تقدم إيران المساعدة العسكرية والمالية للحلفاء والوكلاء من أجل حماية مصالحها الإقليمية والضغط على خصومها. وأخيراً: القوة الاقتصادية من خلال إصلاح القطاع المالي وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق التوازن بين الاستثمار الأجنبي والشركات مع الدولة، وإعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ولتحقيق أهدافها؛ توظف طهران مجموعة معقدة من القدرات العسكرية والأمنية، وتدمج بين القوة التقليدية وغير التقليدية، لتجنب المواجهة المباشرة بتوظيف كل من الحرب النفسية والدعاية وتحقيق عمق استراتيجي من خلال وكلائها وانتشارهم لتعزيز القدرة على الردع. يقود الحرس الثوري الإسلامي عرض القوة الإيرانية من خلال شبكة معقدة من الشركاء والوكلاء المتشددين. خلال العقدين الماضيين، غيرت إيران تدريجياً تفكيرها العسكري ونهجها في الحرب على أساس صراعات القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط. لقد طورت عقيدتها العسكرية لمواجهة الجيوش الغربية المتقدمة تقنياً، بهدف رفع التكاليف البشرية والمالية لخصم محتمل لردع أي هجوم عليها. سعت إيران إلى بناء قواتها المسلحة ذات القدرات المتخصصة التي تؤكد على التكتيكات غير المتكافئة التي تهدف إلى استغلال نقاط الضعف المتصورة لعدائها، مثل الخوف من الخسائر خاصة البشرية والإفراط في الاعتماد على التكنولوجيا⁽⁴⁴⁾.

في عام 2016، دعا المرشد الأعلى خامنئي الجيش لأول مرة إلى تعزيز قدراته الهجومية، بالإضافة إلى القدرات الدفاعية. ومنذ ذلك الحين أشار المسؤولون العسكريون إلى حاجة إيران إلى زيادة الاستثمار في القدرات والمهام الهجومية، مثل القوة الجوية القتالية والحفاظ على الوجود المتقدم، وهي مناطق أهميتها تقليدياً.

ويصف القادة الإيرانيون في كثير من الأحيان عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بأنه يتطلب استراتيجية من «الردع النشط»⁽⁴⁵⁾، والتي تنطوي على التدخل في الصراعات الإقليمية لمواجهة تهديدات الأمن القومي الإيراني قبل أن تعرض الوطن للخطر. يعتمد الردع النشط عند إيران على عدة مسارات أساسية كالصواريخ الباليستية القادرة على شن ضربات بعيدة المدى، والسعي للحصول على سلاح نووي، وتحديث الصناعة العسكرية الإيرانية، بالإضافة لتوسيع شبكة الوكلاء وتنمية القدرات السيبرانية.

وجدير بالذكر أن طهران لديها مجموعة متنوعة من مصادر التمويل خارج الميزانية، مما يجعل من الصعب تقدير الحجم الحقيقي ونطاق الإنفاق الدفاعي الإيراني بدقة؛ حيث يمكن للمرشد الأعلى أن يأذن بالتحويلات إلى منظمات الدفاع والأمن من صندوق التنمية الوطنية، صندوق احتياطي إيران. علاوة على ذلك، يدير الحرس الثوري الإيراني العديد من الشركات الخاصة، كما يمكن للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس أيضاً كسب دخل إضافي من خلال التهريب والأنشطة غير المشروعة الأخرى في المنطقة. ويشمل هذا المجموع تمويل المكونات الرئيسية لجهاز الأمن الإيراني، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني (تم تخصيص 29% من ميزانية الدفاع للحرس الثوري في هذا العام)⁽⁴⁶⁾.

إيران تتجه نحو تطوير قدراتها نوعياً لعدة أسباب، أهمها: رؤية النظام الإيراني لدول الجوار والولايات المتحدة وأوروبا كتهديدات محتملة له، وهي الرؤية التي تطورت في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران ونمط تعاطي المجتمع الدولي معها. وكذلك محدودية قدرة إيران على التحديث العسكري ذاتياً دفعتها لذات الاتجاه؛ حيث تشغل برامج الصواريخ الإيرانية حيزاً كبيراً من تركيز طهران على الحرب غير المتكافئة - مع تدني حجم وارداتها من السلاح - وعدم تمكنها من إنتاج معظم الأسلحة الرئيسية المتقدمة، في الوقت الذي يشهد فيه الإقليم عمليات ضخمة لنقل أسلحة جديدة

من الولايات المتحدة وأوروبا إلى دول المنطقة .

وتشير التقديرات إلى أنه خلال الفترة من 2008 إلى 2015 بلغ حجم الإنفاق الإيراني على واردات السلاح نحو 900 مليون دولار أمريكي في مقابل أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي قرابة 162.5 مليار دولار في الفترة ذاتها⁽⁴⁷⁾. ولجأت طهران لأساليب ومنهجيات عسكرية غير تقليدية؛ للتأثير في معادلة الأمن بالخليج وتعزيز موقعها فيها؛ إذ قيدت العقوبات والقيود المفروضة عليها إمكانية تحديث وتطوير قدراتها العسكرية بالأساليب التقليدية؛ حيث عملت إيران على تعزيز الشراكات مع الفواعل من غير الدول، كما ركزت على نقاط ضعف باقي دول المنطقة، بهدف زيادة تكلفة الحرب حال حدوثها.

وبصورة أساسية، لعبت عدة عوامل دوراً هاماً في دفع إيران لتطوير قواتها المسلحة، كان أبرزها انعدام الثقة تاريخياً باستقرار الحالة الأمنية بالإقليم، والمواجهة المستمرة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن قناعة إيران بحتمية توفير أمنها الخاص دون دعم أجنبي، بالإضافة إلى ضرورة تطوير التقنيات العسكرية الأصلية وتحسين هيكل النفقات. كما شكلت الأوضاع الجيوسياسية لإيران في منطقة تتضارب فيها المصالح، محرّكاً أساسياً لتطوير قدراتها العسكرية، خاصة في ظل تنامي التوتر والصراع الاستراتيجي والأيدولوجي بين الولايات المتحدة وإيران؛ حيث ترى طهران أن واشنطن تسعى بكل السبل للإطاحة بنظامها أو تغييره.

وقد تأثرت الاستراتيجية العسكرية لطهران بشكل كبير بالحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)؛ إذ بدأ برنامج الصواريخ الإيرانية يتطور منذ ذلك الوقت. فبعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، سعت إيران إلى شراء صواريخ «سكود بي» من الاتحاد السوفيتي رداً على الهجمات العراقية، وخلال الحرب حصلت على صواريخ سكود من ليبيا وسوريا وكوريا الشمالية. وبعد الحرب لجأت للحصول على دعم كوريا الشمالية؛ إذ حصلت على نحو 200 إلى 300 صاروخ

منها، فضلاً عن شراء صواريخ أرض جو وطائرات مقاتلة وعربات مُصفحة⁽⁴⁸⁾.

وتقلص الاقتصاد العسكري الإيراني بفعل العقوبات المفروضة عليها بنحو 30% بين عامي 2006 و2015، ومع رفع العقوبات جزئياً عامي 2015 و2016 بلغ حجم الإنفاق العسكري، وفقاً للبيانات الرسمية، لإيران نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُعد هذه النسبة أقل بكثير مما كان عليه الإنفاق العسكري تحت حكم الشاه، والذي بلغ نحو 12%. ومن ناحية أخرى، بلغ حجم الإنفاق العسكري لإيران عام 2019 نحو 17.4 مليار دولار مقابل 100 مليار دولار لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة⁽⁴⁹⁾.

وحيث أسست الحرب الإيرانية-العراقية لصراع تاريخي بين إيران وجيرانها العرب، بعد دعم دول مجلس التعاون الخليجي للعراق بالمساعدات اللوجستية والمالية، قُدرت بنحو 30 إلى 40 مليار دولار؛ ركزت الاستراتيجية العسكرية لطهران على ردع أية تهديدات قد تؤثر على مصالحها وأمنها، وتبنت مُقاربة قائمة على منع وصول القوة المعارضة لها إلى أماكن نفوذها، وعملت على تطوير قدراتها الصاروخية فضلاً عن أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، كالأقمار الصناعية والرادارات والطائرات بدون طيار، ناهيك عن القوات البحرية، وقدرات الهجوم السيبرانية بهدف تعطيل أنظمة القيادة والسيطرة للدول المنافسة، بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة القادرة على الانخراط في الحروب التقليدية وغير التقليدية، وكذا أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للسفن والألغام البحرية والزوارق المسلحة لاستخدامها في المياه الساحلية والمضائق. ونستعرض تالياً اتجاهات التحرك الإيراني للتأثير في المشهد الأمني بالمنطقة:

السعي لامتلاك قدرات نووية: يُعد امتلاك القدرات النووية هدفاً استراتيجياً لإيران يعظم من مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، ويمنحها الثقة والجرأة في التعامل مع القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هناك منظوراً آخر لحرص إيران على امتلاك

التكنولوجيا النووية، وهو توفير مصادر بديلة للطاقة النفطية بما يساهم في دعم التنمية الصناعية والاقتصادية، فضلاً عن إعطائها بعداً تقنياً تنفرد به في المنطقة بما يزيد من وضعيتها في الإقليم و يتيح لها فرصة تصدير هذه التكنولوجيا في مرحلة مقبلة.

وفي عام 2015، وافقت طهران على الاتفاق النووي مع مجموعة 5+1، التي وضعت قيوداً على برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات. على الرغم من أن إيران شهدت بعض التحسن في اقتصادها وزيادة مقابلة في الإنفاق الحكومي، بما في ذلك ميزانية الدفاع، فإن فوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي التي توقعتها طهران والشعب الإيراني بعد خطة العمل الشاملة المشتركة لم تتحقق بالكامل.

ومنذ خروج واشنطن من «خطة العمل المشتركة» أو الاتفاق النووي الإيراني (مايو 2018)، وتكثيفها للعقوبات الاقتصادية ضدها، كثفت إيران أنشطتها النووية وسعت خلال تلك الفترة لإحداث «قفزة في برنامجها النووي»، بدأت بإعلانها استئناف الأنشطة النووية، ثم رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من 3.67% (عام 2019)، ثم رفعها مجدداً بنسبة 20% (يناير 2020)، ووصولاً إلى 60% في الوقت الراهن⁽⁵⁰⁾.

ورغم العودة إلى التفاوض حول الملف النووي الإيراني بالعاصمة النمساوية «فيينا»، لاتزال طهران ماضية في مشروعها النووي، حتى إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعلنت منذ أسابيع قليلة عن أن إيران زادت خلال الفترة الماضية من إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، وأنها تمتلك حوالي 10 كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وتعد هذه النسبة قريبة من إنتاج سلاح نووي، والذي يتطلب بدوره درجة نقاء نووي تبلغ 90%⁽⁵¹⁾.

وسيقود امتلاك إيران لبرنامج نووي، يمكن تسليحه لاحقًا، إلى جُملة من التداعيات السلبية على استقرار الإقليم؛ إذ سيرزعزع توازن القوى بالخليج العربي، بل والشرق الأوسط، ولن تستطيع أية دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية، بالإضافة لتساعد مخاطر نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة. أضف لذلك صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج؛ حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، بل ويُرجح أن يقود ذلك لبدء سباق نووي ليس في الخليج فحسب؛ إذ يمكن أن تتجه باقي دول الشرق الأوسط الراغبة في الاحتفاظ بدرجة ملائمة من الردع لدخول النادي النووي.

التوسع في امتلاك القدرات الصاروخية: حاولت إيران تعويض قصور وتقدم أنظمة أسلحتها الرئيسية من خلال إنشاء أكبر ترسانة صواريخ وأكثرها تنوعًا في الشرق الأوسط، مع أعداد كبيرة ومخزونات متعددة من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى وصواريخ كروز. كما أصبحت الصواريخ أداة مركزية بالقوة الإيرانية، وتطورت لتصبح موردًا للمجموعات والمليشيات الموالية لها بكميات كبيرة من تلك الصواريخ، فضلًا عن القدرات والتقنيات اللازمة لتعزيز خبراتها وشروعها بالبداية في الإنتاج المحلي⁽⁵²⁾.

وتمتلك إيران أكبر ترسانة للصواريخ الباليستية وأكثرها تنوعًا في الشرق الأوسط، مع مخزون كبير من الصواريخ الباليستية قريبة المدى (CRBMs) والصواريخ الباليستية قصيرة المدى (SRBMs) والصواريخ الباليستية متوسطة المدى (MRBMs). يمكنها ضرب أهداف في جميع أنحاء المنطقة حتى 2000 كيلومتر من حدود إيران، حتى إسرائيل وجنوب شرق أوروبا. القوة الصاروخية الإيرانية -قيادة الغدير الصاروخية (AGMC)- تقع تحت سيطرة القوة الجوية للحرس الثوري الإيراني،

ويُجري المركز الميكانيكي التابع لها بشكل دوري تدريبات على المستوى الوطني عالية النشر لإظهار قدرات واستعداد القوة، غالبًا كجزء من سلسلة التدريبات للحرس الثوري الإيراني. وعلى الرغم من أن القادة الإيرانيين يؤكدون على الاعتماد على الذات، فإن إيران تواصل الاعتماد على الموردين الأجانب للمكونات والتكنولوجيا الحاسمة.

القذائف قصيرة المدى: تعتمد الصواريخ الباليستية قصيرة المدى التي تعمل بالوقود السائل في إيران سلسلة صواريخ شهاب-1 و2 وقيام-1، على تقنية سكود. يبلغ مدى صاروخ قيام-1 قيمة 750 كيلومترًا على الأقل. وقد زودت إيران الحوثيين في اليمن بصواريخ قيام-1 بعيدة المدى، تم إطلاق هذه الصواريخ في الغالب على الرياض، وقد وصل مداها إلى أكثر من 900 كيلومتر. كما تنتمي للصواريخ قصيرة المدى كل من الصاروخ زلزال ومداه 250 كيلومتر، والصاروخ فاتح 110 ومداه 300 كيلومتر، وفاتح 313 بمدى يصل إلى 500 كيلومتر.

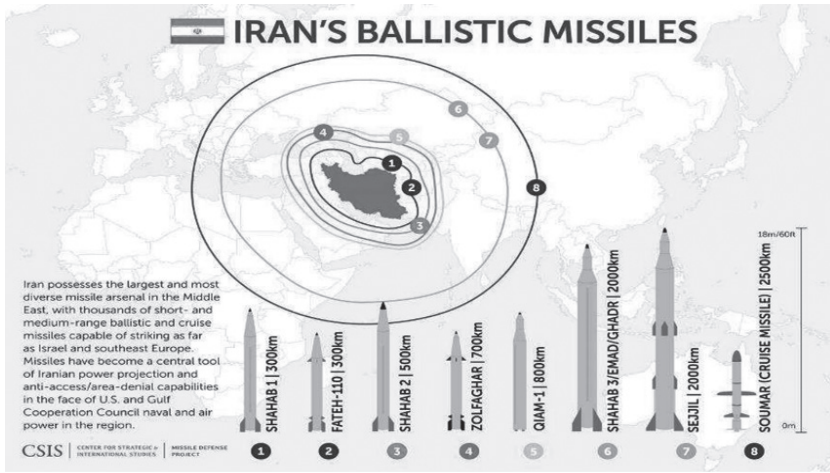
أعلنت إيران أيضًا عن عدة أنواع من هذه الصواريخ تم تكوينها باستخدام تقنيات مختلفة، بما في ذلك التوجيه الكهروضوئي والمضاد للإشعاع، مما يجعلها قادرة على استهداف السفن. ويقال إن مدى هذه الأنظمة -التي تشمل خليج فارس وحورمز 1 وهرمز 2- يبلغ حوالي 300 كيلومتر. وفي سبتمبر 2016، كشفت إيران النقاب عن صاروخ ذو الفقار الجديد، وهو صاروخ باليستي قصير المدى (CRBM) يعمل بالوقود الصلب وصواريخ باليستية قصيرة المدى (SRBM)، يتكون بشكل أساسي من العديد من المتغيرات من عائلة صواريخ فاتح 110. يصل مدى معظم هذه الأنظمة إلى حوالي 300 كيلومتر، لكن نظام إيران الحبيبي يبلغ مداها 700 كيلومتر⁽⁵³⁾.

الصواريخ الباليستية متوسطة المدى: أشهرها الصاروخ شهاب-3 الذي يعمل بالوقود السائل، وقد قامت إيران بتعديله لتوسيع نطاقه وفاعليته،

مع قدرة أكبر على الوصول إلى الأهداف على مسافة حوالي 1500 كيلومتر، وهو قادر على حمل رأس متفجر بوزن 1800 كيلوجرام، في عام 2015. بالإضافة إلى نماذج مطورة منه مثل «خرمشهر» الذي يصل مداه إلى 2000 كيلومتر، ويحمل رؤوسًا متعددة، والصاروخ «عماد» الذي يصل مداه إلى 2700 كيلومتر بهامش خطأ في دقة التصويب 10 متر⁽⁵⁴⁾.

صواريخ كروز الهجوم الأرضي: في عام 2012، أعلنت إيران عن تطوير أول صاروخ كروز للهجوم الأرضي (LACM)، يسمى مشكاة. في عام 2015، عرضت إيران ما أطلقت عليه اسم سومار، وهو نظام يتم إطلاقه من الأرض ويبدو أنه يعتمد على الصاروخ الروسي AS-15، ومداه 2000 كيلومتر، ويمكن أن تزوده إيران بقدرات ضربات دقيقة تصل إلى نطاقات متوسطة المدى، التي قد تزيد من تعقيد الدفاعات الصاروخية.

وقد ساهمت القدرات الصاروخية لإيران في إظهار قوتها العسكرية من خلال إجراء عدد من المناورات والتدريبات العسكرية، وهو ما عزز من قدرات الردع لديها، وتعتمد إيران على قاذفات متحركة لزيادة قدرة الصواريخ على البقاء، كما تنشر منصات إطلاقها في جميع أنحاء البلاد. وتمثل هذه المنظومة تحديًا كبيرًا باعتبارها الترسانة الأكبر والأكثر تنوعًا في الشرق الأوسط؛ فخلال تقييم الولايات المتحدة لعام 2017 حول تهديدات الصواريخ الباليستية، قد أشارت لجنة تحليل الصواريخ التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية إلى أن إيران ستسعى إلى إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات من أجل تحدي الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فهناك عدد من القيود والتحديات التي تواجه هذه المنظومة؛ حيث يبلغ الحد الأقصى لنطاق الصواريخ الإيرانية نحو 2000 كم، وهو أقل بكثير من النطاقات العابرة للحدود⁽⁵⁵⁾.



وتجدر الإشارة إلى أن إيران هي القوة الخليجية الوحيدة التي أعلنت أنها دولة لديها أسلحة كيميائية، ولديها برنامج نووي متطور جعلها على حافة القدرة الفعلية على إنتاج رؤوس حربية نووية، والتي قد يكون لديها برنامج أسلحة بيولوجية متقدم. وفي الوقت الحالي، تفتقر معظم الصواريخ الإيرانية للقدرة على الاستهداف الدقيق، ولكنها بدأت في نشر صواريخ باليستية دقيقة التوجيه وصواريخ كروز، ما يعني أنها قد تصبح ذات خطورة أكبر حال تطوير قدراتها على توجيه تلك الصواريخ وتسليحها برؤوس غير تقليدية. وتدرك دول العالم التهديد الذي تمثله القدرات النوعية لإيران، وهو ما دفع إلى وجود آراء تطالب بضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران تقوض ما تمثله من تهديد⁽⁵⁶⁾.

توسيع وتقوية شبكة وكلائها بالمنطقة: تمتلك إيران تاريخاً طويلاً في استخدام وتوظيف الفواعل من غير الدول في الإقليم، ومنها ما سبق الثورة الإسلامية عام 1979؛ حيث أيد الشاه تمرداً كردياً ضد حكومة «البكر» بالعراق؛ لردع العراق عن المطالبة بأجزاء من النهر الحدودي بين البلدين. وخلال الحرب مع العراق، أعادت إيران تنظيم الميليشيات العراقية الموالية لها، وشكلت «منظمة بدر» الأساس لهذه الخطوة، كما استمرت في بناء

شراكات وشبكات من الجماعات المتمردة لاستخدامها كأداة للردع والضغط في عدد من الملفات.

كما تصاعد نشاط الميليشيات والمجموعات المسلحة المدعومة من «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني، وتوسعت لتضم عدة بلدان بينها العراق وسوريا ولبنان واليمن وأفغانستان. وتُعد تلك المنهجية أحد الاتجاهات الإيرانية لتحقيق تفوق وميزة نسبية تعزز موقعها وتأثيرها بشكل غير نمطي في منطقة الخليج خصوصًا، والشرق الأوسط بشكل عام. وقامت طهران بتحديث وتطوير قدرات تلك المجموعات بشكل ملحوظ؛ حيث نقلت إليهم تقنيات متنوعة من الصواريخ والطائرات بدون طيار. ويُنظر لتلك الأنشطة والمجموعات كتهديد بالغ الخطر على أمن واستقرار دول الخليج، وأمن واتزان معادلة الأمن الإقليمي بالمنطقة، ويتمثل الخطر الرئيسي لوكلاء إيران بالخليج في النموذجين المنتشرين باليمن والعراق.

حيث قدم «فيلق القدس» المساعدة للحوثيين (جماعة أنصار الله)، تضمنت أسلحة وذخائر تقليدية بالبداية، ثم تطورت لتشمل صواريخ موجهة مضادة للدبابات، وألغامًا بحرية، وطائرات بدون طيار، وصواريخ، وصواريخ باليستية، وزوارق متفجرة غير مأهولة. وكانت المُحصلة تهديد أمن دول الخليج؛ حيث تم ضرب مطارات مدنية ومنشآت نفطية بالأراضي السعودية بتلك النظم الصاروخية والمسيرات الإيرانية، كما أصبحت أنشطة الحوثيين مهددة لسلامة الملاحة بالبحر الأحمر وخليج عدن؛ بعدما جرى استخدام الزوارق المفخخة والألغام البحرية لإعاقة السفن والناقلات التجارية.

وفي العراق، ساعدت إيران الفصائل الموالية لها على بناء قدراتها على إنتاج الصواريخ، وزود الحرس الثوري بعضها بصواريخ باليستية قصيرة المدى، وصواريخ موجهة مضادة للدبابات، بالإضافة للطائرات المسيّرة. كما كشفت بعض التقارير عن دور «فيلق القدس» في دعم تلك

المليشيات لتحرير بعض المواقع من قبضة تنظيم «داعش». وأصبحت تلك المليشيات حريصة على التصدي للكتل السياسية والحراك الشعبي المناهض للنفوذ الإيراني بالعراق، بالإضافة لدورها في استهداف المواقع والقواعد التي تتمركز بها القوات الأمريكية في البلاد، ما كاد يدفع بغداد لتصبح ساحة للمواجهة الإقليمية⁽⁵⁷⁾.

كما تفيد تقارير أن إيران استخدمت عناصر بحرينية للقتال ضمن صفوف قواتها في سوريا، فضلاً عن تلك المحاولات التي تنسب للحرس الثوري الإيراني و«فيلق القدس» الإطاحة بحكومة البحرين عدة مرات، وهو ما يمثل بُعداً آخر في توظيف الوكلاء والمجموعات المسلحة غير النظامية في التأثير على معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي بالخليج. وتثير تلك الأنشطة الإيرانية قلق معظم الحكومات في منطقة الخليج، بل والشرق الأوسط؛ كونها تهدف للنيل من سيادتها، وعنصراً مقوضاً لأمنها والتوازن الأمني الإقليمي.

تعزيز القدرات السيبرانية: أولت طهران اهتماماً كبيراً بتشكيل قوة سيبرانية تكون ذراعها الطولى في عمليات جمع المعلومات، فضلاً عن تأمين أعمال منشآتها النووية، التي تعرضت للعديد من الهجمات التي عطلت العمل بها. وقد بدأت إيران في إنشاء قوات سيبرانية مؤسسية (عام 2005) حين قرر الحرس الثوري تشكيل القوة المعروفة بـ «جيش إيران السيبراني»، والتي أثبتت كفاءة وفاعلية خلال التصدي للاحتجاجات التي اندلعت عام 2009 وعُرفت باسم «الحركة الخضراء»؛ إذ دفعت تلك التظاهرات السلطات لتعزيز قدراتها السيبرانية للسيطرة على التظاهرات التي لعبت بها وسائل التواصل الاجتماعي دوراً فعالاً⁽⁵⁸⁾.

وبعد «الحركة الخضراء»، وقعت عدة هجمات سيبرانية خارجية ضد إيران، ما دفعها مرة أخرى لتوجيه تركيزها على الارتقاء بقدراتها في

هذا المجال، وبدأت إيران في شن حملات سيبرانية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وخلال العقد الماضي، طورت طهران قدراتها الإلكترونية والسيبرانية بشكل ملحوظ، وشمل ذلك معدات الاتصالات التكتيكية، ومختلف آليات القيادة والسيطرة وأجهزة التشويش على الأقمار الصناعية العسكرية، كما قامت بتوسيع قدراتها فيما يرتبط بالدعم الإلكتروني والتدابير الإلكترونية المضادة. ومن المشاهدات الدالة على ذلك التطور، واقعة إنزال طائرة «RQ-170» الأمريكية (ديسمبر 2011)، والتي زعمت طهران أنها تجاوزت الحدود الإيرانية. وقد طورت إيران تقنيات لجمع الإشارات الاستخباراتية، وقد لجأ حزب الله لاستخدام القدرات الإلكترونية خلال حربه مع إسرائيل (عام 2006)، كما فشلت الأنظمة الإسرائيلية في منع قيادة حزب الله من التصنت على الاتصالات الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجوم بالفيروس الإلكتروني «Stuxnet» على البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم (عام 2010) مثل نقطة تحول رئيسية في استراتيجية إيران السيبرانية، حيث أدركت الأخيرة أن الإنترنت يجب أن يُصبح ركيزة أساسية لاستراتيجيتها العسكرية، وسرعان ما حسنت قدراتها الإلكترونية الهجومية والدفاعية منذ ذلك الحين. وقد أشارت تقارير إلى أن طهران زادت من إنفاقها على الأمن السيبراني عام 2015 بنسبة 1.200%. كما قام الجيش الإيراني بشراء وتطوير تقنية الترميز لتأمين الاتصالات العسكرية والأمنية الحيوية، وشدد التقرير على أن استراتيجية إيران الإلكترونية واستثماراتها السيبرانية منذ 2010 تتوافق مع استراتيجيتها الرامية لرفع التكاليف والخسائر لدى خصومها حال المواجهة⁽⁵⁹⁾. وتتعرض إيران للعديد من الهجمات السيبرانية، نتج عنها انقطاع بنسبة 75% في بعض الحالات، فضلاً عن احتمالات وقوفه خلف فشل العديد من محاولات الإطلاق للأقمار الصناعية الإيرانية مؤخراً، ما يثير الشكوك حول قوة وطبيعة القدرات السيبرانية الإيرانية.

التطوير الذاتي لقدرات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة: تقوم طهران بتطوير وتحديث قواتها الجوية لمواكبة التطوير والتحديث المستمر للقوات الجوية الخليجية، وتضمن ذلك التطوير أنظمة دفاع جوية واسعة النطاق ومتحركة، فضلاً عن أنظمة دفاع محمولة، ومدفعية أوتوماتيكية مضادة للطائرات، ناهيك عن طائرات الاستطلاع والمراقبة والقتال والتي تتمكن من القيام بعدة مهام ليلية ونهارية وفي معظم الأجواء المناخية؛ حيث تتعامل هذه الطائرات مع الأهداف الثابتة والمتحركة، من خلال الطيران بواسطة جهاز التحكم عن بعد، أو من خلال الطيار الآلي، ناهيك عن قدراتها على الإخفاء والتهرب.

كما يشمل التطوير القوات البحرية الإيرانية التي تعتمد بشكل أساسي على الزوارق السريعة وصواريخ كروز مضادة للسفن، ونفذت إيران عدة هجمات بحرية في منطقة الخليج باستخدام تلك الزوارق التي تتميز بتكلفتها المنخفضة وتناجها المموسة، وتُشير التقديرات إلى امتلاك إيران ما بين 3000 و5000 قارب سريع يمكنه تنفيذ هجمات على سفن أكبر مثل حاملات الطائرات⁽⁶⁰⁾.

في ذات السياق لجأت إيران لتوظيف الصواريخ كروز المضادة للسفن كإحدى أدواتها البحرية، فضلاً عن تطور صواريخ قصيرة المدى يمكن إطلاقها من مجموعة من المنصات البحرية بهدف استهداف سفن الخصم. من ناحية أخرى، تعتبر الألغام البحرية ضمن استراتيجية إيران في القتال البحري خاصة في مضيق هرمز، حيث تستخدم إيران تلك الألغام، إلى جانب أخرى مزيفة، مما يجعل من الصعب على كاسحات الألغام تحييد التهديد أو تلاشيهِ.

وتُعد أنظمة الدفاع الجوي مكوناً محورياً وهاماً في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، وتمثل الشبكة المتكاملة أبرز هذه المكونات والتي تعمل على التنسيق بين أنظمة المراقبة والرادار وتستخدمها كافة الأفرع

العسكرية النظامية وعناصر الباسيج، وطورت إيران منظومة دفاع جوي متنقلة تم إنتاجها محلياً وتحمل اسم «سوم خرداد»، وتم تزويد هذه المنظومة بصواريخ متوسطة المدى من نوع «صياد 2»، وهي قادرة على اكتشاف وتحييد (4) أهداف في وقت واحد ضمن نطاق يتراوح ما بين 50-75 كم وعلى ارتفاع نحو 25-30 كم، كما يذكر أن هذا النظام قد سهل من عملية إسقاط الطائرة الأمريكية بدون طيار في يونيو 2019⁽⁶¹⁾.

امتلاك قوة جوية فعالة من الطائرات المسيرة: أصبحت الطائرات بدون طيار تمثل قوة فعالة بالاستراتيجية الإيرانية؛ فهي منخفضة التكلفة بشكل يعزز قدرات المراقبة والاستطلاع والهجوم، ويتيح تعويض أوجه القصور التقليدية الهيكلية لديها، لا سيما فيما يتعلق بمنصات القصف بعيد المدى والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وقد أحرزت إيران تقدماً فيما يتعلق بتقنية الطائرات بدون طيار، وصفته وكالة دفاع المخابرات الأمريكية بأنها «القدرة الجوية الإيرانية الأسرع تقدماً». ويمثل طراز «شاهد-129»، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في عام 2012، تطوراً كبيراً في القدرات الإيرانية لتصنيع مسيرات ذات قدرات أكبر من حيث الحمولة والمدى العملي، مع قدرتها على البقاء بالجو لمدة 24 ساعة وحمل نحو ثمانية صواريخ جو-أرض. كما يعد الجيل الثاني من الطائرات بدون طيار يمثل نقلة ملحوظة؛ مع إمكانية استيعابه لتقنيات متقدمة كالربط بالأقمار الصناعية أو الرادارات المتطورة⁽⁶²⁾.

• ثانياً: اتجاهات دول الخليج العربية لتحقيق التفوق النوعي:

تركز دول مجلس التعاون على تعزيز قدراتها النوعية لمواجهة القوة الإيرانية المتنامية، وتسير الاستراتيجية العسكرية لدول المجلس وفقاً لمجموعة من الأهداف، ومنها شراء وامتلاك قدرات تسليحية متقدمة، وتوطين الصناعات الدفاعية، بالإضافة للدخول في تحالفات واتفاقيات دفاعية استراتيجية، مع الاحتفاظ بقدر حاسم من القواعد والقوات

الأجنبية التي تمثل عاملاً معززاً لقدراتها الأمنية وميزة نسبية تراها مانحة لأفضلية بمعادلة الأمن الإقليمي.

شراء وامتلاك قدرات تسليحية متقدمة: تعد دول مجلس التعاون من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، وتضمنت مشترياتها العديد من الصفقات الرامية لإحداث تفوق نوعي موازن للقدرات الإيرانية؛ حيث اتجهت لتطوير قواتها الصاروخية بما يتضمن مدىً نيرانياً بعيداً والاحتفاظ بقدرة الاستهداف الدقيق برؤوس حربية تقليدية عبر استخدام أنظمة متقدمة، والمملكة العربية السعودية هي القوة الوحيدة التي تمتلك صواريخ باليستية طويلة المدى في الخليج.

وحصل العديد من دول المجلس، كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وقطر، على مقاتلات «يوروفايتر تايفون» (Eurofighter Typhoon)، كما أبرمت الإمارات العربية المتحدة صفقة لشراء (60) مقاتلة سيادة جوية «رافال» (Rafale) في صفقة تصل قيمتها إلى 15 مليار دولار، بالإضافة لشراء (30) طائرة حديثة من طراز F-16 Block 61، وتحديث طائراتها من مقاتلات F-16 Block 60 من خلال صفقة قد تتجاوز قيمتها الملياري دولار⁽⁶³⁾.

كما تعمل دول المجلس على تكوين نظام دفاع صاروخي متكامل، عبر شراء أنظمة دفاع صاروخي متعددة النطاقات، مثل باتريوت PAC-2 و PAC-3، بالإضافة لشراء الإمارات العربية المتحدة بطاريات دفاع جوي طراز (THAAD)، والتي تقدمت قطر بطلب لشرائها أيضاً. واشتملت مشتريات دول مجلس التعاون على طائرات F-16 وطائرات هليكوبتر أباتشي وشينوك والذخائر الموجهة بدقة، بالإضافة للطائرات بدون طيار والصواريخ المرتبطة بها.

وتوسعت المملكة العربية السعودية في العقود البحرية، وقامت الرياض

التعاقد على 5 طرادات من طراز «Avante2200»، بالإضافة للتعاقد على صفقات لشراء نظام دفاع جوي صاروخي بعيد المدى (ثاد)، وعدد 6 طائرات بوسايدون (P-8)، ومناطيد لوكهيد مارتن ستعزز قدرات الرصد والاستطلاع، مع نحو 8 طائرات مروحية شينوك كأول مروحية ثقيلة، ما سيعزز قدرات القوات البرية في عملياتها سواء الانتشار أو نقل أو الإمداد والتموين.

توطين الصناعات العسكرية: تسعى دول الخليج لتوطين وتطوير الصناعات الدفاعية، حتى تصل لدرجة من الاستقلالية النسبية، فيما يتعلق ببعض المبيعات والتدريب العسكري الأجنبي، بالإضافة لرغبتها في أن تصبح مورداً له حصة كبيرة في أسواق الصناعات العسكرية. والنموذج الأبرز لذلك هو دولة الإمارات التي دمجت خمساً وعشرين شركة دفاع محلية في شركة واحدة شاملة (نوفمبر 2019)؛ لتكتسب القدرة على المنافسة داخل المنطقة في العطاءات المتعلقة بالسفن والمركبات المدرعة، بالإضافة إلى دخولها سوق الأسلحة الصغيرة من خلال الشركة المصنعة لها. كما طورت شركة NIMR للسيارات الإماراتية سلسلة من المركبات القتالية الخفيفة، وعقدت شراكة مع شركة MIRA الهندسية البريطانية لتطوير مركبات التدخل السريع.

وبدأت في إنتاج ناقلات مدرعة متعددة الأغراض لجميع التضاريس «نمر»، والتي تم تطويرها بالاشتراك مع شركة صناعة السيارات الروسية GAZ، كما نمت صناعة الإلكترونيات الدفاعية الإماراتية من حيث الإنتاج والتطور نتيجة الشراكة مع كبرى الشركات الأجنبية مثل Raytheon، واستحوذ قطاع الصناعات الدفاعية في الإمارات أيضاً على استثمارات كبيرة في شركات أجنبية مثل شركة Piaggio Aerospace الإيطالية، وشركة VR-Technology التابعة لشركة Helicopter الروسية، وتمكنت من تصدير منتجاتها إلى روسيا والمملكة العربية السعودية وغيرها. وفي الفترة بين 2014 و2018، أصبحت الإمارات في المرتبة الـ (18) بين أكبر مُصدّري

الأسلحة في العالم، متقدمة على أستراليا وجنوب أفريقيا والبرازيل⁽⁶⁴⁾.

وتسير المملكة العربية السعودية على ذات النهج، تم إنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية (GAMI) وشركة الصناعات العسكرية السعودية (SAMI)، وتستهدف المملكة توظيف 50% من إنفاقها العسكري ضمن رؤية 2030، بصياغة استراتيجياتهما لتطوير صناعة دفاعية سعودية. وبدأت الرياض توظيف صناعة الطائرات بدون طيار من الفئة الثالثة طراز «Sky Guard» أو «حارس الأجواء»، وصناعة الزوارق الاعتراضية السريعة من نوع HIS-32، بالإضافة لصناعة الذخائر الموجهة (جو- أرض) المتوائمة مع طائرات التايغون، وإنتاج عربة «الدهناء» المدرعة لمهمة الاستطلاع والمراقبة والإسناد، والبدء ببناء قدرات لصناعة أجهزة الاتصالات⁽⁶⁵⁾.

الدخول في تحالفات واتفاقيات دفاعية استراتيجية: عقدت دول مجلس التعاون العديد من العلاقات التحالفية لضمانة تعزيز أمنها واستقرار المنطقة، ومن أبرز تلك المصفوفات التحالفية⁽⁶⁶⁾:

الشراكة الاستراتيجية بين حلف الناتو ودول الخليج العربي (مبادرة إسطنبول): بدأ طرحه في أبريل 2004م، انطلاقاً من أن أمن الخليج وإن كان مسؤولية دوله فهو أيضاً مسؤولية الدول الكبرى، وبدأ الأطراف المشاركون في تأسيس شراكة استراتيجية حول قضايا الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والدول المارقة، والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، والقضية الفلسطينية. ورغم توصل الحلف إلى تدشين أول مركز له في المنطقة بالكويت (يناير 2017)، فإن القوى الرئيسية الفاعلة في الخليج لا تزال تعارض المبادرة، لأنها لا تأخذ بالاعتبار مصالحها الأساسية.

تعزيز العمل العسكري الخليجي المشترك: رغبة في تشبيك القدرات الدفاعية لدول المجلس، وقعت الدول الخليجية على مجموعة من

الاتفاقيات العسكرية لضمانة التنسيق وتنسيق التحركات حال وقوع اعتداء على أي منها. وكانت البداية عام 1982، حين تم إنشاء قوة درع الجزيرة، ثم تطويرها في عام 2006م إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، ثم تعزيزها بقوة تدخل سريع عام 2009. وفي العام 2013، تم تطويرها لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون بمسمى «قيادة قوات درع الجزيرة». كما أبرمت دول المجلس اتفاقية الدفاع المشترك (ديسمبر 2000)، وربطت دول المجلس مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي (2001)، واعتمدت الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون (ديسمبر 2009)، بجانب إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس (ديسمبر 2013)، ثم إنشاء مركز العمليات البحري الموحد ومقره مملكة البحرين (ديسمبر 2014).

التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب: انضمت العديد من دول الخليج للتحالف الذي أعلن عنه لمواجهة تنظيم «داعش» في سبتمبر 2014، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في طليعة الدول ضد «داعش» بين دول الخليج. كما قدمت البحرين مساعدة للتحالف عبر مقر الأسطول الأمريكي الخامس، بالإضافة للكويت التي تقدم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، وقطر التي تضع قاعدة العديد الجوية تحت تصرف الأمريكيين، كما أنها تضم مقر القيادة الوسطى العسكرية الأمريكية المكلفة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: نشأ التحالف في ديسمبر 2015م بمبادرة سعودية، ويضم 41 دولة إسلامية، وعقد أولى اجتماعاته بالرياض في مارس 2016م، بهدف تنسيق الجهود ضد التطرف والإرهاب، كما يقوم التحالف على تنسيق الجهود الفكرية والإعلامية والعسكرية لمكافحة الإرهاب وأنماط تمويله.

تحالف دعم الشرعية في اليمن: تأسس في مارس 2015م، وبقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة ودعم أكثر من عشر دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستهل التحالف أنشطته بعملية «عاصفة الحزم» (مارس 2015)، ثم عملية «إعادة الأمل» (أبريل 2015)، ثم عملية «السهم الذهبي» (يوليو 2015).

التحالف الاستراتيجي الشرق الأوسط (MESA): طرحت الفكرة خلال «قمة الرياض» بالعام 2017، حيث اتفق أطراف القمة على ضرورة عقد اجتماع سنوي، بقصد تنسيق الجهود ورفع مستوى التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز التعاون الاقتصادي، يُعرف ويسمى رمزياً بالنااتو العربي. وقد سعت الخارجية الأمريكية في الاجتماع الثاني (2018)، إلى تكثيف الاتصالات والزيارات الدبلوماسية بهدف التهيئة لقمة تضم دول الخليج والولايات المتحدة ومصر والأردن في يناير 2019م، إلا أن تلك المساعي لم تحقق هدفها في تحشيد الأطراف على مزيد من الانخراط؛ بسبب الأسباب ذاتها التي أعاقت فكرة القوة العربية المشتركة، بالإضافة لمحاولات توظيف تلك المبادرة لدمج إسرائيل إقليمياً بالعمل العسكري في الشرق الأوسط رغم عدم اتخاذها خطوات جادة لتسوية القضية الفلسطينية.

التحالف الدولي لحرية الملاحة: يُطلق عليه «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية»، هو تحالف نشأ في نوفمبر 2019م، ويقع مقره في البحرين، ويهدف إلى حماية وتأمين الملاحة البحرية من الهجمات والقرصنة في مياه الخليج، مروراً بمضيق هرمز نحو بحر عمان ووصولاً إلى باب المندب في البحر الأحمر، والعمل من أجل تعزيز التدفق الحر للتجارة، وردع التهديدات التي تواجه السفن. ويتكون من ست دول إلى جانب الولايات المتحدة، هي: السعودية، والإمارات، والبحرين، وبريطانيا، وأستراليا، وألبانيا. وبدأ التفكير فيه بعد الهجوم الإيراني على ناقلات النفط في مياه الخليج (يوليو 2019)، حين قامت الولايات المتحدة

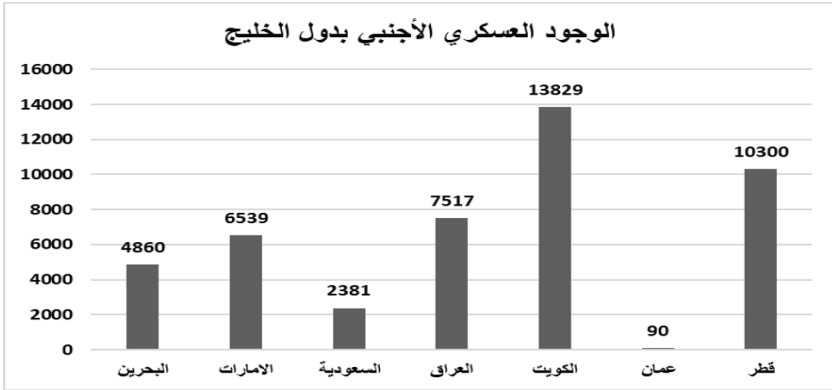
بإرسال حامله طائرات وقاذفات إلى الشرق الأوسط، لتعلن إيران مباشرةً بعد ذلك الشروع في تخفيف بعض القيود المفروضة على برنامجها النووي، قبل أن تتوصل الاستخبارات الأمريكية إلى معلوماتٍ تُفيد بتخطيط إيران لهجماتٍ على حركة الملاحة في الخليج.

مجلس الدول العربية والأفريقية المطللة على البحر الأحمر وخليج عدن: بدأت الفكرة في ديسمبر عام 2018، حيث اقترحت السعودية إنشاء تجمع لدول البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وفي مارس 2019، أعلنت مصر عقد اجتماع لتقييم مبادرات دولية بشأن أوضاع «البحر الأحمر وخليج عدن»، بمشاركة مسؤولين دبلوماسيين وعسكريين. وفي يناير 2020 تم توقيع ميثاق تأسيس المجلس بمشاركة 8 دول عربية وأفريقية، هي: السعودية ومصر والأردن والسودان واليمن وإريتريا والصومال الفيدرالية وجيبوتي، فيما ستصبح الرياض مقراً للمجلس. وعلى الرغم من أن التكتل الجديد ليس لديه تصور حول بناء قوة عسكرية جديدة حالياً، فإن ذلك قد يحدث لاحقاً؛ ذلك أن وجود هذا التكتل يعني المزيد من التنسيق بين أعضائه في المجالات كافة، بما فيها المجال العسكري، ويمكن تطوير ذلك لجهة تأسيس قوة عسكرية مشتركة. وهذا الأمر قد يكون مطلوباً بشدة في ظل المخاطر التي تهدد أمن البحر الأحمر، وأهمية التصدي لها من قبل الدول المتشاطئة عليه⁽⁶⁷⁾.

استضافة قوات وقواعد أجنبية لتعزيز قدراتها الأمنية: تعتبر منطقة الخليج من أكثر المناطق التي تشهد نشاطاً عسكرياً أجنبياً حول العالم، وتعتمد دول مجلس التعاون ذات القوة العسكرية الأقل، مثل البحرين وقطر والكويت، بصورة أكبر على القواعد العسكرية الأجنبية، الأمريكية والبريطانية خاصةً، لتعزيز محدداتها الأمنية وتعويض النقص (العددي والنوعي) في قدراتها.

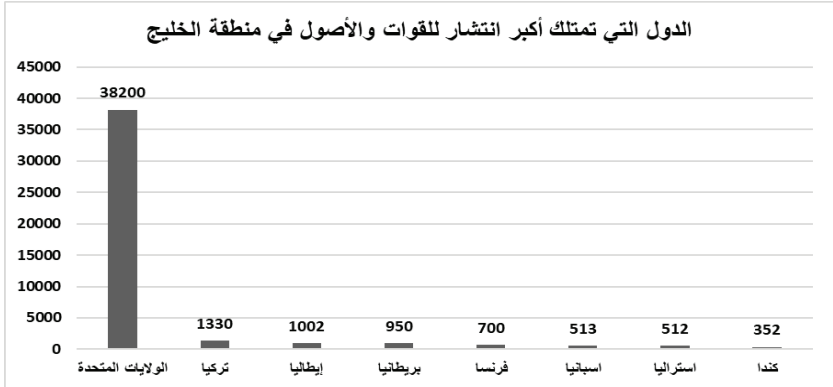
تحرص الدول الحليفة لدول الخليج على تحقيق الأمن والاستقرار لشركائها، لا سيما تلك المرتبطة بها اقتصادياً وتجاريًا، والاحتفاظ بأصول وقواعد بالمنطقة توفر لها القدرة على ردع أية قوة قد تقوض مصالحها. وقد أعقب ظهور تنظيم «داعش» الإرهابي، ثم سيطرته على مساحات من العراق وسوريا، تشكيل قوة دولية لمواجهة خطره على الشرق الأوسط بشكل عام، والنظام الإقليمي الخليجي بشكل خاص.

ويصل إجمالي الدول التي تمتلك أصولاً وقواعد أو مستشارين بدول الخليج حوالي (35) دولة، بينها (23) مشاركة ضمن التحالف الدولي ضد «داعش»، و(15) منخرطة بمهمة الناتو في العراق، بالإضافة لدولتين مشاركتين في مهمة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فضلاً عن بعض الدول المتواجدة عسكرياً بالخليج بناءً على برامج تعاون عسكري مشترك، أو تلك المالكة لقواعد عسكرية ببعض دول المنطقة، أو التي تشارك في عملية «حرية الملاحة» لضمان أمن حركة التجارة بالخليج⁽⁶⁸⁾.



يبلغ إجمالي القوات العسكرية للدول غير الخليجية بالمنطقة نحو (54.416) جندي، أغلبهم موزعون بدول مجلس التعاون بنسبة تتجاوز الـ (83.4) من إجمالي القوات الأجنبية بالخليج، فيما تصل نسبة العاملين منهم بالعراق نحو (16.5%). وأكثر دول الخليج استقبلاً لتلك القوات هي الكويت، تليها إمارة قطر، ثم العراق، بينما تُظهر الإحصاءات أن سلطنة

عمان تستقبل (90) جندياً بريطانياً فقط، فيما تخلو إيران من تلك الأصول والقوات.



الوجود الأمريكي-البريطاني بمنطقة الخليج أكبر انتشار لقوة أجنبية -من حيث عدد البلدان التي تنتشر فيها قوات كل دولة-؛ حيث تحتفظ كل منهما بأصول وقوات في (6) دول خليجية، ولكن بريطانيا لديها وجود في سلطنة عمان، بينما تمتلك واشنطن وجوداً كبيراً في قطر، وهو ما لا يعني إدارة بريطانيا لبعض العمليات الجوية بالمطارات العسكرية القطرية. ويُلاحظ أن الوجود التركي بالخليج يقتصر على دولتي العراق وقطر؛ حيث تحتفظ أنقرة بنحو (1000) عسكري بالقواعد التي تسعى لتثبيتها شمال العراق، ونحو (330) من القوات الخاصة التركية الموجودة بالدوحة.

يعود الوجود العسكري الأمريكي المباشر بالمنطقة إلى حرب الخليج الثانية في 1991/1992، التي قادت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لصد العدوان العراقي على دولة الكويت. بعدها احتفظت الولايات المتحدة بعدد من القواعد العسكرية في الخليج. ومثلت تلك القواعد ركائز للانتشار الأمريكي في منطقة الخليج، بل وفي الشرق الأوسط كله، خاصة مع وجود منطقة القيادة المركزية فيها، وانتشار عدد من حاملات الطائرات الأمريكية في المحيط الهندي.

ساد خلال إدارة الرئيس السابق «أوباما» اتجاه لتخفيض هذا التواجد تدريجيًا، وحرص خلفه الرئيس ترامب على الحد من العمليات العسكرية الخارجية، لكن الأزمة الإيرانية التي شهدتها منطقة الخليج منذ شهر مايو 2019، كانت سببًا مباشرًا لزيادة حجم التواجد العسكري الأمريكي في الخليج، ونشاط كبير لقواعدها العسكرية فيها. وبالفعل عززت الولايات المتحدة قواتها الموجودة في المنطقة تصاعدًا مع تطورات الأزمة؛ وتأمينًا لمصالحها ومصالح حلفائها.

تعد الولايات المتحدة القوة العسكرية الأجنبية الأكبر بالخليج، حيث تمثل قواتها نحو (83.9%) من إجمالي العسكريين بدول المنطقة، وهم موزعون على دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. ففي الكويت يتواجد (13500) جندي أمريكي تابعون للقيادة المركزية، وهناك (10.000) في قطر يتبعون بالقيادتين المركزية والاستراتيجية المتمركزتين بالإمارة، كما يوجد (4700) جندي أمريكي بالقيادة المركزية الأمريكية بالبحرين. بالإضافة لنحو (5000) بالإمارات، إلى جانب (3000) بالعراق ضمن التحالف الدولي ضد «داعش»، و(2000) عسكري أمريكي آخرين بالسعودية⁽⁶⁹⁾. ويمكن استعراض الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة بالخليج⁽⁷⁰⁾ كما يلي:

إمارة قطر: يأتي الوجود العسكري الأمريكي في قطر في إطار اتفاق أمني يستهدف تحقيق التعاون والتنسيق بين الطرفين منذ عام 1992. وقد تم تمديد الاتفاق في نهاية 2013 لمدة عشر سنوات جديدة. وبموجب الاتفاق يوجد حوالي 10.000 جندي أمريكي في قطر. وتشمل القواعد العسكرية الأمريكية في قطر، القواعد التالية:

قاعدة «العديد»: تقع جنوب غرب الدوحة، تأسست عام 1996 بتكلفة مالية بلغت آنذاك نحو مليار دولار، وتعتبر أهم قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج، كما أنها أكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وتضم القاعدة أطول مدرج ومهبط طائرات في الخليج بطول

يصل لنحو 12 ألف قدم، يستوعب نحو 120 طائرة. وتمثل القاعدة أهمية بالغة في إطار استراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج؛ كونها مقر القيادة الوسطى الأمريكية، ومقر مركز القوات الجوية المشتركة، ومقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية الوسطى، فضلاً عن كونها مركزاً مشتركاً للعمليات الجوية والفضائية والجناح 379 مشاة.

كما يوجد بالقاعدة أكثر من 120 طائرة، وقاذفات مختلفة الأنواع من بينها قاذفات B-1 الاستراتيجية، وB-52 بعيدة المدى والتي تتمكن من تنفيذ عدة مهام، منها نقل صواريخ نووية وذخائر وتنفيذ هجمات استراتيجية وتأمين دعم جوي قريب وحظر جوي وتنفيذ عمليات هجومية مضادة جويًا وبحريًا، إضافةً إلى طائرات تموين بالوقود ومخازن أسلحة وذخيرة. كما تضم القاعدة طائرات استطلاع إلكترونية من طراز EA6، فضلاً عن ناقلات من طراز KC-10. وتعمل قطر على تحديث وتطوير تلك القاعدة بشكل مستمر؛ حيث تواردت أخبار حول سعي قطر لإنفاق نحو 1.8 مليار دولار لتحديث القاعدة، وتخصيص نحو 9 مليارات دولار لدعم عمليات القوات الأمريكية والبنية التحتية للقاعدة.

قاعدة «السيلية» العسكرية: تقع على بعد 15 كم من الدوحة، وتأسست عام 2000، وتُعد إحدى المنشآت العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكانت مركزاً للقيادة الوسطى الأمريكية أثناء الحرب على العراق في 2003، وتستخدم كمستودع للمعدات العسكرية، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي. كما تستخدم القاعدة من قبل القيادة المركزية الأمريكية كمقر لإمداد وتهيئة المعدات العسكرية اللازمة للاستخدام في العمليات العسكرية الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان.

إمارة الكويت: تعد الكويت إحدى نقاط التمركز العسكري الأساسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتفظ بوضع مميز ومحوري في إطار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، ما أدى إلى تحول

الكويت إلى حليف أساسي للولايات المتحدة من خارج الناتو. وقد بدأت هذه العلاقة تتبلور بشكل جاد في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام 1991؛ إذ وقع الطرفان اتفاقية عسكرية وأمنية بهدف التنسيق العملياتي والميداني فيما بينهما. وتحفظ القوات الأمريكية في الكويت حالياً بنحو 2200 مدرعة مضادة للألغام بهدف ردع العدوان الإقليمي والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة، كما تستضيف الكويت حالياً نحو 13.5 ألف جندي أمريكي منتشرين في مختلف البلاد. ومن بين أبرز القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت القواعد التالية:

قاعدة «علي السالم» الجوية: تقع شمال غرب الكويت، على بُعد 39 ميلاً من حدود العراق، ويوجد بالقاعدة مهبطان للطائرات بطول 9805 أقدام. كما تضم فرقة من القوة الجوية الأمريكية 386، والتي تُعد محورياً للنقل الجوي التكتيكي ومنفذاً رئيسياً لدعم القوات المشتركة وقوات التحالف الدولي في المنطقة، حيث تعمل الفرقة الجوية على تنفيذ نحو 400 مهمة شهرية تتراوح بين نقل نحو 3500 طن من البضائع و9500 موظف، كما تدعم أكثر من 4000 من قوات التحالف الدولي في المنطقة، ناهيك عن دعم نحو 8500 جندي أمريكي من إجمالي الجنود الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط. كما يوجد بالقاعدة طائرات شحن عسكرية من طراز C-17 وطائرات C-130 القادرة على الإقلاع والهبوط على مدرجات غير مجهزة.

قاعدة «عريفجان»: تعتبر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت، وتعد بمثابة المقر الرئيسي للقوات الأمريكية. وقد دعمت الحكومة الكويتية تجديدها بتكلفة بلغت نحو 200 مليون دولار، وتبرز أهمية القاعدة من كونها موقعاً لوجستياً مهماً للقوات الجوية والبحرية والمارينز الأمريكية، كما كانت محطة مهمة في تدريب الجنود الأمريكيين للذهاب لمهام عسكرية في العراق وأفغانستان، ناهيك عن كونها محطة ترانزيت للجنود والضباط الأمريكيين العائدين من مهام عسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

قاعدة «معسكر الدوحة»: تعتبر من أهم القواعد في الكويت، وتقع على بعد 60 كم من العراق، شمال غرب الكويت، تتمركز بها القيادة المركزية للجيش الأمريكي الكويتي وقوة المهام المشتركة، وأفراد من الفرقة الثالثة الأمريكية مشاة. ويوجد بالقاعدة دبابات أمريكية من طراز «M1A1» فضلاً عن سيارات مقاتلة من طراز Bradley وحاملات أفراد مصفحة ومنصات صواريخ.

قاعدة «بيورينج»: تقع شمال غرب الكويت، ويوجد بها عدة رادارات متطورة تُستخدم في حالات الرؤية المنخفضة عند هبوط الطائرات، كما يوجد بها مهبط للطائرات بطول 5.215 قدم، وقد تم الإعلان عن تطوير القاعدة في عام 2017 بتكلفة حوالي 3.7 مليون دولار وإنشاء عدة مباني للكثائب الهندسية والكثائب التي تدعم العمليات في منطقة الشرق الأوسط.

المملكة العربية السعودية: بدأت إرهابات التعاون العسكري بين واشنطن والرياض منذ أربعينيات القرن الماضي، وقد تطور التعاون الثنائي بين الطرفين خلال الغزو العراقي للكويت. وقد بلغت ذروة الوجود العسكري الأمريكي في السعودية عند 10 آلاف جندي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بسحب الغالبية العظمى من قواتها في عام 2003؛ حيث نقلت أغلب الجنود من المملكة إلى قادة العُديد القطرية، ولم يبقَ في السعودية سوى ما يقرب من 2000 جندي ضمن مهام التدريب والتعاون العسكري بين البلدين، ولا يوفران قدرة قتالية عالية. ويتمركز غالبية هذه العناصر في منطقة الإسكان بالقرب من الرياض. ومن بين أبرز القواعد العسكرية الأمريكية في السعودية ما يلي:

قاعدة «الإسكان» الجوية: تقع على بعد 20 كم من الرياض، وتأسست عام 1983. وتستضيف القاعدة المجموعة 64 من المجموعات الاستطلاعية، فضلاً عن المجموعة الجوية 320. ويوجد بالقاعدة حالياً نحو 500 جندي،

كما تشمل عددًا من الخدمات المرتبطة بوسائل الراحة والفيلات المجهزة لخدمة الجنود الأمريكيين.

قاعدة «الأمير سلطان» الجوية: تقع على بعد 80 كم جنوب الرياض، وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على القاعدة بعد عملية درع الصحراء عام 1990، قبل أن تنسحب منها عام 2003. وتنتشر في القاعدة بطاريات صواريخ دفاعية أمريكية "باتريوت"، وتسعى الولايات المتحدة لإرسال مقاتلات F-22 للقاعدة. كما أعلن البنتاجون (في سبتمبر 2019) عن نيته إرسال المزيد من القوات التي تركز بالأساس على الدفاع الجوي والصاروخي والطائرات المسيرة، وذلك في أعقاب استهداف منشآت نفط سعودية في ظل استمرار توتر العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج.

مملكة البحرين: حافظت واشنطن على وجود بحري قوي بالبحرين منذ عام 1948، ويوجد بالقاعدة القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية ومقر الأسطول الخامس الأمريكي، والذي يقوم بدوريات تغطي مسرح عمليات الخليج العربي وخليج عُمان والبحر الأحمر وبحر العرب، ومضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب. وتعتبر البحرين مركزاً مهماً لأنشطة الدعم للبحرية الأمريكية؛ ولذلك وجهت الولايات المتحدة دعمًا مكثفًا لتطوير منشآتها البحرية بها، بتكلفة بلغت حتى الآن 2 مليار دولار. وتعمل الولايات المتحدة في البحرين بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991، واتفاقية وضع القوات لعام 1971، ويوجد بها أكثر من 4700 عسكري أمريكي. ومن بين أبرز القواعد العسكرية الأمريكية في البحرين:

قاعدة «الجبفير» البحرية: تقع بالقرب من ميناء خليفة بن سلمان شرق العاصمة المنامة، وتم إنشاؤها عام 1997، وتوجد بها القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، ومقر الأسطول الخامس الأمريكي. ويعتبر

تأمين منطقة الخليج التي تمر عبر مياهاها قرابة نصف الإمدادات النفطية للعالم إحدى مهام الأسطول الأمريكي الخامس، تم تطويره بشكل مستمر، وأنفقت الولايات المتحدة حوالي 580 مليون دولار خلال الفترة 2010-2017 لتوسعته، وهو قادر على استقبال حاملات الطائرات.

قاعدة «الشيخ عيسى» الجوية: طورته واشنطن بقيمة 45 مليون دولار، وتتمركز بها مقاتلات من طراز (F-16)، ويبلغ طول مهبط الطائرات بها 12467 قدم، وقد أنشئت القاعدة في عام 1988، وتقع في جنوب البحرين، واستُخدمت في الحرب على أفغانستان. كما أنشأت القوة الجوية الأمريكية في عام 2009 مخيمًا للدعم الجوي داخل القاعدة، والتي تضم جنبًا إلى جنب مع الوجود الأمريكي الجناح المُقاتل لسلاح الجو الملكي البحريني.

قاعدة «المحرق» الجوية-البحرية: هي جزء من مطار البحرين الدولي، ومقر تمرکز قوة المهام المشتركة 53 الجوية. وتحتوي القاعدة على مهبطين للطائرات، أحدهما بطول 13005 قدم، والآخر بطول 8300 قدم، وتعد مركزًا مهمًا لانتقال الشحنات والقوات الأمريكية بشكل خاص.

دولة العراق: تسعى الولايات المتحدة للإبقاء على وجود عسكري ودبلوماسي يتلاءم مع أهمية العراق؛ حيث تمثل جبهة أمامية للمواجهة مع إيران وإحكام الضغوط الأمريكية عليها، كما تشكل خطر كبير إذا نجحت طهران في السيطرة عليها وتوجيهها لصالحها. وعلى صعيد التواجد الدبلوماسي، يتصدر المجمع الدبلوماسي بالمنطقة الخضراء أبرز المنشآت الأمريكية بالعراق، بالإضافة إلى القنصلية الأمريكية بأربيل والبصرة. كما تحتفظ واشنطن بحوالي 3000 جندي ومستشار عسكري بها، يتوزعون في عدد من القواعد. ومن بين أبرز القواعد العسكرية الأمريكية في العراق ما يلي:

قاعدة كي وان الجوية (K1 Air Base): تقع جنوب غرب محافظة كركوك، وهي معسكر نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري، وتنتشر بها قوات جهاز مكافحة الإرهاب العراقية، بعد انسحاب قوات البيشمركة الكردية منها في أكتوبر 2017. وكانت الأخيرة قد استعادت القاعدة من قبضة تنظيم «داعش». واستضافت القاعدة بعد ذلك قوات التحالف الدولي ضد «داعش»، كما تشير تقارير إلى أن القوات المتمركزة بها تقدم تدريبات واستشارات لقوات البيشمركة الكردية.

قاعدة حرير المقام الجوية: تبعد 60 كيلومتراً عن الحدود الإيرانية بمحافظة أربيل، وبدأت الولايات المتحدة باستخدامها منذ عام 2003، وجرى توسيعها عام 2018. وتعتبر من القواعد المتطورة؛ فهي مزودة بصواريخ دفاعية وطائرات مقاتلة هجومية ورادارات متطورة، وتمثل نقطة عبور آمنة للقوات الأمريكية بين سوريا والعراق، كما تشكل نقطة محورية في تأمين المناطق الكردية وتوثيق العلاقات مع كردستان العراق.

قاعدة بلد الجوية: تقع على بعد 64 كم شمال العاصمة بغداد بمحافظة صلاح الدين، بُنيت في أوائل الثمانينيات، وسُميت بقاعدة «البر» سابقاً، وهي أكبر وأهم القواعد بالعراق؛ وهي تمركزها للقوات الأمريكية؛ حيث تدير خلاله عمليات الدعم والتدريب وتقديم الاستشارات للقوات الجوية العراقية، وتحتوي على منشآت عسكرية متعددة، وتضم مهبطين للطائرات، أحدهما بطول 11490 قدم والآخر بطول 11495 قدم، كما يتمركز بها سرب مقاتلات من طراز (F-16) واستقبلت القاعدة قرابة 400 جندي أمريكي بعد انسحابهم من سوريا.

قاعدة الحبانية: تقع بين مدينتي الفلوجة والرمادي بمحافظة الأنبار، ويطلق عليها قاعدة «التقدم»، وبها قاعدة نموذجية تحوي معسكرات ومنشآت إقامة وهناجر للطائرات ومخازن للذخيرة، بالإضافة إلى مدارس للتعليم الأمني ومقرات للتحكم والسيطرة.

قاعدة عين الأسد الجوية: تعد أكبر القواعد الجوية بمحافظة الأنبار غرب العراق، وثاني أكبر قاعدة بالعراق، وتتسع لحوالي 5000 عسكري، وعُرفت سابقًا بقاعدة «القادسية». وتقع القاعدة على بعد نحو 108 كيلومترات غرب مدينة الرمادي. وتتمركز بها الكتلة الأكبر من القوات الأمريكية، واتجهت إليها القوات الأمريكية التي تم سحبها من سوريا مؤخرًا. وتتمثل مهمة القوات بالقاعدة في تقديم المشورة والدعم للقوات العراقية، وهي بمثابة معسكر محصن لانطلاق العمليات الخاصة. وتضم القاعدة مهبطين للطائرات بطول 13124 قدمًا.

قاعدة النصر: تقع على بعد حوالي 5 كيلومترات من مطار بغداد الدولي، وتُسمى بـ «قصر الفاو»، وتمتد على مساحة 42 كم، وهي محاطة بمسافة 27 ميلًا من الجدار الخرساني. وكانت القاعدة تضم مقر احتجاز الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وتُستخدم حاليًا كمركز للقيادة والتحكم والتحقيقات وإدارة المعلومات الاستخبارية.

قاعدة التاجي: تقع القاعدة على بُعد 35 كم شمال بغداد، وتضم مطارًا وقاعدة عسكرية ومستودعات للصواريخ ومخازن للذخيرة، وتتبع قاعدة بلد الجوية، وتوجد فيها قوة لأغراض التدريب. وتشبه القاعدة إلى حد كبير قاعدة بلد، لكنها لا تمتلك مدارج لطائرات F16، وهي أحد مراكز عمل التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش".

قاعدة سبايكر الجوية: تقع غرب مدينة تكريت بمحافظة صلاح الدين، على بُعد 12 كيلومترًا من المدينة، وكانت معروفة بقاعدة "الصحراء الجوية". وتستقر بالقاعدة قوات الجيش العراقي بالإضافة إلى قوات التدخل السريع والقوة الجوية، وتتميز بكونها قاعدة كبيرة ومُحصنة ومركزًا رئيسيًا لإدارة العمليات الجوية والصاروخية. كما تمثل مركزًا رئيسيًا لعمليات التدريب التي تقدمها القوات الأمريكية للقوات العراقية، وتعتبر قاعدة استراتيجية للسيطرة على مسرح العمليات شمال العراق؛

لذا سعى تنظيم داعش للسيطرة عليها في مرات متكررة. وتضم القاعدة مدرجين، أحدهما بطول 2900 متراً والآخر بطول 2200 متر.

الإمارات العربية المتحدة: تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي 5000 عسكري في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية تعاون دفاعي، في إطار العلاقة الأمنية القوية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات. شمل ذلك تقديم طائرات الإمارات دعمًا جويًا للقوات الأمريكية أثناء العمليات القتالية في أفغانستان؛ حيث أرسلت أبوظبي ست مقاتلات إف-16- لدعم عمليات الناتو في أفغانستان، ونشرت قواتها في قندهار بينما كانت القوات الأوروبية تحفف من وجودها هناك. ومن بين أبرز القواعد العسكرية الأمريكية في الإمارات ما يلي:

قاعدة الظفرة الجوية: مطار عسكري يقع في مدينة مصفح، وتقع القاعدة على بعد حوالي 32 كم جنوب العاصمة أبوظبي. وتشكل قاعدة الظفرة المركز الرئيسي للقوات الأمريكية في الإمارات، وتوجد بها وحدة الانتشار الجوي الأمريكي 380، ويوجد بالقاعدة مهبطان للطائرات بطول 12012 قدم. وتُعد من أكثر القواعد الأمريكية ازدحامًا بحركة الطيران، وبالقاعدة مركز مشترك للحرب الجوية تستخدمه الولايات المتحدة لتدريب طيارين من دول عدة على المهام القتالية والتشغيل البيئي. ولم يتم الإعلان عن الوجود الأمريكي في هذه القاعدة قبل عام 2017، وتوجد فيها قاعدة جوية ومستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجستي، وطائرات إعادة التزود بالوقود.

ميناء جبل علي: يقع في إمارة دبي على ساحل الخليج العربي على بُعد 35 كيلومترًا من وسط مدينة دبي، وهو أكبر ميناء تم بناؤه في المياه العميقة وتم افتتاحه في عام 1979. ويشهد أكثر حركات الازدحام البحري بالقواعد الأمريكية البحرية، ويضم رصيفًا قادرًا على خدمة حاملات الطائرات، ولا يضم ارتكازًا دائمًا لسفن أمريكية، كما يتم منح أولوية للسفن التجارية في

تلقي الخدمات، وتستخدمه قوات المارينز الأمريكية بشكل خاص.

قاعدة الفجيرة البحرية: تقع خارج الخليج العربي قبل عبور مضيق هرمز، وتمثل أهمية كبرى؛ حيث توفر «وصلة برية» لوجستية لجبل علي في حال إغلاق مضيق هرمز.

سلطنة عمان: تُعد أول دولة خليجية تشارك الولايات المتحدة عسكرياً؛ حيث وقعت واشنطن ومسقط اتفاقية «الوصول إلى المرفق العمانية» في عام 1980 - تم تجديدها في عام 2010 والتي تعطي للقوات الأمريكية حق استخدام 24 مرفقاً عسكرياً عمانيًا. وقد مكن الاتفاق الولايات المتحدة من القيام بـ (5000) رحلة جوية، و(600) هبوط، و(80) استخدامًا للموانئ العمانية سنويًا. ورغم ارتكاز التحركات الأمريكية خلال عملية الحرية الدائمة في أفغانستان عام 2001 بشكل كبير على الأجواء العمانية، فإن هذه الاعتمادية تضاءلت بشكل كبير في السنوات اللاحقة، حيث يُعد دورها الآن رمزيًا يشمل توفير مخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذخائر الأمريكية. ومن بين أبرز المرافق التي تشملها اتفاقية الوصول بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان ما يلي:

قاعدة مصيرة الجوية: مطار عسكري يقع في جزيرة مصيرة شمال بحر العرب، ويحتوي على مهبطين للطائرات: الأول بطول 3050 متر، والثاني بطول 2574 متر. ويتم إدارة وتسيير طائرات التجسس بشكل رئيسي من القاعدة، كما تعتبر القاعدة محطة مراقبة أمريكية متعددة المهام؛ حيث منح موقعها المتميز القوات الأمريكية أفضلية في مراقبة الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر العرب.

قاعدة المسننة الجوية: تقع شمال غرب مسقط، بلغت تكاليف إنشائها 120 مليون دولار، وتمثل ساحة للنقل الجوي مصممة لطائرات الشحن طرازات (C-5) و(C-130)، بالإضافة إلى مخازن كبرى للعتاد الأمريكي.

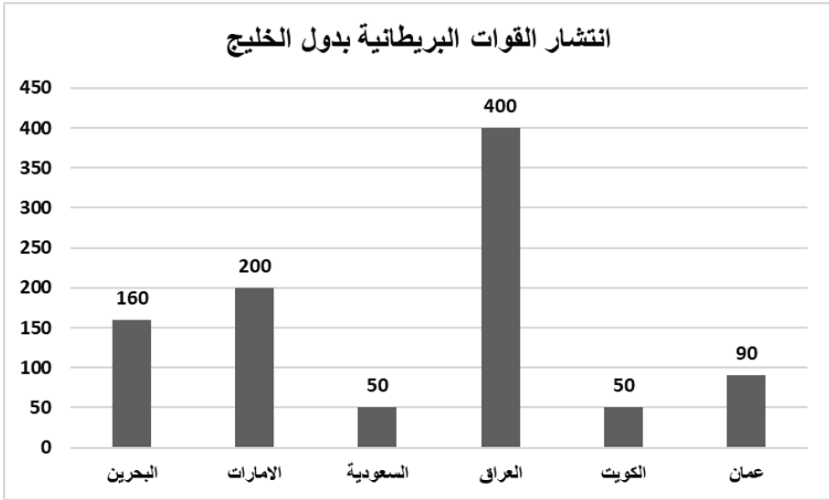
مطار مسقط الدولي: كانت تسمى سابقاً "قاعدة السيب" الجوية، وتشمل اتفاقية الوصول إلى المرافق استخدام القوات الأمريكية له. تضم مدرجين تم تطويرهما مؤخراً بطول 13123 قدم. واستُخدم المطار خلال غزو أفغانستان لإطلاق طائرات براديتور بدون طيار.

قاعدة ثمريت الجوية: تضم القاعدة مدرجاً بطول 13123 قدم، وبها مخازن للعتاد والسلاح الأمريكي، وجرى استخدامها خلال غزو أفغانستان لإطلاق طائرات (B-1) القاصفة.

ميناء الدقم: هو حوض السفن البحري العماني البريطاني، تم إنشاؤه لاستضافة سفن من الدول الصديقة للإصلاح والصيانة، وبالفعل تم إجراء بعض عمليات الصيانة على قطع البحرية الأمريكية به، وهو قادر على استقبال حاملات طائرات وغواصات، ويشكل الميناء مركزاً حيويًا للبحريات الدولية من الهند وإيران والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين.

ميناء صلالة: هو أكبر ميناء في عمان، وتدير الولايات المتحدة مركزاً لمعالجة المواد به، حيث يوفر خدمات التجميع، والشحن، والتخزين على المدى القصير، والتسليم لدعم سفن البحرية الأمريكية وغيرها من البحريات الحليفة للقيادة المركزية الأمريكية.

الانتشار البريطاني بالمنطقة: تُعد المملكة المتحدة من أكثر الدول الغربية انخراطًا بالأحداث الجارية بمنطقة الخليج، وتحتفظ بالعديد من الأصول العسكرية في المنطقة؛ لضمان دعم عملياتها الجارية ضد تنظيم داعش، وحماية الملاحة التجارية بالمنطقة والخليج العربي بشكل خاص. وتنتشر القوات البريطانية في الخليج بعدد من القواعد الخاصة بها، وأخرى وطنية وفقاً لاتفاقيات تعاون تم توقيعها بهذا الصدد⁽⁷¹⁾.



تحتفظ بريطانيا في دول الخليج بنحو (950) عسكري، حيث يتواجد بالعراق نحو (400) عسكري بريطاني ضمن عملية «العزم الصلب» لمكافحة تنظيم «داعش»، بالإضافة لـ (200) بالإمارات، و(160) في البحرين، ونحو (90) بسلطنة عمان، و(50) عسكري في كل من السعودية والكويت. وتتواجد تلك القوات بالخليج في مجموعة من القواعد بحرية وجوية؛ إذ لا تدير بريطانيا قواعد برية بالمنطقة بشكل مستقل، ولذلك فالانتشار البري بالمنطقة مقتصر على مشروعات وعمليات عسكرية مشتركة.

تمثل خريطة الانتشار البريطاني بالمنطقة مجموعة متكاملة من الأطر التشغيلية؛ فرغم تولى كل قوة منها عددًا من المهام والأدوار، فإنها تتكامل معًا بما يضمن نجاح الاستراتيجية الدفاعية البريطانية من وجود قواتها بتلك الدول. وبالرغم من غياب تقارير لوزارة الدفاع البريطانية حول القواعد التي تدير عبرها عمليات الطائرات بدون طيار، أو مناطق انتشار قواتها الخاصة وأعدادها، يمكن أن نستعرض تاليًا خريطة التواجد البريطاني المُعلن بالخليج فيما يلي:

البحرين: يتمركز بالبحرين حوالي (160) عسكري بريطاني، ويُعد مرفق

الدعم البحري البريطاني الرئيسي هناك ميناء «سلمان»، ورغم كونه ميناء تجاريًا وليس قاعدة عسكرية بحرية، فإنه يُعد المرفق البحري الرئيسي في الخليج للسفن البحرية البريطانية، وتتمركز به أربع قطع بحرية مضادة للألغام، بالإضافة إلى فرقاطة من طراز (type-23)، ويتم دعم تلك القطع عبر سفينة تابعة للأسطول الملكي، وتم تطوير الميناء ليصبح قادرًا على استقبال حاملات الطائرات البريطانية.

سلطنة عُمان: تحتفظ المملكة المتحدة بحوالي (90) عسكري في سلطنة عُمان، بينهم (50) بالجيش و(20) بسلاح الجو و(20) بالقوات البحرية. ووقعت مع السلطات العُمانية اتفاقية لتوفير قاعدة دعم لوجستية مشتركة دائمة، وتم افتتاحها في عام 2018، وهي قاعدة «الدقم» البحرية -خارج الخليج العربي- قادرة على استقبال ودعم حاملات الطائرات البريطانية الجديدة من طراز «الملكة إليزابيث»، وتحتوي على مرفأ جاف مما يزيد من فرص استخدامها كمركز دعم لوجستي، وتعتبرها وزارة الدفاع قاعدة بحرية مهمة ودائمة من الناحية الاستراتيجية كما تستخدم القوات الجوية البريطانية القاعدة المصنعة الجوية في تنفيذ مهمات عسكرية.

السعودية: يتواجد بالمملكة حوالي (50) عسكري، من القوات البحرية والجيش وسلاح الجو البريطاني، بالإضافة إلى (70) من المدنيين بوزارة الدفاع البريطانية. وينقسمون بين برنامجين: الأول هو مشروع اتصالات الحرس الوطني السعودي (SANGCOM)، والثاني هو مشاريع القوات المسلحة السعودية التابعة لوزارة الدفاع (MODSAP)، كما يعمل بعض موظفي سلاح الجو الملكي البريطاني، ومنهم بعض المعارين لشركة BAE Systems، بمهام دعم القوات الجوية الملكية السعودية.

الكويت: يوجد قُرابة الـ (50) عسكري بريطاني بالكويت، منهم (30) عنصر بالجيش و(20) عنصر تابع للقوات الجوية الملكية. واستخدم سلاح

الجو الملكي البريطاني قاعدة «علي السالم الجوية» خلال التسعينيات لفرض حظر الطيران بالمناطق الجنوبية، كذلك في فترة الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003.

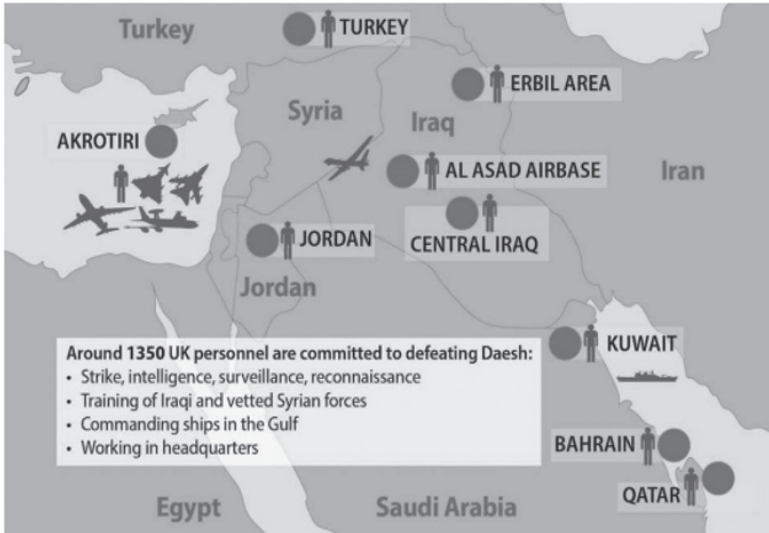
الإمارات: يستخدم سلاح الجو الملكي البريطاني قاعدة «المنهاد الجوية» في الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ عمليات ودعم للقوات البريطانية في أفغانستان، كذلك المناورات المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويتمركز بها الجناح الجوي «906»، ويُقدر عدد العناصر في القاعدة بنحو (200) عسكري بريطاني. كما تحتفظ المملكة المتحدة بكتيبة مشاة في القاعدة ذاتها؛ تتولى عمليات تدريب مشتركة مع القوات الإماراتية، وهو ما تضمنته خطة عمل الدفاع البريطانية لمراجعة وجودها في الخليج بعد الانسحاب من أفغانستان عام 2013.

العراق: نشرت بريطانيا حوالي (400) عسكري بالعراق، يتمركزون في ثلاثة مواقع رئيسية، هي معسكرات «التاجي» و«عين الأسد» بنطاق العاصمة «بغداد»، ومطار «أربيل» في إقليم كردستان العراق. وتتواجد تلك القوات كجزء من التحالف الدولي ضد داعش، في أدوار غير قتالية، وتعمل على تقديم التدريب للقوات العراقية والقوات الكردية، ووفقاً للجيش البريطاني فقد قدمت قواته بالعراق تدريباً لـ 25.000 عسكري عراقي.

قطر: تستخدم القوات الجوية الملكية البريطانية قاعدة العديد في قطر كمقر تشغيلي لها لعملياتها الجوية في الخليج العربي، وهي ذاتها مركز العمليات الجوية الأمريكية في المنطقة. وتتمركز بها قوة الجناح الجوي «103» بسلاح الجو الملكي البريطاني، وعبرها يتم إدارة عمليات القيادة

والسيطرة على 4 أسراب استطلاع تعمل كقوة دعم لعملية «كيببون» البحرية وعملية «شادر» ضد داعش.

تتوزع القوات البريطانية بالمنطقة ضمن مجموعة من العمليات، أولها: عملية «كيببون» لتأمين الملاحة بالخليج العربي ومضيق هرمز والمحيط الهندي، وتشارك ذات القوة في مهام مشتركة بعملية «الحارس» التي دعت إليها الولايات المتحدة لتأمين الملاحة من التهديدات الإيرانية في 2019. وثانيها: عملية «شادر» الفرع العملياتي للقوات البريطانية المشاركة بالتحالف الدولي ضد تنظيم داعش منذ عام 2014، كما تعمل بعض القوات البريطانية ببرامج التعاون الاستراتيجي المشتركة لبناء القدرات العسكرية لبعض الدول كالمملكة العربية السعودية. هذا ويمكن بيان أنماط الانتشار بشكل أكبر كما يلي:



Map of UK contribution to the fight against Daesh/ISIS, [Ministry of Defence](#), 27 September 2019

عملية شادر (Shader) ضد تنظيم داعش: هي التسمية الرسمية لمشاركة القوات البريطانية بالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، يضم 71 دولة، وفي إطارها تم نشر (1350) عسكري بريطاني في المنطقة، وهي ثاني أكبر مساهم بالتحالف. وترتكز قوة كبيرة منهم في العراق -حوالي 400- بمطار أربيل وقاعدة عين الأسد والعاصمة بغداد، والباقيون في تركيا والأردن والكويت وقطر، فيما تتخذ من قبرص قاعدة تشغيلية للمقاتلات المشاركة بالعملية. وكانت أول الغارات البريطانية ضد داعش في عام 2014، وحتى 2017 نفذت أكثر من 1300 غارة بالعراق وأكثر من 260 غارة في سوريا، وقام سلاح الجو التابع للمملكة المتحدة بأكثر من 8000 طلعة جوية تضمنت غارات وعمليات مراقبة واستطلاع، وشحن وتزود بالوقود جواً، كما ساهم في توفير غطاء جوي لقوات سوريا الديمقراطية والجيش العراقي وعملياتهما البرية خلال تحرير الموصل ومحافظة نينوى.

عملية «كيببون» لتأمين الملاحة: في يونيو 2011، تم تطوير دورية «أرميلا» -لتأمين الملاحة بمنطقة الخليج العربي منذ أكتوبر-1980 لتصبح عملية أكبر لتأمين الملاحة في الخليج العربي والمحيط الهندي باسم «كيببون» (Kipion)، وتتولى العملية «كيببون» مهام تأمين الملاحة من الألغام غير المنفجرة من فترة الحرب العراقية الإيرانية، ومكافحة جرائم القرصنة البحرية، إلى جانب ضمان تدفق النفط والتجارة الدولية بالمنطقة. وتضم العملية في الوقت الحالي سفينتين تابعتين للبحرية الملكية البريطانية، بالإضافة إلى سرب مضاد للألغام من أربع قطع: اثنتين من الفئة Hunt-class، واثنتين من فئة Sandown-class، بالإضافة إلى سفينة الدعم Cardigan Bay التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني. وتتمركز قيادة العملية «كيببون» في البحرين، وهو ذاته مقر إدارة العمليات البحرية البريطانية بالمنطقة، كما تشارك ذات القطع البحرية بـ «كيببون» في عملية «الحارس» الأمريكية والتي تم الإعلان عنها في أغسطس 2019، وغرضها تأمين الملاحة بالخليج العربي ومضيق هُرمز من التهديدات الإيرانية.

ختامًا يمكن القول: تُعد معادلة التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي نموذجًا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية بقضايا الأمن الإقليمي، فبجانب بناء القدرات وتحديث القوة العسكرية بين دول الخليج الثمانية، نجد أن القوى الخارجية تلعب دورًا بالغ التأثير على مسار الأحداث وتوازن القوى بين الفواعل الخليجية. وقد مثلت التحالفات الاستراتيجية لدول الخليج مع القوى الغربية عاملاً هاماً لحفظ درجة من التوازن بين دول المنطقة، لا سيما بامتلاك القوى الخارجية مصالح بالغة الأهمية يحافظ على سلامتها عبر امتلاك أصول عسكرية تمكنها من حماية تلك المصالح بالخليج.

وقد أصبح التوازن العسكري في منطقة الخليج أكثر تعقيداً؛ بسبب التحولات الإقليمية والدولية الجارية، فإيران قريبة من الدخول باتفاق نووي جديد، كما انتهى الحظر الأممي على مبيعات الأسلحة لطهران بالعام 2020، ما سيتيح لها -بدرجة أو أخرى- العودة لبناء قدرتها العسكرية بصورة أقوى وأسرع. وترى الدول الأخرى أن اعتمادها على الحلفاء التقليديين لم يعد ضماناً كافية لاستقرار وأمن المنطقة، وبالأخص توفير قدرة الردع التي تحفظ مصالحها، فالولايات المتحدة تحولت للتركيز على منطقة الهادي والهندي لكبح الصعود الصيني، وأن واشنطن بدأت بتوظيف قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وغيرها من الملفات التي لم تكن محور إثارة بذات القدر بالسابق، للضغط على النظم الخليجية، وقد مثل سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكي «باتريوت» من المملكة العربية السعودية مؤشراً على احتمالات تراجع مستويات انخراط تلك القوى الحليفة - عن المستوى المرغوب - لحفظ اتزان المعادلة الأمنية بالخليج.

وعليه، فالنظام الإقليمي الخليجي مُرشح للدخول في حالة من التنافسية لامتلاك قدرة ملائمة للردع وحفظ النفوذ، ما يمثل خطورة كبرى حال تحولها إلى مقدمة لسباق تسلح إقليمي. وحتى بوجود مؤشرات على رغبة

القوى الفاعلة بالخليج لمأسسة قنوات للحوار فيما بينها، عززتها القمة التي جمعتهم بالعراق مؤخراً، فإن افتقاد الثقة وعدم اليقين قد يكون عاملاً محفزاً لتعقيد المشهد واضطراب التوازن الأمني والعسكري بالمنطقة.

إن تمييز القوى الأكثر تأثيراً في توازن الإقليم وفقاً للبيانات الكمية يُظهر إيران باعتبارها الدولة الأكثر قدرة عسكرية، تليها السعودية، ثم العراق، ثم الإمارات. لكن في التقدير يصعب أن تظهر العراق كفاعل مستقل في معادلة توازن القوى في الخليج؛ فما زالت الولايات المتحدة حاضرة هناك، وحتى مع اتجاهها للانسحاب من العراق فإن النفوذ الإيراني مرشح للتزايد داخل العراق، إن لم يكن بشكل مباشر يُكن من خلال وكلائها في العراق، وذلك على الرغم من التراجع النسبي لقوة العناصر الموالية لها في الانتخابات الأخيرة التي أجريت في أكتوبر 2021. وعلى الرغم من اتجاه العراق لتعزيز وتنويع العلاقات مع الدول العربية، فإن الوضع في العراق يشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي قد يستمر في المستقبل القريب، خاصة مع صعوبة التوافق على الحكومة القادمة، وصعوبة التحديات الاقتصادية والأمنية التي ستواجهها أية حكومة عراقية قادمة، سواء مواجهة المشكلة المائية والتي قد تندر بصراعات داخلية على المياه، بالإضافة إلى اتجاه تنظيم داعش لاستعادة السيطرة على بعض الأراضي التي سيطر عليها من قبل، وتغذيته للصراع المذهبي في العراق في سبيل استقطاب المزيد من العناصر.

لكل هذه الاعتبارات؛ يمكن استبعاد العراق من القوى المؤثرة في مستقبل توازن القوى بإقليم الخليج.

وفي مقابل استبعاد العراق، يمكن إضافة الإمارات للقوى المؤثرة في مستقبل توازن القوى بالخليج، على الرغم من ضعفها مقارنة بإيران والسعودية في كثير من القدرات العسكرية، لكن تمتلك الإمارات العديد من المزايا التي تُكسبها القدرة على إحداث التأثير المطلوب، منها: ارتفاع مستوى الحداثة والتقدم التكنولوجي لقوتها العسكرية، والانتشار الخارجي الواسع دبلوماسياً واقتصادياً، والانخراط في العديد من قضايا الشرق الأوسط. ولذلك يمكن اعتبار أن القوى الفاعلة في إقليم الخليج، والتي تشكل مستقبل التوازن فيه، هي كل من: إيران والسعودية والإمارات.

المراجع

1. Graz, Lies. *the turbulent gulf*, London: New York, i.b tauris, new yourk, st.martin's press, 1990
2. ويقع الخليج العربي، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والعراق شمالاً، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلتين اقتصادياً¹ وسياسياً² وطبيعياً³، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ مساحتها (111.499.2 كم²)، والمنطقة المائية الممتدة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها (129.949 كم²)، ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي. وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياساً بمساحتها وثروتها الهائلة، وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الصغرى بين دول النظام الإقليمي الخليجي، ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 49.4 مليون كم². قدرتي قلعي، الخليج العربي بحر الأساطير، بيروت: شركة المطبوعات، 1992، ص 9.
3. حشوف ياسين، إشكاليات الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 51.
4. د. وليد خدوري، نفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سوق الطاقة العالمي.. الاستمرارية والتغيير، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 23 نوفمبر 2015.
5. آلن غريش ودومنيك فيدال، "الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة، إبراهيم العريس، دار قرطبة، 1991، ص.ص 124-128.
6. عبد الخالق عبد الله، "التوترات في النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 132، أبريل 1998، ص 22.
7. Christoph Moosbauer, *Relations with the Persian Gulf states*, in Volker perthes, *Germany and the Middle East*, Berlin: Meinrich - boll- Stiftung, 2002.
8. Ivanov, Igor. *Is a Collective Security System Possible in the Middle East?* Russian International Affairs Council, 2016, <https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/analytcs/tri-korziny-dlya-blizhneho-vostoka/>.
9. Ian clark, *globalization and fragmentation, international relations the twentieth century*, oxford university press, 1997.
10. عبد المنعم المشاط، "الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 171، 2008، ص 70.
11. أشرف سعيد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط 19، مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص ص 11-12.
12. Manqarah, Abdulmajeed Saud. *Saudi Arabia Competing Models in the Middle East and Iran*, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2019. <http://kfcris.com/pdf/0b493090ebda6e2b130a4ae5970a4 af15d-394fa11e308.pdf>
13. (Joseph R. Biden, "Why America Must Lead Again Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump", March/April 2020. <https://cutt.us/AgGh4>
14. Malley, Robert. *Gulf Tensions Could Trigger a Conflict Nobody Wants*, International Crisis Group, 2020. <https://2u.pw/4cmvL>
15. (<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56905570>
16. Fakhro, Elham. *Resolving the Gulf Crisis outside the Gulf*, International Crisis Group, 2021. <https://www.crisis-group.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/resolving-gulf-crisis-outside-gulf>
17. Kortunov, Andrey. *The Strait of Hormuz and the Gulf of Aden*, Russian International Affairs Council, 2019. <https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/analytcs/the-strait-of-hormuz-and-the-gulf-of-aden/>
18. Dorsey, James. *US Military Drawdown in Saudi Arabia Threatens to Fuel Arms Race*, Inside Arabia, 2020. <https://insidearabia.com/us-military-drawdown-insaudi-arabia-threatens-to-fuel-arms-race/>
19. M. Akbari's, Arash, *The Abraham Accord: Iran and The Geopolitics of the Persian Gulf*, Russian International Affairs Council, September 2021, https://russiancouncil.ru/en/blags/arash-akbari/the-abraham-accord-iran-and-the-geopolitics-of-the-persian-gulf/?sphrase_id=85192227

20. Dorsey James. Transition in the Middle East: Transition to What?, National Security, 2018, 84-108, <https://www.vifindia.org/sites/default/files/aug-2018-national-security-vol-1-issue-1-JDorsey.pdf>
21. International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, data of (1985-2021).
22. أمال السبكي، تأثير البرنامج النووي في أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، 2005.
23. إميل أمين، الخليج العربي.. هل يدفع ثمن المواجهة بين إيران وأمريكا؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد 25، 2006، ص ص 34-38.
24. أنتوني كوردسمان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد؟، في د. جمال السويدي وآخرون، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1996.
25. باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
26. مغازي البدرائي، النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 17، 2006، ص ص 65 - 69.
27. سمير زكي البسيوني، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 71، 2006، ص ص 58 - 60.
28. توماس ماتير، إيران وأمن دول الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، 2005.
29. أبو بكر الدسوقي، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22، 2006، ص ص 71-75.
30. روز ماري هوليس، إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، المستقبل العربي، العدد 258، مارس 2007.
31. عبد الوهاب بدر خان، الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلام، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.
32. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة 1، 2008.
33. أميمة إبراهيم، الصراع بين المحافظين والإصلاحيين وأثره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (2005-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
34. حمد عدنان الخالدي، التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (2006-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2007.
35. محمد خالد الخضري، أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، 2006.
36. علاء مطر، إيدولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية- الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
37. M. Akbari's, Arash. Op.Cit.
38. كمال صلاح عواد، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.
39. International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, Op.Cit.
40. (<https://2u.pw/nFAup>)
41. عبد الله فالج المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان: الأردن، 2011.
42. محمد سعيد، أثر أحداث 11 سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي 2007-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

43. Abootalebi, A. Iran and the future of Persian Gulf Security, paper prepared at the Mid-West Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House, 2007.
44.) Farzin Nadimi, "Iran Seeks to Strengthen Its Deterrence by Showing Off Its Missile Force", The Washington Institute for Near East Policy, Oct 28, 2015. <https://2u.pw/3adCo>
45. Guzansky, Y. The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire, MERIA Journal, Vol. 14, No. 4, 2010.
46. دلال محمود، "القدرات التسلحية النوعية لإيران في مواجهة فارق القوة"، المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أغسطس 23، 2020، <https://marsad.ecss.com.eg/38097>.
47. Hunter, Robert Edwards. Building Security in the Persian Gulf, Santa Monica, CA: RAND, 2010.
48. Kamrava, Mehran. The International Relations of the Persian Gulf, Syracuse: Syracuse University Press, 2011.
49. Molavi, A. Iran and the Gulf States, R. Wright (Ed.), the Iran Primer (2nd Ed.), Washington DC: United State Institute for Peace, 2015, "159-163.
50. Rogers, Paul. Military Action against Iran: Impact Effects, Oxford Research Group, 2010.
51. (<https://cutt.us/yRUOL>
52. Sadeghinia, Mahboubeh F. Security arrangements in the Persian Gulf: with special reference to Iran's foreign policy, Reading, UK: Ithaca Press, 2011.
53. Shibley Telhami and Steven Kull, preventing a Nuclear Iran peacefully, New York Times, January 15, 2012.
54. Wehrey, Frederic, Theodore W. Saudi-Iranian Relations since the fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy, 1st ed. RAND Corporation, 2009.
55. Cordesman, A & Al-Rodhan K. Iranian Nuclear Weapons, 2006.
56.) Dennis Ross, "The Threat of War Is the Only Way to Achieve Peace with Iran", Foreign Policy, OCTOBER 27, 2021. <https://cutt.us/Bz8mq>
57. Day, Ghazi Saleh, Iran perspective of Arab Gulf Security, World Politics, Vol 9, July 2008.
58. De Bellaigue, Christopher. Think Again: Iran, Foreign Policy, 2005.

59. Drum, J. Vying for Influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's Advancing Nuclear Program, Issue Brief, Monterey Institute of International Studies- James Martin Center for Non-proliferation Studies, 2008.
60. El-Hokayem, E & Legrenzi, M. The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, The Henry L. Stimson Center, 2006.
61. Mokhtari, Fariborz. No one will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context, The Middle East Policy, 2005.
62. Okruhlik, Gwenn. Saudi Arabia-Iranian relations: external rapprochement and internal consolidation, Middle East Policy, 2003.
63. Maleki, Abbas. Iran's nuclear: recommendations for the future, the American Academy of Arts & Sciences, 2010.
64. Sajedi, A. Geopolitics of the Persian Gulf Security: Iran and the United States, IPRI Journal, 2009.
65. Wang, B. The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2009.
66. Molavi, A. Op.Cit.
67. (<https://cutt.us/qgo63>)
68. International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, Op.Cit.
69. Ibid.,
70. محمود قاسم وحسين عبد الرازي، القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط.. الردع عبر الانتشار، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يناير 2020. <https://ecss.com.eg/7783>.
71. حسين عبد الرازي، الاحتفاظ بالدور.. خريطة انتشار الجيش البريطاني في الشرق الأوسط، المرصد المصري، فبراير 2020. <https://marsad.ecss.com.eg/20390>.

شادي محسن *

المغرب العربي أو المنطقة المغاربية هي منطقة تقع في شمال إفريقيا، ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، وهي تشمل في الأساس خمس دول؛ هي: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وعادةً ما تعرف المنطقة بأنها غالبية أو معظم شمال إفريقيا، بما في ذلك جزء كبير من الصحراء الكبرى، باستثناء مصر. وقد تم توسيع التعريف التقليدي للمنطقة، الذي اقتصر على جبال الأطلس والسهول الساحلية للمغرب والجزائر وتونس وليبيا، بإدراج موريتانيا ومنطقة الصحراء الغربية المُتنازَع عليها.

قبل إنشاء الدول القومية الحديثة في المنطقة خلال القرن العشرين، كان يُشار إلى «المغرب» بوجه عام إلى منطقة أصغر بين جبال الأطلس في الجنوب والبحر الأبيض المتوسط. وكثيراً ما شملت أيضاً شرق ليبيا، لكن ليس موريتانيا الحديثة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كان يستخدم للإشارة إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط الساحلية لشمال إفريقيا بوجه عام، وإلى الجزائر والمغرب وتونس على وجه الخصوص.

وفي هذه الدراسة يُشار إلى دول المغرب العربي بأنها دول ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، مع استبعاد موريتانيا، التي ترى كثير من التحليلات أنها بعيدة نسبياً عن التفاعلات العربية والشرق أوسطية، وأنها أقرب إلى العمق الإفريقي (منطقة الساحل والصحراء).

وتاريخياً، تكتسب دول المغرب العربي بعض السمات المميزة لها عن بقية الدول العربية، منها أوروبية الطابع التي تغلب عليها، سواء من حيث اللغات المألوفة هناك - خاصة الفرنسية - أو الامتدادات الديموغرافية بين دول هذا الإقليم، كما أن التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها تاريخياً وفي الوقت الراهن، مختلفة نسبياً عن التي تواجه الدول العربية في المشرق العربي.

وفيما يلي، تحاول هذه الدراسة أن تعرض حالة توازن القوى العسكري في المغرب العربي، باعتباره إقليمًا فرعيًا من الشرق الأوسط. وهذا يتطلب تناول الموضوع من عدة محاور: أولها البيئة الأمنية لإقليم المغرب العربي، وثانيها القدرات العسكرية لدول الإقليم، وأخيرًا الفوارق النوعية بين دول إقليم المغرب العربي.

المحور الأول - البيئة الأمنية لإقليم المغرب العربي:

يمكن دراسة البيئة الأمنية لإقليم المغرب العربي، من خلال مستويين للتحليل؛ يتطرق الأول إلى الوضع داخل دول الإقليم، بينما يوضح المستوى الخارجي ما يرتبط بهذه البيئة من الإقليم الأكبر (الشرق الأوسط)، والعلاقات الخارجية لدول الإقليم، مع أخذ خصوصية الوضع الليبي غير المستقر منذ عام 2011 في الاعتبار، الذي يمثل واحدًا من أعقد الصراعات الإقليمية.

• أولاً- على المستوى الداخلي لدول الإقليم:

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الخصائص العامة التي تشترك فيها الدول الأربعة المذكورة بنسب متفاوتة داخل حدودها. وجدير بالإشارة أن الدراسة ركزت على الخصائص التي قد تؤثر على الإقليم بوجه عام، والقدرة العسكرية للدولة التي هي محل الدراسة. وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

حدود الدور الداخلي للمؤسسة العسكرية:

ويُقصد هنا دراسة الإشكالية التي تربط قدرة الدولة على صياغة إطار سياسي مستقر داخل حدودها، بالقدرة على بناء جيوش وطنية تستطيع النجاح في معادلة أمنية تجمع بين مواجهة التحديات التقليدية وغير التقليدية، مثل مكافحة الإرهاب والتطرف، والحد من الهجرات غير الشرعية إلى أوروبا، كما تدرس العلاقة بين قدرة الجيوش الوطنية على ضبط المسارات السياسية غير المستقرة داخل دولها. ويدخل ضمن مؤشر الاستقرار السياسي متغيران رئيسيان؛ هما: (1) السلوك السياسي لحركات الإسلام السياسي. (2) الاستقرار الاقتصادي، وتأثير هذين المتغيرين على وضع المؤسسة العسكرية في الدولة. ويعود هذا الطرح إلى أن بعض دول الإقليم (تونس وليبيا) تأثرت جيوشها بالسلب نتيجة الصراعات المسلحة كما الحال في ليبيا، أو بالأزمات الدستورية والقانونية كما الحال في تونس؛ لذا يبحث هذا الفصل مدى تأثر الجيوش الوطنية من جراء التحديات السياسية المتعددة الأبعاد.

ويمكن عرض هذه التحديات المشتركة بين دول المنطقة على النحو التالي:

ليبيا: لم يكن المجتمع الليبي -رغم سيطرة فكرة القبليّة عليه في كثير من نشاطه السياسي- بمنأى عن التأثير في بعض فئاته بحركات الإسلام السياسي التي كان لها نشاط ملحوظ داخل المجتمع الليبي، خاصة قبل الثورة الليبية؛ ما جعلها عاملاً مؤثراً في ثورة ليبيا وقت اندلاعها وحتى ما بعد سقوط نظام القذافي، وعامل انتكاسة وإضافة بعد ديني للصراع الليبي إلى البعد القبلي، واستقطاب حاد نابع من السعي نحو الانفراد بزعامة المجتمع الليبي دينياً وثقافياً وسياسياً؛ ما زاد تعقيد الصراع في ليبيا؛ فالمجتمع الليبي لم يشهد هذا النوع من الصراعات في بلد كانت تسوده الصراعات القبليّة والجهوية بغض النظر عن المذهب⁽¹⁾. والإشكالية الكبرى أن حركات الإسلام السياسي، التي جسدتها عدة تنظيمات إرهابية، اعتمدت على وجود قوة مسلحة خارج الإطار الرسمي، وهو ما انعكس

بالضرورة على القوة العسكرية الليبية. وزاد وجود ميليشيات مسلحة من المرتزقة -سواء جماعات أو شركات- من تعقد المشهد الأمني في ليبيا، ومثّل عائقاً أمام تسوية الوضع في ليبيا.

تونس: لم يلعب الجيش التونسي دوراً حاسماً في الحركة التحريرية التونسية من الاستعمار الفرنسي، بل حرصت القوى السياسية التونسية بعد التحرر على أن يبقى الجيش التونسي بعيداً عن الحياة السياسية، وبمناى تام عن التدخل في الشؤون التونسية لتجنب الاضطرابات السياسية التي شهدتها الشارع التونسي. وتم إبقاء الجيش بعيداً عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية، إضافةً إلى الخبرة المحدودة في القتال بعد الاستقلال التونسي عام 1956⁽²⁾؛ الأمر الذي انعكس في الاعتماد على المساعدات الأجنبية، خاصةً القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا⁽³⁾.

وبالنظر إلى عوامل الاضطراب السياسي في تونس، يتبين أن أحد ملامحها هو توتر العلاقة بين المجتمع المدني التونسي والإسلام السياسي (التمثل في حركة النهضة التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين)، خاصةً في مسألة الهوية التونسية؛ نتيجة اختراق الإسلام السياسي المجال العام التونسي، علاوة على التأثير السلبي على الاستقرار السياسي بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان ذي الأغلبية الإسلامية. وكان هناك تأثير سلبي على الاستقرار الحكومي يمثل تحدياً أمام الجيش التونسي للحفاظ على الأمن الوطني وتماسك المجتمع؛ ما يعني توسع مهامه الأمنية في الجبهة الداخلية، خاصةً بعد أن عهد الرئيس التونسي إلى الجيش إدارة أزمة كورونا المستجد. وهذا التحدي تبلور في الوقت الراهن مع الأزمة السياسية التي تشهدها تونس منذ شهر يوليو 2021⁽⁴⁾. ورغم هذا، لا تبدى مؤشرات قوية على انخراط سياسي أعمق للجيش التونسي في الحياة السياسية التونسية مستقبلاً.

الجزائر: تعتبر أهم محطة في تاريخ العلاقات المدنية العسكرية الجزائرية هي حرب «العشرية السوداء» (ديسمبر 1991 حتى فبراير 2002)، وهي الحرب الأهلية التي اندلعت بين الجيش والإسلاميين بعد إلغاء الحكومة

الجزائرية نتاج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ويظل حضور الجيش الجزائري في النظام السياسي قوياً في جميع آليات السلطة تقريباً.. بدا ذلك واضحاً من خلال الدستور الأول الذي اعتمد عام 1963، والذي منح الجيش الجزائري، فضلاً عن أدواره الدفاعية، صلاحيات المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار حزب جبهة التحرير الوطني (المشار إليها في المادة 8)⁽⁵⁾. ولكن في ديباجة الدستور المعدل في 2016، يُشار فقط إلى أن الجيش كان المسؤول عن تحرير الجزائر، ومسئول عن صون وحماية شعب وتراب الجزائر.

علاوة على أن الدولة تتعهد دستورياً باحترافية الجيش الجزائري و«عصرنته» بالصورة التي تعزز قدراته (المادة 28)⁽⁶⁾، كما يؤكد الدستور الجزائري أنه رغم حرص الجزائر على تسوية كافة النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن شن الحروب، فإنها تلتزم دستورياً بالتضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري⁽⁷⁾.

وبعد دخول الجزائر الموجة الثانية من أحداث الثورات العربية في 2019، يسعى الجيش الجزائري إلى ضبط مسارات الوضع الراهن وتركيبه السلطة الجديدة لاستعادة السيطرة التي كان فقدها في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول نزع الطابع العسكري عن الجزائر في عهده، وانتهت بتطور إيجابي نسبياً ضمن قاعدة «التوازن غير المستقر» بين مؤسستي الرئاسة والقوات المسلحة في الجزائر؛ إذ عاد الجيش مرة أخرى لمحاولة فرض الاستقرار السياسي بعد أحداث 2019⁽⁸⁾.

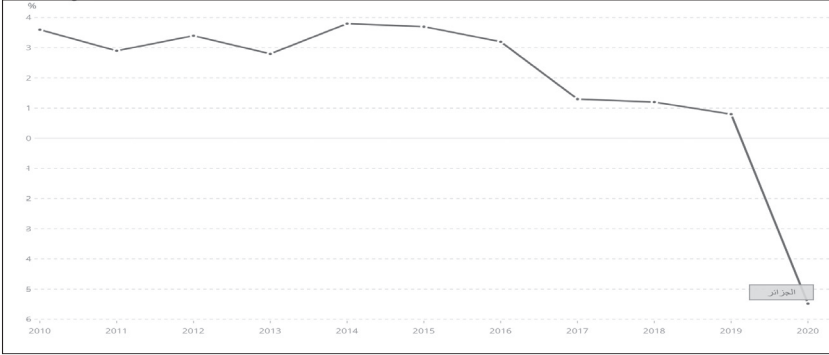
واتصلاً بالسابق، وفي ضوء التطور النوعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، جاءت التعديلات الدستورية التي طُرحت للاستفتاء في نوفمبر 2020 وتم التصديق عليها، لتتناول في طياتها بعداً تكتيكياً في عمل الجيش الجزائري، تجلّى بصورة كبيرة في الإقرار بحق الرئيس في إرسال

وحدات عسكرية للمشاركة في مهام تتعلق بحفظ السلام خارج الحدود الجزائرية؛ وذلك لحماية الأمن القومي، عقب موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. ويعد هذا التغيير بمنزلة تحول نوعي في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري. وقد حظي ذلك التعديل بموافقة المؤسسة العسكرية⁽⁹⁾.

تواجه مؤسسة القوات المسلحة في الجزائر في الوضع الراهن ثلاثة تحديات داخلية؛ هي:

إدارة جديدة للعلاقة مع الإسلاميين؛ أي السماح لبعضهم بالانخراط في الحياة السياسية، مع شرط الحفاظ على الاستقرار السياسي؛ بهدف تسكين الرأي العام الجزائري الذي يطالب بدولة مدنية لا عسكرية، ومن ثم يضمن الحفاظ على مستوى مقبول من شرعيته بين الشعب الجزائري⁽¹⁰⁾.

الحركات الرامية إلى الانفصال في منطقة القبائل الجزائرية، وعلى رأسها حركتنا «رشاد» ذات الانتماء الإسلامي و«حركة استقلال منطقة القبائل» المعروفة باسم «ماك» ذات التوجه الانفصالي، كتنظيمين إرهابيين⁽¹¹⁾ تم تصنيفهما في الثامن عشر من مايو 2021 ضمن الجماعات الإرهابية، وهي الخطوة التي تعتبر نقطة حاسمة في ملف التنظيمات الإسلامية الداخلية، وتعد مسعى حقيقياً إلى تطويق التحركات الإخوانية الضاربة بالأمن القومي الجزائري، التي تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخليين. وتتجلى أبعاد هذا التحدي في مساعي المغرب وإسرائيل إلى إحداث اختراق داخل الجزائر عبر الارتهان بتلك الحركات الانفصالية⁽¹²⁾، وكان لذلك تأثيره الواسع على العلاقات المغربية الجزائرية التي آلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.



رسم بياني يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي لجمهورية الجزائر، أحدث قيمة هي -5.5%

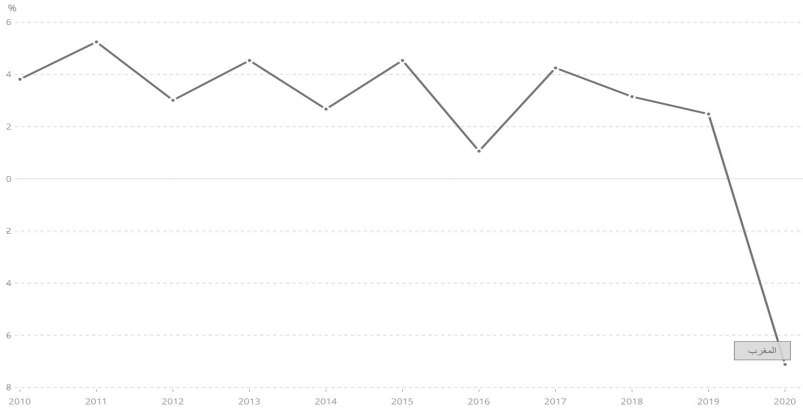
(المصدر: البنك الدولي)

ويكمن التحدي الثالث في الجانب الاقتصادي: الأهم بالنسبة إلى الجيش الجزائري هو الحفاظ على مصالحه المادية أي مخصصاته في الموازنة، واستمراره في ممارسة حكم ذاتي في الأكاديميات العسكرية، وعلى مستويات العقيدة والإصلاحات والتحديث. ويُترجم هذا من خلال تأكيد الجيش سلطته الحصرية على الموازنة الدفاعية، فيما يحتفظ بدوره السياسي في الإشراف على الشؤون الاستراتيجية ويضمن تمتُّعه بالحصانة القانونية عن أي ممارسات سابقة أو مستقبلية⁽¹³⁾.

ويمكن القول في هذا السياق إن الجيش الجزائري يريد أن يضمن جملة من الاعتبارات: (1) الحفاظ على شرعيته. (2) إدارة رشيدة للأزمة الاقتصادية من خلال حكومة مدنية تكنوقراطية، يضمن من خلالها تدفق المخصصات اللازمة للتحديث العسكري (رغم صعوبة الحال، يستدل عليه بإشارة التقارير الاستراتيجية إلى انخفاض الإنفاق العسكري الجزائري بنسبة تتراوح بين 3%-10% لعام 2021). (3) التركيز على المسائل الأكثر استراتيجية، بما في ذلك إعداد سياسة الأمن القومي، والاحتفاظ بسلطة الفيتو على القرارات التي لا يكون راضيًا عنها⁽¹⁴⁾.

المغرب: تسهم خصوصية النظام السياسي المغربي، خاصةً في طبيعته الدينية، في ترسيخ محورية المؤسسة الملكية المغربية التي تنجح بدورها في

السيطرة على تيار الإسلام السياسي تحت قاعدة «البيعة لأُمير المؤمنين»؛ لذا يتحرك الإسلام السياسي المغربي في هوامش محسوبة لدى الملك تقوض من فرص الاضطراب السياسي وتضمن انتقالاً سلمياً للسلطة بين الأحزاب. كما أسهم إنشاء البلاط العسكري الملكي في 1968 في تعزيز تبعية الجيش للملك⁽¹⁵⁾، وإقصاء الحكومة نهائياً من الإشراف على القوات المسلحة الملكية؛ حيث يصبح الملك مركز العلاقة مع القوات المسلحة الملكية. كما دفعت المحاولتان الانقلابيتان في يوليو 1971، وأغسطس 1972، اللتان قادتهما عناصر من الجيش المغربي، إلى إعادة هندسة المؤسسة العسكرية، والحرص على إبعادها تماماً عن الحياة السياسية⁽¹⁶⁾.



رسم بياني يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي لملكة المغرب.. أحدث قيمة هي -7.1% (المصدر: البنك الدولي)

وتحددت الوظائف الأساسية للقوات المسلحة الملكية في البداية، في حماية النظام الملكي ضد المعارضة السياسية، لا سيما الجناح اليساري منها، الذي خَطَط لتقويض الملكية أكثر من مرة. وقد شكّل الجيش الدعامة الأساسية للملكية في هذه الفترة؛ لكونها المؤسسة الأكثر تنظيمًا وفعاليةً وولاءً. ولكن بعد 2014 (خاصةً بعد تعيين بوشعيب عرب مفتشاً عاماً للقوات المسلحة في 13 يونيو 2014)؛ عمل العاهل المغربي (محمد السادس) على ترتيب القيادات العسكرية في المغرب ليسقط عن الجيش

هذه المهمة، وهي الدخول في معادلات أمنية داخل المغرب مع فصائل سياسية كانت إسلامية أو يسارية، ثم تطورت مهام المؤسسة العسكرية وَفَقًا لما يلي:

برز خلافٌ شديد بين المغرب والجزائر حول ترسيم حدودهما البرية الموروثة عن الاستعمار بعد استقلال الجزائر في 1962، وخاض البلدان بسبب هذا الخلاف حربًا سنة 1963 لا تزال آثارها السياسية والعسكرية قائمة حتى الآن. ومن ثم تأتي أولى مهام الجيش المغربي الحرجة متمثلة في حماية الحدود مع الجزائر وترسيخ سيادته عليها، كما اندفع البلدان إلى الدخول في تنافس تسليح شكّل ضغطًا على الميزانية العامة للبلدين.

بعد تنظيم الملك الراحل الحسن الثاني المسيرة الخضراء إلى الأقاليم الصحراوية في جنوب المغرب في عام 1975، وإعلانه استعادة هذه الأقاليم من الاحتلال الإسباني؛ اندلع نزاع حول هذه الأقاليم بين المغرب وجبهة البوليساريو التي حازت دعمًا كبيرًا ماليًا وعسكريًا ودبلوماسيًا من قبل بعض الدول، لا سيما الجزائر وليبيا، لتصير قضية الصحراء المغربية منذ ذلك الوقت الشغل الشاغل والقضية الوطنية الأولى للجيش المغربي⁽¹⁷⁾.

يمكن القول في هذا السياق، إن المؤسسة الملكية في المغرب تحرص على إبعاد الجيش المغربي عن الصراعات مع الفصائل السياسية (رغم استمرار حضور العوامل التي تؤثر على احتمالية وجود اضطرابات سياسية في المغرب)، وإنما التركيز على المسائل الاستراتيجية التي تتعلق بالحدود مع الجزائر، ومكافحة الإرهاب، وتحديد التحدي المتمثل في الصراع مع البوليساريو.

ملف المياه والطاقة:

يشكل ملفا «الطاقة» و«المياه» ركيزة لأي دولة تبحث عن التنمية على جميع الأصعدة، وخاصة البشرية والاقتصادية التي تصل بالدولة إلى صياغة خريطة تحالفات إقليمية ودولية على أساس كبير من هذين الملفين. ويواجه إقليم المغرب العربي تحديات متعددة في هذا الصدد؛ فبجانب الحاجة الماسة إلى تنمية اجتماعية-اقتصادية لمجتمعاتٍ متناميةٍ، فإنَّ المنطقة تواجه ضغطًا متزايدًا

فيما يتعلّق بالطاقة والمياه؛ فالطلب عليهما يتزايد سريعاً، وتُنَبِّئ التوجهات المستقبلية بديناميات أكثر صعوبةً نتيجةً للأثار السلبية للتغير المناخي. يعرّض هذا التطوُّر استقرار الإقليم المستقبلي للخطر ويتطلّب استراتيجيات ملائمة لمعالجة هذه التحديات. وفيما يخصُّ استهلاك المياه ونظام التزويد، يلعبُ تطوير بنى الطاقة التحتية دوراً مهماً، وتحديدًا القدرة على توليد الكهرباء، ويساهم أيضاً في تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة. ومن المهمّ أن نفهم ونظر في الروابط والتوازنات بين عملية صنع القرار في مجالي الطاقة والمياه، مع أخذ التغيُّر المناخي والتنمية المستدامة في الاعتبار؛ لمنع أي نتاجٍ سلبية على المجتمعات ناتجةً عن تطوير بنى تحتية جديدة للطاقة، وللحد من ضعف نظمها (كالحال في المغرب العربي)⁽¹⁸⁾. والجدير بالذكر أن هناك ترابطاً بين ملفي المياه والطاقة. هذا الترابط يُعرّف باسم «Water-energy nexus»، أي رابطة المياه والطاقة. وهو أمر ينبغي أن يكون محل اهتمام خاص في خضم الزخم الحالي باتجاه زيادة القدرة على توليد الكهرباء عالمياً، وأمام التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي⁽¹⁹⁾.

• الأمن المائي في دول المغرب العربي:

تراجع توافر المياه الجارية بنسبة 60% في المغرب العربي منذ 40 سنة، ويعود ذلك إلى تغير تهطل الأمطار بسبب الاحتباس الحراري، وسوء صيانة شبكة التوزيع، والنقص في البنى التحتية لتطهير المياه؛ ما يدفع المختصين إلى الحديث عن إجهاد مائي، سيكون أول ضحاياه في المنطقة صغار المزارعين.

وأكد وزير الموارد المائية أرزقي براق في فبراير 2020 أن «الجزائر ليست في حالة تأهب أو إجهاد مائي»؛ وذلك رغم كون معدل الألف متر مكعب للسكان الواحد في السنة لم يعد متوافراً في الجزائر أولدى جيرانها، وهو المستوى الذي تصبح الحياة الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية دونه صعبة، وفق الباحث السويدي مارتن فالكنمارك؛ ما جعل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومعهد الموارد العالمية يعلنان -على عكس الوزير

الجزائري - شمال إفريقيا في وضع إجهاد مائي حاد.

ويمثل التهديد للأمن المائي هنا أحد التهديدات غير التقليدية للأمن في دول المغرب العربي. ويظهر حجم التهديد من خلال الأبعاد التالية:

تركز الفترات الممطرة: انخفاض مخزون المياه يعود إلى ارتباطه بنسب هطول الأمطار على أراضي دول الإقليم، لكن نسبة هطول الأمطار السنوية لم تتراجع بقدر مهم.. ما تغير هو تركيز الفترات الممطرة؛ ففي الماضي، كانت الأمطار تتهاطل خلال فترة زمنية أطول؛ ما يعود بالنفع على التربة. أما الآن، فقد أصبحت فترة الهطول قصيرة لكن بكميات مهمة. هذا الأمر يتسبب في فيضانات وانجرافات؛ بسبب مخلفات إزالة الغابات والتحضر، كما يعقب فترات الهطول طقس مشمس وجاف بشكل ملحوظ؛ ما يتسبب في ارتفاع نسب البحر في شمال إفريقيا، كما يتسبب في ارتفاع ظاهرة التنقيب عن المياه الجوفية؛ لعدم كفاية المياه الخاصة بالري⁽²⁰⁾.

شبكات تطهير غير كافية: رفعت دول المغرب العربي من قدرتها على تخزين المياه السطحية؛ فالمغرب يتمتع بـ 144 سدًا، وهو عدد تطمح الجزائر إلى الاقتراب منه مع حلول سنة 2030. أما تونس، فتُعد 34 سدًا وهو ضعف ما تتمتع به ليبيا التي لا يتجاوز العدد عندها 16، كما تهتم هذه الدول بالمياه غير التقليدية؛ إذ إن عدد مصانع تحلية المياه في ارتفاع في الشريط الساحلي المغاربي الذي يمتد على مسافة 7000 كيلومتر. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في ذلك بفضل إنشاء 21 مصنعًا في أقل من 20 سنة. أما المغرب، فقد اقترض 130 مليون يورو لبناء محطة تحلية في منطقة أغادير، التي تحتل المرتبة الثانية وراء محطة المقطع بوهران. أما تونس فتعلق آمالها على قرض بقيمة 306 ملايين يورو لتقييم مصنع تحلية في صفاقس؛ ما سيشكل عبئًا على موازنتها الأعوام المقبلة.

لكن نقطة الضعف الرئيسية تتمثل في معالجة مياه الصرف الصحي، التي لا تحظى سوى بـ 260 مصنعًا، تحتكر الجزائر 170 منها. وعلى سبيل المقارنة، تُعد فرنسا 20 ألف مصنع لهذا الغرض، مع العلم بأن «80% من

المياه المنزلية تذهب إلى المجاري لتصب في البحر».

وتم بعث بعض المشاريع المهمة في هذا الصدد هنا وهناك، استجابةً لمتطلبات المستهلكين، مثل مشروع "المغرب الأخضر"، و"جيل أخضر 2020-2030"، و"غابات المغرب". وتراهن تونس على زراعة 100 مليون شجرة زيتون، بينما كانت ليبيا قد شهدت مشروع معمر القذافي للنهر الاصطناعي الكبير، المتمثل في محطات لضخ المياه الجوفية في الصحراء لمد السكان بالماء الصالح للشرب، وتطوير زراعة محلية، بهدف تحويل مناطق صحراوية بأسرها إلى بيوت زراعية بلاستيكية.

رغم كل هذه الجهود، فإن "توافر المياه العذبة للسكان الواحد في دول المغرب تراجع بنسبة 60% خلال الأربعين سنة الأخيرة"، لا سيما بسبب محدودية طاقة تخزين المياه التي تعود إلى سوء الصيانة، علاوة على ذلك لا تشتغل مصانع التحلية بكامل قدرتها. أما كميات المياه التي تحتفظ بها السدود، فهي في تراجع بسبب الطمي، مثل «توقف سد واد الكبير عن العمل -وهو الأول في شمال إفريقيا إذ بني سنة 1928- بسبب الترسبات»، كما لا توجد صيانة للمصانع والسدود وشبكات توزيع المياه؛ فعلى رغم توصيات الدولة، تفضل الشركات استخدام المواد الصينية لبخس ثمنها مقارنةً بالمنتج المحلي الذي هو أحسن جودة؛ ما يجعل التسريبات تتزايد بسرعة.

عدم التكافؤ في الوصول إلى المياه: أولى المتأثرين بالسلب في مجال المياه هم صغار الفلاحين ومربو الماشية؛ إذ لوحظ في 2016 أن سكان الأرياف يتنقلون بانتظام في فترات الجفاف، حتى إنهم يتخلون عن ممتلكاتهم لاستئجار منزل في المدينة أو في ضواحيها؛ ما ينجر عليه سرقة خطوط أنابيب للحصول على المياه، وهو ما انعكست أول ملامحه السياسية-الاجتماعية في الحراك الريفي شمال المغرب. وتنقل السكان من الريف إلى الحضر مظهر من مظاهر عدم الاستقرار، تسبب فيه عدم التكافؤ في الحصول على المياه؛ فوفق اليونيسيف، يشكو 36% من سكان المغرب من عدم حصولهم على المياه، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 4% في المدن. أما

في الجزائر (أكثر دول شمال إفريقيا استقرارًا نسبيًا في ملف المياه)، فتبلغ نسبة المحرومين من المياه 11%، في حين لا تتجاوز 5% في المدن. لكن هذه الأرقام تخفي تفاوتًا آخر، يتمثل في سد «تاقسبت» (على سبيل المثال لا الحصر)، الذي يقع قرب تيزي وزو (الجزائر) ويوزع المياه خاصةً على المدن الكبرى، ومنها الجزائر العاصمة. أما سكان القرى الذين يقطنون قرب السد والذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة في الهواء، فيكتفون بملء الأحواض وغيرها كل أسبوع أو أسبوعين؛ ما ينشئ مؤشرات متراكمة على وجود أزمة مستقبلية لدى هذه الفئة من السكان في الجزائر؛ لتفضيل السلطات (في دول شمال إفريقيا) سكان الحضر. ويمثل الماء في تونس والجزائر طريقة للسيطرة (مثل ليبيا في عهد القذافي) وضمان السلم الاجتماعي في المدن.

تداعيات الجفاف على السلم الاجتماعي: تسببت سياسة إمدادات المياه بالمغرب، في البداية في نزوح سكان الواحات (الريف)، ثم ما لبثت المملكة أن رشّدت سياساتها في توزيع المياه عن طريق السدود -من أجل خلق طبقة متوسطة من المزارعين- لكن نقص الأمطار يحد من طاقة السدود في الاستجابة لاحتياجات الفلاحين؛ ما يدفعهم إلى حفر آبار تستنزف المياه الجوفية غير المتجددة. ويبلغ عمق هذه الآبار بين 30 و50 مترًا، لكن كبار أصحاب الأراضي وحدهم هم من يستطيعون فعل ذلك. أما الباقي فهم يعتمدون على المياه السطحية. إن الإشكاليات التي يواجهها سكان الريف في منطقة المغرب الغربي جسيمة؛ حيث تستهلك الزراعة نسبة قد تصل إلى 90% من الموارد المتجددة؛ ما يتسبب في إجهاد مائي خطير يؤثر على الأمن الغذائي لهذه الدول فيهدد الاستقرار السياسي.

• أمن الطاقة في دول المغرب العربي:

ليبيا: رغم أن ليبيا تعد من أكبر بلاد العالم الغنية باحتياطيات النفط المؤكدة، كما تمتاز بقلّة سكانها مقارنةً بمساحة البلاد؛ فإنها تعاني أزمة كبيرة في الكهرباء منذ غرقها في أزمة طويلة الأمد عام 2011، على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. ويبلغ عجز الطاقة الكهربائية في ليبيا خلال الشتاء 1000 ميغاواط،

ويصل إلى 2500 ميجاواط خلال الصيف حسب تصريحات سابقة لمدير الشركة العامة للكهرباء إبراهيم الفلاح؛ حيث تنتج الشركة 5500 ميجاواط، بينما تقدر حاجة البلاد لتغطية الاستهلاك بـ 6500 ميجاواط وتصل إلى 8000 ميجاواط خلال شهور الصيف.

وتعمل في ليبيا 10 محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية، إلا أنها لا تولد التيار الكهربائي بالقدر المطلوب؛ بسبب عدم إجراء الصيانة اللازمة لها. تونس: أظهرت البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، تطور الإنتاج التونسي من النفط من 35.9 ألف برميل إلى نحو 40.6 ألف برميل مع نهاية شهر يوليو المنصرم؛ وذلك بعد عودة الإنتاج في عدد من المناطق البترولية الواقعة جنوب تونس.

ووفق عدد من الخبراء في الاقتصاد، فإن من شأن تحسن الإنتاج المحلي من المحروقات التقليدية (النفط والغاز أساسًا)، أن يخفض الضغوط المسلطة على ميزانية تونس التي باتت تعاني من ثغرة كبرى، بعد أن اعتمدت سعرًا مرجعيًا لبرميل النفط في ميزانية 2021، في حدود 45 دولارًا فقط، والحال أن هذا السعر تم تجاوزه بدرجة كبيرة.

ويرى هؤلاء الخبراء أن هذا الإنتاج لا يكفي للعودة إلى المستويات التي كانت عليها مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية حاجيات تونس؛ إذ إن الإنتاج المحلي كان في حدود 80 ألف برميل في اليوم الواحد، وقد انخفض -نتيجة عدة عوامل- إلى النصف.

ويقدر عدد رخص الاستكشاف والبحث الحاصلة على موافقة الدولة التونسية بـ 23 رخصة، منها 15 رخصة بحث، و8 رخص تنقيب عن المحروقات. وخلال السنة الحالية، لم يقع تسجيل أي رخصة استكشاف جديدة.

في السياق ذاته، كشف المرصد التونسي للطاقة والمناجم (حكومي) عن تقلص عجز ميزان الطاقة الأولية في تونس بنسبة 12% مع نهاية شهر يوليو الماضي، ليبلغ نحو 2.5 مليون طن نفط مكافئ، مقابل عجز بنحو

2.8 مليون طن نفط مكافئ خلال الشهر ذاته من السنة الماضية. وفسّر المصدر ذاته تقلص هذا العجز بتحسّن موارد الدولة من الطاقة الأولية؛ فقد سجلت نسبة استقلالية الطاقة تحسّناً لتبلغ 55% مقابل 45% خلال الفترة المناظرة من السنة المنقضية.

وشهدت موارد الدولة من الطاقة الأولية تطوراً بنسبة 33%، لتبلغ 3.03 مليون طن نفط مكافئ. وشهد الإنتاج التونسي من النفط والغاز الطبيعي والإتاوة الموظفة على الغاز الجزائري الموجه إلى السوق الإيطالية، زيادة بأكثر من 185% حتى نهاية شهر يوليو 2021.

وفي السياق ذاته، تقلص عجز ميزان الطاقة التجاري بنسبة 16% خلال الفترة المناظرة، لينخفض من 2.934 مليار دينار تونسي سنة 2020 إلى 2.46 مليار دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الحالية. وسجلت قيمة الصادرات ارتفاعاً بنسبة 120% وتطورت قيمة الواردات بنحو 12%. وشهد الطلب على الطاقة الأولية تحسّناً بنسبة 8%، كما تطور الطلب على الغاز الطبيعي بنحو 6% والمواد البترولية بنسبة 11%.

وعلى صعيد آخر، كشفت وثيقة نشرتها وزارة الاقتصاد والمالية والاستثمار حول تنفيذ ميزانية الدولة للسنة الحالية، عن ارتفاع الديون الداخلية في تونس بنسبة 30% مع نهاية شهر يوليو الماضي، مقارنةً بالفترة المماثلة من السنة المنقضية، وهو ما يعادل نسبة 44.7% من إجمالي خدمة الدين العمومي الذي يقدر بنحو 99.1 مليار دينار (36.7 مليار دولار). الجزائر: تحتل الجزائر المرتبة الحادية عشرة والسادسة عشرة من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي والنفط في العالم، على التوالي، واحتلت المرتبة العاشرة بين أكبر منتجي الغاز الطبيعي اعتباراً من عام 2019. ويقدر أيضاً أنها تمتلك ثالث أكبر احتياطات من الغاز الصخري القابل للاستخراج في العالم. ويقال إن الشركات المملوكة للدولة تشكل أكثر من نصف الاقتصاد الرسمي، بقيادة شركة النفط والغاز الوطنية سوناطراك. وتذهب معظم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى أوروبا

عن طريق الأنابيب أو السفن. والصين هي المصدر الأول لواردات الجزائر ولاعب رئيسي في قطاعي البنية التحتية والتشييد.

وسمحت أسعار الطاقة العالمية المرتفعة قبل عام 2014 للجزائر بتجميع احتياطات أجنبية ضخمة، مولت برامجها العسكرية والاجتماعية الكبيرة التي يمكن القول إنها هدأت المعارضة. وأدى انخفاض الأسعار اللاحق، بجانب ركود عمليات الاستكشاف والإنتاج، إلى عجز مالي، وتناقص احتياطات النقد الأجنبي، ومخاوف بشأن استدامة النموذج الاقتصادي الجزائري. وحتى قبل وباء COVID-19، الذي زاد من انخفاض أسعار الطاقة العالمية، انتقد صندوق النقد الدولي اعتماد الجزائر على الإنفاق بالعجز في مواجهة متأخرات سداد الديون، وارتفاع معدلات البطالة، و«تباطؤ النمو» (الجزائر لديها دين خارجي ضئيل ولا تقتصر من صندوق النقد الدولي). وستسجل صادرات الجزائر النفطية 62% مقارنة بالعام الماضي لتحقق 24 مليار دولار نهاية سبتمبر الماضي، بعدما سجلت 9 مليارات دولار فقط خلال العام الماضي⁽²¹⁾.

المغرب: اتسع العجز التجاري للمغرب بنسبة 17.9% إلى 117.4 مليار درهم (13 مليار دولار) في أول سبعة أشهر من 2021، فيما بلغت واردات الطاقة 38.6 مليار درهم (4.29 مليار دولار)، مرتفعة 26% خلال الفترة، حسب بيانات مكتب الصرف المغربي.

ويعاني المغرب من فقر شديد في موارد الطاقة الأحفورية؛ ما دفع الرباط إلى الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة؛ إذ يحتل المرتبة الأعلى في استثمارات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقاً للتصنيف القائم على أبحاث الطاقة المتجددة الجارية والبنية التحتية التي تطورها كل دولة، وفقاً لتقرير «إرنست آند يونغ» البريطانية، في أكتوبر 2021.

ويُعدُّ المغرب الموقع الأكثر جاذبيةً لاستثمارات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حسب تقرير التصنيف العالمي. وفي إطار توسع البلاد في إنتاج الطاقة المتجددة لمحاولة تقليل الاعتماد على استيراد الوقود الأحفوري من الخارج، تمكّن المغرب من خفض استيراد

الطاقة من 97.5% عام 2009 إلى 90.5% حالياً. ويستهدف المغرب الحصول على أكثر من نصف احتياجاته من الكهرباء من خلال مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وكامل احتياجاته بحلول 2050. ويرجع تصنيف المغرب المرتفع إلى منشآت طاقة الرياح البرية والبحرية، بالإضافة إلى محطات الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. وتصدر المغرب دول القارة الإفريقية، متقدماً على مصر وجنوب إفريقيا وكينيا، كما تفوق على الأردن وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لهذا العام.

ولا يمنع ذلك المحاولات المغربية للتنقيب عن الطاقة غير المتجددة في أراضيها؛ إذ أعلنت شركة «Ratio Petroleum» الإسرائيلية التي تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز، عن توقيعها على اتفاقية مع المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن المغربي، تمنحها الحق الحصري في الدراسة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في كتلة «Atlantique Dakhla» على طول ساحل المحيط الأطلسي، وتشمل المياه الضحلة والعميقة إلى نحو 3000 متر. وتبلغ المساحة الإجمالية للبلوك أكثر من 129 ألف كيلومتر مربع⁽²²⁾.

• ثانياً- المستوى الإقليمي لدول المغرب العربي:

هناك مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية التي تشترك فيها دول الإقليم بنسب مختلفة، من أهمها:

الإرهاب:

يكتسب الإرهاب خصائص مختلفة داخل دول المغرب العربي؛ ما يجعل من الممكن التمييز بين مجموعتين من الدول: الأولى هي تونس وليبيا، والثانية هي الجزائر والمغرب.

المجموعة الأولى (ليبيا وتونس): تتميز هذه المجموعة بجدّة العمليات الإرهابية نتيجة ضعف مؤسسات الدولة المركزية نسبياً عن بقية دول الإقليم، بالإضافة إلى امتداد تحركات الإرهابيين بين الدولتين. وبالنسبة إلى ليبيا فقد انعكس التوتر وعدم الاستقرار في المثلث الحدودي بين ليبيا

وتشاد والنيجر، على كثافة العمليات الإرهابية نتيجة تسلل الإرهابيين بين الدول الثلاث؛ فقد واجهت القوات العسكرية الليبية (بقيادة المشير خليفة حفتر) عمليات مسلحة شهدتها منطقة تريبو في أقصى الجنوب الليبي ضد مسلحين من المعارضة التشادية، كما تستبق القوات الليبية عمليات عسكرية تستهدف المرتزقة وعناصر المعارضة التشادية المسلحة المتمركزة داخل الأراضي الليبية.

ونجحت ليبيا نسبياً في دحر العناصر المسلحة المتمركزة في الحدود الرخوة جنوب البلاد؛ فقد نجحت القوات الليبية في منطقة جنوب البلاد في القضاء على عدد كبير من الميليشيات التشادية، وقد وصل عدد قتلى الميليشيات إلى 32 فرداً من بينهم 4 قيادات، كما واجهت القوات الليبية ضربات قوية من تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا لكن في المقابل نجحت في القبض على «امبارك الخازمي» أحد أخطر قادة التنظيم الإرهابي في ليبيا⁽²³⁾.

وتعمل تونس على اتخاذ قرارات من شأنها تجفيف منابع الإرهاب الدولية ضد الأشخاص والتنظيمات التي تبين ارتباطها بالجرائم الإرهابية. ويقف نشاط حركات الإسلام السياسي المكثف في تونس عائقاً أمام فاعلية جهود مكافحة الإرهاب؛ فقد قررت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس تجديد تجميد أصول وموارد اقتصادية تعود إلى 43 شخصاً؛ بسبب ارتباطهم بالتنظيمات الإرهابية التي تعمل على زعزعة استقرار تونس.

المجموعة الثانية (الجزائر والمغرب): تفيد التقارير بأن خلايا الإرهاب المرتبطة بالقاعدة والدولة الإسلامية (IS)، تنشط في بعض المناطق في الجزائر، لكن وتيرة الهجمات الإرهابية انخفضت باستمرار منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ونفذت قوات أمن الدولة عمليات متكررة لمكافحة الإرهاب، وعززت وجودها في المناطق الحدودية خلال العقد الماضي، وسط حروب في ليبيا ومالي. وتدير الحكومة برامج لمكافحة التطرف، وتسعى إلى السيطرة على محتوى الخطب الدينية⁽²⁴⁾.

ولقد نشأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فصيلاً في نزاع الجزائر

في التسعينيات، لكن التنظيم شن هجمات قليلة في شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة؛ حيث تحرك مركز ثقله جنوبًا وشرقًا. كان أحدث هجوم كبير مرتبط بالجماعة داخل الجزائر في عام 2013، عندما شن فصيل المنشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هجومًا على مصنع للغاز الطبيعي قُتل فيه 39 أجنبيًا (من بينهم ثلاثة أمريكيون). وفي عام 2017، انضم الفصيل المنشق نفسه إلى الجناح الجنوبي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واثنين من حلفاء مالي لتشكيل المجموعة التي تقودها مالي لدعم الإسلام والمسلمين (المعروفة أيضًا باسم جماعة نصره الإسلام والمسلمين). وفي يونيو 2020، قُتل زعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ فترة طويلة، وهو جزائري يقال إنه يقيم في شمال شرق الجزائر؛ وذلك في غارة عسكرية شنتها فرنسا في شمال مالي بمساعدة الولايات المتحدة. وكان هناك عدد قليل من الهجمات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية منذ قطع رأس سائح فرنسي في عام 2014.

ورغم ذلك الإرهاب المحلي شبه المعدوم، كان آخر حادث إرهابي كبير في الجزائر في عام 2013، عندما احتجز مسلحون مرتبطون بالقاعدة رهائن في منشأة الغاز في أمناس. وأسفرت معركة إطلاق سراح الرهائن التي تلت ذلك عن مقتل أربعين موظفًا -معظمهم من الأجانب- وما لا يقل عن تسعة وعشرين مقاتلًا.

وكذلك تسعى المغرب حثيثًا للقضاء على ظاهرة الإرهاب في الداخل وعلى مستوى القارة، وفكك المكتب المركزي للأبحاث القضائية (شرطة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) خلية إرهابية موالية لتنظيم داعش، تضم ثلاثة أشخاص متشبعين بالفكر المتطرف ينشطون بمدينة الرشيدية بضواحي الدار البيضاء، كما أعلن مكافحة الإرهاب المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابعة للمديرية العامة للاستعلامات الداخلية المغربية في 22 سبتمبر عن توقيف 4 أشخاص بتهمة الإرهاب. وأوضح بلاغ في الموضوع أن الموقوفين لهم ارتباط بمخططات الخلية الإرهابية الموالية لداعش التي تم تفكيكها في المغرب⁽²⁵⁾.

ويمكن القول إن مكافحة الإرهاب في دول المغرب العربي تتميز بعدة خصائص، أهمها:

تقف الجيوش أمام مهمة تحقيق توازن بين مكافحة الإرهاب والاستجابة المعقدة للتهديدات المختلطة المتزايدة.

تم تصميم أحدث التدخلات الأجنبية حول مفهوم الحرب الهجينة؛ حيث نجح المتدخلون الأجانب في مزج أدوات الحرب المختلفة: التقليدية وغير النظامية والسيبرانية. وليبيا مثال على ذلك.

في المنطقتين المتداخلتين بين المغرب العربي والساحل والصحراء، يواجه نهج مكافحة الإرهاب الذي تبنته الجيوش حتى الآن تحديات متزايدة من خلال التهديدات المختلطة؛ ما يؤكد الترابط الأمني العميق بين مناطق المغرب العربي والساحل، التي ترتبط بقضايا الأمن المشتركة، والعوامل الاجتماعية، والتجارة، والمصالح الاقتصادية.

مركزية الجزائر الاستراتيجية: يعد التعديل الدستوري الجزائري بشأن دور الجيش الجزائري الإقليمي متغيراً مهماً يسمح بأن تلعب الجزائر دوراً مركزياً في مكافحة التحديات الأمنية في حسابات بعض الدول والقارة الأوروبية والولايات المتحدة.

التنافس العسكري المغربي-الجزائري:

يعود الصراع بين الجزائر والمغرب إلى حقبة تاريخية قديمة؛ فبعد أن تحولت الجزائر إلى ولاية عثمانية في 1516 نشب صراع بين الجزائر العثمانية والدولة السعودية في المغرب حول منطقة المغرب الأوسط (الجزائر حالياً)، وتركز النزاع حول «تلمسان»، ثم في 1830 خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي الذي شرع في التدخل في شؤون المغرب. وفي عام 1844 وقعت معركة «إسلي» التي هُزمت فيها القوات المغربية، واستمر التدخل الفرنسي حتى تم فرض الحماية الفرنسية على المغرب في عام 1912.

بدأ الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية في 1884، على أن تتحول الصحراء الغربية إلى إقليم إسباني يحمل اسم الصحراء الإسبانية في 1934.

وبعد استقلال المغرب شرعت في نيل حقها السيادي في الصحراء الغربية. في أكتوبر 1963، وقع خلاف حدودي بين البلدين حول منطقتي تندوف وبشار اللتين طالب بهما المغرب، وأدى ذلك الخلاف إلى اندلاع مواجهات عسكرية بينهما عرفت بـ«حرب الرمال». وفي 1973 تأسست جبهة البوليساريو، وفي 1975 انسحبت إسبانيا من الصحراء الغربية، واندلعت حرب عصابات بين جبهة البوليساريو والقوات المغربية استمرت 16 عاماً، ورفض العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الخاص بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وتنظيم ما عرف بـ«المسيرة الخضراء» التي دعا فيها 350 ألف مغربي للخروج من أجل السيطرة على الصحراء الغربية⁽²⁶⁾.

انتهت العلاقات بين البلدين مؤخراً إلى محطة قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية من جانب الجزائر في 24 أغسطس 2021، ليعرب المغرب عن أسفه للتطور السلبي في 25 أغسطس، وعلى إثره ألمحت الجزائر إلى قطع إمدادات الغاز عن المغرب⁽²⁷⁾.

الصحراء الغربية: تعد هذه القضية من الخلافات الجوهرية بين البلدين، وهي تشهد تصعيداً من وقت إلى آخر، وفي الوقت الراهن تمر القضية بمرحلة جديدة من التصعيد تزامناً مع توتر العلاقات بينهما؛ فقد أدى النهج الاستباقي للمملكة المغربية تجاه الدبلوماسية داخل المؤسسات الإفريقية، خلال ما يزيد قليلاً عن عام؛ إلى قيام العديد من البلدان الإفريقية بفتح قنصليات في الصحراء الغربية. وبذلك، فقد تعهدوا فعلياً بدعم المغرب.

وفي صفقة توسطت فيها الولايات المتحدة، وافقت المملكة على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وهو من المحرمات القديمة للجزائر التي تصادف أنها الداعم الرئيسي لجبهة البوليساريو. كانت هذه التطورات هي كل ما تحتاجه وسائل الإعلام في كلا البلدين للانطلاق في حملات تشهير شرسة ومهينة في كثير من الأحيان ضد الجانب الآخر.

في الجزائر العاصمة، كانت التحركات المغربية الأخيرة مصدرًا واضحًا للتوتر في وقت بدأ فيه السلك الدبلوماسي الجزائري -الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في يوم من الأيام- بالانتعاش بعد 20 عامًا من الركود في ظل نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

مع التوتر الراهن، بدأ العداء المستمر منذ ما يقرب من 50 عامًا بين البلدين يتخذ منحى عسكريًا، بعد أن نفذت القوات المغربية عملية لطرد الانفصاليين الصحراويين من معبر الكراكات؛ حيث منعت الجماعة المتمردة من الوصول إلى المنطقة. ويقول المقاتلون الصحراويون مرة أخرى إن الحرب اندلعت بين الرباط والبوليساريو، كما يشهد التوتر بين البلدين مرحلة مفصلية بعد التدخل العسكري المغربي في كركرات واعتراف واشنطن بسيادة الرباط على الصحراء الغربية منذ 13 نوفمبر 2020، وهو نقطة الانطلاق للحرب التي «أمّن» فيها الجيش المغربي عدة مئات من الأمتار من الطريق المعبّد الذي يربط بين قرية كركرات الصغيرة وموريتانيا.

ومن الواضح أن كلاً من المغرب والجزائر لا تريد صراعًا شاملاً؛ لأنه سيكون له عواقب وخيمة، لكن التاريخ يُظهر أن الدول لا تتمتع دائماً بالسيطرة الكاملة على نطاق عدوانها؛ حيث يبدأ العدوان تصعيدًا طفيفًا سرعان ما يتدهور. فقد توصلت الجزائر إلى إدراك مؤداه أن الحرب المغربية على الصحراء الغربية مع التطبيع السياسي مع إسرائيل واعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، تهديد مباشر لأمنها القومي، وهو ما انعكس على تصريحاتها بأن هناك تهديدات تشكلها بعض الأطراف المعادية في المنطقة (المقصود إسرائيل).

في المغرب، تعتبر الصحراء الغربية قضية وطنية تجمع الجميع باستثناء أقلية متطرفة في أقصى اليسار. وفي الجزائر، هي قضية سياسية عسكرية، رغم أنها ليست قضية شائعة تمامًا، ويقل التعليق عليها إعلاميًا ورسميًا. يزيد من التوتر بينهما التنافس في التسليح: إذ يحتل الجيشان الجزائري والمغربي المرتبتين الثانية والخامسة في إفريقيا على التوالي، ويصرفان مبالغ

مذهلة للحصول على أحدث المعدات. تلجأ الرباط إلى الموردين الأمريكيين والفرنسيين، بينما تتمسك الجزائر بالسلع العسكرية الروسية الصنع. ورغبة الجزائر المعلنة في أن تصبح القوة العسكرية الأولى في المنطقة تفسّر جزئياً تزايد الإنفاق بدرجة كبيرة، الذي أصبح الآن أكثر كلفةً منذ انهيار عائدات النفط. وانشغال الجزائر بفرض قيود مالية على منافسها المغربي، الذي سيضطر إلى زيادة ميزانيته العسكرية على الرغم من عدم وجود فسحة مالية لها في أي مكان.

تشير بعض التقارير والتقديرات إلى وجود ما يسمى «سباق تسلح» بين البلدين، ولكن يمكن إطلاق المصطلح على قوتين متقاربتين في الكم والنوع، ويتدخلان لرفع مؤشرات تلك القوة. أما في حالة المغرب والجزائر فهناك فجوة في الكم والنوع بين البلدين يبعدها عنها صفة سباق التسلح (كما سيرد ذلك بالتفصيل في التحليلين الكمي والنوعي للبلدين لاحقاً).

نموذج جديد للسياسة الخارجية:

قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس عام 2010 وفي الجزائر عام 2018، لم تكن الدولتان حريصتين على الحضور الدبلوماسي الإقليمي بشكل ملحوظ، بل انكفأت الدولتان -بالإضافة إلى المغرب (قبل 2017)- في ترتيبات داخلية بهدف رأب الصدوع السياسية والاقتصادية بين المجتمعات. ثم تغيرت السياسة الخارجية لدول تونس والجزائر والمغرب وتحولت من الحياد والكمون الداخلي إلى محاولة الانخراط الإقليمي ورسم سياسات دبلوماسية وخارجية أكثر تأثيراً في المنطقة ومن ثم في القارة الإفريقية. الجزائر: عقب التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية عام 2018، وما تبعها من الإطاحة بنظام "بوتفليقة" وتولي الرئيس عبد المجيد تبون السلطة في ديسمبر 2019؛ حملت السياسة الخارجية الجزائرية ملامح بارزة اتضحت معالمها في التعاطي المتباين لما سبق مع المحيط الإقليمي وعلى رأسه الصراع الليبي. وجاءت التعديلات

الدستورية في نوفمبر 2020 لتتبنى بتحويلات جديدة للسياسة الخارجية، خاصةً بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام خارجياً، وهي الخطوة التي تُعد نهجاً مغايراً لما سبق في ضوء تعقيدات المشهد بمنطقة الساحل والصحراء وكذلك التوترات المختلفة للمحيط الإقليمي⁽²⁸⁾.

وتدعم العديد من الدول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بنشاط لاكتساب نفوذ سياسي وبناء صورة إيجابية مع شعوب العالم. ويمكن للدول المشاركة استخدام هذا العرض من القوات لتعزيز مواقعها في الوضع السياسي.

ومن المنتظر أن تعود الجزائر إلى الساحة الإقليمية، بما يؤدي إلى تغيير ميزان القوى في الإقليم. هذا التحرك نحو التدخل سيغير الوضع في دول الجوار التي تشهد توترات وصراعات داخلية لها - بالتأكيد - انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أمن واستقرار الجزائر. في الوقت الحالي، يبدو أن الجزائر تحاول - ضمن هذا المشهد الإقليمي الجديد الذي يتسم بتهديدات لا تعد ولا تحصى على حدودها - إعادة تموضعها من خلال الانحراف عن مبادئها الصارمة المتمثلة في عدم التدخل. وتحاول البلاد زيادة حماية حديقتهما الخلفية في منطقة مضطربة تضم ليبيا، وهي مصدر مخاوف أمنية.

لقد تغيرت اللعبة الدولية، وتدرك الجزائر أن عليها مواكبة ذلك؛ لذا تسعى أن يكون لديها القدرة على التدخل خارجياً لحماية أمنها بأدوات عسكرية ودبلوماسية - خارجية. وأغلق الجيش الجزائري حدوده مع مالي لمنع الجماعات الإسلامية المسلحة من الانسحاب وقطع مصادر تمويلها، كما لعبت الدولة دوراً هاماً في الوساطة في الحوار بين الأطراف المالية من الحكومة المالية والحركات السياسية والعسكرية في شمال مالي. وفي ليبيا، استفادت الجزائر من علاقاتها

الدبلوماسية لتسهيل الحوار بين الأطراف الليبية المتعارضة. أما في تونس، فضغبت من أجل حوار بين نداء تونس وإسلامي النهضة. وبالنظر إلى التاريخ الدبلوماسي والقوة العسكرية والتطلعات الإقليمية للجزائر، فإن هذا التحول قد يسمح لها بأداء دور الوسيط القوي، لكن لا يزال من السابق لأوانه القول هل سيكون هناك تغيير كبير في السياسة الخارجية الجزائرية. وترى كثير من التحليلات أنه لا يمكن للجزائر أن تصير قوة إقليمية وهي لا تزال معزولة إقليمياً.

السياسة الخارجية والقضايا الإقليمية تؤكد سياسة الجزائر لضمان السيادة وعدم التدخل. وغالبًا ما اختلفت مواقفها عن مواقف الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، تتمتع الجزائر بعلاقات وثيقة مع روسيا والصين، وتنتقد إسرائيل بشدة، وتعارض التدخل بقيادة الناتو في ليبيا عام 2011، وتحافظ على علاقات مع حكومة الأسد في سوريا. وشجبت الجزائر قرار إدارة ترامب في أواخر عام 2020 الاعتراف بادعاء المغرب بالسيادة على الأراضي المتنازع عليها في الصحراء الغربية، وتستضيف وتدعم جبهة البوليساريو التي تسعى إلى استقلال الإقليم، وتعترف بجمهورية البوليساريو التي أعلنت نفسها بنفسها جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (SADR) كدولة. المغرب: مثل خطاب العاهل المغربي الملك "محمد السادس"، في 31 يوليو 2021، نقطة مهمة في خضم تطورات متسارعة تشهدها العلاقات المغربية الجزائرية؛ وذلك في ضوء ما تضمنه الخطاب من إبداء الرغبة في إعادة فتح الحدود بين الدولتين، وحث الجزائر على تغليب منطق الحكمة، والعمل على تطوير العلاقات المتوترة بينهما.

لقد حمل خطاب الملك "محمد السادس" عددًا من الرسائل المختلفة المتعلقة بطور العلاقة الثنائية مع الجزائر على وجه الخصوص وفي إطار الاتحاد المغاربي على وجه العموم، وقد تضمن الخطاب رسائل متعددة تتمثل في الآتي: (1) الخطاب التصالحي مع دول الجوار وبالتحديد الجزائر.

(2) الرغبة في تنشيط الاتحاد المغاربي. (3) التطلع إلى تطوير تنسيق مشترك لمواجهة التحديات الأمنية⁽²⁹⁾.

العلاقات الأمريكية بدول الإقليم:

لعمد من الزمان، أولى صانعو السياسة الأمريكيون اهتماماً أقل بكثير بالمغرب العربي، كما أنهم لا يبحثون عن تكامل اقتصادي في المنطقة بقدر أنهم يبحثون عن علاقات ثنائية فقط. وحسب بعض القراءات الاستراتيجية يتبين أن تركيز الولايات المتحدة على ملف مكافحة الإرهاب فيه منح لروسيا والصين مساحات أوسع لتعظيم نفوذهما في دول المنطقة؛ ما حدَّ نسبياً من قدرة الولايات المتحدة على المناورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية في الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا. ويعد أهم محدد في طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة ومنطقة شمال إفريقيا، الارتباط الأمني بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء؛ لعوامل عديدة أهمها السيولة الجغرافية والديموغرافية في المنطقتين. وقد شهدت البيئة الأمنية في غرب وشمال إفريقيا تغييراً تدريجياً نحو ازدياد النزاعات التي يشارك فيها فاعلون غير دوليين⁽³⁰⁾. في الساحل، تركّز الولايات المتحدة على احتواء التطرف العنيف، في حين أن الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لكبح تدفق المهاجرين، لكن على الرغم من هذه المصالح الأمنية المختلفة، تقتضي التحديات المتعددة المستويات في الساحل اعتماد استراتيجية لبسط الاستقرار وتحقيق التنمية تؤدي فيها دول المغرب العربي دوراً مهماً. لقد أُطلقت مبادرات وخطط كثيرة لمساعدة دول الساحل في المسائل التي يضعها الفرقاء الخارجيون في صدارة الأولويات، مثل الإرهاب، والجريمة العابرة للأوطان، والهجرة، والتنمية، غير أن هذه الخطط لا تُشرك بصورة ثابتة و متماسكة الفرقاء الإقليميين على نطاق أوسع، على غرار المغرب والجزائر ونيجيريا.

ولكل من المغرب والجزائر تاريخ طويل في التفاعل مع دول الساحل، بهدف التنافس على النفوذ وتعزيز رؤى كل منهما عن الهوية الوطنية على السواء. وتقتضي المقاربة العملية إشراكهما في الجهود الفرنسية والأمريكية المتجددة من أجل تعزيز المساعدات التي تُقدّم إلى دول الساحل بهدف بسط الأمن والاستقرار فيها. ويُتَوَقَّع أن تعتمد القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس المدعومة من فرنسا - التي من المزمع أن تضم خمسة آلاف جندي من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد - إلى تعزيز المعركة ضد الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان في المنطقة، وأن تكون بمنزلة قوة مكّملة لقوة التدخل الفرنسية المعروفة بـ«عملية برخان» التي تعاني من ضائقة مادية، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. بالمثل، تقدّم الولايات المتحدة دعمًا لوجستيًا واستخباريًا أساسيًا لـ«عملية برخان»، وتؤمّن المساعدة في مجال التنسيق الأمني لقوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات الخاضعة للقيادة الإفريقية - والمؤلفة من النيجر وتشاد ونيجيريا وبنين والكاميرون - التي تقاتل ضد تنظيم بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد⁽³¹⁾.

ليبيا: يمكن تقدير الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية وفق محددات أساسية؛ هي: (1) سحب القوات الأجنبية من الأراضي الليبية. (2) رفض المسارات العسكرية لحل الأزمة (منعًا من تحول ليبيا إلى ساحة صراع دولي) وتفضيل تسوية سياسية تستند إلى وجهة النظر الليبية. (3) تأمين مصادر الطاقة ومسارات التجارة فيها. ويمكن وصف الموقف الأمريكي من الأزمة بأنها تقف في خانة «الحياد النشط». وأوضحت الولايات المتحدة أنها تدعم الانتخابات في ليبيا بالكامل، خاصةً بعد رؤية ما يستطيع الليبيون تحقيقه بأسلوب جماعي توافقي، مع تأكيد دعم الحكومة الوطنية.

لكن داخل إطار هذا التوجه الثابت والعابر للإدارات، ثمة ملمحان

إضافيان سيسهمان في بلورة صيغة التسوية التي ستعمل إدارة بايدن على تعزيزها خلال الفترة المقبلة، يتمثل أولهما في الانحياز المبدئي والأيدولوجي لدى الرئيس بايدن تجاه قضية «الديمقراطية»، بالإضافة إلى مواقفه المعلنة إزاء الدول ذات الأنظمة «السلطوية»، وما أبداه من عزمه جعل «الديمقراطية» محددًا رئيسًا لتحالفات بلاده الخارجية، وأن يكون «النموذج الديمقراطي» الأمريكي هو المرتكز الأساسي لعودة الولايات المتحدة لتولي مسؤولياتها القيادية في النظام الدولي⁽³²⁾.

ويتمثل الملمح الثاني في تعزيز الطابع الفيدرالي لصيغة التسوية المطروحة. وتُشير الممارسات السابقة لبايدن إلى تأييد الحل الفيدرالي كمنخرج للصراع في المجتمعات المنقسمة. وقد تبنى بايدن هذا الطرح في الحالة العراقية، سواء أثناء عضويته في الكونجرس الأمريكي إبان فترة بوش الابن، أو بعد ذلك نائبًا للرئيس أوباما. وتتشابه الحالة الليبية مع الحالة العراقية في أن دولة الاستقلال تأسست بوصفها نتاجًا لتوحيد ثلاثة أقاليم كانت متميزة تاريخيًا، بما يشبه الولايات المستقلة عن بعضها، قبل أن تنضوي في إطار دولة واحدة⁽³³⁾.

تونس: صدرت مذكرة من السفارة الأمريكية في تونس (20 مايو 2021) تبين الموقف الأمريكي في التالي⁽³⁴⁾:

تمثل تونس شريكًا هامًا في إطار الجهود الإقليمية الرامية إلى مقاومة الإرهاب. وقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغًا يتجاوز 225 مليون دولار بعنوان المساعدة الأمنية لتونس منذ 2011؛ وذلك لدعم قدرات تونس على مجابهة التهديدات والإرهاب على المستويين الداخلي والإقليمي.

كما تعتزم الإدارة الأمريكية منح تونس صفة حليف أساسي غير عضو في حلف شمال الأطلسي اعترافًا بالقيم التي تتقاسمها وبالملكاسب الديمقراطية التي حققتها تونس وتنامي التعاون الثنائي في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب.

وتم توجيه مبلغ يتجاوز 100 مليون دولار بعنوان المساعدة الأمنية منذ سنة 2011 لتنمية قدرات وزارة الدفاع التونسية ولمجابهة الإرهاب، كما تولت الولايات المتحدة تنظيم دورات تكوينية لفائدة العسكريين التونسيين، ومنحهم تجهيزات تمكن من تطوير جاهزيتهم في مجال الرصد والانتشار وحماية الحدود.

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى توفير تمويل إضافي يقدر بـ30 مليون دولار بعنوان "التمويل العسكري الأجنبي للسنة الحالية، بما يشكل ارتفاعاً بنسبة 50% مقارنة بالسنة الماضية. وسيتمكن هذا الدعم من تطوير قدرات تونس في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود والتعاون الأمني المشترك. وتشمل المساعدة الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة لتونس منذ سنة 2011، برامج شراكة تفوق قيمتها الإجمالية 50 مليون دولار مع كل من وزارتي الداخلية والعدل، وتهدف إلى المساعدة على تطوير قدراتهما العملية، فضلاً عن تنظيم دورات تكوينية وتقديم تجهيزات من شأنها دعم شفافية قوات الأمن وتحسين جاهزيتها. وتهدف المشاريع المقبلة إلى تحديث مهام وزارة الداخلية الرئيسية، وجعلها أكثر مهنيةً بما في ذلك تطوير التصرف في الموارد البشرية والمالية ومراقبتها، بما يمكنها من خدمة المواطنين التونسيين في إطار الشفافية والخضوع للمساءلة.

وتونس هي إحدى الدول المؤسسة لمبادرة حوكمة المنظومة الأمنية التي تم إعلانها سنة 2014 بمناسبة القمة الأمريكية-الإفريقية. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير قدرة مؤسسات الدول الشريكة في مجال مجابهة التحديات الأمنية ومواجهة المخاطر على نحو ناجح ومسئول.

وتسعى الإدارة الأمريكية، بالتعاون مع الكونجرس، إلى رفع الدعم المقدم لكل من وزارتي الداخلية والعدل التونسيين ويشمل هذا تقديم 7 ملايين دولار في إطار البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات، وإنفاذ القانون الذي يهدف إلى إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والسجون.

كما ساهمت الولايات المتحدة في دعم جهود الحكومة التونسية الرامية إلى بعث قطب أمني مندمج متعدد الوزارات لمكافحة الإرهاب، كما تغطي برامج تعاون أخرى تنمية القدرات في مجالات حماية الحدود وإنفاذ القانون والاستعلامات وتبادل الخبرات الناجعة في مجال مكافحة الإرهاب لفائدة هياكل القضاء الجنائي.

وبالتوازي مع المساعدة الأمريكية المذكورة، ساهم برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في تيسير اقتناء تونس 8 مروحيات من نوع بلاك هوك UH-60M ويرمي إلى تطوير جاهزيتها في مجابهة التهديدات الإقليمية ودعم قدراتها الدفاعية بجانب دعم عمليات مكافحة الإرهاب. الجزائر: تصف وزارة الخارجية الأمريكية الجزائر بأنها «شريك ذو موقع استراتيجي وقادر»، وتسعى الولايات المتحدة إلى توسيع التعاون الأمني معها، وزيادة الروابط الاقتصادية، وبناء العلاقات الشخصية. وأشادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالتعاون بين الولايات المتحدة والجزائر لمكافحة الإرهاب (لا سيما تبادل المعلومات والتنسيق في المنتديات المتعددة الأطراف) والتنسيق بشأن الأزمات الإقليمية، مع الإعراب عن مخاوفها بشأن بيئة الأعمال التجارية الجزائرية الصعبة. وعلى الرغم من نمو مشتريات الجزائر من المعدات العسكرية الأمريكية في السنوات الأخيرة، فإن اعتماد البلاد الساحق على روسيا في عمليات الاستحواذ الدفاعية أثار أيضاً خلافاً. وتحدث وزير الخارجية أنتوني بلينكن مع وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم في أبريل 2021، لكن تعامل إدارة بايدن مع الجزائر كان محدوداً حتى الآن. وفي عام 2019، استضافت إدارة ترامب الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والجزائر الذي انعقد آخر مرة في عام 2015.

وتعتبر المساعدات الثنائية الأمريكية محدودة (مليون دولار في اعتمادات السنة المالية 2020) ومركزة كثيراً على الأمن. وغالباً ما يتم تخصيص أموال إضافية عبر البرامج الإقليمية أو العالمية، على

سبيل المثال، لتعزيز النمو الاقتصادي وتقوية المجتمع المدني ومكافحة التطرف العنيف. وتخضع بعض المساعدات ومبيعات الأسلحة الأمريكية لقيود بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000، نظراً إلى تصنيف الجزائر في المرتبة 3 (من حيث أسوأ أداء)، لكن الرؤساء المتعاقبين أصدروا تنازلاً بموجب القانون. وتشارك الجزائر في شراكة مكافحة الإرهاب عبر الساحل والصحراء التي تقودها وزارة الخارجية الأمريكية، لكنها ليست محط تركيز رئيسي فيها. ولم يأذن الكونجرس صراحةً لوزارة الدفاع بمساعدة الجزائر على تأمين حدودها مع ليبيا، كما فعلت مع تونس ومصر.

المغرب: تعد العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المغربية أقوى من علاقتها مع الجزائر على جميع الأصعدة والمستويات؛ فتاريخياً، تعد المغرب من أوائل الدول التي اعترفت بالولايات المتحدة، وتم عقد شراكات سياسية وأمنية واقتصادية؛ إذ جددت الدولتان اتفاقية «خارطة الطريق للتعاون الدفاعي» بعد زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق «مارك إسبر» العام الماضي 2020.

ولكن يمثل موقف الكونجرس الأمريكي من العلاقات مع المغرب متغيراً مهماً في المعادلة؛ إذ أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بمنع إدارة جو بايدن من تمويل أي مناورات عسكرية ثنائية أو متعددة الأطراف مع المغرب، قبل أن تعلن الرباط صراحةً عن خطوات جديدة لحل النزاع في الصحراء الغربية (27 أكتوبر 2021).

وجاء في قرار الكونجرس من خلال قانون المالية لعام 2022، أنه لا يجوز لوزارة الدفاع استخدام أي من الأموال المُصرَّح بتخصيصها بموجب قانون المالية لسنة 2022 لدعم مشاركة القوات العسكرية للمملكة المغربية في أي تمرين ثنائي أو متعدد الأطراف يتم تنظيمه من طرف وزارة الدفاع، ما لم يبلغ الوزير لجان الدفاع بالكونجرس، أن المملكة المغربية قد اتخذت خطوات لدعم اتفاق سلام نهائي مع

الصحراء الغربية.

كما تتضارب التقارير حول موقف الإدارة الأمريكية من استكمال افتتاح قنصلية في الصحراء الغربية؛ فبين النفي والتأكيد، هناك تقارير توضح تلقي المغرب رسائل أمريكية بتجميد المشروع لحين التوصل إلى اتفاق مغربي مع البوليساريو.

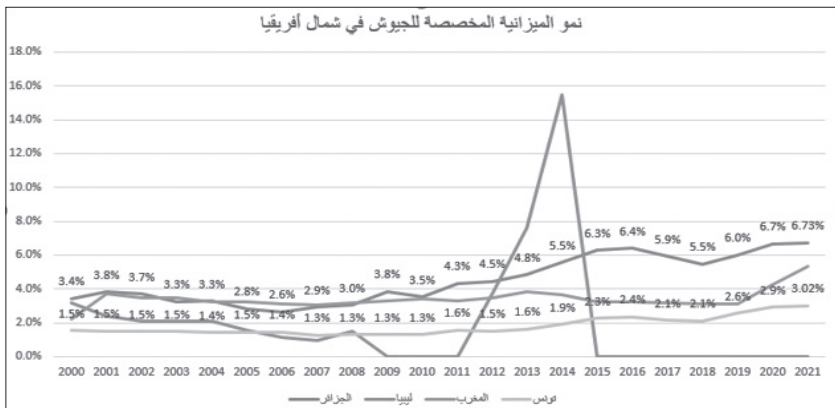
كما تجدر الإشارة إلى أن هناك نية أمريكية بتحسين العلاقات بين المغرب والجزائر من وصول التوتر إلى مرحلة عنيفة غير محسوبة، وأملاً في مواجهة فعالة للتحديات الأمنية في الساحل والصحراء؛ إذ أكد مسئول في الخارجية الأمريكية لقناة الحرة، في 25 أغسطس 2021، أن تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب سيعدم مواجهة التحديات الإقليمية بشكل أفضل.

المحور الثاني- القدرات العسكرية لدول الإقليم:

يمكن استعراض القدرات العسكرية لدول الإقليم من خلال العناصر

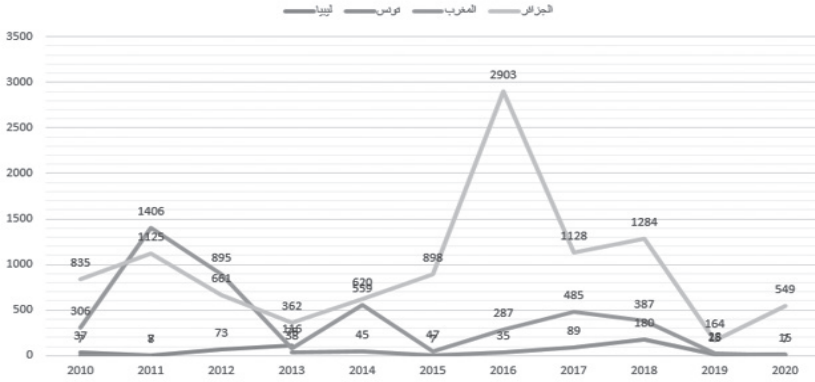
التالية:

• أولاً- الميزانية العسكرية:



رسم بياني يوضح نمو الميزانية العسكرية المخصصة للجيش من الناتج المحلي الإجمالي
إعداد الباحث (المصدر: معهد سيبري) بتاريخ أكتوبر 2021

تطور الإنفاق العسكري على شراء السلاح



إعداد الباحث، المصدر: معهد سيبري

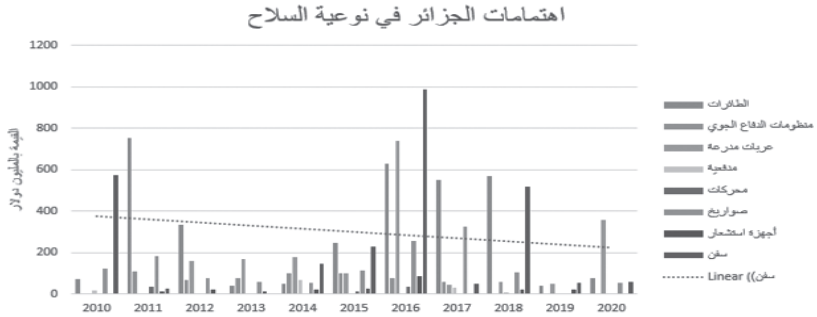
يتبين من الشكلين السابقين عدة ظواهر أساسية؛ هي:

أولاً- الزيادة المطردة للميزانية العسكرية المخصصة للجيش الجزائري، خاصةً بعد 2011 بعد اندلاع موجات ما يسمى الربيع العربي في تونس وليبيا؛ إذ وصلت ميزانية الجيش الجزائري إلى أعلى قيمة مقدرة لها حسب معهد ستوكهولم (سيبري أكتوبر 2021) إلى 17% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، و6.73% من إجمالي الناتج المحلي ككل. ثانياً- يتبين أن المغرب يسعى إلى زيادة مخصصاته العسكرية بقدر يفوق قدرته الاقتصادية؛ لمحاولة مجاراة التفوق العسكري للجزائر، علاوةً على أن المغرب أعلن عن خطته التحديثية للجيش التي ستتطلب تنسيقاً أكبر مع الولايات المتحدة ودول إقليمية وعربية للتمويل واستيفاء المخصصات.

ثالثاً- لا تزال تونس تحتفظ بسلوك تمويلي متواضع للصرف على ميزانيتها العسكرية؛ ما قد يحد من قدرتها العسكرية مستقبلاً على مواجهة التحديات الأمنية؛ ما قد يدفعها إلى تعاون أكبر مع الجيش الجزائري لإدارة الأزمة الليبية.

رابعاً- لا يزال من الصعوبة بمكان تقدير الميزانيات العسكرية للجيش الليبي.

• ثانيًا - نوعية السلاح:

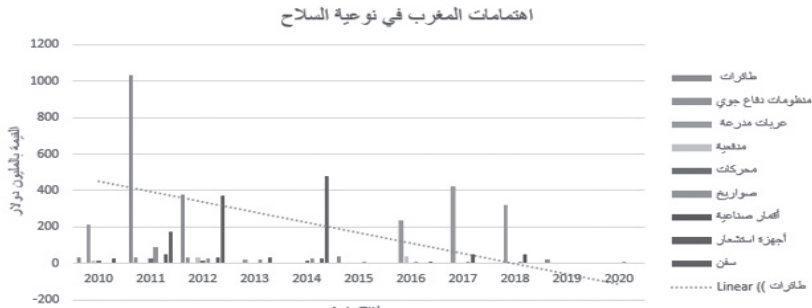


إعداد الباحث، المصدر: سيبري

يتبين من الرسم البياني التوضيحي لنوعية السلاح التي تهتم الجزائر بشرائها على مدار العقد المنصرم؛ التالي:

الثبات في شراء منظومات الدفاع الجوي، لكنها تميل إلى الانخفاض بنسب بسيطة للغاية على مدار السنوات الخمس الأخيرة. ويعود ذلك إلى: (أ) انخفاض ملحوظ في الإنفاق العسكري الجزائري على التسليح منذ 2018 لسد الفجوات الاقتصادية والسياسية التي نشأت بعد اندلاع ثورة 2018 في الجزائر. (ب) تفضيل شراء نوعية جديدة من السلاح.

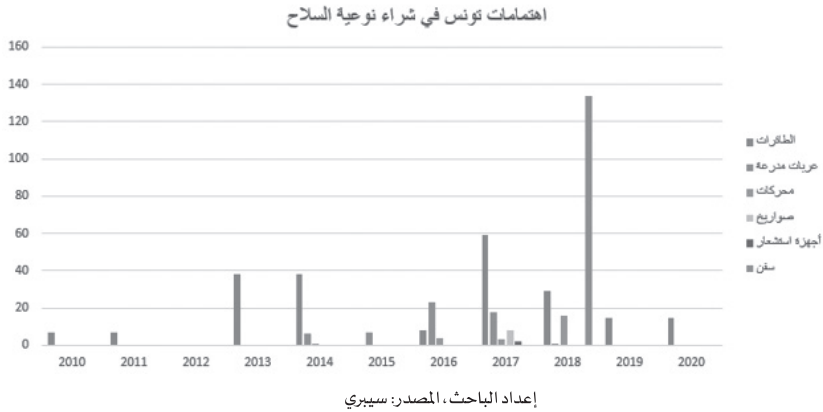
ارتفاع بسيط في شراء العربات المدرعة، والصواريخ المحمولة جواً. انخفاض ملحوظ تدريجياً في شراء القاطع البحرية وبالتحديد السفن. ويعود ذلك إلى تعويض الجيش الجزائري السلاح البري بشراء مزيد من العربات المدرعة. والتركيز على شراء الغواصات، وتمويل المناورات والتدريبات العسكرية.



إعداد الباحث، المصدر: سيبري

يتبين من الرسم البياني التوضيحي لنوعية السلاح التي يهتم المغرب بشرائها على مدار العقد المنصرم؛ التالي:

ارتفاع ملحوظ في شراء العربات المدرعة كجارتها الشرقية (الجزائر). انخفاض حاد في اهتمام المغرب بشراء السفن العسكرية؛ ما يؤثر على قوته البحرية المتواضعة أصلاً مقابل الجزائر. انخفاض تدريجي في اهتمام المغرب بشراء الطائرات والمقاتلات الجوية، فيستعيز عن ذلك بالتركيز على تصنيع الطائرات بدون طيار بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة، وتركيا. يمتلك المغرب منصة سيبرانية من خلال امتلاكه الأقمار الاصطناعية للمراقبة والاستطلاع.



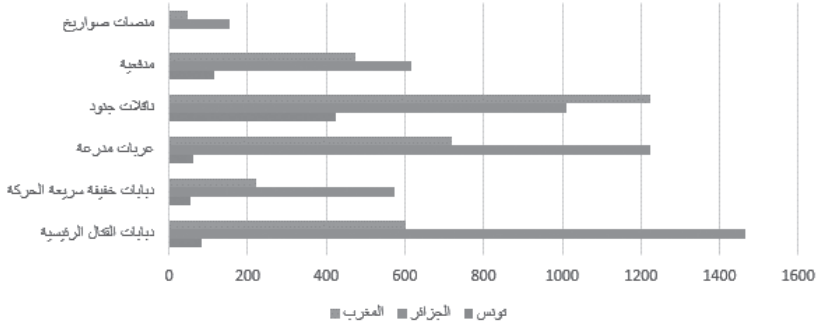
يتبين من الرسم البياني التوضيحي لنوعية السلاح التي تهتم تونس بشرائها على مدار العقد المنصرم؛ التالي:

يلاحظ تواضع الميزانيات المخصصة لشراء السلاح ومن ثم عدم مجاراة الطموح بتحديث الجيش التونسي.

يلاحظ اعتماد الجيش التونسي على شراء السفن والطائرات فقط؛ ما يبرر توجه الجيش التونسي إلى التصنيع العسكري للعربات المدرعة بدلاً من شرائها من الخارج.

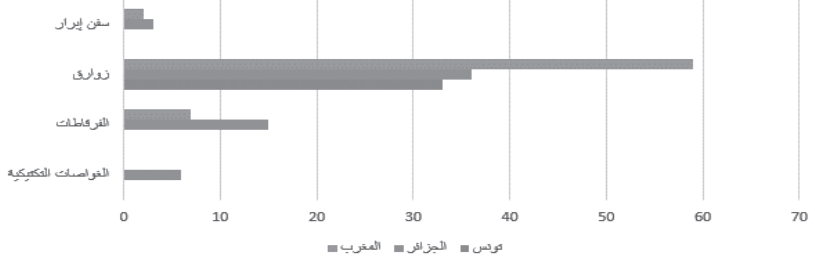
• ثالثاً- قدرات الأفرع الرئيسية:

القدرات البرية



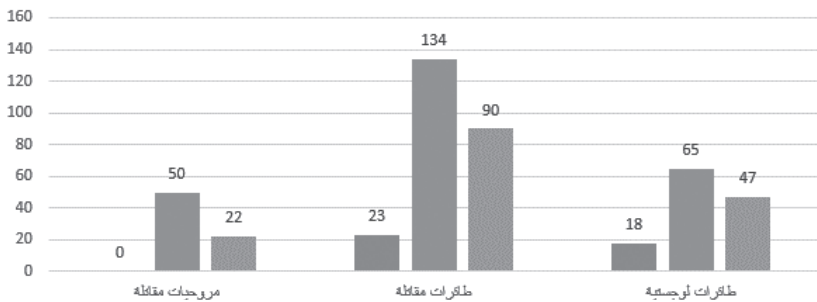
إعداد الباحث وفق مجموعة من المصادر (لا تتاح بيانات دقيقة حول قدرات الجيش الليبي)

القدرات البحرية



إعداد الباحث وفق مجموعة من المصادر (غير متاح بيانات دقيقة حول قدرات الجيش الليبي)

القدرات الجوية

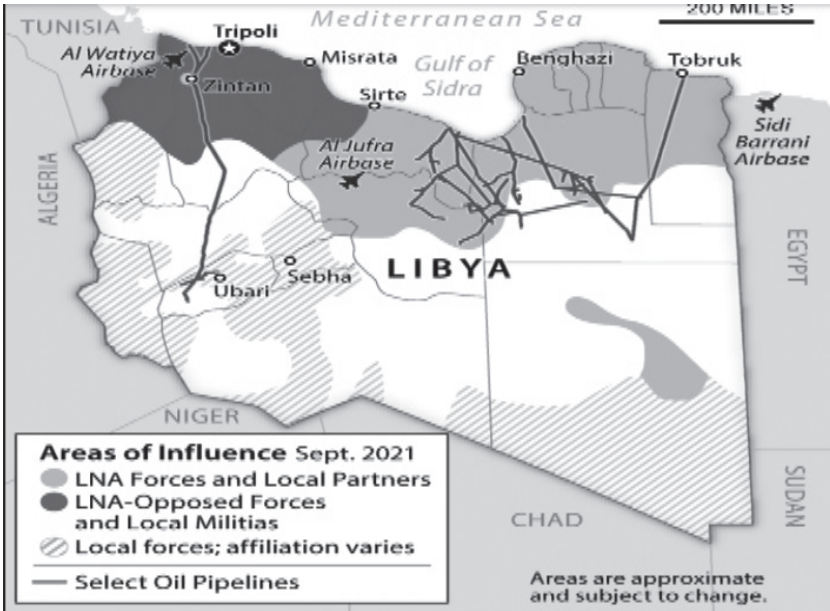


إعداد الباحث وفق مجموعة من المصادر (لا تتاح بيانات دقيقة حول قدرات الجيش الليبي)

المحور الثالث - التحليل النوعي للقدرات العسكرية لدول المغرب العربي:

هناك عدد من القضايا التي توضح البعد النوعي في التوازن العسكري لإقليم المغرب العربي؛ أهمها:

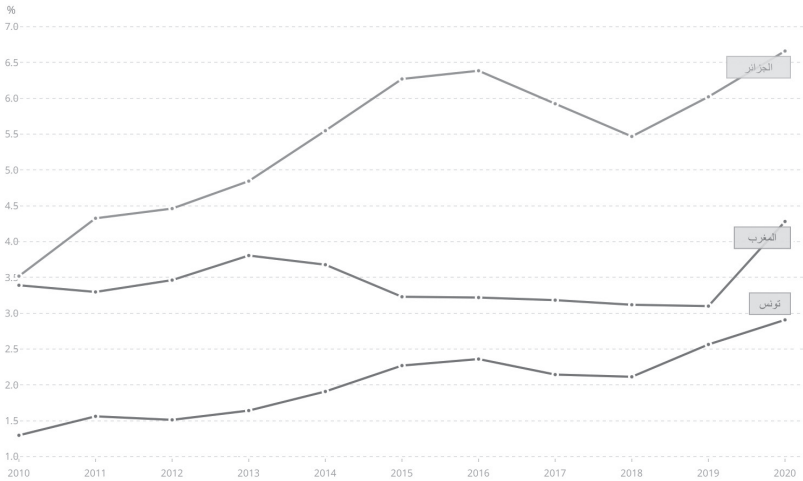
ليبيا: تعد هي الورقة الأساسية في ملف التوازن العسكري في إقليم المغرب العربي، نظراً إلى ما تمثله أزمته من تحدٍّ أمني بالغ الخطورة على الشرق الأوسط. وعليه فهي تؤثر على دول جوارها الإقليمي المباشر، ومن ثم فإن استقرار الوضع في ليبيا هو ما سيحدد القوى السياسية الأكثر قدرة على التأثير؛ ليس داخل ليبيا فقط، بل في الامتدادات داخل بقية دول الإقليم.



صورة توضح خريطة النفوذ على الأراضي الليبية المصدر: موقع الكونغرس الأمريكي (سبتمبر 2021)

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11556>

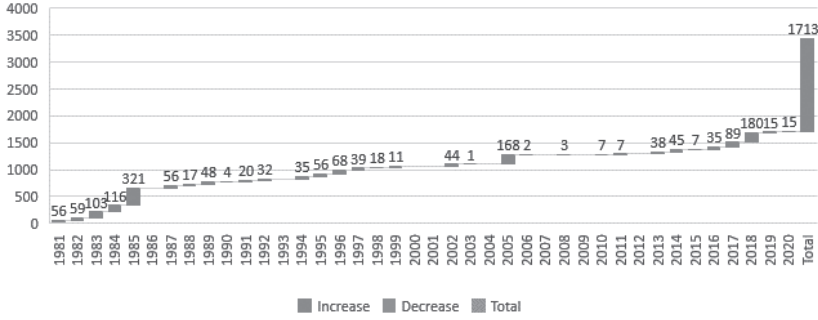
تونس: بين عامي 2003 و2013، أنفقت تونس أقل من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي على جيشها سنويًا. وكان الإنفاق العسكري المقدّر بـ528 مليون دولار في عام 2010 هو أصغر إنفاق عسكري في شمال إفريقيا. واعتبارًا من عام 2015، بلغت النفقات العسكرية لتونس 1.1 مليار دولار مقارنةً بـ528 مليون دولار في عام 2010، وهو العام الذي سبق الربيع العربي. وانتقلت تونس من إنفاق 1.51٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش في ذلك الوقت إلى 2.32٪ في 2016، ثم زاد تدريجيًا بنسب بسيطة ليصل إلى 2.91٪ في عام 2020.



رسم بياني يوضح الميزانيات المخصصة للجيش في شمال إفريقيا (تونس والجزائر والمغرب)، أحدث قيمة لتونس هي 2.91٪ من

الناتج المحلي الإجمالي، (المصدر: البنك الدولي)

أثبتت الجهود المبذولة لتحسين معدات وتدريب الجيش، أنها أكثر تكلفةً مما كان متوقعًا. وأصبحت التكاليف العسكرية المتزايدة والحاجة المستمرة إلى المساعدات العسكرية الأجنبية من سمات التطور العسكري في تونس. وتحت الضغوط التي ولّدها ليبيا بدرجة أساسية؛ عززت الحكومة التونسية في أواخر السبعينيات برنامجها للتحديث العسكري، وعرّفت استراتيجيتها بأنها «دفاع شعبي شامل».



رسم بياني يوضح تاريخ الإنفاق التونسي على شراء السلاح بهدف التحديث منذ 1981 (القيمة بالمليون دولار أمريكي) -

(المصدر: البنك الدولي)

ووفقاً لوزير الدفاع الوطني عبد الله فرحات في عام 1976، اعتمدت سياسة الجمهورية الدفاعية على عاملين: مناخ خارجي ملائم يضمه قادة الدول الصديقة في جميع أنحاء العالم، وخلق مناخ داخلي يجعل التونسيين يشعرون بأن لديهم شيئاً يدافعون عنه. علاوةً على ذلك، لم يكن تعزيز الجيش التونسي مسألة كمية فحسب، بل كان أيضاً مسألة إنشاء كوادر مؤهلة لاستخدام التقنيات الحديثة.

ومنذ أواخر السبعينيات، كانت جميع القوات المسلحة تخضع للتوسع والتحديث المصمم لتحسين دفاعاتها ضد هجوم من دول معادية محتملة. وعلى الرغم من أن التحسينات كانت مكلفة للغاية، فإن العلاقة المتدهورة مع ليبيا والضعف الذي أظهرته الغارة الإسرائيلية زاد القلق بشأن نقاط الضعف العسكرية في تونس؛ لذلك وجه الرئيس في عام 1985 حكومته بأن تستكشف مع أصدقائها وحلفائها في العالم العربي والغرب إمكانية المساعدة في إجراء عمليات شراء جديدة واسعة النطاق للطائرات والمدركات والسفن البحرية.

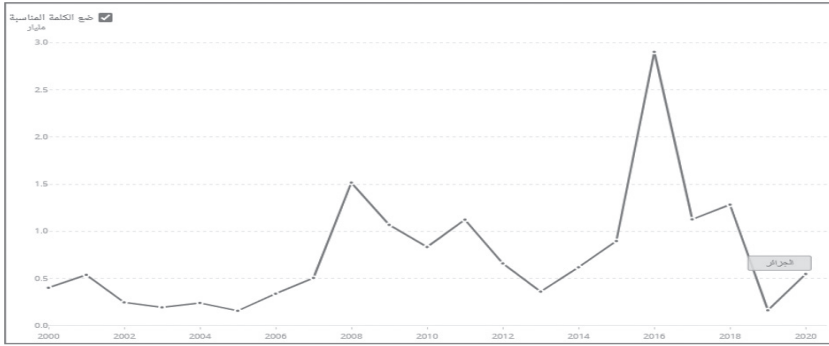
وفي الثمانينيات، أدت الجهود المبذولة لتحسين قدرات القوات المسلحة إلى إجهاد الميزانية الوطنية الموجهة أساساً نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق إلى

مستويات أعلى من صانعي السياسة التونسيين والمواطنين الذين اعتادوا ذلك، فإن الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي أو الدخل القومي، لا يزال من بين أدنى المعدلات في المنطقة؛ وذلك بالنظر إلى التوترات السياسية المستمرة في المغرب والحاجة الملحوظة إلى تحديث القوات المسلحة الصغيرة نسبيًا. ويبدو أن الإنفاق العسكري سيستمر في احتلال مكانة بارزة في الميزانية الوطنية.

ولقد تم وضع ميزانية الدفاع سنويًا من قبل سلطات التخطيط الوطنية في وزارة المالية ومكتب الرئيس بالتشاور مع وزارة الدفاع الوطني. وعلى الرغم من أن ضباط الجيش لم يمارسوا تاريخيًا دورًا رئيسيًا في العملية، فإن النفقات العسكرية الأكبر في الثمانينيات تشير إلى أن هذا النمط قد يتغير. وفي تحول عن الأساليب السابقة، جاء معظم الإنفاق العسكري في أوائل ومنتصف الثمانينيات من الميزانية الرأسمالية. وتضمنت النفقات الرأسمالية في تونس الكثير من المعدات الجديدة التي تم الحصول عليها خلال تلك الفترة على عكس النفقات الجارية، التي كانت تتكون أساسًا من التكاليف المتعلقة بالرواتب والمزايا والصيانة والوقود.

ومنذ الاستقلال حتى عام 1979، لم تخصص تونس قط ما يصل إلى 2% من ناتجها القومي الإجمالي للنفقات الدفاعية. وخلال هذه الفترة، كانت حصة الجيش من إجمالي الميزانية الحكومية أقل من 5% بشكل ثابت، وكانت النفقات الحكومية المشتركة على الصحة والتعليم تمثل عادة أكثر من خمسة أضعاف المبلغ الذي يتم إنفاقه على الدفاع. وحتى عام 2020 لا يزال الإنفاق العسكري التونسي (مخصصات وشراء السلاح) في مستويات متواضعة لا تصل إلى جملة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية لجوار تونس، لا من الجهة الشرقية الجنوبية -أي ليبيا- ولا من الجهة الغربية على حدود الجزائر ولو شهدت استقرارًا أمنيًا نسبيًا.

الجزائر: تمتلك الجزائر أكبر ميزانية دفاعية في قارة إفريقيا. وعلى مدى العقد (2004-2013) تضاعف إنفاقها العسكري بأكثر من الضعف، بزيادة قدرها 176%، ليصل إجمالي الإنفاق السنوي إلى 10.4 مليار دولار. وتضمنت المشاريع الجديدة طائرات بدون طيار ومدفعية ذاتية الدفع من الصين، وسفينة برمائية «قلعة بني عباس» بنيت في إيطاليا، ومركبات مدرعة من ألمانيا، ومجموعة من المشتريات الكبيرة من روسيا، بما في ذلك المروحيات والغواصات.



رسم بياني يوضح إنفاق الجزائر على شراء السلاح (2000 حتى 2020). أحدث قيمة هي 550 مليون دولار أمريكي تقريباً-

(المصدر: البنك الدولي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3	24	57	17	496	245	68				18	الصين
					5	5					الدنمارك
						4					فنلندا
13	52			26					26	52	فرنسا
48	48	48	33	555	10	13	9				ألمانيا
48			48	39	30	190	48		28	14	إيطاليا
				25	13						هولندا
						20					بولندا
437		1140	1013	1588	549	313	304	649	979	690	روسيا
			9	9	2		0				جنوب أفريقيا
				103							السويد
	40	36	9	9	5	5					الإمارات العربية المتحدة
						3		7	38	3	أوكرانيا
				36	36			5	42	47	المملكة المتحدة
		3		19	5				11	11	الولايات المتحدة الأمريكية

شراء الجزائر للسلاح

الجيش الوطني الشعبي هو القوة البرية للجيش الجزائري، وثاني أكبر جيش في شمال إفريقيا بعد مصر. وإقليمياً، فإن الجزائر مقسمة إلى ست مناطق عسكرية مرقمة، لكل منها مقر يقع في مدينة أو بلدة رئيسية. ونشأ نظام المؤسسة العسكرية الإقليمية (أي تقسيم الدولة إلى مناطق

عسكرية يطلق على كل منطقة منها اسم إقليم) للجيش الجزائري، بعد الاستقلال بفترة وجيزة، من هيكل الولاية في زمن الحرب وضرورة ما بعد الحرب لإخضاع التمردات المناهضة للحكومة التي كانت متمركزة في مختلف المناطق. ويتحكم القادة الإقليميون ويديرون القواعد واللوجستيات والإسكان، فضلاً عن تدريب المجندين. أما قادة فرق وألوية الجيش ومنشآت القوات الجوية والقوات البحرية فمسئولون مباشرة أمام وزارة الدفاع الوطني ورؤساء أركان الخدمة في الأمور العملية.

ويتم استخدام عدد من المؤسسات الأخرى لتدريب أفراد الجيش؛ منها مدرسة التدريب الفني والإداري واللوجستي في الحراش جنوب شرق الجزائر العاصمة، ومدرسة الوحدات المدرعة في باتنة، ومدرسة وحدات المدفعية في تلمغمة قرب قسنطينة، ومدرسة كوماندوز المشاة بسكرة، ومدرسة تقني الاتصالات في بوقرة في ضواحي الجزائر العاصمة، ومدرسة وحدات سلاح الفرسان الصحراوي بورقلة. ويتم تدريب ضباط الصف في الجيش في قصر البخاري، على بعد نحو 100 كيلومتر جنوب الجزائر العاصمة؛ حيث يتلقون تعليمات في القيادة، ومبادئ القيادة والسيطرة، والانتشار التكتيكي، والتلقين السياسي. وغالباً ما يتم استخدام ضباط الصف في مواقع القيادة في الوحدات التكتيكية الأصغر.

البحرية الوطنية الجزائرية: هي الفرع البحري للجيش الجزائري، وتعمل من ثلاث قواعد في الجزائر العاصمة وعنابة ومرس الكبير على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

المغرب: وضع المغرب خطة خمسية (2017-2022) من أجل «التفوق الإقليمي» من خلال تحديث كافة المعدات العسكرية بأسلحته المختلفة (البرية والجوية والبحرية)، ويخصص ميزانية 20 مليار دولار لهذا الهدف الاستراتيجي؛ علماً بأن ميزانية الدفاع السنوية في المغرب ستصل إلى 4 مليارات دولار عام 2022 مقابل 3.5 حالياً⁽³⁵⁾.

ويثار السؤال حول الميزانية المالية الكبيرة التي خصصها المغرب للإنفاق على هذا الهدف الاستراتيجي بوسائل تجهيز عسكرية أمريكية الصنع وباهظة التكلفة، لا سيما أن الرباط تعاني من تحديات مالية واقتصادية. ويمكن تقدير إجابة هذا السؤال - حسب بعض الدراسات والقراءات الاستراتيجية - أن السعودية وقطر تتسابقان لدعم المملكة في عملية تحديثها الجيش المغربي⁽³⁶⁾. وينعكس مبرر السؤال حول مدى قدرة المغرب التمويلية على تحديث الجيش في الإنفاق السنوي الأخير لعام 2020 الذي لم يتخطَّ سبعين مليون دولار أمريكي.

إجمالي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
12									2	10		كندا
289									34	34	221	الصين
4										4		فنلندا
1438			50	50	10	532	23	41	722	10		فرنسا
8						8						ألمانيا
105						10	8	13	43	32		إيطاليا
524									374	150		هولندا
10											10	أوكرانيا
4			4									المملكة المتحدة
2088	7	28	333	435	277	47	9	45	431	444	33	الولايات المتحدة الأمريكية

شراء المغرب للسلاح

كما من المتوقع أن تزيد النفقات الرأسمالية للبلاد من 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب قوي يبلغ 4.31%⁽³⁷⁾. ومن المتوقع أن تشتري الحكومة المغربية طائرات نقل ومقاتلات متعددة المهام وغواصات ونظام دفاع صاروخيًا وعربات مصفحة وغيرها⁽³⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تظهر الفرص في أنظمة ومنصات الأمن مثل شبكات تكنولوجيا المعلومات العسكرية والأنظمة اللاسلكية وأجهزة استشعار الحركة وأجهزة الإنذار وأنظمة الرادار نتيجة لتركيز الدولة على تعزيز أمن الحدود، وملاحقة التفوق العسكري لجارتها الحدودية على الشرق (الجزائر).

كما يعد التهديد المتزايد للإرهاب من الجماعات الإرهابية الداخلية والخارجية، والتحديث المستمر لقواتها المسلحة من العوامل الرئيسية المتوقع أن تدفع الإنفاق العسكري. وتواجه البلاد أيضًا تمردًا في منطقة الصحراء الغربية؛ حيث تخوض جبهة البوليساريو المتمردة المحلية صراعًا عنيفًا ضد النظام المغربي من أجل الأراضي. إن التهديد الذي يمثله احتمال استمرار التمرد داخل منطقة الصحراء الغربية، يحتم على المغرب تخصيص إنفاق كبير لجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد.

ولدى المغرب ما يعتبر واحدًا من أقوى الجيوش في المنطقة على المعيار النوعي بالتحديد وليس الكمي كما هو الحال في الجزائر. وتتدرب قوات المملكة بشكل متكرر مع الجيوش الأجنبية، وتشارك في العديد من عمليات حفظ السلام الدولية. ويأتي معظم تدريبهم الأجنبي من الولايات المتحدة وفرنسا. والقوات المغربية هي أيضًا شعب فخور للغاية، وقد تصبح دفاعية إذا شعرت بأنها تُعامل باستخفاف⁽³⁹⁾.

ويوجد نظام تدريب محلي شامل، لكن القوات المغربية مدربة أيضًا في فرنسا، وتستفيد من المستشارين الأمريكيين. وفرق تدريب الجيش المغربي معارة إلى القوات المسلحة لغينيا الاستوائية والإمارات (أبوظبي). والجيش كفاء ويركز على عمليات مكافحة التمرد في الصحراء الغربية، كما أن لديه خبرة في حرب الجبال والصحراء، ومع ذلك، تعاني القوات المسلحة المغربية من نقص التمويل وتفترق إلى قطع الغيار.

• تحديث الجيوش في منطقة شمال إفريقيا:

تتمركز الأطر الاستراتيجية لنظرية تحديث الجيوش حول ثلاث مرتكزات رئيسية؛ هي:

تطوير القيادات العسكرية، وإدارة المواهب والموارد (أي تعزيز الدور التنموي للجيش مثل الحوكمة الإدارية والمالية للجيش)، وإقامة الأكاديميات العسكرية القائمة على التدريب *Who we are*.

تحديث العقيدة والمفاهيم العسكرية، وأولويات الأمن القومي *How we fight*.

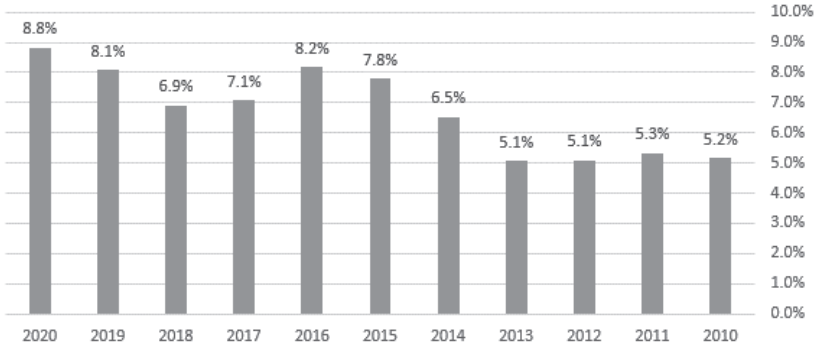
تطوير المعدات ومشتريات السلاح، والاسترشاد بخطط المؤسسات العسكرية لأولويات تحديث العتاد، ووضع الدولة في مجال التصنيع العسكري، وخريطة الحلفاء في منظومة شراء الأسلحة⁽⁴⁰⁾ .What we fight with. وتفترض هذه المرتكزات أن تضمن الدولة ميزانية متصاعدة على الإنفاق العسكري من أجل تحديث مستمر للعتاد، ونضج البحث والتقديرات الاستراتيجية لدمج مزيد من التحسينات الدورية. وأخيراً، أن تبقى برامج تحديث الخصوم على مساراتها من مستويات القدرة والجدول الزمنية⁽⁴¹⁾.

وتمردول المغرب العربي بأزمات تحول دون الالتزام الكامل بتلك المرتكزات الرئيسية الثلاث، ولكن لا يعني ذلك غياب سمة التحديث العسكري لجيوش المنطقة ولو بنسب متفاوتة من أجل إدارة التحديات التقليدية وغير التقليدية. تونس: حصل الجيش التونسي على قدر متزايد من المساعدات العسكرية الأجنبية منذ عام 2011. وتلعب دول مثل الولايات المتحدة ودول أوروبية (مثل تركيا مؤخراً) بالإضافة إلى الجزائر دوراً مهماً في تطوير وتحديث الجيش التونسي. ويدخل ضمن هذه المساعدات إصلاح المؤسسات، وتحسين الفلسفة الدفاعية، ومكافحة التهديدات غير التقليدية.

إلا أن الجيش التونسي لم يتقدم بشكل إيجابي وملحوظ في عملية التحديث؛ لعوامل سياسية واقتصادية-مالية؛ حيث لا يزال هيكل الجيش التونسي (مؤسساتٍ وعتاداً) بعيداً عن الاستجابة العصرية للمتطلبات الراهنة، ولم يعد يستوعب التطورات الحاصلة في ظل التهديدات الجديدة والمتنوعة وارتفاع عدد أفراد القوات المسلحة وتزايد حاجياتها واتساع مجالات تدخلها⁽⁴²⁾. وبينما يبقى الإدراك لدى القيادتين السياسية والعسكرية في تونس أن الجيش في حاجة إلى التحديث أو ما يسمونه «العصرنة»؛ قدمت وزارة الدفاع التونسية مخططاً استراتيجياً في فبراير 2021 يهدف في الأساس إلى تطوير المؤسسة العسكرية، ورفع الجهوية، والانفتاح إلى مزيد من الشراكات مع دول جديدة «غير تقليدية»، علاوة على تعزيز الشراكة مع شركات القطاع الخاص⁽⁴³⁾.

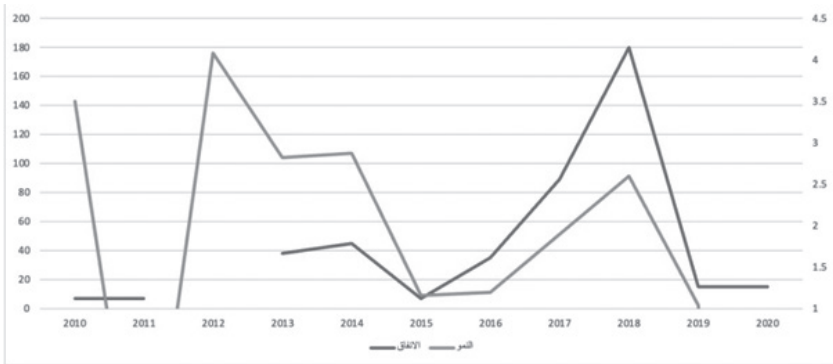
حسب تقرير 2021 الصادر عن معهد «سيبري SIPRI» يتبين أن الإنفاق العسكري لتونس يزيد بمعدل ثابت تقريباً ليصل إلى 8.8% في 2020.

الإنفاق العسكري التونسي



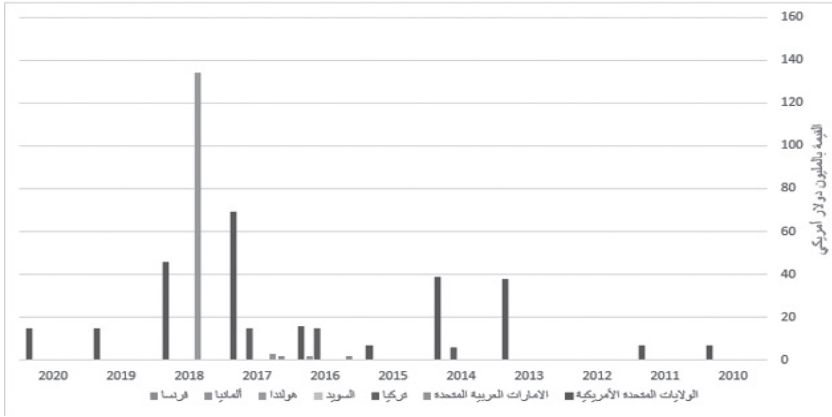
(إعداد: الباحث، المصدر: معهد سيبري)

ورغم ذلك (وحسب المصدر نفسه) يتبين أن اتجاه تونس نحو شراء السلاح وتحديث العتاد، يتأثر بعلاقة سببية طردية بالنتائج المحلي والوضع الاقتصادي-السياسي لتونس؛ إذ كلما ضعفت نسبة نمو الناتج المحلي لتأثيرات سياسية واقتصادية ضعفت القدرة على شراء السلاح، حتى لو ظهرت مدخلات جديدة في المعادلة مثل «المساعدات الدولية للدولة محل الدراسة» (من الولايات المتحدة على سبيل المثال).



رسم يوضح تداخل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتحديث العتاد في الجيش التونسي

(إعداد: الباحث، المصدر: البنك الدولي ومعهد سيبري)



رسم يوضح خريطة الموردين في مجال شراء السلاح للجيش التونسي (إعداد: الباحث، المصدر: معهد سيبري)

ويتبين من الرسم التوضيحي السابق الخاص بخريطة الدول التي تبيع أسلحتها للجيش التونسي، أن الولايات المتحدة لم تتوقف عن بيع الصفقات للجيش التونسي، خاصة في عامي 2019 و2020 اللذين شهدا انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ذلك، لم تقدم الإسهام الكافي في مسألة التحديث العسكري للجيش التونسي. ويستدل على ذلك في مجموعة من التصريحات الرسمية الصادرة عن المؤسستين الرئاسية والعسكرية التونسييتين التي تؤكد ضرورة تحديث أساطيل عسكرية منها سلاح الجو (تصريح للرئيس التونسي قيس سعيد في أكتوبر 2020)، ولكن تشير التقديرات إلى أن تجديد أسطول الطائرات العسكرية يتطلب اعتمادات مالية ضخمة؛ لأن سعر الطائرة المتطورة، مثل «إف 15»، يصل إلى 50 مليون دولار، والحديث عن تجديد الأسطول يتطلب وجود 15 إلى 20 طائرة. أما في مجال التصنيع الدفاعي، فقد حاول الجيش التونسي منذ 15 عاماً، من خلال «الإدارة العامة للمعدات الدارجة والوقود»، أن يطرق باب مجال التصنيع، وكانت البداية الحقيقية للتصنيع الدفاعي في تونس هي عربة عسكرية «تخطت مختلف التجارب»⁽⁴⁴⁾. وقال وزير الدفاع التونسي إبراهيم البرتاجي إن «القوات التونسية دخلت أيضاً مجال

التصنيع البحري وصنعت ثلاث قطع بحرية، وأصبح بالإمكان تجهيزها بالأسلحة ووسائل الاستطلاع والاستعلام؛ وذلك في إطار شراكة بين وزارة الدفاع والقطاع الخاص»، مضيفاً أن «وزارة الدفاع تنوي المضي قدماً في هذا المجال بتصنيع وحدات بحرية أخرى، وتسعى إلى التصدير»⁽⁴⁵⁾.

لا يزال الجيش التونسي يواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون تحديث الجيش، وهي: الإمكانيات المادية اللازمة للتصنيع الدفاعي ولشراء العتاد الحديث. غياب إطار تشريعي ومؤسسي متكامل لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص والقوانين المنظمة للصفقات العامة من أجل تعزيز هذا قطاع (التصنيع). الإهمال السياسي العمدي من القيادة التونسية للجيش التونسي دفعه إلى التخبط في صياغة عقيدة عسكرية متماسكة تنظم أولويات الأمن القومي.

الجزائر: بناءً على الدستور الجديد الذي أصدرته الرئاسة الجزائرية، سيكون من الممكن للجيش الجزائري العمل خارج حدود البلاد. وبموجب التعديلات الجديدة، يمكن للرئيس الجزائري أن يتشاور مع البرلمان قبل السماح للجيش بالمشاركة في مهام خارج حدود البلاد. وهذا سيكون تحولاً كبيراً في نهج البلاد تجاه القضايا العسكرية والدبلوماسية؛ فلطالما امتنعت الجزائر الغنية بموارد الطاقة غير المتجددة عن إرسال جيشها في مهام خارج حدودها، امتثالاً لبنود الدستور.

ومع ذلك، تعرضت الجزائر لضغوط كبيرة في السنوات الأخيرة لإشراك جيشها في مهام أمنية وعسكرية في الخارج، لا سيما مهمات مكافحة الإرهاب في المنطقة. ودعت كل من فرنسا والولايات المتحدة الجيش الجزائري للانضمام إلى الحرب الإقليمية ضد الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعرضت الجزائر للتهميش بسبب رفضها السماح لجيشها بالانتشار خارج حدودها الإقليمية تماشياً مع دستور البلاد⁽⁴⁶⁾.

وتمثل هذه الخطوة الدستورية الجديدة تحولاً في متغيرين اثنين: الأول هو السياسة الخارجية للجزائر (وهو ما سيرد ذكره لاحقاً). أما المتغير

الثاني فهو السياسة الأمنية؛ لأنها ستمنح الجيش خيارات أخرى غير مجرد الانتظار للرد على التهديدات من داخل حدود البلاد.

وتتجه الجزائر نحو تغيير جذري وملحوظ في السياسة العسكرية للجيش، يسمح بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية أو عمليات إحلال السلام في دول الجوار، في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية. وتمنح عمليات حفظ السلام الخبرة الميدانية والقتالية للجيش المشترك في المهمة دون تحمل أعباء مالية إضافية. ويقف على رأس السياقات الدافعة لتغيير السياسة العسكرية أول مرتكزات تحديث الجيش الجزائري، وهو الطابع الإقليمي المضطرب حول الجزائر؛ أي تنامي التهديدات الخارجية، مثل التوترات في منطقة الساحل أو من الجهة الغربية لليبيا، وتنامي التوتر مع المملكة المغربية من جهة الغرب. وشروط الانتقال إلى هذه المهام الاستراتيجية «الجديدة»، بإدراج مادة دستورية، تمكنها من نقل تجربتها إلى خارج الحدود، وفق الحالات التي فرضتها المعطيات الدولية والاستراتيجية، كما فعلت في كمبوديا وأنجولا ولبنان. وبالنظر إلى أن الجزائر تشهد حاليًا تطورات كبيرة في ظل عالم متغير، فقد تطور مفهوم الأمن القومي واتسع نطاقه، وأصبح من الضروري تكيف الجزائر مع المتغيرات الجارية⁽⁴⁷⁾.

أما مرتكز تحديث العتاد، فبعد أن أعادت الجزائر بناء قواتها المسلحة، خاصة بعد أن تولى الفريق أحمد قايد صالح قيادة أركان الجيش الجزائري؛ تولى هذا الجيش مراتب متقدمة دوليًا بمعدات وأنظمة متطورة وتدريبات عالية. وأظهرت التدريبات قدرة فائقة على العمل المشترك والتحكم في الأنظمة الحديثة. وبعد أن نجح الجيش في كبح انتشار التهديد الإرهابي في الجغرافيا الجزائرية وتمكن من القضاء على هذه الآفة داخليًا؛ واجه موجة من التهريب والإنسان بعزيمة أقوى. وأصبح الجيش الآن قادرًا على مواجهة كل التحديات والدفاع عن مصالح البلاد بدعم دبلوماسي⁽⁴⁸⁾.

ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق الدفاعي الجزائري بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.41% خلال الفترة المتوقعة ليصل إلى 12.1 مليار دولار أمريكي في عام 2025. وتحوي سوق الدفاع الجزائرية ثلاثة قطاعات رئيسية: الطائرات المتعددة المهام، والطائرات C4ISR الأرضية، وطائرات C4ISR. وفي سبتمبر 2019، وقَّعت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية صفقة بقيمة 1.8-2.0 مليار دولار لشراء طائرات مقاتلة إضافية من طرازي Su-30MKA و MiG-29M2، من شريكها الدفاعي الوثيق (روسيا).

وكجزء من الصفقة، من المرجح أن تتلقى الجزائر 14 طائرة مقاتلة متعددة المهام من طراز M2 / MiG-29؛ ما يزيد أسطولها إلى 30 طائرة من عائلة MiG-29 تعمل حاليًا في القوات الجوية الجزائرية. وتعود أسباب الشراء إلى⁽⁴⁹⁾:

تحديد مجالات الاستثمار المحتملة على أساس تحليل الاتجاه التفصيلي لسوق الدفاع الجزائري على مدى السنوات الخمس المقبلة.

اكتساب فهم متعمق للعوامل الأساسية التي تدفع الطلب على قطاعات الدفاع والأمن الداخلي المختلفة في السوق الجزائرية وتحديد الفرص المتاحة.

تعزيز فهم الجزائر لسوق السلاح من حيث محركات الطلب واتجاهات السوق وأحدث التطورات التكنولوجية فيه.

تحديد التهديدات الرئيسية التي تقود سوق الدفاع الجزائري من خلال تقديم صورة واضحة عن الفرص المستقبلية التي يمكن استغلالها؛ ما يؤدي إلى زيادة التحديث.

تخصيص الموارد من خلال التركيز على البرامج الجارية التي تنفذها الحكومة الجزائرية.

اتخاذ قرارات العمل الصحيحة بناءً على تحليل متعمق للمشهد التنافسي يتكون من ملفات تعريف تفصيلية لأفضل مزودي المعدات الدفاعية في الدولة. وتتضمن ملفات تعريف الشركة أيضًا معلومات حول المنتجات

الرئيسية والتحالفات والعقد الأخير الذي تم منحه والتحليل المالي، حيثما كان ذلك متاحًا.

وفي آخر صفقة، كشف موقع «ميناديفينس»، المتخصص بالشأن العسكري، عن عزم القوات الجوية الجزائرية اقتناء سرب جديد من طائرات من دون طيار متطورة، وتقدمت بطلب الحصول على 24 طائرة مقاتلة من طراز «وينج لونغ 2» الصينية، مبرزاً أن الجيش الجزائري يحوز حالياً ستة أنواع من الطائرات المسيرة، منها أربع طائرات مسيرة هجومية. وتبدأ عمليات التسليم في نهاية العام الحالي لتكتمل في عام 2022؛ مع العلم بأن هذا النوع من الطائرات يمكن أن يظل في الجو لمدة 31 ساعة في وضع الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، و26 ساعة في الدور الهجومي، مضيفاً أن السعر التقريبي لهذه الطائرة يبلغ خمسة ملايين دولار، وهو أرخص بسبع مرات من نظيرتها الأمريكية⁽⁵⁰⁾.

وسبق للجزائر أن أعلنت أنها ستصنع أول طائرة إفريقية من دون طيار تفوق سرعتها سرعة الصوت مع حلول عام 2016، بالتعاون مع جنوب إفريقيا، وأنها ستقيم أرضية تكنولوجية لتصنيع محركات لهذا النوع من الطائرات، بفضل تجميع كفاءات ومهارات فنية وتقنية من الجزائر ومن جنوب إفريقيا اللتين وقّعتا على اتفاقية للتعاون العلمي، غير أن هذا المشروع اختفى، وانقطع الحديث عنه حتى 2019، حين أعلنت وزارة الدفاع عن قيام طائرات من دون طيار جزائرية الصنع من طراز «الجزائر-54»، بتنفيذ طلعات استطلاعية جوية عدة متبوعة بقصف جوي بغرض تدمير أهداف لجماعات إرهابية.

ويمكن القول أخيراً في هذا السياق، إن الجزائر تسير بخطوات ثابتة في مجال تحديث الجيش على أسس المرتكزات الثلاثة النظرية اللازمة للتحديث.

المغرب: في عقد حرب الصحراء الغربية مع جبهة البوليساريو، تحسنت كمية ونوعية معدات الجيش إلى حد ما؛ مثل 120 دبابة سوفيتية الصنع

من طراز T-54 و T-55 كانت تشكل في السابق جوهر القوة المدرعة المغربية (ولكن دخلت في احتياطي مخزون الجيش المغربي)، واستُبدل مكانها عدد مماثل من دبابات M-48A5 المجددة التي سلمتها الولايات المتحدة (الحليف التقليدي العسكري) للمغرب، وتم استكمالها بدبابات AMX-13 الخفيفة، وعدد كبير من مركبات الاستطلاع المدرعة، خاصةً التصميم الفرنسي، كما تسلم الجيش كمية من المدفعية، بما في ذلك بنادق ذاتية الدفع حديثة عيار 155 ملم من فرنسا والولايات المتحدة. ودخلت الصواريخ المحمولة المضادة للدبابات المخزون بأعداد كبيرة وأثبتت فاعليتها ضد مركبات البوليساريو.

صواريخ تشابارال أرض-جو التي أطلقتها الولايات المتحدة في 1979-80 للمجموعة المضادة للطائرات كانت مخزنة. وبالنظر إلى عدم وجود تهديد جوي فوري، يبدو أن مسؤولي القوات المسلحة المغربية قرروا أنه سيكون من الحكمة تخزين الصواريخ بدلاً من تعريضها للضرر في الميدان. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ الجيش المغربي برنامج تحديث تضمّن شراء معدات حديثة والتحول إلى جيش أكثر احترافاً يؤدي تدريبات متعددة مع جيوش الحلفاء، كحليف رئيسي من خارج الناتو، وكان المغرب عضواً في مجموعة 5+ واتفاقيات تعاون أخرى.

وكان لزيادة الإنفاق العسكري القليل من الآثار الإيجابية الواضحة على الاقتصاد. ونظراً إلى عدم وجود صناعات عسكرية في المغرب، لم يتم تحفيز الإنتاج بشكل مباشر من خلال الإنفاق الحكومي المرتبط بالحرب. ومع ذلك، فإن الحجم المتزايد للجيش لم يشكل استنزافاً للقوى العاملة. وعلى العكس من ذلك، أكدت التصريحات الرسمية من الجيش أن أي تخفيض كبير في القوة المأهولة للقوات المسلحة المغربية لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشكلة البطالة الحادة في البلاد. وكان يُعتقد أن نشر 120 ألف جندي في المنطقة الجنوبية هو عامل محفز في تنمية اقتصاد الصحراء الغربية، ومكمل للاستثمارات الحكومية الأخرى في المنطقة⁽⁵¹⁾. وتم إطلاق البرنامج من أجل تخفيف العبء العسكري عن الاقتصاد، فضلاً

عن توفير المهارات الوظيفية المدنية للمجندين. وبالإضافة إلى ذلك، كانت وحدات القوات المسلحة الملكية نشطة في أعمال الإغاثة والإنقاذ في أوقات الكوارث الطبيعية وفي مختلف جوانب الأشغال العامة، مثل بناء الطرق وبناء الجسور، والمساعدة في مشاريع الري والأنشطة المماثلة. وفي وقت لاحق، بعد محاولة الانقلاب، تم تكثيف البرنامج، على الأرجح لتحويل الوحدات غير المسلحة إلى مناطق معزولة، ولإحباط المزيد من التآمر. ومع تزايد عدد الوحدات والموارد العسكرية المخصصة لحرب الصحراء الغربية، توقف التدخل العسكري في المشاريع المدنية عملياً. وفي منتصف الثمانينيات، بدأ أن وحدات القوات المسلحة المغربية قد تدعى مرة أخرى للانخراط في العمل المدني، وخاصة البناء في الصحراء الغربية. ولقد دخل قانون ينظم إنشاء الصناعة العسكرية في المغرب حيز التنفيذ؛ حيث تخطط المملكة لخفض الواردات عن طريق التصنيع المحلي للمعدات الدفاعية. ويحدد القانون شروط الحصول على تراخيص إقامة مصانع لتصنيع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والأمنية لاستخدامها في القوات المسلحة الملكية والصادرات أيضاً. ويتضمن القانون أحكاماً تنظم التجارة والنقل وعبور المعدات العسكرية وكذلك أنظمة التتبع.

وتأتي هذه الخطوة في إطار خطة المغرب لتحديث جيشه بعد أن أبرم اتفاقات مع شركاء للتعاون من خلال مشاريع مشتركة، كما يأتي مسعى المغرب إلى تحديث قدراته العسكرية المحلية وصناعة الأسلحة في وقت يتسم بموجة من عدم الاستقرار في شمال إفريقيا، وتنافس عسكري مع الجزائر لا تظهر عليه بوادر التراجع. والولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للجيش المغربي بأحدث الأسلحة بما في ذلك مقاتلات F16 ودبابات أبرام. وطلب المغرب طائرات هليكوبتر أباتشي وأحدث الأسلحة من واشنطن.

وفي الواقع، قدمت القوات المسلحة الملكية طلباً بقيمة 9 مليارات دولار لشراء 25 طائرة من طراز F16 و36 مروحية أباتشي ستساعدها على تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية.

وبحلول عام 2028، يخطط المغرب لامتلاك 48 طائرة من طراز F16 في المجموع

مجهزة برادارات من الجيل الخامس، و36 مروحية أباتشي، وفقاً لبوابة FAR Maroc العسكرية المتخصصة بالجيش المغربي.

وبجانب الطائرات، فإن استحواذ المغرب مؤخراً على أنواع مختلفة من الفرقاطات ودبابات أبرام وقاذفات الصواريخ، فضلاً عن الاهتمام بشراء أنظمة الدفاع الجوي باتريوت، يُظهر أن القوات المسلحة الملكية لا تزال متسقة في جهودها لتحديث الأسلحة.

وستقلب مشتريات المغرب الأخيرة من الولايات المتحدة، التوازن بشكل كبير في سباق التسليح الإقليمي مع الجزائر (البلد الذي قام رئيس أركانه بتدريب وتسليح جبهة البوليساريو الانفصالية، ووصف المملكة الواقعة في شمال إفريقيا بأنها «العدو»). وقال تقرير صادر عن المخابرات الدفاعية الاستراتيجية (SDI) إن المغرب يستعد ليصبح الجيش الرائد في إفريقيا في عام 2022 بفضل مشترياته المتقدمة. ويستورد المغرب «باستمرار أسلحة وذخائر متطورة مثل الطائرات المقاتلة والسفن والصواريخ والدبابات والفرقاطات لتعزيز قواته المسلحة، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر حتى عام 2022.

ووقَّعت الرباط وواشنطن على اتفاق عسكري يمتد عشر سنوات (2020-2030) بغية تدعيم الشراكة الدفاعية الاستراتيجية بين البلدين، لا سيما في ظل التعاون العسكري المثمر خلال العقود الماضية، بعدما تحول المغرب إلى زبون دائم لأمريكا فيما يتعلق بالتزود بالأسلحة.

وتتجه إسرائيل صوب تقاسم بعض تقنياتها العسكرية مع الرباط، عبر إنشاء مصنع حربي لتصنيع طائرات «كاميكاز» الشهيرة على الأراضي المغربية، تبعاً للاتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر 2020، وفق ما ذكرته تقارير إسرائيلية ومغربية⁽⁵²⁾.

وختاماً، فإنه بالنظر إلى إقليم المغرب العربي، يتبين بعد دراسة المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه المنطقة، أن هناك مجموعة من السمات المشتركة بين الدول الأربعة يأتي من بينها المؤشرات السياسية التي تقيس مدى استقرار الأنظمة السياسية، ورُشد سياساتها في هذه المنطقة التي تتحكم في مدى تنظيم العلاقات

العسكرية-المدنية، وحجم النمو الاقتصادي الذي يضمن ميزانيات عسكرية ثابتة من أجل اتجاه مشترك يجمع دول المنطقة، وهو «التحديث العسكري»، أي شراء الأسلحة المتطورة والاندماج المتقدم في عملية التصنيع العسكري. ويؤثر في هذا المؤشر متغيرات أساسية؛ هي: التيارات الإسلامية، وملفات المياه والطاقة التي ستنظم عملية التنمية السياسية والاقتصادية في دول شمال إفريقيا. أما فيما يتعلق بالتوازن العسكري الذي يقيس بمستويين كمي ونوعي قدرات الجيوش الوطنية بالتحديد في تونس والجزائر والمغرب، مع الأخذ في الاعتبار عدم التوثق في المعلومات الخاصة بليبيا؛ لكونها لا تزال دولة صراع؛ يتبين أن اتجاهات شراء السلاح بين الجزائر والمغرب لا يمكن وصفها بسباق التسلح، بل بالتنافس على تحديث الجيش، مع استناد كل دولة إلى مذهبها العسكري؛ فإذا كان الجيش الجزائري يتفوق عسكرياً على المستوى الكمي مع بحث فرص التفوق النوعي، فإن المغرب تحتل مرتبة عالية في التفوق النوعي لعملية تحديثها العسكرية، كما يتبين أن الجيش التونسي يواجه تحدياً أمنياً خطيراً يتطلب تنظيمًا أكبر للعلاقات العسكرية المدنية داخل الدولة، ونموًا اقتصاديًا يضمن عملية التحديث.

ويمكن القول إن المغرب أكثر دول المنطقة استقرارًا سياسيًا رغم تواضع القوة الكمية لجيشها أمام الجزائر، في حين تنعكس الظاهرة تمامًا في الجزائر؛ إذ تحتفظ بقوة كمية هائلة في حين تعاني من تحديات معينة في المجال السياسي. وواجهت الجزائر تطورات عديدة أتاحت لها الدخول في مرحلة ترتيب الأوراق على المستوى السياسي، وعلى مستوى التحديث العسكري، وفي نطاق السياسة العسكرية التي تتيح لها الانخراط «النشط» في مواجهة التحديات الأمنية؛ لذا من المقدر أن تبدأ الدبلوماسية الجزائرية في صياغة خطط تنسيق دولية وإقليمية كبيرة تدعم طموحها في الإقليم.

المراجع

1. عبد المنعم الشوماني، الإسلام السياسي في ليبيا، مركز أبحاث مينا، 25 يوليو 2019، انظر الرابط التالي: <https://2u.pw/qqGb7>
2. Sharan Grewal, "A Quiet Revolution: The Tunisian Military after Ben Ali," Carnegie Middle East Center, February 24, 2016, <https://carnegie-mec.org/2016/02/24/quiet-revolution-tunisian-military-after-ben-ali-pub-62780>.
3. حجاب شاه، ميليسا دالتون، تطور الجيش التونسي ودور مساعدة قطاع الأمن الخارجي، مركز كارنيجي، 29 أبريل 2020، انظر الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/2020/04/29/ar-pub-81682>
4. شادي محسن، التحولات السياسية في المجتمع التونسي بعد صعود "حركة النهضة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 6 أغسطس 2021، انظر الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/15839>
5. فوزية قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، مجلة سياسات عربية - معهد الدوحة، العدد التاسع عشر، 2016، ص3. انظر الرابط التالي: https://siyasatarabi-ya.dohainstitute.org/ar/issue019/Pages/Siyassat19-2016_Bomdian.pdf
6. الدستور الجزائري، انظر الرابط التالي: <https://books-library.net/free-1210541009-download>
7. المصدر السابق.
8. دالية غانم، جيشٌ في حالة انتقالية، مركز كارنيجي، 30 سبتمبر 2019، انظر الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/diwan/79950>
9. عبد المنعم علي، التعديلات الدستورية الجزائرية: مواقف متباينة وتحديات مستقبلية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 21 أكتوبر 2021، منشور بتاريخ 9 نوفمبر 2020. انظر الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/12218>
10. الإسلاميون في الجزائر يتطلعون لأول فوز في الانتخابات منذ الحرب الأهلية، رويترز، 2 أبريل 2021، انظر الرابط التالي: <https://www.reuters.com/article/algeria-politics-islamists-ia5-idARAKBN2C8IH9>
11. عبد المنعم علي، تصنيف حركتي "مآك - رشاد" الجزائريتين كإرهابيتين.. "دلالات وسياقات"، المرصد المصري، 9 يونيو 2021. انظر الرابط التالي: <https://marsad.ecss.com.eg/57073>
12. الجزائر تتهم مجموعة "لها صلات بالمغرب وإسرائيل" بإشعال حرائق الغابات، روسيا اليوم، 20 أغسطس 2021. انظر الرابط التالي: https://arabic.rt.com/middle_east/1263888-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%A5%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA
13. دالية غانم، جيشٌ في حالة انتقالية، مركز كارنيجي، 30 سبتمبر 2019، انظر الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/diwan/79950>
14. 1.781.67. The military balance 2021, The International Institute for Strategic Studies IISS, p: 319 بتاريخ 8 أبريل 1968، الخاص بإحداث وتنظيم البلاط العسكري الملكي، الجريدة الرسمية، عدد 2894، ص776-777.
15. تم حذف وزارة الدفاع الوطني بموجب الفصل الأول من ظهير شريف رقم 1.72.258 بتاريخ 19 أغسطس 1972، الجريدة الرسمية، عدد 3121.
16. Federico Borsari, Rabat's Secret Drones: Assessing Morocco's Quest for Advanced UAV Capabilities, ISPI, 22 July 2021. Via link: <https://2u.pw/7Jhwk>
17. العلاقة بين الطاقة والمياه والمناخ، الشرق للأبحاث الاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <https://2u.pw/7ny7J>

18. لفهم الارتباط بين الطاقة والمياه، يمكن القول إن نظام الطاقة العالمي أحد المصادر الأساسية لانبعاث الغازات الدفينة المسؤولة عن التغير المناخي والاحتباس الحراري. ويُعدّ النمو السكاني والاقتصادي، وتوسّع المدن، وتغيّر أنماط الاستهلاك عوامل دافعة لا تطلب على الطاقة عالمياً فحسب، بل أيضاً على الموارد الأخرى مثل المياه. إن توافر الطاقة والمياه، وإمكانية الوصول إليهما، والقدرة على توفير تكاليفهما، أمر أساسي لتأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ولهذا الأمر أهمية خاصة في منطقة شمال إفريقيا أو شمال إفريقيا، المنطقة التي تحتاج طويلاً اقتصادياً واجتماعياً ولكن تواجهها مشاكل سببها النمو المتزايد لنفقات الدعم المُقدّم للطاقة والمياه. ولطالما غُومل القطاعان على أنهما حقلان منفصلان رغم الارتباط الوثيق بين الطاقة والمياه. فمثلاً، يتطلب الوقود الأحفوري وتوليد الكهرباء المياة للإنتاج والتشغيل، كاستخدام المياه للتبريد في عديد من الحالات، وتوصيل المياه ينطوّر طاقة لاستخراجها ومعالجتها ثم نقلها، وهكذا. ومع ارتفاع الطلب على المياه يرتفع الطلب على الطاقة لإنتاجها، والعكس صحيح. لمزيد من التفصيل انظر: Meldrum, J., Nettles-Anderson, S., Heath, G., Macknick, J., 2013: Life cycle water use for electricity generation: a review and harmonization of literature estimates. Environmental Research Letters, Vol. 8 (1), 1-18.
19. علي شيباني، شمال إفريقيا في مواجهة خطر نقص المياه، دراسة على موقع أورينت، 14 مايو 2020. انظر الرابط التالي: <https://www.jadaliyya.com/Details/41115/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87>
20. الجزائر: العائدات من البترول والغاز ترتفع 62% مقارنة بالعام الماضي، وكالة أش 2، 2 نوفمبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02112021&id=2bc9bf1a-850d-4c2b-ac8a-bccd0d5f9fed>
21. تقرير: المغرب يوقع عقداً مع شركة إسرائيلية للتنقيب عن النفط والغاز في الصحراء، 17 أكتوبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/1634484195-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%BA%D8%A7%D8%A1%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1>
22. تقرير عن العمليات الإرهابية في إفريقيا، وحدة الشئون الإفريقية والتنمية المستدامة، مركز ماعت لحقوق الإنسان، سبتمبر 2021، ص 5. انظر الرابط التالي: <https://www.maatepeace.org/wp-content/uploads/2021/10/%D8%B9%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1-2021.pdf>
23. Algeria, CRS (In focus), July 2021, P: 2. via link: <https://sgp.fas.org/crs/row/IF11116.pdf>
24. المصدر السابق، ص 5.
25. العلاقات بين المغرب والجزائر: من بينها حرب الرمال والصحراء الغربية، أبرز المحطات في علاقات البلدين، وكالة بي بي سي، بتاريخ 27 أغسطس 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58343270>
26. الجزائر لن تجدد عقد أنابيب الغاز إلى المغرب، قناة الحرة، 6 سبتمبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/business/2021/09/06/%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>
27. عبد المنعم علي، تغير كفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 23 مايو 2021.

28. عبد المنعم علي، "البد الممدودة"، رسائل خطاب العاهل المغربي لدول الجوار، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 22 أغسطس 2021. انظر الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/16150/>
29. كان النزاع على الصحراء الغربية مصدر قلق أممي¹ في منطقة الصحراء-الساحل بين عامي 1975 و1990، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصدامات بين ليبيا وتشاد للسيطرة على قطاع أوزو في الصحراء الشرقية. واليوم، أتاحت حركات التمرد وتفكك الدول، نمو الفاعلين غير الدوليين وازدهارهم؛ فقد فرض تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي سيطرته في مناطق واسعة عصية على الحكم، لا سيما في مالي، كما فعل تنظيم بوكو حرام في نيجيريا وتشاد. وتستغل هذه التنظيمات عدم الاستقرار السياسي والمشكلات الإثنية المحلية، وتحصل على التمويل من الاتجار بالأسلحة والبشر والمخدرات. لقد تمكّنت المجموعات المسلحة من النكاثر والانتشار نظرًا إلى الطبيعة الجغرافية القابلة للاختراق بين الساحل وشمال ووسط إفريقيا. هذه التنظيمات شديدة القدرة على التكيف، ويمكنها التوزع عبر الحدود الوطنية، وإعادة التنظيم عبر الخطوط الإثنية والاقتصادية الاجتماعية. وينتج غياب التعاون العسكري الإقليمي الفعال لهذه التنظيمات أن تتحدى، بطريقة غير متكافئة، القوات التابعة للدول وداعميها الدوليين في المنطقة.
30. جاك روسيليه، الترابط المنسي بين المغرب العربي والساحل، مركز كارنيجي، 31 أكتوبر 2017. انظر الرابط التالي: <https://carnegieendowment.org/sada/74589>
31. بلال عبد الله، سياسة إدارة بايدن في ليبيا بين الاستمرارية والتغيير، مركز الإمارات للسياسات، 8 مارس 2021. انظر الرابط التالي: <https://epc.ae/ar/topic/biden-administrations-policy-in-libya-between-continuity-and-change>
32. المصدر السابق.
33. مذكرة: نحو علاقات أمريكية-تونسية مستدامة، السفارة الأمريكية في تونس، 20 مايو 2021. انظر الرابط التالي: <https://tn.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history/history-of-the-u-s-tunisia-relationship/fact-sheet-enduring-u-s-tunisian-relations-ar>
34. A Moroccan Military Drive Puts Algeria on Alert, World Stratfor, Feb 10 2020.
35. Morocco – Defence Budget, global security watch.
36. المصدر السابق.
37. فرنسا تسعى لبيع غواصاتها للمغرب لمحاولة اللحاق بالأسطول الجزائري، أوارس، 23 سبتمبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.awras.com/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88>
38. Bahija Simou, The Moroccan Army: Defence of a Country and its Contribution to its Civilization, International Bibliography of Military History, Jan1 2004, p: 1.
39. Army Modernization Strategy 2019, P:2. Via link: https://www.army.mil/e2/downloads/rv7/2019_army_modernization_strategy_final.pdf
40. المصدر السابق، ص3
41. تعصير قدرة المؤسسة العسكرية أبرز أهداف استراتيجية 2030 لوزارة الدفاع، موزاييك، 3 فبراير 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/854647/%D8%AA%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-2030-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9>
42. المصدر السابق.

43. حمادي معمري، الجيش التونسي يطرق باب مجال التصنيع العسكري، إندبندنت عربية، نوفمبر 2020. انظر الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/170426/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A>
44. ألترا تونس، البرتاجي: وزارة الدفاع صنت قطعًا بحرية وتوسع للتصدير في المستقبل القريب، 20 أبريل 2021. انظر الرابط التالي: <https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B5%D9%86%D9%91%D8%B9%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%B9%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1>
45. Abdelkrim Dekhakhena, Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine, JOURNAL OF MILITARY AND STRATEGIC STUDIES, Centre of Military and Strategic Studies, 2021, P: 2.
46. Abbas Mimouni, "Is Algeria reviewing its military options after the deterioration of the regional
47. Situation?" 19 May 2020. <https://www.alquds.co.uk/>
48. Abdelkrim Dekhakhena, Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine, JOURNAL OF MILITARY AND STRATEGIC STUDIES, Centre of Military and Strategic Studies, 2021, P: 21.
49. Algerian Defense Market Outlook, 2021–2025: Market Size & Drivers, Budget Allocation & Key Challenges, Import & Export Dynamics, Market Opportunities, Competitive Landscape – ResearchAndMarkets.com, april 29 2020.
50. طائرات الجزائر المسيرة بين تحديث الجيش والمنافسة مع المغرب، إندبندنت عربية، 27 سبتمبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/262771/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>
51. Morocco – Defence Budget, global security watch.
52. بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة.. المغرب يخطو نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية، صحيفة منارة المغربية، 22 سبتمبر 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.menara.ma/article/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF>

مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط

د. دلال محمود*

يعتبر الشرق الأوسط واحدًا من أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم كله، وله خصائصه المميزة له التي تجعله يتسق مع تعريف باري بوزان لمركب الأمن الإقليمي، به العديد من الخصائص المشتركة بين أعضائه الذين يواجهون تهديدات وتحديات أمنية متشابهة ومشتركة في كثير من الأحيان. ولم يمنع هذا من تمييز ثلاثة أقاليم فرعية داخله تقدم هي الأخرى نموذجًا خاصًا لمركبات الأمن الإقليمي بنفس المفهوم. ولهذا كان التساؤل الرئيسي الذي سعت الدراسة للإجابة عنه، وهو: إلى أي مدى يؤثر التوازن العسكري بين القوى الفاعلة في الإقليم على مستقبل توازن القوى فيه؟ ما حدود تأثير البيئة الأمنية في الأقاليم الفرعية للشرق الأوسط على مركب الأمن الإقليمي العام؟

وقد تناولت الدراسة في فصولها الثلاث السابقة حالة توازن القوى في الأقاليم الفرعية داخل الشرق الأوسط، وهي إقليم شرق المتوسط، وإقليم الخليج العربي، وإقليم المغرب العربي. وتشكل النتائج التي توصلت إليها هذه الفصول القاعدة الأساسية لتوضيح حالة توازن القوى في الشرق الأوسط كله، وتحديد ما هي الدول الفاعلة التي يمكنها التأثير في مستقبل هذا التوازن، وكيف يمكن تقييم قدراتها العسكرية التي تمكنها من صياغة معادلة واضحة لعلاقات القوة فيه، وما هي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في هذا المستقبل بخلاف سياسات تلك الدول، وأخيرًا ما هي السيناريوهات

- المحتملة لمستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.
- وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى خمسة محاور أساسية، هي:
- المحور الأول: خصائص البيئة الأمنية للشرق الأوسط.
- المحور الثاني: القدرات العسكرية للدول الفاعلة في الشرق الأوسط.
- المحور الثالث: عناصر القوة المضافة للدول الفاعلة في الشرق الأوسط.
- المحور الرابع: العوامل المؤثرة في مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.
- المحور الخامس: السيناريوهات المحتملة لمستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.

المحور الأول: خصائص البيئة الأمنية للشرق الأوسط:

إن هناك بعض الخصائص التي تميز البيئة الأمنية للشرق الأوسط، عكستها السمات الأساسية لأقاليمه الفرعية التي تمت دراستها، والتي يمكن توضيح أبرزها فيما يلي:

- أولاً: عدم وجود دولة يمكنها الهيمنة على أي من الأقاليم الفرعية للشرق الأوسط، وبعبارة أخرى فإنه لا يوجد «قائد إقليمي» في أي من هذه الأقاليم. ويلاحظ هذا بالرجوع إلى مقومات الدولة القائد إقليمياً في أدبيات العلاقات الدولية، ومن أهمها: الوعي بوجود العوامل المشتركة بين دول الإقليم وتنميتها، والسيطرة على الخلافات والتناقضات بين الدول أعضاء الإقليم، مع الحرص على التوازن بين القوى الأساسية في الإقليم، والتنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك. وأيضاً امتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته، بما يتجاوز الانتماءات القطرية ويوجهها للانتماء للإقليم. مع القدرة على إدارة الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه. وتوافر القبول من القوى الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد بما يكسبها النفوذ والقدرة على التأثير، يتبع ذلك نجاح في أداء هذا الدور لاكتساب الخبرة من واقع الممارسة الفعلية لهذا الدور. ناهيك عن ضرورة توافر القوة النسبية للدولة القائد مقارنة بالدول الأخرى في الإقليم⁽¹⁾:

وبهذا المعنى فإنه لا يوجد دولة تقوم بدور القائد الإقليمي في إقليم شرق المتوسط، بل هناك تكافؤ نسبي بين دوله، سواء الضالعة في إطار تنظيمي ما مثل منظمة دول غاز شرق المتوسط، أو تلك التي يمكنها التأثير على التفاعلات العسكرية والسياسية فيه مثل تركيا. وطبيعة الإقليم تفرض أن يكون الاهتمام الأول فيه لحماية مصالح كل من دول الإقليم، هو القوة البحرية. وقد اتضح أن مصر هي صاحبة القوة البحرية الأقوى نسبياً من بقية الدول، لكن ما تملكه إسرائيل وتركيا يقلص هذا الفارق، كما أن الأفرع التسليحية الأخرى يظهر فيها التكافؤ النسبي، خاصة في مجال الدفاع الجوي. وبعبارة موجزة، لا تستطيع دولة واحدة من دول الإقليم أن تفرض مصالحها على بقية الدول، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن مصالح دول الإقليم تتعارض نسبياً بما يحول دون الوصول لصيغة توافقية تراعي مصالح كافة الدول. على الرغم من تطور منتدى دول غاز شرق المتوسط إلى «منظمة»، فإنها تهتم بالأساس ببحث سبل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يفرض العزلة على تركيا في الإقليم، وهذا الأمر يصعب عليها أن تتقبله دون محاولات لاختراق المنظمة أو الحد من فعاليتها وأنشطتها، على الأقل في المدى القريب.

كذلك لا يوجد قائد إقليمي في إقليم الخليج العربي، مع وجود فارق كبير في القدرات العسكرية بين إيران ودول الخليج فرادى، فإن هذا الفارق يتلاشى أو يضيّق إذا ما قورنت القوات الإيرانية بالقوات الخليجية. ومع الأخذ في الاعتبار صعوبة أن تُجمع دول الخليج الست في الوقت الحالي على معاداة إيران أو الرغبة في مواجهتها عسكرياً، تظهر السعودية والبحرين وبدرجة أقل الإمارات أكثر حذرًا من القوة العسكرية لإيران؛ الأمر الذي ينعكس في تنافس العلاقات بينهم وبينها أيديولوجياً وعسكرياً وسياسياً أيضاً. ويزداد هذا الحذر، مع تطور القدرة النووية الإيرانية، خاصة بعد أن تجاوزت بعض الالتزامات التي كان يفرضها الاتفاق النووي الموقع بينها وبين مجموعة (5+1) عام 2015، فإذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً يتسنى لها الهيمنة على منطقة

الخليج، ثم غلبة الصراع على العلاقات في الشرق الأوسط بأكمله. ولذلك يمكن أن توصف حالة التوازن في إقليم الخليج العربي، بوجود تكافؤ نسبي في القوة التقليدية حتى الآن، مع التخوف من تفوق نوعي مطلق لإيران إذا ما تمكنت من امتلاك القدرة النووية.

أما إقليم المغرب العربي، فلا يوجد دولة قائد له تهيمن على العلاقات داخله. غلبة الصراعات والأزمات الداخلية تعيق ليبيا ودرجة أقل تونس من الانخراط في سياسات إقليمية واضحة. ثم التنافس التقليدي بين الجزائر والمغرب، يُغلب من التنافس بينهما في الإقليم، دون أن تحاول إحدهما الهيمنة على الأخرى. لكن من الملاحظ أن الجزائر تعمل على القيام بدور خارجي أكبر من ذي قبل، سواء في القضايا العربية أو القضايا الأفريقية، أي أنها تحاول التأثير بدرجة أكبر بصورة تقليدية تعتمد فيها على تعزيز قدراتها العسكرية ونفوذها السياسي، بينما المغرب تعمل على تعميق علاقاتها الخارجية لضمان حماية مصالحها الإقليمية، ولهذا تزيد من التنافس مع الجزائر، دون أن تتمكن إحدهما من التفوق على الأخرى، أو تتمكن من قيادة الإقليم.

- ثانيًا: العلاقات التفاعلية بين الأقاليم الفرعية الثلاث: تزداد العلاقات التفاعلية (أي التأثير والتأثر المتبادل) بين كل من إقليم شرق المتوسط وإقليم الخليج العربي؛ لسببين أساسيين، السبب الأول: التشابه في طبيعة التهديدات الأمنية التي يواجهها الإقليمان وغلبة الطابع التقليدي على هذه التهديدات التي تعتمد على الأداة العسكرية في مواجهتها في المقام الأول، بينما إقليم المغرب العربي يواجه تهديدات أمنية غير تقليدية في أغلبها، ولذلك يختلف أسلوب مواجهتها. أما السبب الثاني: فهو وجود فواعل مشتركة ومؤثرة في التطورات في كل من الإقليمين، خاصة الدول غير العربية، أي تركيا وإيران وإسرائيل، فكل من هذه الدول لديها رؤية واسعة لمصالحها في الشرق الأوسط ككل وفي المنطقة العربية منه على وجه الخصوص. وقد كثرت

التحليلات حول المشروع التركي الإقليمي، والذي يكتسب العديد من المسميات مثل: إحياء الخلافة العثمانية أو الوطن الأزرق أو العمق الاستراتيجي لتركيا. وتحت أي شعار من هذه الشعارات، هو مشروع للهيمنة التركية على الإقليم كله من خلال الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على أقاليمه الفرعية بدرجات مختلفة، فالأولوية بالنسبة لها في شرق المتوسط ثم المغرب العربي وأخيراً منطقة الخليج العربي. أما إيران فلديها أيضاً مشروع توسعي، وهو المعروف باسم الهلال الشيعي، والذي يمكنها من الهيمنة على التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة الخليج من شمالها في سوريا ولبنان وحتى اليمن، وخاصة أن نفوذها الواسع في العراق يمكنها من هذا وفقاً لتقديراتها، ولذلك فالأولوية الأولى لها هي إقليم الخليج العربي ثم شرق المتوسط ثم المغرب العربي. وإسرائيل يظهر مشروعها الأكبر في الانخراط الفعلي في المنطقة العربية وإدارة مصالحها فيها بما يزيد نفوذها واستقرارها، وهذا يجعلها تحرص على تأمين مجالها الحيوي وامتداداته الطبيعية في إقليم شرق المتوسط، ثم الدائرة التالية له في الخليج العربي والذي يُعد تحسن علاقاتها مع دوله نجاحاً ملحوظاً لمشروعها. ثم يأتي إقليم المغرب العربي في الاهتمام الإسرائيلي كنقطة استقرار نسبية في سياستها الإقليمية، فالروابط بينها وبين المغرب قديمة ومتعددة، أما الجزائر التي تدعم القضية الفلسطينية دبلوماسياً، فإن إسرائيل لا تعارض هذا الدعم الذي لا تُضار منه عسكرياً أو سياسياً. ولا تظهر تونس في أولويات السياسة الإسرائيلية في المرحلة الراهنة وفقاً للمؤشرات الظاهرة لهذه السياسة.

مجمل القول: إن إقليم المغرب العربي رغم ما به من تنافس بين الجزائر والمغرب، ورغم الصراع في ليبيا والأزمة السياسية في تونس، فإنه الإقليم الفرعي الأكثر استمرارية لنمط التفاعلات السياسية فيه، ومحدودية انخراط الدول الإقليمية غير العربية أو الدول الكبرى ذات التأثير في المنطقة فيه، ويغلب فيه تأثير المتغيرات النابعة من داخل دول الإقليم على توجيه

السياسات الخارجية لهذه الدول. بينما كل من إقليمي شرق المتوسط والخليج العربي، يشهد حراكًا وسيولة نتيجة لعدة اعتبارات، أهمها: حالة عدم الاستقرار التي شهدها ويشهدها العديد من دول الإقليمين، وجود تدخلات مؤثرة من دول كبرى أو دول غير عربية في قضايا المنطقة، بالإضافة إلى اختلال حالة التوازن التي كانت قائمة قبل 2010، مما أوجد حالة من السيولة في العلاقات، وأتاح الفرصة لإعادة تشكيل التوازنات فيهما. ولذلك فإن التفاعلات التبادلية بين الإقليمين الفرعيين هي الأوضح، وربما هي الأكثر تأثيرًا في مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.

- ثالثًا: غياب الحدود الفاصلة بين المستويين الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط: إن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، والتي جعلته واحدًا من الأقاليم الاستراتيجية على مستوى العالم، تجعله حاضرًا في الاستراتيجيات الكبرى للدول العظمى والكبرى على مر العصور. وقد تأكدت هذه الخاصية في كل من أقاليمه الفرعية التي تمت دراستها، والتي أظهرت أن هناك سياسات واضحة للقوى الكبرى تجاه كل من هذه الأقاليم، في إطار مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط ككل. ومن ناحية أخرى، فإن علاقات الدول التابعة لكل إقليم فرعي بالقوى الكبرى يمكنها أن تضيف أو تحدد من قوتها النسبية فيه. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى صاحبة النفوذ الأكبر في الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة، فإن هذا لم يمنع القوى الكبرى الأخرى من تعريف مصالحها في الشرق الأوسط، وتتحين الفرص لتحقيقها بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية عليه. ولتوضيح هذه المقولة يمكن توضيح المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى القائمة حاليًا، ومصالح كل من الصين وروسيا باعتبارهما القوتين الكبريين اللتين تحاولان توسيع مصالحهما في الشرق الأوسط في سبيل تنمية دورهما العالمي كدولتين تتحديان الهيمنة الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية: كانت وثائق الأمن الأمريكي تعبر عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بوضوح، وظهر منها أن أهم هذه المصالح هي: ضمان أمن إسرائيل، وضمن تدفق النفط بدون ضغط أو مساومة من أي طرف، وتأمين الدول الغربية بما يحافظ على النمو واستمرارية الإنتاج، وهذا التأمين يبدأ من التخوم الموجودة في آسيا وفي الشرق الأوسط. وفرض قيم النظام الغربي لأن فيها تحقيق السلام والأمن للعالم كله بما يمكن من قيادة الغرب للعالم. بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب الذي ينشط في دول الشرق الأوسط، والردع الأحادي للحفاظ على معادلة التوازن بين الانتشار العالمي وتكلفته المرتفعة⁽²⁾. وبغض النظر عن حجم الانخراط الأمريكي الفعلي في الشرق الأوسط وقضاياها، واختلاف أولويات الولايات المتحدة العالمية، فإن لها مصالح استراتيجية فيه يجب الحفاظ عليها، أيًا كانت الاستراتيجية المتبعة لتحقيق هذا. والولايات المتحدة لديها علاقات مع كافة دول الإقليم، تجمع بين العلاقات التعاونية والتنافسية، وتتسم العلاقات بينها وبين أغلب دول المنطقة بعدم التكافؤ. كان لديها تعريف محدد للحلفاء والأصدقاء من بينهم، وكذلك للخصوم أو للدول المارقة. لكن بعد تغير استراتيجيتها الكبرى واتجاهها للانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، فإنها قد تتجه لإعادة تعريف هؤلاء جميعًا، وبالأحرى إعادة تعريف أدوارهم التي تتناسب مع مصالحها في الإقليم.

الصين: تتمثل المصالح الصينية في الشرق الأوسط في أمرين أساسيين، الأول: حماية مصالحها الاقتصادية، خاصة إمدادات النفط والأسواق الكبيرة المفتوحة أمام المنتجات الصينية. أما الأمر الثاني: فهو عدم الانخراط في أزمات ومشكلات المنطقة، لعدم تحمل التكلفة السياسية، وكذلك لتجنب الصدام مع السياسات الأمريكية الأكثر نفوذًا في الشرق الأوسط. أما محددات السياسة الصينية في الشرق الأوسط فهي: عدم وجود تاريخ لنفوذ الصين في الشرق الأوسط، وكذلك فإن الانقسامات بين دول المنطقة تجعل الصين حريصة على الحيادية قدر الإمكان. بالإضافة إلى المبدأ الصيني

المعلن: «التنمية التكاملية بين الدول حول العالم تسهم في تعزيز السلام العالمي». أي أن الصين رغم تعاضم قدراتها العسكرية فإنها حريصة على المدخل الاقتصادي لإدارة علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بأقاليمه الفرعية المختلفة، لإيجاد روابط مع الجميع وتغليب المصالح المشتركة على الهيمنة كسمة تناسبها في هذه المرحلة.

ولا يعني هذا أن الصين تدير هذه العلاقات على مسافة واحدة، فهي تحرص على توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الأكثر قدرة على التأثير في الصين، وتأتي إيران في المقدمة حيث وقعت معها تحالفًا استراتيجيًا في أبريل 2021. ومصر ودول الخليج تكتسب أهمية كبيرة لدى الصين سواء لتأمين وارداتها من النفط الخليجي، أو لتعزيز العلاقات مع مصر استراتيجيًا واقتصاديًا لموقعها ومكانتها المركزية واتساع السوق الاستهلاكي بها. ورغم وجود علاقات اقتصادية لها مع إسرائيل، فإن العلاقة العضوية بين الأخيرة والولايات المتحدة تقف عائقًا أمام تقدم سريع في علاقات الصين مع إسرائيل.

روسيا: رسمياً حددت الخارجية الروسية أن مهامها في الشرق الأوسط هي: المهمة الأولى تتمثل في خفض حدة التصعيد وإرساء استقرار الأوضاع في المنطقة مع منع نشوب أزمات عسكرية جديدة. والمهمة الثانية هي منع نشوب أي أزمات عسكرية خطيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المهمة الثالثة فهي تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة سلام وحسن جوار وتعاون متبادل المنفعة. كما أنها تهدف لتطوير التعاون متعدد الجوانب مع دول المنطقة في مجالات مختلفة، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والإنسانية والتعاون العسكري التقني وإلى آخره. لكنها تسعى إلى القيام بذلك بناءً على مبادئ أخذ مصالح كل الأطراف بعين الاعتبار بشكل متبادل، والاحترام والثقة.

ورغم الطابع الدبلوماسي للأهداف الروسية المعلنة في الشرق الأوسط؛ فإن هناك عدة محددات تحكم سياسة روسيا فيه، أبرزها: جهدها للاستفادة

من عدم الرغبة الأمريكية في التدخل المباشر في صراعات المنطقة، غير أنها تعلم أنه من الصعب تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية، التي ترى في الشرق الأوسط منطقة لنفوذها، وما زال سقف تدخلها في سوريا وغيرها مراعيًا لهذه الخطوط. مع إدراكها لصعوبة الاعتماد على تحالفات مستقرة في علاقتها مع الصين كمنافس تقليدي للولايات المتحدة أيضًا؛ فإن هناك مجموعة من العوامل قد تعكس صفو هذه العلاقة؛ فبينما تسعى روسيا إلى علاقة تقوم على الندية مع الغرب، فإن الصين تتبنى استراتيجية أكثر برجماتية، فضلًا عن أن الثقافة الروسية لا تزال أكثر ارتباطًا بالغرب، أما من الناحية الفكرية فقد تحتاج كل من الدولتين إلى مدة لا بأس بها لفهم الأخرى.

ووفقًا لهذه المحددات يمكن وصف العلاقات الروسية مع الدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية في الشرق الأوسط بأنها علاقات ذات طابع مزدوج وغير ثابت، وبعبارات موجزة يمكن توصيف هذه العلاقات على النحو التالي: مع مصر، تعاون مقيد باعتبار موازنة العلاقات مع الولايات المتحدة. بينما يغلب على علاقاتها مع دول الخليج المساعي الروسية للقيام بدور واضح خاصة في ملف الأمن الجماعي والعلاقات العسكرية. أما إيران، فإن روسيا لها علاقات وثيقة معها على مختلف المستويات، على الرغم من وجود ثغرات في الثقة المتبادلة بينهما. ويعد وصف القضايا المتداخلة والمعالجات الثنائية عنوانًا لعلاقات روسيا مع تركيا. أما علاقاتها مع إسرائيل فهي جيدة، على الرغم من غياب الاتفاق المطلق بينهما.

وبعبارة موجزة، إن روسيا تحاول التمدد في مرحلة التحولات الواضحة التي يشهدها الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية في هذه المرحلة؛ فباحتماد التنافس مع الولايات المتحدة من القوى الصاعدة، وفي ظل انسحاب أمريكي من منطقة الشرق الأوسط، زادت بالتبعية فرص الصعود وإعادة هيكلة حالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، وهذه فرصة لروسيا لإعادة نفوذها ولو جزئيًا في الشرق الأوسط وإعادة تموضعها في المنطقة.

- رابعًا: عدم وجود إطار مؤسسي إقليمي فاعل: رغم وجود أطر مؤسسية مختلفة مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومؤتمر الدول الإسلامية، ومنظمة دول غاز شرق المتوسط، ومجلس الدول العربية والأفريقية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن، وغيرها، فإن هذه الأطر تفتقد القدرة على التأثير ومحدودة الفاعلية، سواء لضعف إمكانياتها أو لاختلاف المصالح القطرية لدولها الأعضاء. ومن الملاحظ أنه لا يوجد إطار شرق أوسطي يجسد الإقليم ذاته، ربما يعود هذا إلى عدم الاتفاق على تعريف محدد له من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن وجود إطار مؤسسي يعني الاعتراف بإسرائيل كفاعل طبيعي مندمج بين الدول العربية، وقد حاولت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة مرارًا، في مراحل زمنية سابقة، ترسيخ مصطلح «الشرق الأوسط الكبير»، ليدمج إسرائيل في المنطقة. وقد أدى غياب مؤسسات فاعلة توفرت ترتيبات أمنية واضحة للعلاقات بين دول الأقاليم الفرعية أو الإقليم الأساسي، أدى إلى اتساع مجال التدخل الخارجي في الإقليم أو في أقاليمه الفرعية، كما تضح من فصول الدراسة.

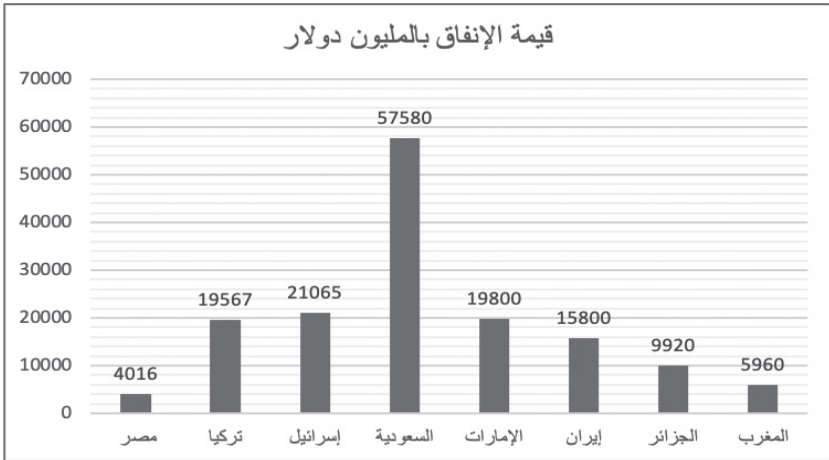
المحور الثاني: القدرات العسكرية للدول الفاعلة في الشرق الأوسط:

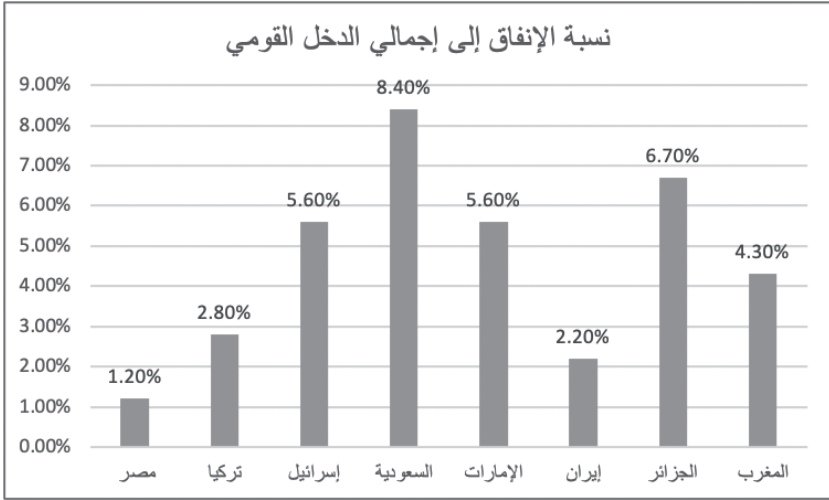
اعتمدت الدراسة على استعراض القدرات العسكرية للدول الأساسية في الأقاليم الفرعية للشرق الأوسط من خلال مؤشرات كمية، ويتبعها توضيح للفوارق النوعية بين هذه الدول، والتي تنعكس على محصلة القوة لدول الإقليم. وقد انتهت دراسة كل إقليم بتحديد أكثر الدول المؤثرة فيه. وما يجب التأكيد عليه أن استبعاد بعض الدول من التحليل لا يعني أنها غير مؤثرة أو ليس لها دور في مستقبل توازن الإقليم. ومن ثم فإن «التأثير» الذي تعنيه الدراسة يعني «القدرة على إحداث تغيير في معادلة التوازن»، ومن ثم فالدول المؤثرة أو الفاعلة هي الأكثر قدرة على التأثير والأكثر قوة في نطاق

الإقليم الفرعي الذي تنتمي إليه والإقليم الرئيسي معاً. وقد انتهت دراسة إقليم شرق المتوسط بتحديد كل من مصر وتركيا وإسرائيل باعتبارها الدول الفاعلة فيه، وخلصت دراسة إقليم الخليج العربي إلى تحديد كل من السعودية والإمارات وإيران باعتبارها الدول الفاعلة فيه، بينما حددت دراسة إقليم المغرب العربي كلاً من الجزائر والمغرب باعتبارهما الدولتين الفاعلتين في الإقليم. ومن ثم يهتم هذا المحور بتحليل القدرات العسكرية لهذه الدول الثمانية وفقاً للمؤشرات الكمية التي اعتمدت عليها فصول الدراسة السابقة.

• أولاً: الإنفاق العسكري:

يُعرف الإنفاق العسكري بأنه «الموارد الاقتصادية المحلية المخصصة للإنتاج الدفاعي، على حساب منافع أخرى محتسبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي». ولهذا فإن مقارنة الإنفاق كقيمة مطلقة بين الدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية تقدم مؤشراً هاماً، لكن لا تكتمل الصورة دون معرفة قيمة هذا الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي. والشكلان التاليان يوضحان هذا⁽³⁾:





ويتضح من هذين الشكلين أن:

السعودية هي صاحبة الإنفاق العسكري الأعلى كقيمة مطلقة (57.580 مليار دولار)، بفارق يصل إلى (36.515 مليار دولار) عن الدولة التالية لها في الترتيب، إسرائيل. كذلك فإن السعودية هي صاحبة أكبر معدل إنفاق عسكري كنسبة من الدخل القومي الإجمالي. ويعود هذا إلى أمرين أساسيين، الأول: استمرار العمليات العسكرية للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والذي تقوده السعودية، ويمثل تهديداً مباشراً لها بعد أن امتدت ضربات جماعة الحوثي إلى داخل المملكة. الثاني: التهديد الذي تمثله إيران، خاصة بعد أن تخففت من الالتزامات التي كان يفرضها عليها الاتفاق النووي، زاد من نسبة التهديد الذي تمثله للسعودية.

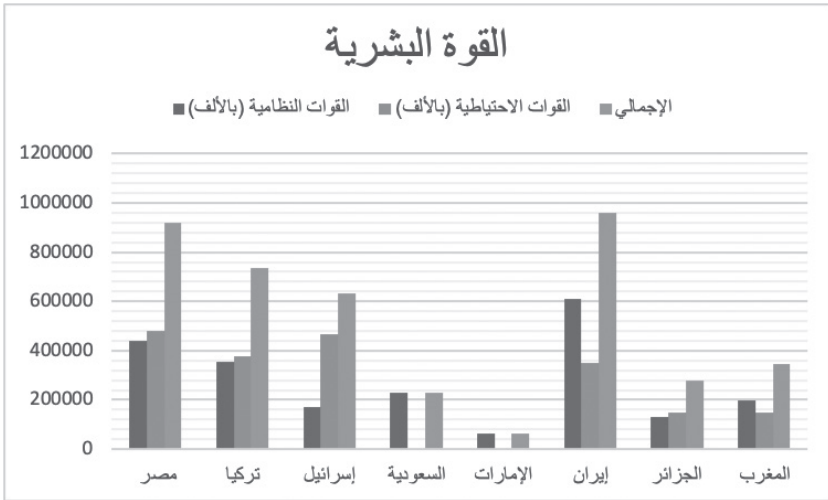
الدول التي لديها قوة عسكرية تقليدياً وجيوش كبيرة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، هي الأقل في نسبة إنفاقها العسكري من إجمالي دخلها القومي، مصر وإيران وتركيا (1.2%، 2.2%، 2.8% على التوالي). يعود هذا في جزء منه للوضع الاقتصادي للدول الثلاث، والذي تأثر بدرجة أكبر بفعل جائحة كورونا المستجد، ويزيد عليه بالنسبة لإيران تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. كما يمكن تفسيره بأن هذه الدول لديها

قدرات عسكرية تناسب سياستها العسكرية في المرحلة الراهنة، لا تدفعها لتحديث منظوماتها التسليحية على نطاق واسع بما يرهق ميزانياتها. ويظهر هذا السبب الأخير في حالة الجزائر التي تمتلك جيشاً كبيراً لكنها تعمل على تحديثه، مما دفعها لتخصيص نسبة أكبر نسبياً من دخلها القومي (6.7%) للإنفاق العسكري، رغم ما تمر به من مشكلات اقتصادية. القيمة المعروضة للإنفاق العسكري لا تُظهر الصفقات العسكرية التي يتم التعاقد عليها بقروض مؤجلة؛ ولهذا قد يظهر فارق بين مستوى الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية الفعلية للدول.

• ثانيًا: القوة البشرية:

يُقصد بالقوة البشرية كأحد عناصر القوة العسكرية للدولة، القوات المسلحة في الدولة سواء من حيث حجمها، أو تشكيلها، أو تدريبها، بالإضافة إلى سياسة التجنيد المُتبعة في الدولة. لكن ما تُظهره البيانات هو حجم القوات المسلحة والتميز بين القوات النظامية (العامة) والقوات الاحتياطية، وتوزيعها على الأفرع الرئيسية. بينما مستوى الجاهزية والتدريب والتشكيلات والتجنيد لا يتم التعرض لها في المؤشرات الدولية الخاصة بالقوة العسكرية للدول، لكنها تظهر فيما تجرّه الدول من مناورات وتدريبات مشتركة لتطوير قدرات أفرادها المجندين. ولذلك فيما يلي يتم توضيح الفارق في حجم القوات المسلحة بين الدول الثمانية.

القوات النظامية (بالآلف)	مصر	تركيا	إسرائيل	السعودية	الإمارات	إيران	الجزائر	المغرب
438500	355200	169500	227000	63000	610000	130000	195800	
479000	378700	465000	0	0	350000	150000	150000	
917500	733900	634500	227000	63000	960000	280000	345800	



يظهر من هذه البيانات أن:

هناك تناسب بين القوة البشرية في القوات المسلحة وحجم سكان الدولة؛ ولذلك فإن إيران ثم مصر ثم تركيا هم أصحاب الجيوش الأكبر عددًا، بفوارق محدودة في إجمالي حجم القوات (226,100 فرد عن تركيا، ويضيق هذا الفارق مع مصر ليصل إلى 42,500 فرد فقط). لكن تحتفظ إيران بالقوة النظامية الأكبر 610,000 فرد، وهذا فارق كبير نسبيًا عن تركيا حيث يصل الفارق إلى حوالي 71.7% من القوة النظامية التركية، ويظل كبيرًا أيضًا عن مصر حيث يمثل حوالي 39.1% من حجم القوة النظامية لمصر. وربما يتفق هذا مع تحسُّب إيران لتعرضها لهجمات عسكرية مباشرة من الولايات المتحدة لتوتر الأجواء معها، على الرغم من التوافق على التفاوض بينهما بعد تولي إدارة بايدن، أي أن القوات النظامية الكثيفة تكون تعبيرًا عن تأهبها الدائم. إسرائيل تقدم حالة خاصة لعدم التناسب بين حجم القوة النظامية وإجمالي حجم القوة البشرية، فالقوات الاحتياطية تمثل 73.3% من هذا الإجمالي، أي أن إسرائيل تعتمد على التعبئة الجزئية أو الكلية لقواتها الاحتياطية إذا ما دخلت في أية مواجهة. ويعود هذا إلى سياسة التجنيد

التي تتبعها إسرائيل، والتي تمكنها من الحفاظ على نسبة كبيرة من السكان مدربين وقادرين على أداء المهام المطلوبة منهما عسكرياً، بالإضافة إلى استراتيجيتها المعروفة باسم «جيش صغير ذكي»؛ حيث يعتمد جيشها على التكنولوجيا وبرامج التحكم والسيطرة المتقدمة، والأنظمة التسلحية غير المأهولة، وكذا الاستغلال المتقدم للفضاء السيبراني. لا تُظهر البيانات وجود قوات احتياطية لدولتي الخليج السعودية والإمارات، وهذا أيضاً يتناسب من انخفاض عدد السكان نسبياً، ويتسق مع اتجاه دول الخليج للعمل الجماعي عسكرياً في أغلب الأحوال، فقد تدخلت «قوات درع الجزيرة» التابعة لمجلس تعاون دول الخليج العربية الست، أو التدخل في اليمن من خلال «تحالف عربي». هذه البيانات توضح حجم القوة البشرية الرسمية، لكنها لا تعرض القوات شبه الرسمية أو الموازية التي تمتلكها بعض الدول، والتي تزيد من قوتها البشرية ضمناً، وحتى إن كانت تتولى مهامً عسكرية وأمنية مختلفة. والجدول التالي يوضح حجم القوات شبه العسكرية للدول الثمانية:

الدولة	مصر	تركيا	إسرائيل	السعودية	الإمارات	إيران	الجزائر	المغرب
حجم القوات شبه العسكرية (بالألف)	397.0	156.8	8.0	24.5	N/A	40.0	187.2	50.0

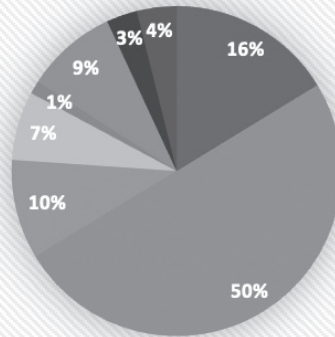
ويتضح من الجدول أن مصر هي الأكثر عدداً في قواتها شبه العسكرية، تليها الجزائر، ثم تركيا. لكن من الجدير بالذكر أن قوات الحرس الوطني للسعودية -وتُقدر بـ 100 ألف فرد- لا تضاف للقوات شبه العسكرية للمملكة، وكذلك الحرس الرئاسي للإمارات -ويُقدر بـ 1200 فرد- لا يضاف أيضاً لهذه القوات، أما في إيران، فقوات الحرس الثوري الإيراني، والتي تُقدر بـ 190 ألف فرد، لا تضاف أيضاً للقوات شبه العسكرية. الأمر الذي يستلزم وضع هذه القوات في الاعتبار عند مقارنة حجم القوة البشرية العسكرية للدول الواردة في الدراسة.

• ثالثاً: القوة البحرية:

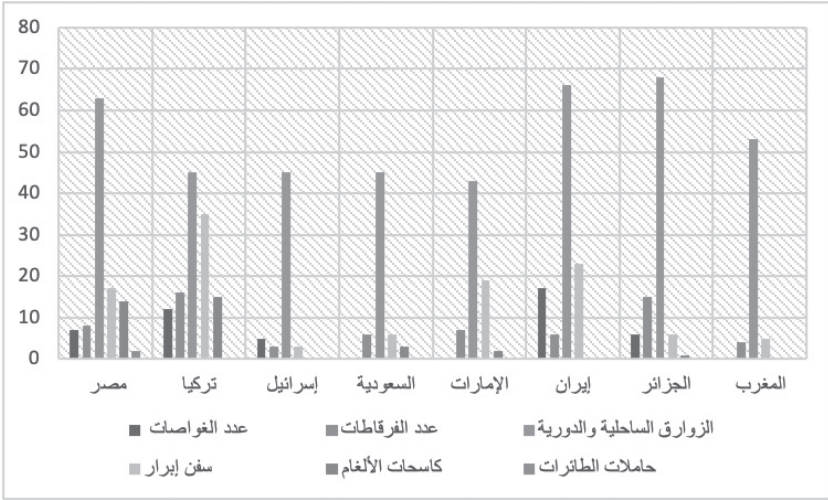
تزداد أهمية المقارنة بين القوة البحرية للدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية الثلاث موضع الدراسة في القوات البحرية، لارتباط التوازنات الإقليمية في هذه الأقاليم بالممرات الملاحية الرئيسية للمنطقة، والتي تزداد أهميتها في مستقبل الإقليم الرئيسي. وتتم المقارنة من حيث القوة البشرية، ونظم التسليح الرئيسية المتمثلة في الغواصات، الفرقاطات، والزوارق الساحلية والدورية، وسفن الإبرار (سفن الإنزال والمساندة)، وكاسحات الألغام، وحاملات طائرات.

المغرب	الجزائر	إيران	الإمارات	السعودية	إسرائيل	تركيا	مصر	القوة البشرية النظامية والاحتياطية (بالألف)
7.8	6.0	18.0	2.5	13.5	19.5	100.0	32.5	عدد الغواصات
0	6	17	0	0	5	12	7	عدد الفرقاطات
4	15	6	7	6	3	16	8	الزوارق الساحلية والدورية
53	68	66	43	45	45	45	63	سفن إبرار
5	6	23	19	6	3	35	17	كاسحات الألغام
N/A	1	N/A	2	3	0	15	14	حاملات الطائرات
0	0	0	0	0	0	0	2	

القوة البشرية النظامية والاحتياطية (بالألف)



■ المغرب ■ الجزائر ■ إيران ■ الإمارات ■ السعودية ■ إسرائيل ■ تركيا ■ مصر



يظهر من الشكل السابق أن حجم القوة البشرية التركية في القوات البحرية يُمثل 50% من إجمالي حجمها للدول السبعة الأخرى، وهذا الأمر يتناسب مع استراتيجية تركيا التوسعية والمسماة «الوطن الأزرق». ورغم أن فكرة الوطن الأزرق تُعدُّ قديمة نسبياً، فإنها لم تكن حاضرة على أجندة السياسة الخارجية التركية إلا في وقت قريب، بسبب اكتشافات الغاز الكبرى في شرق المتوسط. وسبب استدعاء فكرة «الوطن الأزرق» هو السعي لفرض سيطرة تركيا على مساحة تبلغ 462 ألف كيلومتر من الأراضي البحرية في شرق المتوسط وإيجة⁽⁴⁾. لا يتم التمييز بين القوات العاملة وقوات الاحتياط في الشكل السابق، وذلك لأن مصر وإسرائيل وتركيا فقط من بين الدول الثمانية هي ما يظهر في بياناتها التوزيع الداخلي للقوة البشرية في البحرية. والجدير بالذكر أنه بالنسبة لكل من تركيا وإسرائيل يزيد عدد القوات الاحتياطية؛ فبالنسبة لتركيا تبلغ القوات البحرية الاحتياطية (55 ألف فرد) في مقابل (45 ألف فرد) من القوات النظامية، وبالنسبة لإسرائيل يبلغ العدد (10 آلاف فرد احتياطي) مقابل (9.5 ألف فرد) من القوات النظامية.

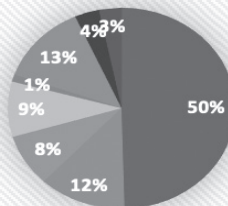
تتقارب كل من مصر وتركيا وإيران في حجم القوات البحرية، خاصة في الغواصات، التي تعطي ميزة نسبية لكل من تركيا وإيران؛ ولذا اتجهت مصر لإحداث توازن في هذا الصدد، فأبرمت صفقات لتحديث قواتها وأضافت غواصات، وحاملات الطائرات التي تعمل مراكز قيادة متنقلة، لتصبح مصر هي الدولة الوحيدة التي تمتلك حاملتي طائرات؛ الأمر الذي يُعد ميزة نسبية لمصر تُمكنها من الانتشار في المياه الإقليمية. تمتاز الغواصات لدى مصر وإسرائيل وتركيا بالحدثة نسبياً مقارنة بالجزائر وإيران، غير أن تركيا تمتاز بأنها تصنع الغواصات -ألمانية التصميم- محلياً، وأحدثها الغواصة Type-214 والمعروفة باسم «بيري رئيس». وتعلن تركيا اهتمامها الشديد بالغواصات؛ فهي تعلن أنها بداية من عام 2022 ستضيف غواصة سنوياً لقواتها البحرية، وفقاً لتصريح الرئيس أردوغان.

• رابعاً: القوة الجوية:

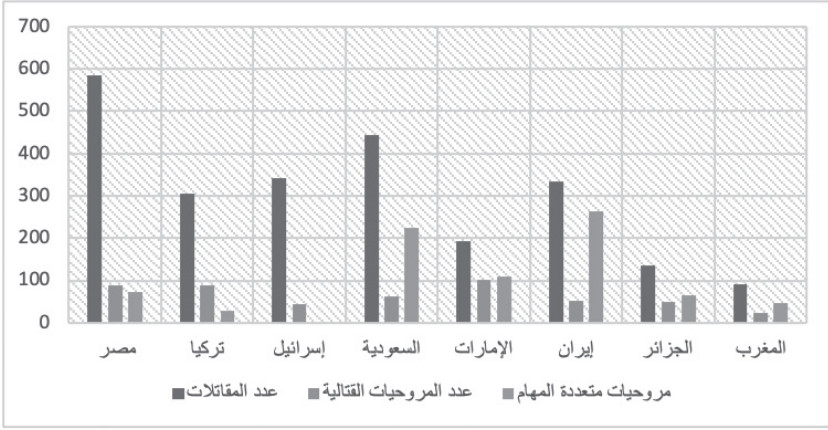
ترتكز المقارنة في القوات الجوية على الطائرات والمروحيات القتالية بالأساس، ولا تقارن بين القوة الصاروخية لهذه الدول، سواء هجومية أو دفاعية، وذلك لتوزع هذه القوة على الأفرع الثلاث. والجدول التالي يهدف لتوضيح هذه المقارنة:

المغرب	الجزائر	إيران	الإمارات	السعودية	إسرائيل	تركيا	مصر	
13	14	52	4.5	36	34	50	200	القوة البشرية النظامية والاحتياطية (بالألف)
90	134	333	193	443	343	306	585	عدد المقاتلات
22	50	52	102	62	43	89	88	عدد المروحيات القتالية
47	65	263	108	223	N/A	28	72	مروحيات متعددة المهام

القوة البشرية النظامية والاحتياطية (بالألف)



■ المغرب ■ الجزائر ■ إيران ■ الإمارات ■ السعودية ■ إسرائيل ■ تركيا ■ مصر



يلاحظ من البيانات السابقة أن:

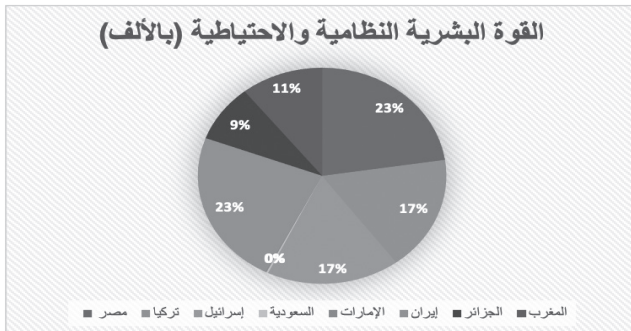
أغلب الدول لا تميز بين القوات الجوية والدفاع الجوي في تصنيف هذه القوات، ما عدا إيران ومصر والسعودية؛ ولذلك فإن كبر حجم القوة البشرية في القوات الجوية المصرية يعود إلى أن هذا الرقم يعبر عن القوات الجوية (30 ألف نظامي + 20 ألف احتياطي)، بينما الدفاع الجوي (80 ألف نظامي + 70 ألف احتياطي). بينما إيران تنقسم القوات الجوية لها إلى (37 ألف فرد للقوات الجوية + 15 فرد للدفاع الجوي) كلهم نظاميون، بينما السعودية لها (20 ألف فرد للقوات الجوية + 16 ألف فرد للدفاع الجوي) كلهم نظاميون. وهناك قوة قوامها 2500 فرد في السعودية تحت مسمى «قوات صاروخية»، ولا يوجد تصنيف مناظر لها في بيانات الدول الأخرى. لا تظهر الطائرات المسيرة في هذه البيانات، على الرغم من أن كافة الدول تستخدمها وتمتلك طرازات مختلفة منها، ما بين الاستطلاعية والهجومية والمجهزة للتشويش وغيرها. وتتميز إسرائيل في هذه الفئة عالمياً، وتعتمد عليها بشكل أساسي في الاستطلاع والمراقبة وغيرها، كما تُعد مورداً أساسياً لكثير من الدول في الإقليم وغيره. وتُعد كل من إيران وتركيا من الدول المتقدمة في استخدام الطائرات المسيرة على المستوى الإقليمي. تظل منظومات الدفاع الجوي المختلفة عنصراً أساسياً لمقارنة القدرات العسكرية للدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية في الإقليم، وخاصة

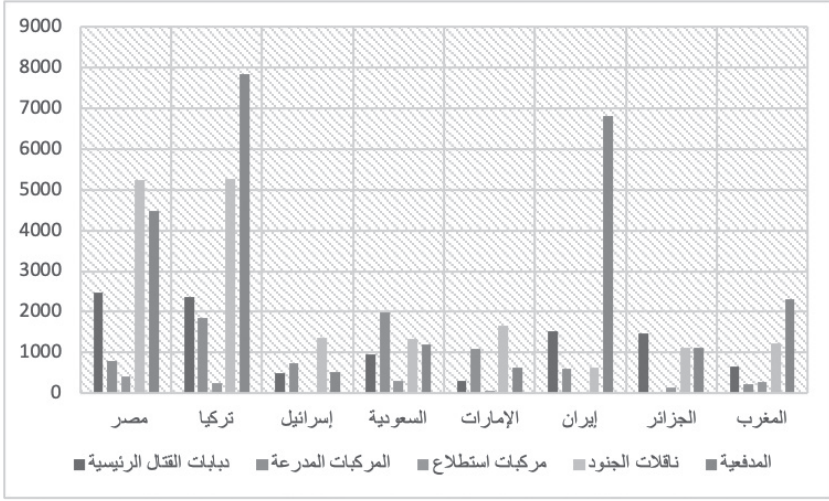
أن كل الدول تمتلك منظومات لكنها متفاوتة من حيث القدرة والحدثة. عدد من الدول لديها مزايا نسبية على هذا المستوى، فكل من مصر وإسرائيل وتركيا وإيران تتنوع مزاياها ولا يتسع هذا المجال لتحليلها.

- خامساً: القوة البرية:

تتسم القوات البرية بأنها سلاح الحسم على الأرض، وهذا يجعلها الأقل استخداماً في الحروب الحديثة التي تتجنب الدول فيها الحروب النظامية قدر الإمكان؛ لتوافر العديد من الأدوات العسكرية وغير العسكرية التي يمكنها تحقيق أهداف الدولة تجاه خصومها. وقد يسهل استخدام القوات البرية في حالات التجاور الجغرافي المباشر، بينما ابتعاد المسافات بين الدول المتصارعة يفرض عليها الحصول على موافقة الدول التي تمر بها، وفي أغلب الأحيان لا يكون هذا يسيراً. ورغم هذا لم تهمل الدول الفاعلة في الإقليم تطوير قواتها البرية، بل ربما زاد الاعتماد عليها في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الداخل (مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود)، أو في العمليات العسكرية الجماعية لبعض الدول (التحالف العربي في اليمن)، أو للسيطرة على جزء من إقليم دولة مجاورة (تركيا والشمال السوري).

المغرب	الجزائر	إيران	الإمارات	السعودية	إسرائيل	تركيا	مصر	
325	260	700	4.4	7.5	526	518.9	685	القوة البشرية النظامية والاحتياطية (بالألف)
656	1465	1513	303	960	490	2378	2480	دبابات القتال الرئيسية
238	980+	610	1095	1994	750	1845	785	المركبات المدرعة
284	134	35	73	300	N/A	250	412	مركبات استطلاع
1225	1107	640	1656	1340	1360	5266	5244	ناقلات الجنود
2319	1127	6799	619	1199	530	7833	4468	المدفعية





ويلاحظ من البيانات السابقة أن:

مصر وإيران وتركيا، هي الدول صاحبة القوات البرية الأكبر في الدول الثمانية، ويتناوبون الصدارة من عنصر لآخر داخل المقارنة، والفارق بينهم محدودة في مختلف العناصر. وهذا يتناسب مع مختلف قدراتهم في الأفرع التسليحية الأخرى.

مصر تعتمد على التوازن بين الأسلحة الثقيلة وسرعة الانتشار، بناءً على الخبرة المكتسبة في الأوقات الأخيرة، مع استمرار عملياتها لمكافحة الإرهاب ولواجهة عدم الاستقرار السائد على محاورها الاستراتيجية.

تركيا تستعد دائماً للعمل في أكثر من مسرح عمليات في آن واحد، وبالفعل هي سيطرت على شمال سوريا تحت زعم منع الأكراد من التأثير على أمنها، كما أنها قامت بأكثر من عملية عسكرية في العراق، تحت مزايم مختلفة، الأمر الذي فسرتة بعض الكتابات بأنها تستنسخ عملياتها في سوريا هناك.

رغم قلة عدد سكان إسرائيل، فإن قواتها البرية هي ثالث أكبر دولة بين الدول الثمانية، وتمثل 17% من إجمالي القوات البرية لهم، وهي نسبة مساوية لتركيا تقريباً. بينما لم تمثل دولتا الخليج نسبة

واضحة في هذا الإجمالي. وربما يجد هذا تفسيره في اعتماد إسرائيل على القوات البرية الخفيفة سريعة الانتشار، والتي تناسب طبيعتها الطبوغرافية وعملياتها العسكرية المتكررة في قطاع غزة، كما أنها زادت من حجم وجود وحدات دائمة في الجولان بعد اعتراف الولايات المتحدة بسيادتها على كل الجولان، وزادت من تأمين الحدود خاصة الشمالية، مع استمرار حالة عدم الاستقرار في لبنان، رغم أن أغلب التقديرات انتهت إلى عدم رغبة حزب الله في التصعيد العسكري مع إسرائيل في هذه المرحلة. بصفة عامة يمكن القول: إن المقارنة الكمية وحدها غير كافية؛ لعدة أسباب، منها: أنها لا تُظهر الفوارق النوعية بين إمكانيات الطرازات المختلفة من كل نظام تسليحي. كذلك فهي لا تُظهر إجمالي القوة العملياتية؛ فمعظم المعدات والأسلحة التي يتم إحصاؤها تكون في الحدود الدنيا للقوة النظامية وقوات الاحتياط بتوضيح محدود للقدرة القتالية. كما أن التقديرات الكمية تُركز على أعداد الأسلحة، بينما تكامل الأسلحة مع التكنولوجيات الأخرى في النظم القتالية يُعتبر أكثر أهمية لتحديد القدرة القتالية في الحرب. أي أن الأبعاد الرئيسية المفقودة في التقديرات الكمية، هي التفاعل أو التنسيق بين الأعداد والتكنولوجيا والتكتيكات والتدريب، لكن لا توجد طريقة تعكس الاختلاف الكبير في الأسلحة الحديثة أو الحرب الإلكترونية أو القدرات الاستطلاعية، وهي الاختلافات التي تربط العمليات والتشكيلات المشتركة. والجدير بالذكر أن الدراسة لم تُدخل «القوة النووية» في مقارنة القدرات العسكرية بين الدول الفاعلة في الإقليم، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها: أن إسرائيل فقط هي ما يشار إليها باعتبارها تمتلك رؤوساً نووية، كما تقول تقارير غير رسمية إن إسرائيل واحدة من الدول الـ 9 النووية في العالم، وإن ترسانتها النووية العسكرية واحدة من أخطر ترسانات الأسلحة السرية في العالم. ورغم ذلك فإن تل أبيب لا تعترف بامتلاك الأسلحة النووية، وليست ضمن الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي. وتشير إحصائيات موقع «فاس» الأمريكي إلى أن إسرائيل

تمتلك نحو 80 قنبلة نووية، بينما يقول تقرير سابق لمجلة «ناشيونال إنترست» إن رسالة إلكترونية مسربة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول، كانت تشير إلى أن إسرائيل تمتلك نحو 200 قنبلة نووية. وتقول المجلة إن هناك حالة من الالتباس حول عدد ما تملكه إسرائيل من قنابل نووية، مضيئة: «لكنه ليس هناك شك في أن تل أبيب تمتلك ترسانة نووية قوية لردع أعدائها بصورة تحول دون استهدافها بهجوم نووي أو كيميائي أو بيولوجي»⁽⁵⁾. ورغم هذا، يظل السلاح النووي الإسرائيلي سلاحاً أخيراً للحفاظ على وجود إسرائيل ذاتها كما تشير التحليلات المختلفة؛ للتقارب الجغرافي بين إسرائيل وخصومها، كما أن إسرائيل تمتلك قوة عسكرية تقليدية مؤثرة تكفي حماية أمنها. لم يكن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي رادعاً لمنع أية مواجهات معها، سواء الحروب السابقة مع الدول العربية، أو هجمات حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. تركيا لا تمتلك سلاحاً نووياً، لكنها تتمتع بالمظلة النووية لحلف شمال الأطلسي إذا ما تعرضت لاعتداء أو لخطر محقق بها. طبيعة الحروب الحديثة لا تعتمد على الحسم أو القضاء على الخصم تماماً، لكنها تهدف بشكل رئيسي للتأثير عليه وقهر إرادته، وهذا يجعل السلاح النووي يهدف بالأساس إلى تقوية القدرة على الردع للدولة التي تمتلكه ولا تستخدمه. ولهذا فإن نجاح أي من إسرائيل أو إيران في الحصول على السلاح النووي، لا يعني بالضرورة إمكانية استخدامه. مجمل القول: تظل القوة النووية ميزة نسبية كبيرة للدول التي تمتلكها، لكنها لا تؤثر في الميزان العسكري التقليدي الذي تنبني عليه المقارنة بين الدول الفاعلة في الإقليم.

المحور الثالث: عناصر القوة المضافة للدول الفاعلة في الشرق الأوسط:

إن كبر حجم القوات العسكرية للدولة مع التقدم التكنولوجي عسكرياً والمزايا النوعية عملياً، جميعها عوامل مهمة للتفوق العسكري، لكنها لا تكفي وحدها لمواجهة التهديدات العسكرية كلها، وربما لا تكفي لتحقيق التوازن بمعناه الواسع مع الدول الأخرى في الإقليم الفرعي أو الرئيسي، بل لا بد من التناسب والتعامل بشكل متوازن ومتكيف مع القدرات الذاتية ومع قدرات الخصم أيضاً، وتحديدًا بدقة، ومحاولة التغلب على مزاياه وعناصر تفوقه. وفي الوقت الراهن فإن الشرق الأوسط إقليم يزخر بالعوامل المتغيرة المتلاحقة، التي تُظهر عناصر وقدرات يمكن أن تكون إضافة لمن يمتلكها من الدول، وتعزز من فرص الدولة التي تمتلكها لتفرض مصالحها في معادلة التوازن المستقبلية في الإقليم. هذه العناصر يزداد تأثيرها لتكون ذات التأثير الأكبر والأهم على التوازن العسكري الإقليمي، بالمقارنة بالميزان العسكري القائم على الأسلحة التقليدية. ومن أهم هذه العناصر:

- أولاً: السياسة العسكرية للدولة:

يمكن تعريف السياسة العسكرية بأنها «جميع الإجراءات المتخذة من قبل قيادة سياسية أو عسكرية لتحقيق هدف طويل المدى في الزمان والمكان، بحيث يضمن البعد الزمني والمكاني للهدف نوعاً من الثبات والتوازن للإجراءات العسكرية التي تتخذ لتحقيق ذلك الهدف»⁽⁶⁾. وهناك مجموعة من العوامل التي تُبنى عليها السياسة العسكرية، يمكن إيجازها فيما يلي: الهدف المراد تحقيقه، والإمكانات المتيسرة، وطبيعة الطرف المُعادي. والسياسة العسكرية تقترب من مفهوم الاستراتيجية العسكرية، الذي كان يقصده الدكتور/ عبد الوهاب المسيري في موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، حين قال: «إن هناك عائلة من المصطلحات التي يصعب تحديد مدلولها بدقة؛ نظراً لتداخلها وتشابكها، وهي تشكل

طيفاً متصلًا بين نقطتين، أقصى أحد طرفيه «السياسة العليا للدولة»، والطرف الآخر من هذا الطيف هو "الاستراتيجية العسكرية" التي تمثل أعلى درجات العسكري والإجرائي، وهي تعني الاستراتيجية أو السياسة التي توجه الحرب (ولكنها لا تحدد هدف الحرب)، وتضع المخططات اللازمة لتحقيق الهدف من الحرب، مهتدية في ذلك بمبادئ العقيدة العسكرية»⁽⁷⁾.

ووفقاً لهذا التصور، فإن الاستراتيجية العسكرية لها ثلاثة مستويات، هي: المستوى الاستراتيجي، والمستوى العملياتي، والمستوى التكتيكي. المستوى الاستراتيجي: يقصد به، مجموعة المبادئ الحاكمة للعمل العسكري للدولة وتوجهه. وهذه المبادئ هي التي تمثل السياسة العسكرية للدولة. والمستوى العملياتي: يقصد به المبادئ الأساسية التي تنتهجها الفروع الرئيسية للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة، ولتحقيق الأهداف المرسومة لها في المستوى الاستراتيجي. ثم المستوى التكتيكي: يقصد به المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجباته، وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة. فهذا المستوى يهتم بالتفصيلات لتوضيح المهام، والأدوار، ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، ويتطرق في تفاصيله إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين⁽⁸⁾.

وبالتالي يتضح أن مفهوم السياسة العسكرية يرتبط بالفكر السياسي والعسكري معاً، وله ارتباط أيضاً بمدى التغيير في العلاقات الدولية، وما ينتج عنه من صراعات على المستويين الإقليمي والدولي؛ فالعلوم السياسية لم تضع الأسس النظرية لدراسة مفهوم مستقل يطلق عليه «السياسة العسكرية»؛ لكنها تدرس في إطار الدراسات الأمنية لدولة ما، أو كجزء من سياساتها العامة. فالسياسة العسكرية ترتبط بالناطقات الوطنية والإقليمية والعالمية (لارتباطها بالعلاقات الدولية)؛ لأن معاييرها تنبع من اندماج الفكر السياسي مع الفكر العسكري. إن وجود رؤية استراتيجية من الدولة لسياستها العسكرية يُعد ميزة

نسبية لا تتوافر لكل الدول الفاعلة. الميزة الرئيسية لوجود هذه الرؤية أن الدولة يمكنها أن تضع تصورات شاملة لكيفية تنفيذ أهدافها، بغض النظر عن مدى عدالة ومشروعية هذه الأهداف، وتحديد دور القوات المسلحة في هذا التنفيذ بما يمكنها من الحفاظ على قواتها والحد من أية خسائر محتملة. ومن بين الدول الفاعلة، هناك سياسة عسكرية إقليمية لتركيا وإيران بالأساس تتسق مع السياسة الإقليمية لكل منهما، والهادفة إلى توسيع النفوذ في الإقليم الفرعي وفي الإقليم الرئيسي. وإذا كانت إيران تريد الهيمنة على إقليم الخليج العربي ثم تستكمل مشروعها في الشرق الأوسط كله، فإن تركيا تضع سياستها للهيمنة في الشرق الأوسط أساساً، وتعجز عن هذا في الإقليم الفرعي حتى الآن. والتدخلات الخارجية التركية التي تحقق لها الانتشار العسكري هي البرهان الرئيسي على وجود سياسة عسكرية لها تهدف لتحقيق الهيمنة الإقليمية، فهي تنتشر في سوريا والعراق وليبيا والصومال، وتدخلت أيضاً في إقليم ناغورنو كاراباخ، ناهيك عن انتشارها في آسيا⁽⁹⁾. ولا يعني غياب رؤية استراتيجية كاملة للإقليم عند بقية الدول عدم وجود هدف إقليمي واضح، توجه الدول إليه سياستها القومية عامة والعسكرية على وجه الخصوص. ويتضح هذا فيما يلي: بالنسبة لمصر، فإن هدفها الاستراتيجي هو استرداد مكائنها الإقليمية في المنطقة العربية باعتبارها المجال الحيوي الرئيسي لها، وهذا يقتضي أولاً تنمية قدراتها الذاتية، وتوسيع نفوذها الإقليمي على المدى البعيد. أما على المدى القريب والمتوسط فهي تعمل على الحفاظ على مصالحها وتأمين مجالها الحيوي، ومواجهة سياسات الدول المنافسة التي تسعى لمد نفوذها في الإقليم على حساب الهدف الاستراتيجي لمصر. ولهذا كانت سياستها العسكرية دفاعية بالأساس قائمة على ركيزتين، هما: تحديث وتطوير قدراتها العسكرية، خاصة النوعية، مع حماية مقدراتها وتأمين مواردها وتنمية هذه الموارد، وهنا تنامي

الدور التنموي للمؤسسة العسكرية دون أن ينتقص هذا من مهنتها. تتشابه السعودية والإمارات والجزائر بدرجات مختلفة في تبني هدف توسيع الدور الإقليمي والقيام بدور في قضايا المنطقة؛ فالسعودية هي الأكثر طموحًا وتجتهد للقيام بدور القائد الإقليمي خليجيًا وعربيًا، ويظهر هذا في الحضور في كافة القضايا الإقليمية بغض النظر عن قوة ارتباطها بهذه القضية أو تلك، والحرص على قيادة التجمعات سواء تنظيمية مثل «التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب» و«مجلس الدول العربية والأفريقية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن»، أو عسكرية مثل «التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن» وقيادة عملية درع الجزيرة في البحرين. كذلك قادت التجمع الرباعي في عملية دبلوماسية لإنهاء المقاطعة مع قطر «إعلان العُلا»، وكانت من أولى الدول العربية التي عبرت عن موقفها تجاه التطورات في لبنان وفي تونس مؤخرًا. وهذا التوجه السعودي لقيادة المنطقة ليس جديدًا؛ فقد تبنته بعد المقاطعة العربية لمصر في 1979 بعد توقيع الأخيرة لمعاهدة السلام مع إسرائيل. أما الإمارات فلديها طموح للقيام بدور إقليمي نشط ومؤثر في قضايا المنطقة، وهناك مؤشرات على وجود رؤية إماراتية لتحقيق هذا الهدف، مثل: تبني بعض المواقف المغايرة نسبيًا مع السعودية، مثل تخفيض وجودها العسكري في التحالف العربي باليمن، والتواصل مع قطر وإيران لإدارة بعض الملفات مثل الصيد وبعض الأمور التجارية، والتطبيع مع إسرائيل وما يرتبط به من اتفاقيات تستفيد منها الإمارات في مزيد من الانتشار والاستثمارات مع الدول الغربية. نشاط بعض الشركات الإماراتية في المنطقة يشير إلى هذا الطموح، وارتفاع القدرة النسبية للإمارات اقتصاديًا وتكنولوجيًا عامل دافع في اتجاه تحقيق هدفها. وبالتالي فإن السياسة العسكرية للإمارات قائمة على هدف ممتد، هو الحفاظ على التحديث المستمر والتفوق التكنولوجي عسكريًا، وإذا اضطرت إلى القيام بعمل عسكري يجب أن يكون في صيغة جماعية.

أما الجزائر فإنها تهدف لتوسيع دورها في مجالها العربي والأفريقي بالأساس، وليس الشرق أوسطي؛ ولذلك فمجال اهتمامها هو شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. وتبني سياساتها القومية والعسكرية على هذا الأساس؛ وبالتالي فهي تهتم بإعلان مواقفها تجاه القضايا التي تُظهر الطابع «النضالي» للجزائر؛ فالصورة التي تسعى لإظهارها هي كمحور لمقاومة إسرائيل والمدافع عن القضية الفلسطينية، ولذا هي تهاجم كل من يتعامل أو يتفق مع إسرائيل لاكتساب قاعدة شعبية عربية، وللحصول على دور المدافع والمناضل الدبلوماسي وربما العسكري؛ لأن هذا الدور قد يتطلب القيام ببعض العمليات العسكرية المحدودة في إطار «الاتحاد الأفريقي» أو أية آلية مؤسسية أخرى مثل محاولتها إحياء آلية دول الجوار الليبي لتحجيم الدور المصري الأساسي في الصراع الليبي. وإزاء الرغبة في تطوير وتحديث القدرات العسكرية الجزائرية، يقف الوضع الاقتصادي المرتبك كعامل يبطئ إيقاع هذا التطوير. أما إسرائيل فهدفها الاستراتيجي هو ضمان أمنها بدرجة أكبر من الثقة، من خلال أن تظل القوة الأكثر تفوقًا وتقدمًا، وأن تنخرط في كيان إقليمي يقبل بها، وأن يتم تحطيم الحدود المميزة للنظام الإقليمي التي تميز بينه وبين غيره من النظم الدولية، لتصبح إسرائيل وسط كيانات سياسية متفرقة غير موحدة. وللقدرة العسكرية دور رئيسي في تحقيق هذا الهدف، إما بحماية أمنها من التهديدات التي تمثلها فصائل المقاومة الفلسطينية، وإما بجهودها لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي، والتصدي لقوات إيران في سوريا، وإما بالاستعداد لأية مواجهة محتملة مع حزب الله. والأداة العسكرية أيضًا لها دور للردع، والحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل. ومن ناحية أخرى فإن تقدم الصناعة العسكرية دافع لتطوير علاقاتها العسكرية مع كثير من الدول، سواء في آسيا أو في أفريقيا. وبالطبع كانت اتفاقيات التطبيع بينها وبين بعض الدول العربية وسيلة دبلوماسية لتنفيذ نفس الهدف. والمملكة المغربية لا يوجد ما يؤشر على رغبتها في القيام بدور

إقليمي واسع، بل هي تركز على الاستقرار الداخلي وثبات علاقاتها مع حلفائها التقليديين من الدول الغربية وإسرائيل. ولا يختلف هذا في اتجاهها للحفاظ على قوة عسكرية قادرة على حماية مصالحها، خاصة في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية المتنازع عليها بينها وبين الجزائر.

• ثانيًا: القدرات السيبرانية للدولة:

لم يعد الاهتمام بالفضاء السيبراني واستغلاله رفاهية للدول في تحقيق أمنها القومي، ولم يعد هناك من يُنكر أن استغلاله يقدم فرصًا ويضيف مخاطر أيضًا للدول، كما يفعل بالنسبة للأفراد. والعلاقات الدولية الراهنة تحمل العديد من المؤشرات والأحداث التي ظهر فيها تأثير استخدام الفضاء السيبراني بشكل يؤثر في التطورات الدولية بدرجات مختلفة، على سبيل المثال: في عام 2019، أعلن حلف شمال الأطلسي أن الفضاء السيبراني مسرح عمليات رابع يجب أن تكون للحلف استراتيجية فيه. وفي عام 2015، أعلنت الاستراتيجية العسكرية الجديدة للصين أن «الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني قد أصبحا مناطق جديدة في المنافسة الاستراتيجية بين الدول». وفي عام 2016، اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الروسية والرئيس فلاديمير بوتين شخصيًا بأنه أمر بتنفيذ هجوم إعلامي مستمر على الانتخابات الرئاسية الأمريكية أثرت في نتائجها. وفي عام 2020، أعلن ترامب حالة طوارئ وطنية في الفضاء الإلكتروني، وهي المرة الرابعة - خلال خمس سنوات - التي يقوم فيها رئيس أمريكي بذلك. في مايو 2021، دعا اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة G7 كلاً من روسيا والصين لضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في استخدامهما للفضاء السيبراني. ويمكن إضافة الهجمات السيبرانية التي تتعرض لها إيران وإسرائيل في الشرق الأوسط وتبادل الاتهامات بشأنها، وكذلك فإن ارتباط العديد من أنشطة البشر حول العالم بهذا الفضاء السيبراني - وسائل التواصل الاجتماعي، والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية والاقتصادية عامة، وإدارة أغلب الأنشطة عن بُعد - يزيد من أهمية الأمن السيبراني، ويجعل توافر قدرة

سيبرانية للدولة ميزة إضافية لها في توازن القوى الإقليمي بشكل عام. ومع إدراك العالم أجمع لأهمية الفضاء السيبراني، قام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بإعداد تقرير يقدم فيه تقييماً نوعياً رئيسياً جديداً للقوة السيبرانية في خمس عشرة دولة، بالإضافة إلى إطار نوعي جديد لفهم كيفية ترتيب القدرات السيبرانية للدولة العالمية، ونشر هذا التقرير في يونيو 2021. وكان هدف التقرير المساعدة في صنع القرار الوطني، من خلال الإشارة إلى القدرات السيبرانية التي تُحدث أكبر فرق في القوة الوطنية، ليس بالتركيز على الأمن السيبراني فقط، لكن بالاهتمام بنطاق أوسع يعكس القدرة النوعية بشكل أساسي، أي النظام البيئي السيبراني الأوسع لكل دولة، بما في ذلك كيفية توظيفها لقدراتها السيبرانية أمنياً واقتصادياً وعسكرياً في استراتيجية كبرى تحقق غايات أمنها القومي، مع الأخذ في الاعتبار قدرة الدول على مواجهة الأزمات والطوارئ في المجال السيبراني⁽¹⁰⁾.

والدول التي يهتم بها التقرير هي صاحبة القدرات الأعلى سيبرانياً بين دول العالم، وهي تتفاوت في قدراتها بينها وبين بعضها البعض. وقد قدم التقرير سبعة مؤشرات لقياس القدرة السيبرانية للدول، وهي: الاستراتيجية والعقيدة، والحكم والقيادة والسيطرة، والقدرة الأساسية للاستخبارات الإلكترونية، والتمكين والاعتماد السيبراني، والأمن السيبراني والمرونة في تطبيقه، والريادة العالمية في شؤون الفضاء السيبراني، وأخيراً القدرة الهجومية السيبرانية. وقد انتهى التقرير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات في المؤشرات السبعة، ثم مجموعة من الدول بينها حلفاء للولايات المتحدة ومنافسون أيضاً، وتضم كلاً من (المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا وإسرائيل وروسيا والصين). هذه المجموعة لديها قدرات كبيرة في ثلاثة مؤشرات بالأساس، هي الأمن السيبراني والمرونة في تطبيقه، والريادة العالمية في شؤون الفضاء السيبراني، والقدرة الهجومية السيبرانية. أما المجموعة الثالثة من الدول، فهي دول تمتلك قدرة كبيرة قائمة أو محتملة

في بعض المؤشرات لكنها ضعيفة في بقية المؤشرات، وهي اليابان - لأنها أقل قدرة في الأبعاد الأمنية للفضاء الإلكتروني على الرغم من قوتها الاقتصادية الهائلة - إيران والهند وإندونيسيا وماليزيا وفيتنام وكوريا الشمالية. أي أن من بين الدول الفاعلة في الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية، لم يظهر سوى إسرائيل كصاحبة قدرات سيبرانية قوية وبنية تحتية سيبرانية تؤهلها لاستخدام هذه القدرة بآليات مختلفة، تليها إيران التي لديها قدرة سيبرانية مؤثرة وإن كانت وفقاً للتقرير ما زال لديها بعض القصور لاستكمالها. ومن الأمور اللافتة في التقرير أن تركيا لم تظهر فيه كدولة صاحبة قدرات سيبرانية شاملة على أي مستوى. ولا يجب أن يعني هذا أن بقية الدول الفاعلة في الإقليم لا تمتلك أية قدرات سيبرانية؛ لأن الوقائع تشير إلى غير ذلك، لكن هذه القدرات جزئية - إن جاز التعبير - بمعنى أنها قد تفتقد وجود بنية تحتية متكاملة تهئ لها استخدام الفضاء السيبراني مدنيًا وعسكريًا، أو أن تكون أنظمتها قابلة للاختراق، بما يعني ضعف مستويات تأمينها نسبيًا، وقد لا تتوافر معلومات أو استراتيجيات واضحة لهذه الدول في المجال السيبراني. والجدير بالذكر أن إسرائيل من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي اعتبرت الفضاء الإلكتروني تهديدًا محتملاً لأمنها القومي، وبدأت في معالجة هذه القضية منذ أكثر من 20 عامًا. في البداية، أدركت أن التهديد الرئيسي يتمثل في الهجمات الإلكترونية ضد بنيتها التحتية الوطنية الحيوية، لكن هذا التصور تطور ليشمل الهجمات ضد أهداف أخرى مهمة على الصعيد الوطني. أدت التغييرات التكنولوجية والجيوسياسية إلى إصلاحات تنظيمية مختلفة في الطريقة التي يستجيب بها نظام الأمن القومي الإسرائيلي للتهديدات السيبرانية، وهي عملية بلغت ذروتها في عام 2018 بالتأسيس الرسمي للمديرية الإلكترونية الوطنية الإسرائيلية (INCD) داخل مكتب رئيس الوزراء. كما قامت الدولة بصياغة استراتيجية إلكترونية وطنية رسمية تتضمن التعاون الوثيق بين

الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومع الشركاء الدوليين. أدى هذا التعاون إلى إنشاء نظام بيئي إلكتروني حيوي، ومستوى عالٍ نسبياً من التأهب والمرونة داخل القطاع الخاص. في العمليات السيبرانية الهجومية، لم يتم التصريح علناً إلا بالقليل، لكن الهجمات الملحوظة التي نُسبت إلى إسرائيل تعكس قدرة متطورة للعمليات السيبرانية الهجومية، وهي مستعدة للقيام بها في مجموعة واسعة من الظروف. أما إيران فقد دفعتها العلاقات العدائية بينها وبين إسرائيل والولايات المتحدة إلى الاهتمام بالفضاء السيبراني، وهي تطور قدراتها ببطء نتيجة الحذر الدولي معها فاعتمدت على الباحثين المحليين في هذا المجال. ومع ذلك، فقد أصبحت من الدول القادرة على التأثير في الفضاء السيبراني لخصومها، ويشير البعض إلى اعتمادها على الفضاء السيبراني لتأكيد سلطوية النظام وزيادة المراقبة الإلكترونية الداخلية، بما يتماشى مع رغبة الحكومة في مواجهة التهديدات الخارجية. ومع ذلك، فإن الكساد الاقتصادي والاضطرابات السياسية وأوجه القصور الداخلية تشير إلى أن إيران لن تكون قادرة على تعزيز قدرتها المحلية على الدفاع الإلكتروني بسهولة أو بسرعة، ووفقاً لبعض التحليلات فإنها تفتقر إلى الموارد والخبرات العالمية والبنية التحتية التقنية اللازمة لتطوير ونشر قدرات إلكترونية هجومية متطورة، على الرغم من أنها نجحت في استخدام بعض التقنيات الإلكترونية. وعليه، يمكن اعتبار إيران قوة سيبرانية من الدرجة الثالثة تستخدم تقنيات إلكترونية وقدرات تشغيلية أقل تطوراً لخدمة أهدافها الاستراتيجية في الإقليم⁽¹¹⁾.

• ثالثاً: القدرة الاقتصادية للدولة:

اتفقت الكتابات الأكاديمية في العلاقات الدولية على التمييز بين نوعين من القوة تمتلكهما الدول، وهما القوة الصلبة والقوة الناعمة. وفي هذه الدراسة كان التركيز الرئيسي على التوازن العسكري للدول الفاعلة في الشرق الأوسط، ومقارنة قوتها العسكرية كمياً ونوعياً،

لكن إلقاء الضوء على المؤشرات الدالة على القوة الاقتصادية لهذه الدول، يمكن أن يفيد في تقدير مستقبل التوازن في الإقليم، وخاصة أن كلاً من هذه الدول لديها تحديات اقتصادية مختلفة. والجدول التالي يوضح هذه المؤشرات من واقع بيانات البنك الدولي⁽¹²⁾:

المغرب	الجزائر	إيران	الإمارات	السعودية	إسرائيل	تركيا	مصر	
285.430	503.842	1071.5	686.863	1693.7	377.9	2240.8	1186.1	إجمالي الدخل القومي (بالمليار)
7.1-	5.5-	1.7	1.7	4.1-	2.4-	1.8	3.6	معدل نمو الدخل القومي %
36.910	43.851	83.992	9.890	34.813	9.216	84.33	102.33	اجمالي عدد السكان (بالمليون)
1.2	1.8	1.3	1.2	1.6	1.8	1.1	1.9	معدل النمو السكاني %
3.009	3.310	2.282	43.103	20.110	43.61	8.538	3.548	نصيب الفرد من الناتج القومي (بالآلاف)
65.68	5.178	5.451	N/A	N/A	N/A	435.88	131.58	إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالمليار)
35.99	59.43	7.68	106.7	472.9	173.3	93.51	38.97	إجمالي الاحتياطيات (بالمليار)
0.7	2.4	39.9	2.1-	3.4	0.6-	12.3	5.0	معدل التضخم %
10.2	12.8	11.0	5.0	8.2	4.6	13.9	10.4	نسبة البطالة من قوة العمل %

ويمكن من الجدول ملاحظة بعض الأمور:

تركيا ثم السعودية ثم مصر هم أعلى ثلاثة في الدخل القومي لعام 2020، رغم ظروف جائحة كوفيد-19، لكن معدل نمو الدخل القومي كان في صالح مصر، وبدرجة أقل تركيا، على خلاف السعودية التي انخفض هذا المعدل بالنسبة لها. وتشير التقارير الدولية إلى أن مصر لديها إمكانيات واعدة اقتصادياً. وهناك بعض المؤشرات الدالة على ذلك، مثل: إيجابية معدل نمو الدخل القومي رغم جائحة كوفيد-19 (3.6%). وعلى الرغم من توقع البنك الدولي انخفاض معدل النمو هذا عام 2021 إلى (2.3%)، فإنه يمكن أن يشهد ارتفاعاً يصل إلى (5.5%) عام 2023. كذلك فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات من (14.93 مليار دولار) عام 2014، إلى (38.97 مليون دولار) وفقاً لإحصائيات عام 2020. تظل مصر صاحبة معدل النمو السكاني الأكبر بين الدول الثمانية، تليها الجزائر وإسرائيل ثم السعودية، وهذا يدل على أن ارتفاع الكثافة السكانية ما زال تحدياً اجتماعياً واقتصادياً في مصر؛ إذ إنه يستمر في تقويض الشعور بعوائد الإصلاح الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وعلى النقيض تظهر تركيا باعتبارها صاحبة أدنى معدل

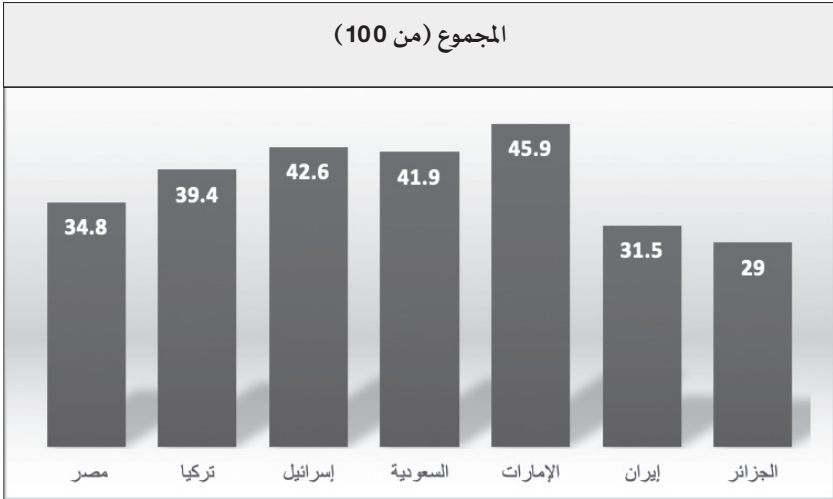
نمو سكاني؛ الأمر الذي جعل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مرتفعاً نسبياً مقارنة بمصر، على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي كان أقل من نظيره في مصر. فإذا كان الفارق في معدل النمو الاقتصادي بينهما يصل إلى (1.8% لصالح مصر)، فإن الفارق في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى (140% تقريباً لصالح تركيا). تُظهر المؤشرات الخاصة بدولتي الخليج (السعودية والإمارات) أنه رغم ارتفاع القيم لهذه المؤشرات مثل ارتفاع حجم الدخل القومي -إذ يصل الفارق بين السعودية والمغرب (أقل حجم في الدخل القومي بين الدول الثمانية) إلى (527.8% تقريباً) - فإن فارق نمو الدخل بينهما هو (3% تقريباً) فقط. كما تُظهر مؤشرات السعودية والإمارات أيضاً جودة مؤشرات الاقتصاد الإماراتي مقارنة بالسعودية رغم فارق الحجم بينهما، فالإمارات محققة تطوراً إيجابياً في دخلها القومي عام 2020 مقارنة بالعام السابق عليه، بينما في السعودية انخفض هذا المعدل 4.2%، وذلك على الرغم من ارتفاع إجمالي الدخل السعودي عن نظيره الإماراتي بمعدل (99%) أي الضعف تقريباً. والفارق في نصيب الفرد من الناتج المحلي يصل إلى (114.3% تقريباً) لصالح الإمارات. كما يصل الفارق بينهما في معدل التضخم إلى (5.5% تقريباً) لصالح الإمارات، وكذلك معدل البطالة الذي ينخفض في الإمارات عن نظيره في السعودية بفارق 3.2% تقريباً. وهذا يعني أن الاقتصاد الإماراتي في وضع أفضل نسبياً من الاقتصاد السعودي. انعكست الأوضاع السياسية على الاقتصاد الإيراني، مما أدى لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض إجمالي الاحتياطيات، وارتفاع معدل البطالة. والأكثر دلالة ارتفاع معدل التضخم نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي تواجهها، بفارق يصل إلى (27.6%) عن الدولة التالية لها، أي تركيا. لكن قدرة الاقتصاد الإيراني على التعافي قد تكون سريعة، يدل على ذلك قدرة إيران -رغم العقوبات- على تحقيق معدل نمو إيجابي في دخلها القومي. وبالمثل، فإن

تركيا لديها بنية اقتصادية تمكنها من تحسين هذه المؤشرات سريعاً، رغم الانخفاض الذي شهدته أغلب المؤشرات عن الأعوام السابقة. 6. هناك مشكلة اقتصادية واضحة في المؤشرات الاقتصادية لكل من الجزائر والمغرب، تتمثل في انخفاض مؤشراتهما مقارنة بالدول الفاعلة الأخرى في الإقليم؛ فعلى سبيل المثال رغم أن الفارق في حجم الدخل القومي بين الجزائر والإمارات هو (36.3%) لصالح الإمارات، فإن نصيب دخل الفرد من الدخل القومي في الجزائر لا يمثل سوى (7.6%) من نظيره في الإمارات. إن هذا الضعف في مؤشرات الأداء الاقتصادي للدولتين يفرض قيوداً على اتجاههما لتحديث وتطوير قدراتهما العسكرية، مقارنة ببقية الدول الفاعلة في الإقليم، ويشير إلى أن الجزائر تحديداً -والتي تهدف لتوسيع دورها الإقليمي- قد تعتمد على الأداة الدبلوماسية أكثر من الأداة العسكرية، اتساقاً مع بقية عناصر قوتها. مجمل القول: إن المؤشرات الاقتصادية تعكس أنه من بين الدول الفاعلة في الإقليم تُظهر أن اقتصاديات كل من تركيا وإسرائيل والإمارات وبدرجة أقل إيران، هي الأكثر استقراراً، رغم التراجع النسبي لبعض المؤشرات عن أعوام سابقة، لكن لديها البنية الاقتصادية المرنة التي تمكنها من التجاوب مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وهناك دول لديها مشكلات حقيقية في اقتصادياتها تشير إلى تطور بطيء محتمل لها، مثل المغرب والجزائر، وبدرجة أقل السعودية. أما مصر فإن مؤشراتها تعكس أنها واعدة اقتصادياً ويمكنها تحقيق تقدم في مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي، إذا انخفض معدل نمو السكان، وإذا انخفض معدل التضخم، بما يحقق ارتفاعاً في نصيب الفرد من الدخل القومي، ويزيد من القدرة على سداد الدين الخارجي، وينمي إجمالي الاحتياطيات. وهذا الرأي الخاص بمصر هو ما رفع مستوى الجدارة الائتمانية لاقتصادها في المؤسسات المالية العالمية.

- رابعاً: القوة الناعمة للدولة:

يصعب أن تكتمل دراسة توازن القوى بين الدول الفاعلة في الشرق

الأوسط، دون تقديم إشارة موجزة لحالة القوة الناعمة لدى كل منهم، وكيفية توظيفها إقليمياً. وفي البداية فإن المؤشر العالمي للقوة الناعمة الصادر عام 2021، قد اعتمد على عدة مؤشرات لتحديد ترتيب الدول وفقاً لها، وفي هذا المؤشر تخرج المغرب من الترتيب، وبقية الدول أعلاها الإمارات في المركز (18)، ثم إسرائيل (25)، السعودية (26)، تركيا (30)، مصر (38)، إيران (48)، وأخيراً الجزائر (54). ووفقاً لترتيب المجموع الذي حصلت عليه هذه الدول في التقرير الذي يعتمد على أحد عشر مؤشراً للقياس، فالشكل التالي يُظهر هذا الترتيب⁽¹³⁾:



إن الترتيب السابق قد يعكس عناصر القوة الناعمة التي تمتلكها هذه الدول، لكن كيفية توظيفها سياسياً على النطاق الإقليمي لا تظهر في المؤشر. وفي هذا الصدد يمكن تحليل هذه العناصر فيما يلي: تقدم مصر النموذج الكلاسيكي لتوظيف القوة الناعمة في المنطقة؛ فقد اعتمدت مصرفيما مضى على قوتها الثقافية والدبلوماسية كنمط تقليدي للقوة الناعمة، لكن مرحلة التراجع المصري في الميزان الإقليمي أفقدت هذه القوة الكثير من تأثيرها. ولذلك تعمل على تطوير

أدوات قوتها الناعمة، من خلال تطوير المنتج الدرامي المصري في الجودة والمضمون، وتنويع علاقاتها الدولية خاصة مع الدول الكبرى واكتساب أدوارًا هامة في عدة قضايا دولية، مثل مكافحة الإرهاب والحد من الهجرات غير الشرعية إلى أوروبا، وتغير المناخ وتداعياته، وغيرها من القضايا. ولذلك تحرص مصر على المشاركة الإيجابية في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا، والتأكيد على حضورها الإقليمي. كما تحاول مصر توظيف إرثها الثقافي والتاريخي سواء لتنشيط السياحة وتحسين الصورة الذهنية عن مصر (مثل موكب المومياوات الملكية وافتتاح متحف الحضارة، والترميم الأثري بالأقصر)، أو لحوكمة المؤسسات وفقًا للمعايير الأممية، ويرتبط هذا الاهتمام بصياغة استراتيجيات وطنية تتسق مع هذه المعايير. تعتمد السعودية على قوتها الدينية التقليدية كمصدر أساسي لقوتها الناعمة؛ بسبب إشرافها على الأماكن الإسلامية المقدسة، وهذه المكانة تُكسبها نفوذًا روحياً على المسلمين في مختلف الأرجاء. كما تعتمد على توسيع دائرة اهتمامها خارج حدود الخليج لتحقيق هدفها الاستراتيجي كما سبق، أي أن الدبلوماسية السعودية تنشط لهذا الهدف. وعلى الرغم من انتقادات بعض المحللين للدبلوماسية السعودية بأنها تعتمد على القوة المالية للمملكة، فإن السعودية تحرص على إدارة القضايا الخارجية في إطار جماعي تحت قيادتها، بما يكفل لها تصدير صورة قيادية لها، وأيضًا إظهار شفافية سياساتها ومواقفها. تتشابه الإمارات مع السعودية في إظهار الاهتمام بقضايا المنطقة وربما الانخراط فيها بأدوات متعددة ليست الأداة الدبلوماسية فقط، لكنها تختلف في قدرتها على تنويع أدوات قوتها الناعمة؛ فهي تعتمد بشكل أساسي على إدارة الأعمال والتجارة، وعلى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية، والاتجاه إلى التطور العلمي والتكنولوجي. وهذه الأدوات الثلاث من المؤشرات الحديثة لقياس القوة الناعمة؛ ولذلك كانت في ترتيب

متقدم مقارنة ببقية الدول الفاعلة في الإقليم، وخاصة أن قوتها الاقتصادية تُمكنها من إقامة شراكات وعلاقات سياسية واقتصادية متنوعة وممتدة. تعتمد إيران في قوتها الناعمة على أمرين، الأول: القوة الثورية وتصدير فكرة الثورة الإسلامية. ورغم خضوت هذا المصدر نسبياً، فإنه لم يحتف تماماً في الاستخدام الإيراني له، خاصة مع مواجهة إيران للنفوذ الغربي في لغتها الدعائية في مرحلة ما، لتُظهر أنها تقود محور المقاومة والممانعة للهيمنة الأمريكية على المنطقة، وكان هذه واضحة في المساندة والدعم المعلن لحركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في مايو 2021. أما الأمر الثاني: فهو تبنيها المذهب الشيعي واعتمادها لفكرة ولاية الفقيه التي تُمكن إيران من السيطرة الروحية على معتنقي هذا المذهب، خاصة مع إعلانها في دستورها أنها تعمل لنصرة المستضعفين في الأرض⁽¹⁴⁾.

وقد استطاعت إيران توظيف مصادر قوتها الناعمة في الإقليم؛ فقد حددت هدفها تجاه المنطقة العربية منذ الثورة الإسلامية عام 1979 بتصدير الثورة؛ وأضيف إليه مشروع «الاستراتيجية الإيرانية العشرينية 2005-2025». ووفقاً له يُفترض أن تتحول إيران إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، وأن تلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة مع بعض القوى الإقليمية. كما استفادت إيران من قوتها الناعمة في تشكيل شبكة من الوكلاء «المذهبيين»، الذين ترعاهم بحكم السلطة الدينية للمرجعية الشيعية الأعلى، ولعل ما تشهده المنطقة من عدم استقرار وإثارة للصراعات من وكلاء إيران، يوضح إجادتها لتوظيف قوتها الناعمة إقليمياً.

أدرك النظام التركي الحالي أهمية توظيف القوة الناعمة منذ بداية وصوله للحكم عام 2002؛ حيث اعتمدت تركيا على تصدير النموذج المتقدم المعتدل للدولة الإسلامية، الذي تحكمه التقاليد العلمانية الغربية. لكن بعد التطورات التي شهدتها المنطقة منذ ثورة يونيو 2013 في مصر، وتراجع

تيار الإسلام السياسي، طورت تركيا من أدوات قوتها الناعمة، لتعتمد في استراتيجيات متكاملة على توظيف قوتها الناعمة؛ فقد عملت على إعادة صورة الخلافة العثمانية في أذهان المتطلعين لمشروع الإسلام السياسي، بالإضافة إلى توظيفها للبعد القومي وإحياء «القومية التركمانية»، خاصة في دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. وكذلك تستخدم منظمات المجتمع المدني التركية التي تعمل في الإغاثة والأنشطة الاجتماعية والخدمية أو إدارة المدارس الدينية، والتي تنتشر في أوروبا وأفريقيا وتنتشر معها المصالح التركية. وأخيراً الإعلام التركي، سواء الأعمال الدرامية والتي تتم دبلجتها وفقاً للكنات المحلية للدول العربية لنتشر فيها وتنتشر معها مفردات المجتمع التركي وثقافته، أو القنوات الإعلامية التي تعمل وفقاً لتوجيه السياسة التركية لمهاجمة خصوم ومناصري تركيا. تمتلك إسرائيل مصدرين للقوة الناعمة، أحدهما محدود التأثير في التطورات الإقليمية؛ حيث تقدم نفسها كوطن لكل اليهود، والثاني هو التقدم التكنولوجي الذي يعطيها مدخلاً لإقامة علاقات مع العديد من الدول المحيطة بالإقليم، وهذا يظهر كتأثير غير مباشر لهذه القوة. واقع الأمر أن إسرائيل تجيد استخدام هذين المصدرين في الوقت الراهن؛ فهي تستفيد من حالة الحراك وعدم الاستقرار الإقليمي، لتحقيق هدفها الاستراتيجي السابق ذكره. دولتا إقليم المغرب العربي لديهما قوة ناعمة تاريخية نسبياً، ولا يتم تطويرها بما يتناسب مع هذه المرحلة، وربما لا يتم توظيفها على المستوى الإقليمي بما يكفي لإدراك أثرهما. اللقب الرسمي لملك المغرب هو «أمير المؤمنين»، وهو لقب من ألقاب الخلافة الإسلامية، ويعود النسب إلى الهاشميين من مكة المكرمة. وهذه الصفة تضي طابعاً دينياً على المملكة، يضاف لذلك العلاقات الخارجية المستقرة للمغرب مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، مما يجعلها مشاركاً رئيسياً في المؤتمرات الدولية. أما الجزائر فهي رمز لمقاومة الاستعمار الأجنبي،

وما زالت تروج لهذه الصفة، بالإضافة لجهود توسيع الدور الخارجي دبلوماسياً، كما سبق. أي أنه وفقاً للواقع الراهن، يصعب توقع أن تتمكن الدولتان من توظيف أدوات القوة الناعمة لديهما على المستوى الإقليمي.

• خامساً: الوكلاء:

أجمعت الكتابات والتحليلات في العلاقات الدولية على أن الحروب النظامية التقليدية لن تكون هي النمط السائد في المستقبل، وأن ارتفاع تكلفة المواجهات العسكرية المباشرة يدفع الدول إلى تبني أنماط أخرى للمواجهة مع الخصوم. وكان اتفاق أغلب هذه التحليلات على تبني نمط «الحرب الهجين» باعتباره هو الأنسب في حروب المستقبل، وهي الحرب التي يمكن تعريفها كالتالي: «الحرب الهجين هي عملية الدمج بين شكل الصراع المميت الذي تحتكره الدولة مع حماس وتعصب فواعل الحرب غير النظامية»، وفي تعريف آخر: «الحرب الهجين هي الحرب التي يتم فيها توظيف كل أبعاد القوة للفواعل من الدول ومن غير الدول بشكل قد لا يبدو منتظماً»⁽¹⁵⁾.

ومن أهم الأدوات التي تُستخدم في «الحرب الهجين» بالإضافة للأداة والوسائط العسكرية، كل من الإعلام باعتباره من أدوات القوة الناعمة، و«الوكلاء». تتعدد أنماط الوكلاء الذين ينشطون في المنطقة باعتبارهم وسيلة أقل تكلفة من المواجهات العسكرية أو حتى من الخصومة الصريحة المعلنة. والوكيل هنا قد يكون دولة أخرى، أو يكون فاعلاً دون مستوى الدولة مثل العملاء المحليين، أي إحدى الجماعات الداخلية التي لها أجندة خاصة لصالح دولة أخرى، وقد يكون وكيلاً أيديولوجياً سواء كان تنظيمًا إرهابياً أو غيره، أو ميلشياً من المرتزقة، أو شركة عسكرية خاصة، أو وكيلاً إعلامياً كـ بعض القنوات الفضائية أو المواقع الإلكترونية الموجهة لصالح راعٍ محدد لها. وبهذا المعنى للوكلاء فإنهم يشكلون قوة تضاف لأدوات تأثير الدولة على خصومها ومنافسيها أثناء مرحلة السيولة، لإعادة تشكيل حالة توازن القوى في الإقليم. وبالنسبة للوكلاء في الشرق

الأوسط وأقاليمه الفرعية، يمكن توضيح بعض الأمور فيما يلي:

إن مبدأ توظيف «الوكلاء» لا يُعد من أخلاقيات التعامل بين الدول، ويتعارض كلياً مع مبدأ النزاهة والشفافية اللذين يحرص القانون الدولي العام على التأكيد عليهما من أجل حفظ الأمن والسلام. ورغم ذلك يلجأ العديد من الدول لتوظيف «وكلاء» عنها، للتخلص من المسؤولية الدولية القانونية والأخلاقية. نتيجة للعلاقة السرية بين الدول (الرعاة) والوكلاء، فإنه لا توجد وثائق أو مصادر تؤكد -بدرجة عالية من اليقين- اعتماد بعض الدول على الوكلاء؛ ولذلك فإن الكتابات في هذا الشأن تعتمد على الاستدلال والتسريبات والقرائن وأقوال شهود العيان. تُعد إيران وتركيا أكثر دولتين يُنسب إليهما الاعتماد على الوكلاء؛ فإيران لها العديد من الوكلاء الأيديولوجيين الذين لا تنكر علاقتها بهم، لكنها لا تعلن عن حجم الدعم والتمويل الذي تقدمه لهم، وأهم وكلائها حزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي في اليمن، والفصائل الشيعية في العراق كالحشد الشعبي وحزب الله في العراق، وحركة الجهاد الإسلامي وحماس في قطاع غزة. وبالنسبة لتركيا تتعدد أنماط الوكلاء الذين ترعاهم وفقاً للتحليلات المتخصصة في هذا الشأن، من الوكلاء الأيديولوجيين (جماعة الإخوان وداعش وحركة الشباب الصومالي في مرحلة سابقة)، ومن الوكلاء الأمنيين (مليشيات مسلحة نشطت في سوريا وليبيا، وشركة صادات العسكرية الخاصة)، ومن الوكلاء الإعلاميين (قنوات فضائية مختلفة تتبع الإخوان وبعض الدول الأخرى الراعية لهم). إسرائيل لديها شركات أمنية خاصة متعددة، وتساعد في توسيع دائرة العلاقات الخارجية لإسرائيل، خاصة في أفريقيا. ورغم هذا، لم يُنسب إليها استخدام الوكلاء على النطاق الإقليمي. ولا ينفي هذا نشاط الأجهزة الاستخباراتية لها في دول الإقليم، بما يمكنها من التأثير على هذه الدول بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية.

الدول العربية الفاعلة في الإقليم (مصر والسعودية والإمارات والجزائر والمغرب) لا توجد مصادر تشير إلى استخدامهم للوكلاء، ويثير البعض التساؤلات حول مدى القدرة والاستعداد الأخلاقي والمادي لهذه الدول لاستخدام وكلاء لتحقيق مصالحهم في المنطقة. ختاماً لهذا المحور، إن هناك عوامل يمكنها أن تضيف لقوة الدول للتأثير في مستقبل التوازن الإقليمي، تم إلقاء الضوء على أهمها، لكن هناك عوامل أخرى لم يُظهرها التحليل السابق لأنها تتطلب دراسات خاصة بها تعمق تحليلها. لكن يمكن الإشارة إلى بعضها مثل «التماسك الداخلي» في كل دولة، والذي يزيد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الخارجية بحرية ودعم، ولا يستنزف قدراتها في تهدئة الجبهة الداخلية. و«توظيف الفضاء الخارجي» أمنياً وعسكرياً، و«التصنيع العسكري»، ومتطلباته من بنية تحتية وأنظمة يتم ابتكارها وتصنيعها محلياً، مما يتيح قدرة أكبر للدولة على تطوير قدراتها العسكرية وتوسيع علاقاتها العسكرية.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط:

أكدت الدراسة للأقاليم الفرعية للشرق الأوسط، أنه لا يوجد نظام مستقر تماماً، ولا يوجد مهيمن على أي إقليم فيه، فوفقاً للنظرية الواقعية وتحديداً الواقعية الهجومية، فإن الإقليم متعدد الأقطاب الذي تغيب عنه الإقليمية المتزنة هو أقرب للمواجهة منه إلى الاستقرار. وتعتبر إسهامات الباحث الأمريكي جون ميرشايمر من أهم الإسهامات في الواقعية الهجومية. وبحسب ميرشايمر فإن الواقعية الهجومية تستند إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية، أولاً: غياب النظام المركزي في العالم أو الإقليم، مما يعني غياب السلطة التي تستطيع محاسبة ومن ثم ردع الدول المعتدية. وثانياً: امتلاك الدول إمكانيات هجومية تستطيع عبرها تحقيق إرادتها بالقوة الصلبة، لا سيما العسكرية، وهو ما يطلق عليه أحياناً معضلة الأمن. وثالثاً: أن الدول لا تستطيع

التيقن بشكل كاملة من نوايا الآخرين، ولو استطاعت في المدى الزمني القريب؛ فإن هذا الأمر يكاد يكون غير وارد في المدى الزمني الطويل⁽¹⁶⁾. ومن أهم الفرضيات التي يتبناها ميرشايمر، فرضية أن الدولة في سباق مع الدول الأخرى من أجل الهيمنة الإقليمية، بل أن الدولة التي تصل إلى هذه المرتبة تحاول منع الآخرين من أن يتحولوا إلى هيمنة إقليمية في أقاليمهم الفرعية، حتى تصبح هي المهيمنة في النظام الإقليمي الرئيسي، إذا استطاعت. ويؤكد ميرشايمر أن الدول لا تسعى لتلك الهيمنة لمجرد الحفاظ على ترتيب متقدم بين دول الإقليم، ولكنها تسعى للاستفادة القصوى من هذا الترتيب السائد، وهي ستحافظ عليه ما دام يحقق لها أهدافها، وستسعى لتعديله أو تغييره إذا كان هذا في صالحها. وقياس فرضيات الواقعية الهجومية على الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية، يتضح أن الوضع الإقليمي يتسم بالفوضوية، أي لا توجد سلطة تردع الدول المعتدية، ودول الإقليم (خاصة دول إقليميه الفرعيين شرق المتوسط والخليج العربي) لديها إمكانيات وقدرات عسكرية واقتصادية تمكنها من التنافس الذي قد يصل لحد الصراع، وذلك يسود علاقات القوى داخل الإقليم غير المتزن، خاصة مع افتقاد الثقة بين الدول الفاعلة في هذين الإقليمين الفرعيين، وبالتالي في الشرق الأوسط كله. والنتيجة سباق محموم لحماية المصالح بغرض الهيمنة، وقد تنشأ تحالفات بين أطراف في الإقليم تبعاً للمصالح، وتحالفات مناوئة لها، ولا تتغير حالة الإقليم إلا في حالتين، الأولى: عبر بزوغ قوى تفرض حالة من التوازن، أي تفرض نظاماً يراعي مصالحها وتقبله بقية الدول في الإقليم إما لتوافقه مع مصالحها أيضاً وإما لعدم قدرتها على مخالفته. أما الحالة الثانية: فهي نجاح دولة في سباق الهيمنة على باقي قوى الإقليم. وبالتالي فإن استشراف مستقبل التوازن في الشرق الأوسط، يتطلب أولاً توضيح بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على سياسات الدول الفاعلة في الإقليم بما يمكن من إيجاد نظام جديد للإقليم. ومن أهم هذه العوامل:

• أولاً: نجاح الولايات المتحدة في تطبيق استراتيجية «توازن الضعف»:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقلت قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتقود العالم الحر الليبرالي، وتتصدى للاتحاد السوفيتي باحتواء انتشاره وتوسيع نفوذه، خاصة في الأقاليم الاستراتيجية من العالم. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى صاحبة النفوذ الأوسع في الشرق الأوسط، وأقر الاتحاد السوفيتي ضمناً بهذا في مرحلة الوفاق الدولي بينهما في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة صاحبة النفوذ في الشرق الأوسط؛ ولهذا كانت تمثل السلطة المركزية المهيمنة على تفاعلات الإقليم، السلطة التي يمكنها معاقبة الخارج عن النظام، السلطة التي تحدد ما الدول الحليفة وما الدول المارقة. واستمر هذا الوضع حتى تولي الرئيس الأسبق «باراك أوباما»، الذي بدأ إدارته عام 2009 بحصاد التداعيات السلبية للهيمنة الأمريكية، وكان تغيير الاستراتيجية الكبرى GRAND STRATEGY الأمريكية هو الحل وهو المعضلة أيضاً، والمعضلة تتمثل في كيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية المنتشرة حول العالم بتكلفة سياسية وعسكرية واقتصادية محدودة، وكيف يمكن مواجهة القوى الصاعدة التي تتحدى الهيمنة الأمريكية. وكانت الإجابة في تبني استراتيجية «التوازن عن بُعد»، والمعروفة أيضاً باسم «القيادة من الخلف»، والتي تقوم على افتراض رئيسي مؤداه أن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة هي منع ظهور قوة مهيمنة في أوروبا أو شرق آسيا بما يمثل تهديداً وجودياً لها، بالإضافة إلى منع ظهور قوة مهيمنة إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط، تسعى إلى وقف تدفق النفط إلى الاقتصادات الغربية، أو يمكنها التأثير على المصالح الأمريكية في هذه الأقاليم. وذلك من خلال بناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية، بما يحقق التوازن والاستقرار في المناطق الإقليمية ويحول دون

صعود قوى منافسة من شأنها تهديد مكانة القوة العظمى، وتقدم الدعم المالي والعسكري والتكنولوجي لحلفائها من القوى الإقليمية المختلفة، لكن دون التدخل بشكل مباشر في صراعات هذه الأقاليم ومشكلاتها. وبعبارة موجزة عليها أن تعمل على إيجاد توازنات إقليمية؛ لأن من شأنها أن تضمن منع صعود قوة مهيمنة. وتطبيق هذه الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية ذات الصلة المباشرة بمصالحها فيه (الخليج العربي وشرق المتوسط بالأساس)، يعني أنها تعمل على بناء تحالفات بينها وبين بعض الدول الفاعلة في الإقليم، لمواجهة مشكلات الإقليم والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة دون الحاجة إلى تدخلها المباشر. لإيجاد حالة من «توازن الضعف» وليس توازن القوى، فاستمرار حالة الصراع المحكوم بين دول المنطقة، هو الضامن للحفاظ على المصالح الأمريكية فيها؛ لأنه ببساطة يستنزف قوة الجميع ويحول دون وجود قوة مهيمنة في الإقليم يمكنها أن تؤثر سلباً على المصالح الأمريكية، وخاصة أن الولايات المتحدة تدرك أن قوتها تتراجع نسبياً في الإقليم، سواء لانشغالها بالتصدي للصعود الصيني والتحدي الروسي، أو لاهتمامها بمعالجة مشكلاتها الداخلية المتزايدة.

والمؤشرات الدالة على هذه الاستراتيجية الأمريكية متعددة، منها:

اتجاه الولايات المتحدة لاحتواء إيران في إدارة أوباما، والعودة لهذا الاحتواء في إدارة بايدن، والعقوبات الأمريكية عليها في إدارة ترامب، كلها سياسات زادت من قوة إيران في مواجهة دول الخليج، ودفع دول الخليج للاعتماد على الولايات المتحدة بدرجة أكبر في التعامل الأمثل مع إيران.

تحديد الحلفاء الثلاثة لها في إقليم شرق المتوسط (إسرائيل واليونان وقبرص)، لتوقع معهم اتفاقيات وتعلن الدعم لهم في مشروعاتهم، في محاولة لتقويض السياسات العدائية لتركيا هناك.

التراجع النسبي في الانخراط في الصراعات الإقليمية (في سوريا وليبيا)، وتحديد أهداف جزئية تخدم المصالح الأمريكية وليس تسوية الصراع نفسه.

إعادة تعريف حلفائها الإقليميين، وبالأحرى إعادة تعريف أدوارهم ومجال تحركاتهم في الإقليم. فهناك قبول أمريكي للتقارب بين مصر والعراق والأردن (مشروع الشام الجديد)، أو استحسان لاتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول الفاعلة في الإقليم (الإمارات والمغرب من الدول الثمانية). إعلان الانسحاب من العراق في توقيت لا توجد فيه مؤسسات قوية للدولة، وتحديات أكبر من أن تواجهها حكومة جديدة في بيئة مضطربة، يفتح المجال لكل الدول التي تسعى لتوسيع نفوذها في المدخل الشرقي للمنطقة العربية، إيران وتركيا بالأساس، والعراق تحاول تعزيز ارتباطاتها بالدول العربية لتقاوم هذا النفوذ المتزايد من الدخلاء.

- ثانيًا: وجود استراتيجيات واضحة للقوى الصاعدة تجاه الشرق الأوسط: إن انسحاب الولايات المتحدة من الإقليم بالتدريج، ووفقًا للاستراتيجية السابق ذكرها، يعني وجود مساحات من الفراغ الاستراتيجي، وأغلب الظن أنها تعتمد على كون هذه المساحات يمكن للقوى الإقليمية المتنافسة أن تملأها جزئيًا دون أن تهيمن أي منها. وهي تعول في هذا على بعض الدول الفاعلة في الإقليم. ووفقًا لما هو منظور، فإن هذه الدول قد تشمل إسرائيل، والإمارات، والأردن، ومصر، والسعودية، لتوازن مجموعة أخرى من الدول هي إيران، وربما تركيا، والجزائر التي تُظهر ميلًا واضحًا نحو روسيا. كذلك يمكن توقع أن يكون هناك أدوار مؤثرة لبعض الدول الأخرى كالعراق وقطر. والتساؤل الرئيسي في هذه الحالة هو: ما موقف الدولتين الكبيرتين الصاعدتين (الصين وروسيا) اللتين تخشى الولايات المتحدة من اتساع نفوذهما في الإقليم مع انسحابها منه تدريجيًا؟ وإلى أي مدى يمكنهما الاستفادة من هذا؟

لقد سبق توضيح استراتيجية كل من الصين وروسيا تجاه الشرق الأوسط، وظهر من خلالها أن هناك مصالح هامة لكل منهما في الإقليم، وأن هناك عوامل تؤثر على استراتيجياتهما تجاهه. لكن من الواضح أن روسيا تتخذ سياسات أكثر وضوحًا لتحقيق الحضور المباشر في الإقليم، وتُظهر

استعداداً للانخراط في قضاياها، بالطبع وفقاً لأولوياتها. تجلّى هذا بوضوح في دخولها المباشر في الصراع السوري منذ عام 2015 بعد مطالبة الرئيس السوري بشار الأسد لها بمساعدته، وعدم الاكتفاء بالدعم الدبلوماسي والعسكري الذي قدمته روسيا له منذ بدايات الصراع في 2011. وكذلك تُبدي روسيا اهتماماً كبيراً بالصراع في ليبيا، وتتواجد على أكثر من مستوى فيه. أي أن روسيا لديها الاستعداد لتوسيع حضورها في الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية المختلفة؛ ففي شرق المتوسط تهدف للتواجد لتأمين حركة الملاحة الخاصة بها، وتريد أن تكون طرفاً في مشروعات الطاقة المختلفة المرتبطة بالإقليم، والتي يمكن أن تتجه إلى أوروبا ويمكنها أن تؤثر على نسبة الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا. مصالحها في سوريا والتي مكنتها من الحصول على قاعدتين عسكريتين بها (في طرطوس وفي حميمم)، وحضورها في ليبيا يتسق مع هدفها في الحصول على مرتكز لوجودها يطل على البحر المتوسط (جنوب أوروبا).

وفي المغرب العربي، تكتسب العلاقة بين الجزائر وروسيا خصوصية واضحة؛ إذ تعد الجزائر ثالث أكبر مستوردي السلاح الروسي في العالم، وتعتبر روسيا مصدر الأسلحة التاريخي للجزائر، وتقتني الجزائر أكثر من 60% من أسلحتها من موسكو، وتمتلك 6 غواصات روسية الصنع، بالإضافة إلى اقتنائها نظام الدفاع الجوي الصاروخي S400، وكذا دبابات وطائرات ومروحيات هجومية وأنظمة رادارات روسية تشكل ركيزة القوات المسلحة الجزائرية. كما ترتبط الجزائر وروسيا منذ 2001 بـ «اتفاق شراكة استراتيجية»، يتعلق بالشراكة والتعاون في عدة مجالات أبرزها الاقتصادي والتجاري والطاقي والعسكري والعلمي والتقني⁽¹⁷⁾. وهذه العلاقة «المثالية» كما يصفها مسؤولو الجزائر، توفر لروسيا حضوراً مناسباً في هذا الإقليم، يتناسب مع محدودية تأثيره على الإقليم الرئيسي. ويبقى الخليج العربي هو الإقليم الفرعي الذي تسعى روسيا للنفوذ إليه، وتدرك أنه الأهم بالنسبة للولايات المتحدة، وبالفعل فإن علاقاتها بإيران

قوية ومستقرة، ومع ذلك لم تتجاوب مع إيران لعقد تعاون استراتيجي على غرار الاتفاق الموقع بين الصين وإيران في مارس 2021. لكن تحاول روسيا التقارب مع دول الخليج خاصة السعودية، وقد حاولت تقديم مقترح لنظام أمن جماعي يجمع بين دول الخليج وإيران، أثناء إدارة ترامب، ومع تصاعد الأزمة بين إيران والولايات المتحدة وتعرض دول الخليج لبعض الهجمات المحدودة من إيران. وفي أغسطس 2021 تم توقيع اتفاقية بين السعودية وروسيا بهدف تطوير التعاون العسكري بينهما، وهو الاتفاق الذي أزعج الولايات المتحدة تحسباً لنجاح روسيا في مد نفوذها في الخليج العربي. وفي المحصلة بالنسبة لروسيا، هي لديها استعداد وقدره على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط لملء جزء من الفراغ الاستراتيجي الذي يمكن أن ينشأ عن انسحاب الولايات المتحدة، لكن مع الأخذ في الاعتبار أمرين، الأول: إن روسيا تتبع سياسة براجماتية بعيداً عن الأيديولوجيا أو القيم الكبرى، وهذا يعني أنها لن تهتم بالتدخل إلا في القضايا التي تخدم مصالحها بشكل مباشر، وهذا لا يتحقق في كافة قضايا المنطقة. الأمر الثاني: القدرة الفعلية لروسيا اقتصادياً لا تمكنها من تحمل الأعباء عن إدارة قضايا الإقليم، أو تحجيم تطلعات دوله الفاعلة لتوسيع دورهم الإقليمي إذا ما تراجع الوجود الأمريكي المباشر فيه. ولذلك من المتوقع أن تعمل روسيا على عرقلة المحاولات الأمريكية لبناء شبكة التحالفات مع الدول الفاعلة في الإقليم، أو استقطاب دول أخرى لتشكيل كتل مضاد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وبالنسبة للصين فإن هناك عدة عوامل تدفع إلى الاقتناع بأن انخراط الصين في الشرق الأوسط محدود لرغبتها في ذلك، أهمها: تطلعاتها لقيادة العالم منفردة أو مجاورة للولايات المتحدة تتجاوز الشرق الأوسط، كما أنها تعمل على تأكيد هيمنتها في مجالها الإقليمي (جنوب وجنوب شرق آسيا)، والذي تواجه فيه الولايات المتحدة بعد أن اتجهت شرقاً لتحجيم الصعود الصيني المتسارع. بالإضافة إلى أنها تدرك أن أحد عوامل تراجع الصورة

الأمريكية هو تدخلها المفرض في شؤون الدول الأخرى، وإحداثها لتغيرات داخل بعض الدول لتتماشى مع المصالح الأمريكية؛ ولذلك تؤكد الصين أن من مبادئ سياستها الخارجية «عدم التدخل في الشأن الداخلي» للدول الأخرى، ولذا ستحرص على عدم تكرار هذا الخطأ الأمريكي، على الأقل حتى المستقبل القريب. علاوة على أنها تعتمد على مبدأ «الاعتماد المتبادل» وإعلاء أهمية «المصالح المتبادلة» في إدارة علاقاتها الدولية؛ ولذا فهي تعتمد على المدخل الاقتصادي لتحقيق الانتشار العالمي وتأكيد القوة الصينية، بينما الجانب العسكري والأمني في استراتيجيتها الكبرى المعلنة في وثيقة «الكتاب الأبيض»، تحرص على أنه دفاعي، وأنها لن تستخدم القوة إلا دفاعاً عن مصالحها.

إن هذه السياسة الصينية تظهر في الأقاليم الفرعية الثلاث بدرجات مختلفة، تتناسب مع حجم تعاملاتها في كل إقليم منها. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه الصيني في المرحلة المقبلة.

الجدير بالذكر أن الدول الأوروبية من المتوقع أن يزداد اهتمامها بالشرق الأوسط وقضاياها المختلفة، لعدة اعتبارات، أبرزها: ارتباط الأمن الأوروبي بالشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي. والجيالات الضخمة التي تنتمي لدول الشرق الأوسط في أوروبا. والتحديات الأمنية المشتركة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والأمن البيئي والتغير المناخي تدفع الدول الأوروبية فرادى أو جماعياً للتنسيق مع دول الإقليم لمواجهة هذه التحديات الأمنية. توسيع الدور الأوروبي في الشرق الأوسط لاستمرار الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية عامة. الدول الأوروبية أغلبها مستورد للطاقة، والشرق الأوسط يعتبر من المصادر الأساسية لها في هذه الإمدادات. وأخيراً، العلاقات الاقتصادية والتجارية الضخمة التي تجمع بين الدول الأوروبية ودول المنطقة من العوامل التي تدفع الدول الأوروبية لاستمرار الاهتمام بالإقليم وقضاياها، مع الحرص على عدم التورط أمنياً في هذه القضايا، والاكتفاء بالدور الدبلوماسي أو العمل في إطار مؤسسي، اللهم بعض الدول

الأوروبية التي تحاول استثمار تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، مثل فرنسا التي قد تستثمر هذا التنشيط علاقاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية بالدول الفاعلة في الإقليم، خاصة الدول التقليدية (مصر).

• ثالثاً: القضايا الاستراتيجية للإقليم:

ترتبط مصالح الدول الكبرى بالشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية خاصة شرق المتوسط والخليج العربي؛ ولذا فهي حريصة على حماية هذه المصالح بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا تتوقف صياغة معادلة جديدة لتوازن القوى في الإقليم، على قدرة الدول الفاعلة فيه على إدارة سياساتها بنجاح في ملفين أساسيين يعبران عن القضايا الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط، وهما: أمن الطاقة وأمن الممرات الملاحية. لا تظهر الصراعات الإقليمية أو التهديدات الأمنية الأخرى التي تعصف بالإقليم في هذه القضايا؛ لأنه بالإمكان في متابعة هذه الصراعات يلاحظ أن تدويلها هو السبب الحقيقي في إطالة أمدها، وهدم بناها التحتية، وإضعاف مؤسسات الدولة المركزية بها. إن كثرة التدخلات في هذه الصراعات من الدول الفاعلة إقليمياً ودولياً، مع تعارض مصالحهم، وتنافسهم على أراضي الدول التي تحدث بها هذه الصراعات هو السبب الأكثر تأثيراً فيما آلت إليه. ولم يبدأ هذا في 2011، بل بدأ في 2003، مع الدخول الأمريكي للعراق، وتلتها سوريا وليبيا واليمن، لتستمر هذه الصراعات وتعكس فوضوية النظام الإقليمي. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: علامَ تتنافس الدول المتدخلة في المنطقة؟ وإذا كانوا يتنافسون على الهيمنة، فكيف يستفيدون منها؟ وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال، يظهر أن الهيمنة هي وسيلة للسيطرة ومد النفوذ على مقدرات الإقليم والحصول على الحصة الأكبر منها. ومن أهم هذه المقدرات يظهر الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط كسلعة استراتيجية لا مثيل لها، فهو يطل على الممرات الملاحية الأهم في العالم، والتي تمر بها أكثر من 70% من التجارة العالمية. وتظهر السلعة الاستراتيجية

الأخرى وهي الطاقة، نפט وغاز وفحم، وكذلك مصدر للطاقة المتجددة. إن هذا المجال لا يتم تخصيصه لمناقشة أمن الطاقة وأمن الممرات الملاحية في الشرق الأوسط، لكن لإلقاء الضوء على الكيفية التي يمكن أن يسهم بها هذان الملفان في التأثير على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على ما يلي:

قضية الطاقة: تختلف المصالح الأمريكية والروسية عن الصينية. فبينما تهتم الصين بتأمين مواردها من النفط والغاز من المنطقة، فهي أكبر مستورد للنفط الخام، ويبلغ حجم ما تستورده من الخليج حوالي 60% وفقاً لبعض التقديرات؛ تهتم الولايات المتحدة وروسيا بالسيطرة على أسعار النفط ذاته وليس الحصول عليه، فكلاهما منتج للنفط، والولايات المتحدة تعمل على زيادة تصديرها للنفط الصخري -مرتفع السعر مقارنة بالأنواع الأخرى-؛ ولذا فإن انخفاض سعر النفط عالمياً يمكن أن يمنع من تحقيق هذا الهدف الأمريكي. وفي المقابل روسيا، لا تريد أن يتراجع الطلب الأوروبي على الغاز الروسي. وهذا يعني أن الدول الثلاث لن تتوانى عن التدخل في ملف الطاقة (إنتاج وتوريد وتسييل غاز أو إمداد غاز أو التنقيب عن اكتشافات جديدة أو إنتاج الكهرباء.... إلخ). كافة الدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية يهملها قضية الطاقة، لكن إقليمي الخليج العربي وشرق المتوسط هما الأكثر ارتباطاً باهتمامات الدول الكبرى، ما بين دول منتجة ومصدرة (السعودية والإمارات وإيران، رغم تأثرها بالعقوبات الأمريكية التي فرضت عليها منذ 2018)، ودول تستكشف قدراتها الإنتاجية والاستثمارية في مجال الطاقة ولديها قدرات واعدة (مصر وإسرائيل). أما تركيا فهي تسعى لتكون ممراً إقليمياً رئيسياً لمصادر الطاقة إلى أوروبا، لتعميق علاقاتها الأوروبية وزيادة اعتماد أوروبا عليها. إن اهتمام جميع الدول الفاعلة إقليمياً ودولياً بالطاقة يجعل من الصعب على أي منها أن يفرض مصالحه في هذا الملف الهام؛ ولذلك فإن الدول الإقليمية التي تريد أن تدير سياساتها في قطاع الطاقة

بما يحفظ لها مصالحها وتأثيرها الإقليمي فيه، يمكنها أن تعمل على تنويع نشاطها في هذا القطاع بما يعني اتساع شبكة عملائها وأعمالها، وأن تطور من استغلال مواردها وتحديث إنتاجها للجمع بين الطاقة المتجددة وغير المتجددة معاً، والبحث عن أرضية مشتركة للتفاهم مع بعض الدول الفاعلة للإقليم لزيادة القدرة على التأثير. وبالفعل يظهر نموذج لهذا في منظمة دول غاز شرق المتوسط التي تهدف للحد من تأثير الدول المتدخلة في الإقليم، وتقاسم المنافع فيما بينهم بالتعاون المشترك لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من اكتشافات الغاز في هذا الإقليم. قضية الممرات الملاحية: هناك ازدياد في ظهور الممرات الملاحية الرئيسية (البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي) كمسرح أساسي في صياغة معادلة التوازن الإقليمي بين دوله الفاعلة، برغم استمرار غياب نظام أمني واضح الملامح يضبط إيقاع التفاعلات الدولية المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط. بالنسبة للبحر المتوسط، دلل تحول منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة على توافر إرادة سياسية لدى الدول الأعضاء للتعاون فيما بينهم لحماية مصالحهم في الإقليم⁽¹⁸⁾. وتعزز مع هذا الاتجاه الإشارة إلى خطوة إضافية لهذا التعاون مستقبلاً متمثلة في التعاون الأمني للدفاع عن حقوق هذه الدول، تعاون يوفر الحماية الاستراتيجية ويردع أية اعتداءات محتملة على حقوقهم ومصالحهم، سواء من تركيا أو من غيرها من الدول، وكذلك يعمل على مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في شرق المتوسط. لكن توافر المقومات العسكرية لدى دول منظمة غاز شرق المتوسط ليس كافياً لتوفير نظام أمني متماسك يضبط التفاعلات المختلفة في إقليم شرق المتوسط، وليس ضامناً لوجود ترتيبات أمنية تحقق الاستقرار فيه، بل وربما تشكيل قوة مشتركة بين الدول الأعضاء يعد احتمالاً غير متوقع في الوقت الراهن، وذلك لوجود عدة اعتبارات، أهمها: وجود اختلافات هيكلية في تركيبة الدول الأعضاء في المنظمة يصعب معها أن

تتحول المنظمة إلى حلف عسكري وأمني. كما أن منظمة غاز شرق المتوسط قامت بالأساس لأغراض اقتصادية وسياسية. وأخيراً، فإن عدم انضمام كافة دول وأطراف حوض شرق المتوسط إلى المنظمة (سوريا- لبنان- الطرف الفلسطيني- ليبيا) يجعل من هذه الدول إما داعماً للمنظمة إذا انضمت فور تسوية واستقرار الأوضاع به، وإما عبئاً عليها إذا ما عارضت السياسات والمشروعات المشتركة التي يمكن أن تتخذها المنظمة. في ضوء التكافؤ النسبي بين الأطراف الإقليمية يظهر تأثير القوى الدولية على التوازن الإقليمي في شرق المتوسط. الدول الأوروبية تعارض سياسة تركيا في الإقليم المعني، وبالتالي كان موقفها واضحاً في ترجيح كفة الدول المتشاطئة على حوض شرق المتوسط (مصر واليونان وإسرائيل وقبرص)، فانضمت إيطاليا لمنظمة غاز شرق المتوسط، وفرنسا ما زالت مراقباً بها، كما أن الشركات الأوروبية هي الأكثر تواجداً في أعمال التنقيب بالإقليم. ولذلك فإن الدول الأوروبية تحرص على تحجيم تحركات تركيا في شرق المتوسط، وربما تتخذ موقفاً أكثر حسماً تجاهها في هذا المجال في المرحلة المقبلة، إذا ما توافقت معها الولايات المتحدة على نفس الهدف. ولا يجب أن يفهم من هذا أن الدول الأوروبية ستحول سياستها لعداوية تجاه تركيا، فمن المهم استيعاب أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. أي أن أمن شرق المتوسط كإقليم فرعي يربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، يفرض تأمين مصالح الدول الفاعلة فيه، خاصة مصر، والاتجاه العام السائد هو وجود موقف جماعي من هذه الدول - ما عدا تركيا - للحفاظ على أمن الإقليم. ولذا فإن التغيير في سياسات الدول الفاعلة فيه يتوقع أن يكون من تركيا، ليس بالتصعيد العسكري، ولكن ربما البحث عن وسيلة لدخول منظمة غاز شرق المتوسط للتخلص من العزلة المفروضة عليها هناك، وترتيب أوضاعها مع كل من مصر وإسرائيل. وإذا لم تتمكن من هذا فربما تلجأ لإضعاف المنظمة وتهميش دورها، من خلال استقطاب أحد الأعضاء، أو التصعيد مع أحدهم

بشكل ثنائي، أو عرقلة المشروعات التي تعمل المنظمة على تحقيقها. البحر الأحمر والخليج العربي: يتداخل الحديث عن البحر الأحمر والخليج العربي كممرين ملاحيين لارتباطهما بالخليج العربي كإقليم فرعي من الشرق الأوسط، يحوطانه شرقاً وغرباً. يظهر في هذين الممرين حالة التنافس الإقليمي بين دول الإقليم أو بين الدول الكبرى، تنافس على النفوذ فيهما، في ظل المساعي الروسية والصينية لتعزيز نفوذهما بالإقليم. فمن جانبها، ستحرص الصين على التكريس لنفوذها الاقتصادي بالمنطقة، وترسيخ علاقاتها مع إيران في إطار التعاون الاستراتيجي بينهما. وفي سياق متصل، يبدو أن روسيا حريصة على الحضور المكثف في تفاعلات البحر الأحمر؛ إذ أصدر الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، في 16 نوفمبر 2020، توجيهات لتوقيع اتفاقية مع السودان لبناء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، وتعتبر هذه التوجيهات تأكيداً على التقارير الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية بشأن مساعي روسية لإقامة قاعدة عسكرية في ميناء بربرة بإقليم صومالي لاند، علاوة على التقارير التي تواترت خلال السنوات الأخيرة عن رغبة موسكو في إنشاء قاعدة بحرية ولوجستية في إريتريا لتكون نقطة ارتكاز لها على البحر الأحمر. وهذا يتسق مع اتجاه روسيا للانتشار في الشرق الأوسط. أما الولايات المتحدة، فرغم الانسحاب من الشرق الأوسط بأقاليمه الفرعية، فإن هذا لا يعني الانسحاب المباشر، وإنما هو بمثابة تطوير لشكل حضورها، ليتخذ إطاراً جماعياً لتأمين الممرات الملاحية. وكما عقدت اتفاقيات دفاعية مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط لتأمين مصالحهما وتأمين البحر المتوسط كممر ملاحى هام، فإن أسطولها الخامس يشرف على منطقة تقرب من 2,5 مليون ميل مربع من مساحة المياه وتشمل الخليج والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي، وثلاث نقاط مهمة هي في مضيق هرمز قرب إيران وقناة السويس في مصر وباب المندب قرب اليمن. وتعددت إجراءات الولايات المتحدة لتأكيد حضورها في تأمين الممرات

الملاحية بالخليج، فقد قامت بتشكيل القوة البحرية المشتركة "CMF" كتحالف دائم لقوات متعددة الجنسيات ملتزم بدعم النظام الدولي المستند إلى القواعد من خلال مكافحة الجهات الفاعلة غير المشروعة، والتي لا تمثل أي دولة في أعالي البحار، وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار، وانضمت إليه العديد من الدول (35 دولة تقريبًا). تشمل فرق العمل المشتركة الثلاثة التابعة للقوات البحرية المشتركة: CTF 150 والتي تركز على عمليات الأمن البحري في جميع أنحاء المنطقة، وCTF 151 التي تقوم بعمليات مكافحة القرصنة، وCTF 152 والتي تركز على الأمن البحري في الخليج العربي⁽¹⁹⁾.

تكوين قوات بحرية من بعض الدول عام 2019، لتعزيز جهود حماية المياه الاستراتيجية قبالة إيران واليمن، حيث يحمّل الأميركيون طهران ووكلاءها المسؤولية عن هجمات على ناقلات نفط، بينما تنفي إيران الاتهامات. كذلك أعلنت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، في سبتمبر 2021، أن الأسطول الخامس التابع لها شكّل «قوة المهام الـ 59» في الخليج، لزيادة قدرته على الردع ودمج الأنظمة غير المأهولة والذكاء الاصطناعي بسرعة في نطاق عملياته. وهذه القوة التي ستكون الأولى من نوعها التابعة للبحرية الأمريكية، تستخدم الطائرات المُسيّرة وغيرها من الوسائل التي لا تحتاج إلى تدخل العنصر البشري، لتحقيق عدد من الأهداف الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا السياق، مصرهي الرابط بين الممرات الملاحية بحكم موقعها الجغرافي، فهي حلقة الربط الاستراتيجية؛ ولذا يمكنها القيام بدور «الموازن الاستراتيجي» في هذا الملف، بمعنى أنها الدولة الفاعلة في الإقليمين شرق المتوسط والخليج العربي، رغم عدم انتمائها له جغرافياً، لكن بحكم موقعها المطل على الممر الملاحي الرابط بين الإقليمين (البحر الأحمر)، هي الدولة الفاعلة التي يمكنها القيام بضبط أي تصعيد محتمل في الخليج العربي؛ فالممر الملاحي المشترك يوجد رابطة عضوية بين أمن مصر وأمن الخليج؛ وبهذا التصور فإن إضافة قوة مصر إلى

قوة الخليج يمكن أن تحد من التهديد الذي يمكن أن تمثله إيران لإقليم الخليج. ومن ناحية أخرى، فإن التوتر والتوازن غير المستقر في إقليم الخليج يمكن أن يمتد إلى البحر الأحمر بما يؤثر على الأمن القومي لمصر.

المحور الخامس: السيناريوهات المحتملة لمستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط:

إن القضايا الاستراتيجية للشرق الأوسط (الطاقة وأمن الممرات الملاحية) أكدت أن تحقيق التوازن في الشرق الأوسط لن يكون بعيداً عن وجود علاقات واضحة بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا. إما التوافق على احترام المصالح المتبادلة وإما الاتفاق على مناطق نفوذ لكل منهم، وهنا يمكن أن يتم فرض نظام للعلاقات بينهم ينعكس على الشرق الأوسط وتلتزم به كل الدول الفاعلة فيه. أو التنافس بينهم لينعكس في استمرار حالة عدم الاتزان في الإقليم، لمساعي كل دولة فاعلة فيه لتحقيق مصالحها بنفسها على حساب الآخرين، ومع التكافؤ النسبي بينهم يستمر الوضع الحالي. إذا ما استمر التنافس بين الولايات المتحدة والدول الصاعدة، يمكن التساؤل حول قدرة الدول الفاعلة في الإقليم الفرعي على تحقيق حالة من التوازن المستقر فيه بأنفسهم، أي مدى قدرتهم على إدارة علاقاتهم والوصول لصيغة متوازنة تراعي مصالح أغلب هذه الدول؟ وترى الدراسة أن:

هناك فرصة لتحقيق حالة مستقرة من توازن القوى في شرق المتوسط تبدو ممكنة لوجود موقف شبه جماعي من الدول الفاعلة في هذا الإقليم يظهر من توافق مصر وإسرائيل، مضافاً إليهما اليونان وقبرص اليونانية، والدول الكبرى؛ حيث يتوافقون على تفعيل مبدأ «الاعتماد المتبادل» بينهم. وتركيا إما تتجاوب معهم وإما تظل في حالة عزلة، ولا يمكنها التأثير أو تغيير هذه الحالة إلا إذا تغيرت توجه إحدى الدول الأعضاء. وهناك العديد من العوامل التي تحد من فرص التصعيد العسكري في شرق المتوسط، وتدفع في اتجاه ضبط العلاقات بينهم، من هذه

العوامل: موقف الدول الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي)، كلهم أصحاب مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذه المنطقة، وبالتالي سيعملون على السيطرة على التطورات بما لا يدفعها للمواجهة العسكرية. تركيا ذاتها لا يمكنها القيام بعمل عسكري في شرق المتوسط دون الحصول على قاعدة أساسية تكون مرتكزاً لقواتها في المنطقة، ورغم أنها تسعى لأن تكون ليبيا هي هذا المرتكز، فإنها تعتمد على المرتزقة والإرهابيين مع مستشارين عسكريين أتراك، وهذا لا يكفي لمواجهة عسكرية إذا بدأت فلن تنتهي سريعاً. بالإضافة إلى اعتبارات الداخل التركي حيث تزداد حدة الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومعارضة النظام ورفض سياساته الخارجية بدرجة أكبر من ذي قبل. على خلاف هذا يبدو إقليم الخليج العربي أكثر صعوبة للوصول إلى حالة مستقرة للتوازن فيه، فإذا تمكنت إيران من إكمال برنامجها النووي وإنتاج السلاح سعياً لفرض هيمنتها على الإقليم، فأغلب الظن أن ذلك لن يتحقق، بل ربما تتجه دولتا الخليج لبناء قدرات نووية أو شراء أسلحة نووية ما، مع ازدياد اعتمادها على إسرائيل والدول الكبرى بما يدخل الإقليم كله في حالة من التصعيد، والاستقطاب بين الدول لتشكيل كتلات متصارعة. وإذا لم تتمكن إيران من هذا، فستظل حالة التنافس بينها وبين السعودية بالأساس، وحتى إن نجحت المحادثات القائمة بينهما لإدارة خلافاتهما؛ لأن عمق هذه الخلافات وتشعبها في أكثر من بعد تنافس مذهبي وسياسي وعسكري، يندربصعوبة بناء الثقة بين الدولتين في المدى الزمني القريب. أي أن أية تسوية للخلافات بينهما، لن تتحول إلى علاقات طبيعية بدون هذه الثقة. كما أن الدول الكبرى تختلف مصالحها بدرجة كبيرة في منطقة الخليج وما تشرف عليه من ممرات ملاحية، ولكونها الإقليم النفطي الأكثر أهمية حتى الآن، ولهذا يصعب الوصول إلى درجة من «الجماعية» و«التوافق» بين الدول الفاعلة في الإقليم وبين الدول الكبرى أيضاً.

ولذلك قد يكون هناك بعض الاحتمالات لمستقبل التوازن في الخليج

العربي، هي:

الاحتمال الأول: التصعيد العسكري إذا أكملت إيران برنامجها النووي. الاحتمال الثاني: بقاء الحال على ما هو عليه من التنافس والترقب بين الدول الفاعلة فيه، خاصة إذا ما تم تجديد الاتفاق النووي ونجحت مفاوضات فيينا؛ ففي هذه الحالة تزداد القوة النسبية لإيران وتسود حالة من التكافؤ بينهم، ويستمر الإقليم غير متوازن لفترة غير معلومة.

الاحتمال الثالث: الاستقرار الظاهري للإقليم إذا ما تم التوافق حول قضيتين جوهريتين، مزيد من سيطرة إيران على وكلائها لمنعهم من الإضرار بمصالح السعودية والإمارات. وعدم تدخلها في الشأن الداخلي لهما، مقابل التهدئة الإقليمية والتعاون الاقتصادي المحدود.

مجمل القول: إن تحقيق حالة من توازن القوى المستقر في الشرق الأوسط، يظل رهناً بتحقيق هذا التوازن في أقاليمه الفرعية، خاصة الخليج العربي. فالارتباط بين هذه الأنظمة الفرعية ووجود فاعلين مشتركين، وارتباط الإقليم بالقوى الكبرى في النظام الدولي، كلها أمور تؤكد هذا الترابط

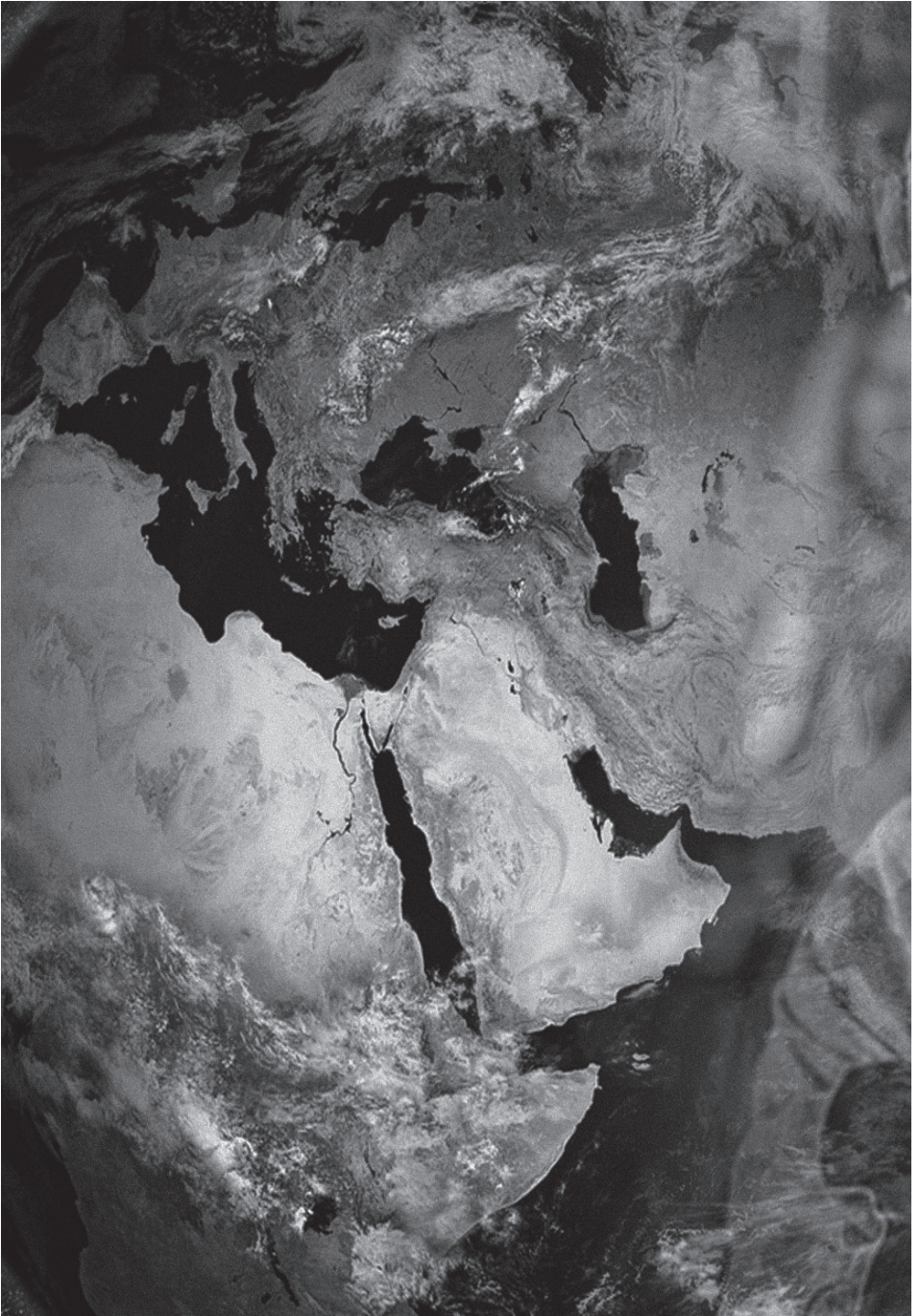
المراجع

1. Luk Van Langenhoven, "Conceptualizing Regional Leadership: The Positioning Theory Angle", 2016. <https://2u.pw/nlj30>
2. (A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR AGLOBAL AGE, THE WHITE HOUSE, Center for Homeland Defense and Security, Dec.2000. <https://www.hsdl.org/?abstract&did=460717> The National Security Strategy of the United States of America, White House, Washington, March 2006. <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/>
3. موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS> وايضا: The Military Balance, Op.Cit
4. لم تكن هذه أول إشارة من قبل تركيا لوطنها الأزرق على كل حال، ففي كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي" الصادر عام 2001، تحدث رئيس الوزراء التركي السابق "أحمد داود أوغلو" عن أهمية السيطرة على البحار بالنسبة لبلاده، مُدكاً "أن بداية النهاية للإمبراطورية العثمانية كانت بسبب فقدانها السيطرة على البحار، لكن فكرة "الوطن الأزرق" بشكلها الحالي غالباً ما تُنسب إلى الأدميرال "رمضان جيم غوردنيز" الذي طرح الفكرة لأول مرة خلال ندوة في مركز قيادة القوات البحرية التركية في يونيو عام 2006، وتضمنت رؤية لفرض سيادة تركيا على مساحات كبيرة من البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود، حيث تتوسع خريطة تركيا لتشمل الجزء الشرقي بكامله من بحر إيجه، وكذلك جزر ليمنوس ولسبوس ورودس وشيوس اليونانية. وفي نوفمبر، كان الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية، والذي بمقتضاه اقتطعت مناطق من المياه الاقتصادية اليونانية وتم إحاقها للسيادة البحرية لتركيا.
5. <https://2u.pw/Rqm3M>
6. (Gordon Marshall (ed.), The Oxford Dictionary of Sociology, New York: Oxford University Press, Second Edition, 1998. P415.
7. عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية (باختصار من الموسوعة اليهودية)، جنين: مركز المرشد للدراسات والأبحاث، 2005.
8. جدير بالذكر أن تصنيف هذه المستويات يعتمد على الخبرة العسكرية الشرقية أو العقيدة الشرقية، بينما وفقاً للعقيدة الغربية أو الخبرة العسكرية الغربية فهو يميز بين مستويين فقط، هما: المستوى الاستراتيجي والمستوى العملياتي الذي يجمع بين النواحي العملياتي والنواحي التكتيكية.
9. لمزيد من التفصيل حول التدخلات العسكرية لتركيا، انظر: منى سليمان، التدخل العسكري كأداة للسياسة الخارجية التركية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021.
10. Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment, IISS (The International Institute for Strategic Studies), June 28, 2021. <https://www.iiss.org/blogs/research-paper/2021/06/cyber-capabilities-national-power>
11. United Nations Institute for Disarmament Research, UNIDIR Cyber Policy Portal, 'Iran (Islamic Republic of)', <https://2u.pw/shBVA>
12. <https://data.albankaldawli.org/>
13. Global Soft Power Index 2020: The world's top 60 soft power nations, Brand Finance, 2021. هذه المؤشرات هي: المعرفة، النفوذ، السمعة، الأعمال والتجارة، الحوكمة، العلاقات الدولية، الثقافة والتاريخ، الإعلام والاتصالات، التعليم والعلم، المجتمع والقيم، الجوائز الدولية سواء للدولة أو لأحد مواطنيها.
14. للاستدلال على تصور إيران لدورها يمكن مراجعة الفصل الأول من الدستور الإيراني الخاص بالأصول العامة. في: http://www.eslam.de/arab/manuskript_arab/verfassung_iri/kapitel01.htm
15. أندرو راند، الحرب الهجينة في منطقة البلقان: التهديدات والاستجابات المحتملة، سانت مونيكا: مؤسسة راند، 2017. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1577/RAND_RR1577z1.arabic.pdf
16. معتمر أمين، أثر قضايا الطاقة على التوازن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليم بحر قزوين وشرقي المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018. ص ص 24-21.
17. <https://al-ain.com/article/algeria-russia-strategic-relationships>
18. Henri J. Barkey, and Ellen Laipson, The Prospects for Conflict or Cooperation, The Cairo Review of Global Affairs, Available at <https://bit.ly/2KX1sEt>
19. <http://gusembassy.gov/ar/> مصر-تصبح-الدولة-العضو-الرابع-والثلاثي

الخاتمة

يتجه الشرق الأوسط لاستمرار حالة الإقليمية غير المتزنة في المستقبل القريب، ويظل تجاوز هذه الحالة معتمداً على العديد من العوامل، لا ترتبط جميعها بالفاعلين الإقليميين؛ إذ إنه لم تعد هناك دولة واحدة قادرة على فرض هيمنتها على الإقليم الرئيسي أو أي من أقاليمه الفرعية، بما في ذلك الولايات المتحدة التي تريد تنفيذ استراتيجية «توازن الضعف» بين الدول الفاعلة في الإقليم، للحفاظ على مصالحها، مع صعوبة هذا في ضوء اعتبارات التنافس الدولي بينها وبين الصين وبدرجة أقل روسيا، وإن كانت روسيا هي الأكثر اهتماماً بالشرق الأوسط وتحدياً للولايات المتحدة فيه. من بين الدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية، توجد دول قادرة على التأثير في توازن أكثر من إقليم، ودول أخرى يقتصر تأثيرها على إقليمها الفرعي. لا توجد سوى مصر التي يمكنها القيام بدور «الموازن الاستراتيجي» في الشرق الأوسط، بحكم قدرتها على التأثير في إقليمين فرعيين وفي القضايا الاستراتيجية للإقليم (الطاقة وأمن الممرات الملاحية)، وبحكم قدراتها العسكرية التي تجمع بين القوة والخبرة والحدثة النسبية، وبحكم خبرتها في قيادة المنطقة في مراحل زمنية سابقة لم تعتد فيها على أية دولة، مما جعلها الأكثر قبولاً بين الدول للقيام بدور «الموازن الاستراتيجي» لضبط التطورات المختلفة وتحجيم التصعيد في أي منها.

يمكن تفسير مستقبل التوازن في الشرق الأوسط بنظرية «الواقعية الهجومية» والتي ترجح استمرار التنافس بين الدول الفاعلة في الإقليم، والأمر يتوقف على إجادة كل منها لتوظيف عناصر قوتها العسكرية والعناصر النوعية التي يمكن أن تضيف إلى قوتها، في إطار رؤية استراتيجية شاملة تمكنها من تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها في ضوء الواقع الإقليمي غير المتوازن.



اعادة هيكلة : معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة وناذة
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
100 شارع المبرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

